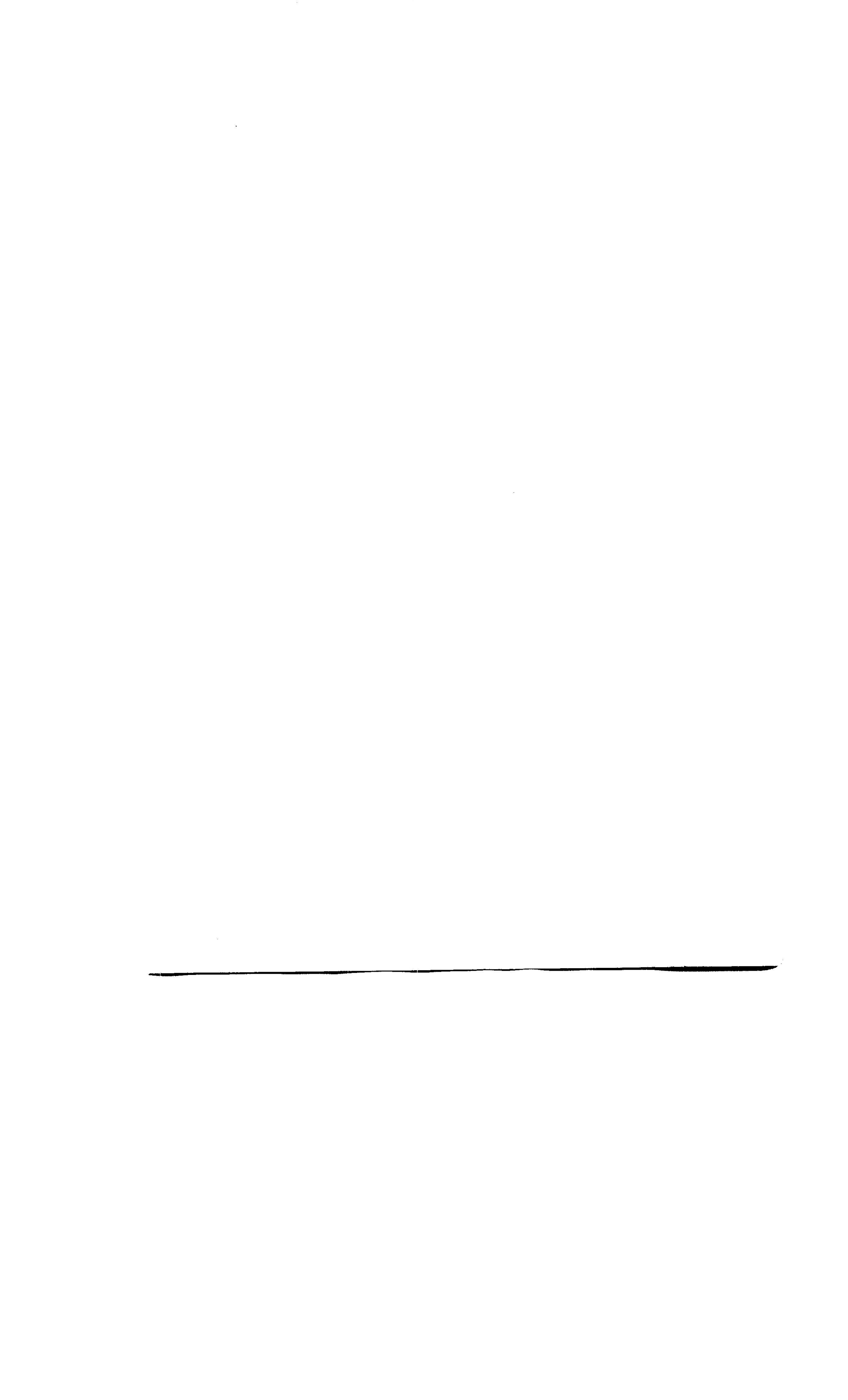


استراتيجية الاعتماد على الذات

نحو منهجية جديدة للتطوير العربي من خلال التصنيع
ابتداء من الحاجات الاجتماعية

دكتور محمد دويدار

محمد نور الدين   سلوى العنتري   غادة الحفناوي

١٩٨٠

الناشر منشأة المعارف بالاسكندرية
جلال حزى وشركاه

تقديم

يؤكد الموقف الحالى فى الوطن العربى ، بما يعكس من تهرأ فى امكانيات الوطن العربى وزيادة ادماجه فى علاقات التبعية التى هى من جوهر الاقتصاد الرأسمالى الدولى ومن ثم تدهور الأحوال المعيشية للغالبية وتقلص وزنه السياسى النسبى فى العالم ، يؤكد هذا الموقف ، أكثر من أى موقف مضى ، أن مشكلات التطوير الاقتصادى والاجتماعى لأى جزء من الأمة العربية ، وفى مقدمتها الشعب المصرى ، لا يمكن أن تحل الا من خلال عملية تاريخية لنفى التخلف • وهو ما ليس ممكنا الا عن طريق استراتيجية قومية (تتضمن استراتيجيات قطرية) تتسم بالاعتماد على الذات• وقوى « الذات » تصبح مقومات حقيقية لنقلة حضارية اذا تمكن المجتمع العربى من تجميع امكانياته وتعبئتها ، وتجميع الامكانيات قضية سياسية تستلزم تخليص هذه الامكانيات من السيطرة الأجنبية المباشرة وغير المباشرة • ومن هنا كان التلاحم التاريخى ، فى مرحلتنا هذه ، بين الصراع من أجل التطور والقضاء على الظاهرة الاستعمارية فى عالمنا العربى •

ويتحقق التوصل الى ما يؤكده هذا الموقف بفضل رؤية واضحة تقدر على النفاذ مما تنشره الأيديولوجيات السائدة من ظلمة وتضليل ، وتمكن من البصر بمنهجية بديلة جديدة للتطوير العربى بما تتضمنه وتستلزمه من أطر سياسة يمثل تحقيقها أولوية للجود الواعية للغالبية من أفراد الأمة العربية فى صراعها من أجل التحرر والتطوير • وفى سبيل بلورة هذه الرؤية الواضحة قمنا بهذه الدراسة التى تهدف الى تقديم الخطوط الرئيسية لاستراتيجية تقوم على ما يعرفه واقع المجتمع العربى ، كجزء من المجتمع العالمى ، من نمط ومستوى لاشباع بعض الحاجات الاجتماعية ، وبيان كيفية استخدام امكانياته الحالية والاحتمالية فى تحقيق نمط للتطوير الاقتصادى والاجتماعى يدور حول اشباع هذه الحاجات ويمثل نفيا حقيقيا لعملية التخلف •

ونقدم الدراسة للقارىء العربى بأمل أن تثير رد فعل ناقد من جانبه ، بادئين من الوضع الاقتصادى العربى العام فى اطار الاقتصاد

العالمى مع ابراز أهم خصائص الاقتصـــاد الرأسمالى الدولى فى السـنوات الأخيرة من وجهة نظر ما يتيحه من امكانيات لجهود التصنيع العـربى ، لننتقل الى تحديد مفهوم استراتيجية الاعتماد على الذات ونميزها عما قد يختلط بها من استراتيجيات تكثر أدبيات التخلف والنمو من الحديث عنها فى الوقت الراهن • ثم نبين الاطار النظـرى للاستراتيجية ونقترح منهجية لبنائهـا ، نسعى فى النهاية الى استخدامها فى بناء استراتيجية التصنيع العربى ابتداء من الحاجات فى الوضع العربى الراهن •

محمـد دويدار*

الاسكندرية فى أكتوبر ١٩٧٩

---

* أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد السياسى بكلية الحقوق جامعة الاسكندرية •

الفصل الأول

الوضع الاقتصادى العربي العام

تتباين الأوضاع الاقتصادية فى الدول العربية بتباين ما يتوافر لـكل منها من امكانيات بشرية وموارد مادية ، مالية وفنية وطبيعية ، فضـلا عما أدت اليه السياسات التى اتبعتها هذه الدول خلال محاولات النمو الاقتصادى عبر العقود الثـلاثة الماضية من تغييرات فى هياكلها الانتـاجية الموروثة عن فترات ما قبل الاستقلال السياسى ٠

على أن اختلاف الأوضاع الاقتصادية فيما بين الدول العربية لا يتعارض مع - ولا ينفى - حقيقة اشتراكها جميعـا - ومع دول العـالم الثـالث - فى مجموعة من الخصائص التى نتجت عن ادماجها فى السـوق الرأسمالية الدولية قبل ما يقرب من قرنين ، ومن ثم اختصاصها بأدوار محددة من تقسيم العمـل الدولى نتج عنهـا تخلف اقتصادياتها وتبعيتهـا للدول الرأسمالية المتقدمة ٠ واذا كانت الشعوب العـربية تشـترك مع شعوب العالم الثـالث الأخرى فى انتمائها الى الجزء المتخلف من السـوق الرأسمالية الدولية فانها تشترك معها فى استهداف القضاء على التخلف وتطوير اقتصادياتها تطويرا مستقلا يؤدى فى النهاية الى رفع مستويات معيشتها ويكفل فى نفس الوقت استمرار تحسن هذه المستويات ٠

واذا كان التصنيع هو الوسيلة **الفنية** القـادرة على توفير الأساس المادى للتطوير فى المجتمعات العربية ، فان ذلـك لا يمكن أن يتم الا انطلاقا من الظروف الحالية للاقتصاد العربى وفى ضوء ما هو متاح له من امكانيات محلية وقومية ، آخذا فى الاعتبـار الظروف الاقتصادية الدولية وما تتيحه من امكانيات أو ما تضعه من معوقات أمام جهود التصنيع ٠

ويعتبر الوضع الاقتصادى العربى الحالى محصلة لـكل الأوضاع التى خلقتها جهود ما قبل الاستقلال السياسى للدول العربية ، ولمحاولات النمو الاقتصادى التى تمت منذ ذلك الوقت والتى استهدفت تحقيق معدلات مرتفعة للنمو فى كل من النـاتج القومى الاجمـالى ومتوسط نصيب الفرد منه ، مع محاولة احداث توازن فى معاملاتها الخارجية مع دول العالم الأخرى ٠

ويستهدف هذا الفصل ابراز السمات الأساسية للوضع الاقتصـادى العربى فى السنوات الأخيرة على المستويين القومى والقطرى وكذا فيما يتعلق بفروع النشاط الاقتصادى ٠

اولا — الناتج القومى الاجمالى :

ارتفع الناتج القومى العــربى الاجمالى بمعدلات كبيرة خلال السنوات السابقة حيث بلغ ٢ر١٦٢ مليار دولار أمريكى فى عام ١٩٧٦ بزيادة نسبتها ٢٣٪ عنه فى العام السابق وبنحو ٢٧٤٪ عنه فى عام ١٩٧٠ · ويعزى الجزء الأعظم من هذه الزيادة لارتفاع أسعار البترول من عام ١٩٧٣ وهو الأمر الذى أدى الى تحول كبير فى النصيب النسبى الذى يســـاهم به كل قطر عربى فى هذا الناتج ، فضلا عما يعنيه ذلـك من ازدياد سيطرة قطاعات النشـــاط الأولى ، وبخاصة البترول ، على هيكل الانتاج العربى ·

١ — هيكل الناتج القومى العربى :

يعكس هيكل الناتج القومى الاجمالى طبقا للقطاعات المولدة له ، مدى تخلف الهيكل الانتاجى العربى ، حيث ما زالت تسيطر عليه قطاعات النشاط الأولى من زراعة وصناعات استخراجية · وبتتبع هـــذا الهيــكل يتضح أن ما شهده العالم العربى من محاولات للنمو على مدار الثــلاثين عاما الســابقة لم تتمكن من تصحيح الاختلالات الهيكلية فى الاقتصـــاد العــربى ، بل ان هذه الاختلالات ازدادت عمقا فى السنوات الأخيرة بازدياد مساهمة الصناعات الاستخراجية فى الناتج القومى الاجمالى وتراجع مساهمات القطاعات الأخرى بصورة ملحوظة ·

فكما يتضح من الجدول رقم (١) ارتفع نصيب الصناعات الاستخراجية فى الناتج القومى العربى من ٥ر٢٥٪ فى عـــام ١٩٧٠ الى ٥ر٥٠٪ فى عام ١٩٧٥ نتيجة لارتفـــاع نصيب البترول فى هذا الناتج بين نفس العـــامين من ١ر٢٤٪ الى ٦ر٤٩٪ · وقد أدى ذلك الى انخفاض النصيب النسبى لكل من الزراعة والصناعات التحويلية وقطاعات الخدمات وذلـك على الرغم ممـا حققته بعض هذه القطاعات من نمو خلال تلك الفترة ·

جـــدول رقم (١)

توزيع النـاتج القومى الاجمالى العربى على القطاعات المولدة له

(نسب مئوية)

	١٩٧٠	١٩٧٤	١٩٧٥
الزراعة	٤ر١٦	٨ر٩	٠ر٩
الصناعات الاستخراجية	٥ر٢٥	٦ر٤٨	٥ر٥٠
(منها البترول)	(١ر٢٤)	(٥ر٤٧)	(٦ر٤٩)
الصناعات التحويلية	٧ر١٠	٦ر٧	٤ر٧
قطاعات الخدمات	٤ر٤٧	٠ر٣٤	١ر٣٣
الاجمالى	٠ر١٠٠	٠ر١٠٠	٠ر١٠٠

المصدر : تقرير الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، أبوظبى ، ديسمبر ١٩٧٨ ٠

وفى حين يعنى ارتفاع أهمية البترول فى الناتج القومى العربى ازديادا فى درجة اندماج الاقتصاديات العربية فى السوق الدولية من خلال تصدير البترول وبصفة خاصة فى حالته الخـــام ، فان انخفاض أهميـــة الصناعات التحويلية يعكس انخفاض معـــدلات نموها فى الدول العـــربية وافتقادها للمقومات اللازمة لنموها ولتمكينهـــا من تزويد القطاعات الأخرى بالمدخـلات اللازمة لتطويرها ٠ ويصدق الأمر نفسه على الزراعة العربية التى تعجز عن توفير المنتجات الزراعية والغذائية اللازمة للاستهلاك المحلى نظـــرا لانخفاض انتاجيتها فى ظل ظروف التخلف التى تعمل فى اطارها حتى بالنسبة للدول الزراعية التقليدية ٠

٢ - التوزيع الجغرافى للناتج القومى العربى :

يوضح المرفق رقم (١) بالقسم الاحصائى توزيع الناتج القومى الاجمالى العربى على الدول وكذا متوسط نصيب الفرد منه فى ١٩٧٦ ، ومنه يتضح مدى التباين فى مساهمة الدول فى توليد هـذا الناتج ومن ثم مدى التباين فى متوسط نصيب الفرد منه ٠ ومن ثم فانه يمكن التمييز بين ثلاث طوائف من الدول العربية :

المجموعة الأولى : وتضم الدول البترولية : السعودية والامارات العربية المتحدة وعمـان وقطر والكويت وليبيا ٠ وينفرد البترول بالمساهمة بأكبر نصيب نسبى من الناتج القومى الاجمالى لهـذه الدول حيث يتراوح نصيبه بين ٣٠٪ و ٦٠٪ وينخفض نصيب الصـناعات التحويلية الى ما يتراوح بين ٢ر٠٪ (الامارات العربية) و ١ر٥٪ (السعودية) ٠ كما **تفتقر دول هـذه المجموعة الى وجود قواعد انتـاجية زراعية** - مرفق رقم (٢) ورقم (٣) - ومن ثم يعتبر البترول هو المحرك الأساسى للنشـاط الاقتصادى فيهـا وعلى الأخص بعد ارتفاع أسعاره منذ ١٩٧٣ حيث خلق لها ذلك دخولا ريعية تعجز عن أن توفر بحد ذاتهـا الضمان الكافى لتحقيق تنمية اقتصـادية مستمرة ومتوازنة ٠

المجموعة الثانية : الدول نصف البترولية - وتضم الجزائر والعراق - وكلاهما يضم الى جانب البترول قاعدة انتاجية زراعية صناعية ٠ وقد أدى تدفق عائدات البترول الى دول هـذه المجموعة فى السنوات الأخـيرة الى انخفاض الأهمية النسبية للقطاعات الأخرى فى الاقتصاد القومى ٠ كما أدى ذلك من ناحية أخـرى الى تراخ نسبى فى نمو القطاعات غير البترولية بما فى ذلك قطاع الزراعة نفسه ٠ ومن ثم ارتفعت وارداتها من المواد الغـذائية لمواجهة الزيادة السكانية والتغيرات التى طرأت على توزيع القوى العاملة بين القطاعات الاقتصادية وعلى الأخص ما حدث منها لصالح قطـاع البترول ٠ ويذكر فى هذا الصدد أن قيمة واردات العراق من الحبوب فى ١٩٧٥ زادت بنحو ٦ر٢٣ مثلا عما كانت عليه فى ١٩٧٠ ، كما زادت واردات الجزائر منها أيضا خلال نفس السنوات الى ما يزيد عن أربعة عشر مثلا(١) ٠

---

(١) FAO, Trade Yearbook, Rome, 1975,

أما المجموعة الثـالثة : فتضم بقيـة الدول العـــربية وهى وان كان البترول لا يشكل القطاع المسيطر فيها فانها تتميز بسيادة قطاع اقتصـادى رئيسى آخـر (الزراعة فى حالة مصر وسـوريا واليمن العــربية واليمن الديموقراطية وتونس ، والصناعات الاستخراجية غير البترولية فى حـالة موريتانيا والأردن) • الا أن بعض دول هذه المجموعة تضم الى جانب ذلـك قواعد انتاجية صناعية حيث بدأ الاهتمام بالصناعات التحويلية فيها منـــذ أوائل هذا القرن وعلى الأخص بعد الحرب العالمية الأولى (مصر) •

ويوضح الجدول رقم (٢) نصيب كل من هـــذه المجموعات الثـــلاث فى الناتج القومى الاجمالى العربى منذ عام ١٩٦٣ حتى ١٩٧٦ • ومنه يتبين أن هـــذا الاجمـالى توزع فى ١٩٧٦ بنسب بلغت ٤ر٥٢٪ للدول البترولية و ٧ر١٩٪ للدول نصف البترولية و ٩ر٢٧٪ للدول غير البترولية • ويلاحظ فى هـــذا الصدد أن الناتج القومى للدول البترولية ارتفع بين عامى ١٩٦٣ و ١٩٧٦ بنحو ثمانية أمثال نتيجة لارتفاع أســـعار البترول ، وهو ما أدى أيضا الى زيادة ذلك الناتج للدول نصف البترولية ولكن بنحو ثلاثة أمثـــال ونصف مقابل زيادته للدول غير البترولية بين نفس العـامين بمثل ونصف مثل فقط •

جـــدول رقم (٢)

تطور النـاتج القومي الاجمالي للدول العـربية

(مليار دولار)

مجموعات الدول	١٩٦٣ مليار دولار	٪	١٩٧٠ مليار دولار	٪	١٩٧٥ مليار دولار	٪	١٩٧٦ مليار دولار	٪
الدول البترولية(١)	٣ر٧	١٩ر٢	٩ر٦	٢٧ر٠	٦٦ر٧	٥٠ر٥	٨٥ر٠	٥٢ر٤
الدول نصف بترولية(٢)	٤ر١	٢١ر١	٧ر٧	٢٢ر٠	٢٤ر٩	١٨ر٩	٣٢ر٠	١٩ر٧
الدول غير البترولية(٣)	١١ر٦	٥٩ر٧	١٨ر٠	٥١ر٠	٤٠ر٥	٣٠ر٦	٤٥ر٢	٢٧ر٩
الاجمـــالي	١٩ر٤	١٠٠	٣٥ر٣	١٠٠	١٣٢ر١	١٠٠	١٦٢ر٢	١٠٠

(١) تشمل الامارات العربية المتحدة والسعودية وعمان وقطر والكويت وليبيا . وقد بلغ عدد سكانها مجتمعين نحو ١٣ر١ مليون نسمة في ١٩٧٦ .

(٢) تشمل الجزائر والعراق وقد بلغ عدد سكانهما نحو ٢٧ر٨ مليون نسمة في ١٩٧٦ .

(٣) تشمل بقية الدول العربية وقد بلغ عدد سكانها نحو ١٠٢ر٨ مليون نسمة في ١٩٧٦ .

المصدر : تقرير الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، مشار اليه .

World Bank, World Development Report, 1978.

وقد ترتب على تباين أسـباب نمو الناتج القومى الاجمالى فى هـذه المجموعات وتباين معدلات نموه ، تحولا فى الأهمية النسبية لـكل مجموعة فى الاقتصاد القومى ككل • ففى حين ظلت الدول غير البترولية تنتج أكثر من نصف النـاتج القومى العربى حتى ١٩٧٠ هبط نصيبها فى ١٩٧٦ الى ما يزيد قليلا عن الربع ، مقابل زيادة بنحو المثل بالنسبة للدول البترولية التى بلغ نصيبها فى ١٩٧٦ نحو ٥٢ر٤٪ من الناتج القومى الاجمالى العربى• كما أدى ذلك الى تباين فى متوسط الفرد من هذا الناتج كما يتضح من الجدول رقم (٣) •

جـدول رقم (٣)

تطور المتوسط السنوى لنصيب الفرد

من النـاتج القومى الاجمـالى (بالدولار)

المجموعات	١٩٦٣	١٩٧٦
الدول البترولية	٣٩٩	٦٨٦٧
الدول نصف البترولية	٢١٩	١٠٦٤
الدول غير البترولية	١٥٢	٣٨٧

المصدر : محسوب من

World Bank, World Development Report, 1978.

وكما يتضح من المرفق رقم (١) فان السعودية تعتبر أكبر مسـاهم فى الناتج القومى العـربى فى ١٩٧٦ حيث تبـلغ حصتها ٢٣ر٤٪ ، تليها الكويت (١٠ر٥٪) فالجزائر (٩ر٩٪) والعراق (٩ر٨٪) • أما متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج فيبلغ أقصاه فى الكويت ثم الامارات العـربية وليبيـا والسعودية ، فى حين ما زال عنـد مستويات منخفضة للغاية فى الصومال ودولتى اليمن ومصر والسودان •

ثانيا ـ القطاعات الاقتصـادية :

١ ـ الـزراعة :

يعتبر قطاع الزراعة هو القطاع الأساسي في كل من مصر والسودان والصومال والمغرب وتونس وسوريا وشطرى اليمن ، وهى جميعا من الدول غير البترولية • ويتراوح نصيب الزراعة في الناتج المحلى الاجمـالى لهذه الدول (مرفق رقم ٣) بين ١٧٪ و٤٥٪ في عام ١٩٧٧ ، بمتوسط يصـل الى ٢٦٪ • أما في الدول نصف البتروليـة فان الأهمية النسبية لقطـاع الزراعة تتجه الى الانخفاض بتأثير زيادة دور البترول في اقتصاديات هـذه الدول ، وذلك في حين يكاد ينعدم وجود قطاعات زراعية يعتد بها في الدول البترولية •

وبتتبع معدلات الزيادة في النـاتج المحلى الاجمالى وفى الناتج المولد في القطاعات الاقتصادية (مرفق رقم ٤) سرعان ما يتضح انخفاض معدلات النمو بالنسبة للنـاتج الزراعى سواء قورنت بمعدلات نمو النـاتج المحلى الاجمالى أو معدلات النمو في القطاعات الأخرى • كما يتضح أن معدلات النمو للناتج الزراعى تراخت بصورة واضحة خلال السنوات ١٩٧٠ ــ ١٩٧٧ عما كانت عليه في الستينات • ويصـدق ذلـك على معظم الدول غير البترولية وخاصة مصر وموريتانيا والمغرب • ويبدو ذلك أيضا بالنسبة للدول نصف البترولية حيث انخفض الناتج الزراعى في العراق بمتوسط سنوى ٥ر١٪ خلال الفترة ١٩٧٠ ــ ١٩٧٧ بعـد أن كان يسجل معدلات سنوية متوسطة للنمو خلال الستينات بلغت ٧ر٥٪ • كما استمر معدل نمو الناتج الزراعى في الجزائر في الانخفاض خـلال نفس الفترة ليصل متوسطه السنوى الى ٢ر٠٪ فقط في السبعينات مقابل ٤ر٠٪ في الستينات • وهنا ينبغى الاشارة الى أن ارتفاع معدلات النمو للقطاع الزراعى في بعض الدول البترولية (ليبيا) ليس لهـا مدلول كبير حتى الآن نظرا لضـآلة الانتاج الزراعى فيهـا بصفة عامة •

وبمقارنة النمو الذى تحقق في النـاتج الزراعى بمعدلات النمو التى حققتهـا القطاعات الأخـرى ـ المرفق رقم (٤) ورقم (٥) ـ يتضح انخفاض مستواها بالمقـارنة بقطـاع الصناعة (العراق) وبقطاعى الصناعة والتشييد (سوريا) وبكل القطاعات (السعودية) •

ويعكس الوضع الزراعى الحالى فى الدول العربية مجموعة من العوامل أهمها :

(أ) **انخفاض انتاجية العمل الزراعى** ، حيث يعمل بهـــذا القطاع ما يتراوح بين ٤٣٪ و ٨٣٪ من اجمالى القوى العاملة فى الدول العربية ذات القواعد الانتاجية الزراعية — مرفق رقم (٦) فى حين يتراوح نصيبه من الناتج المحلى الاجمالى بين ١٧٪ و ٤٥٪ .

(ب) **استمرار اعتماد الزراعة العـربية على العمل اليدوى ووســائل الانتــاج البسيطة والبدائية** بصفة عامة ، نتيجة لاهمـــال تنمية الزراعة والتركيز على القطاعات الأخرى . وكذا بصفة خاصة نتيجة لعـدم قيـــام البناءات الصناعية العربية بدورها فى تطوير الزراعة من خلال توفير الأساس المادى اللازم للرى والصرف ، والآلات الزراعية والأسمدة والمبيدات وغيرها من المدخلات التى يمكن أن يتيحها قطاع الصناعة لاستغلال الأراضى المنزرعة حاليا بدرجة أعلى من درجات التكثيف واستغلال الأراضى الصــالحة للزراعة وعلى الأخص فى السودان والعراق ، فضلا عن المعدات اللازمة لعمليات اصلاح الأراضى القابلة للاستصلاح خاصة فى مصر .

(جـ) يعكس انخفاض انتاجية الزراعة مدى **تخلف نظم الاســتغلال الزراعى وعلاقات الانتاج الزراعية** واستمرار تفتيت الأراضىوسيادة الوحدات الانتاجية الصغيرة والقزمية . فعلى الرغم من التوسع فى انتــاج المحاصيل النقدية منذ أكثر من مائة عام فان التطور الذى طرأ على وسائل الانتـــاج الزراعى كان ضحلا بصفة عامة (باستثناء الجزائر الى حد كبير) .

(د) ما زالت الزراعة العربية تعكس بصــورة واضحة ومباشرة معظم الخصائص التى ترتبت على اندماجها فى السوق الرأسمالية الدولية وقيامها بدور محدد فى تقسيم العمل الدولى تقوم من خلاله بالانتاج استجابة لحاجات السوق الدولية بالدرجة الأولى (القطن فى مصر والســـودان ، الكروم فى الجزائر ... الخ) على حســـاب إنتاج المحاصيل اللازمة للســوق المحلية وخاصة المحاصيل الغذائية . وكما سيتضح عنـــد تناول هيكل الصادرات العربية ، فان هذه المحاصيل تمثل أكبر مصدر للنقد الأجنبى لمعظم الدول التى تنتجها ، فى حين يعكس هيكل الواردات ازدياد اعتماد الزراعة العربية على الخارج فى توفير ما يقرب من ٣٠٪ من حاجتها من الحبوب الغذائية ، وعدم قدرتها على تحقيق زيادة فى الانتاج الغذائى تساير الزيادة فى عدد السكان

على الأقل • ولا شك أن الاعتماد على الخارج فى توفير الغذاء أمر تزداد خطورته فى ظل الوضع الحالى للسوق الدولية للحبوب بصفة خاصة ، وتركز السيطرة عليها فى يد عدد محدود من الدول سواء من حيث الطاقة التصديرية أو المخزون أو القدرة على التحكم فى الأسعار • ويدفع ذلك الى ضرورة اعادة النظر فى الموقف الغذائى بصفة خاصة فى ضوء التهديدات التى توجه للعالم العربى بتجويعه اذا ما مارس نوعا من الضغط لاستعادة حقوقه فيما يتعلق بالبترول أو غيره ، وفى ظل أوضاع عالمية بدأت تشهد استخدام سلاح الغذاء فى اطار سياسات رسمية بعد أن كان استخدامه يقتصر على ممارسات فعلية لا تعطى الصفة الرسمية •

٢ ـ الصناعات الاستخراجية :

تبين من الأجزاء السابقة مدى سيطرة الصناعات الاستخراجية على هيكل الانتاج العربى باعتبار البترول مصدرا لنحو ٥٠٪ من الناتج القومى العربى • وبالاضافة الى البترول الذى يمثل مصدر الدخل الأساسى فى مجموعتى الدول البترولية ونصف البترولية يمثل الفوسفات مصدرا هاما للدخل فى المغرب والأردن وكذا الحديد بالنسبة لموريتانيا •

وتتمثل خطورة الأهمية المتزايدة لهذا القطاع فى الاقتصاديات العربية فى أنه يعد امتدادا مباشرا لأسواق الدول المستوردة للبترول والخامات الأخرى التى تقوم الدول العربية بتصدير معظمها فى حالتها الخام دون اجراء أى عمليات تصنيعية عليها الا فى حالات قليلة • ومؤدى ذلك أيضا أن الدخول المتولدة فى هذا القطاع ـ رغم زيادتها فى السنوات الأخيرة ـ يقترن استمرارها بحالة السوق الدولية دون أية امكانية من قبل الدول المنتجة للسيطرة عليها • وهنا يظهر مدى الخطورة من استمرار الدول العربية فى الاعتماد على هذا القطاع ، خاصة وهو يكاد يخضع بالكامل للشركات دولية النشاط التى تتولى انتاج الخامات والبترول عند الاحجام والأسعار الملائمة لظروفها وظروف دولها الأم ، وتتولى مهام النقل والتخزين والتسويق فضلا عما يمكن أن تجريه من عمليات تحويلية على المنتجات قبل اعادة بيعها• ويلاحظ فى هذا الصدد أن اضطرار الشركات دولية النشاط للتخلى عن تحديد كميات وأسعار الانتاج وعن القيام بمهمة الانتاج أصلا لا يقلل من خطورة الأمر حيث سيظل فى يدها بقية العمليات الأخرى التى لا تستطيع الدول المنتجة أن تقوم بها • كما أن الشركات وهى تتخلى عن مرحلة الانتاج للدول المنتجة ذاتها تدرك أن الفائض الذى يتولد فى هذه المرحلة ليس سوى

الجزء الأصغر من اجمـــالى الفائض أو القيمة المضافة التى تزداد معـدلاتها فى المراحل التالية للانتاج(١) .

وقد بلغ انتاج العالم العربى من البترول الخام نحـــو ٧٠٠٠ مليون برميل فى عام ١٩٧٧ ، ارتفعت الى ٧٢٠٠ مليونا فى عام ١٩٧٨ ، أى بنسبة ٣١ — ٣٢٪ من الانتاج العالمى للبترول . وقد تركز نحو ١٥٪ من هـــذا الانتــــاج فى **السعودية** التى تعتبر **ثالث أكبر دول العالم انتاجا للبترول** بعد الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة (حيث بلغ انتاجهما فى عام ١٩٧٨ نحو ٤٢٠٤ و ٣٧٦٢ مليون برميل على التوالى) . كما يتقاسم العـــراق والكويت وليبيا وامارات العربية تقريبا نحو ٤٠٪ من الانتاج العربى للبترول ويتوزع الباقى بين الدول الأخرى . وطبقا لأرقام ١٩٧٧ ، صدر العـــالم العربى نحو ٨٦٪ من بتروله فى حالته الخام(٢) .

وسوف يستمر العالم العربى لسنوات كثيرة قادمة يعتمد على البترول كمصدر أساسى للدخل ، حيث قدر ما يحوزه من احتياطيات بترولية مؤكدة فى أول ١٩٧٩ بنحـــو ٣٦٠ بليـــون برميل أى **بنسبة ٥٥٪ من اجمالى الاحتياطيات العالمية المؤكدة(٣)** .

كما أنتج العالم العربى فى ١٩٧٧ نحو ٣٣٫٧ بليون متر مكعب من الغاز الطبيعى ، بنسبة ٢٫٤٪ من الانتاج العالمى . ومن الجدير بالذكر أن هذا الرقم لا يشمل سوى الانتاج التجارى فقط ، أى انه **لا يتضمن الكميات الهائلة من الغاز التى تحرق ويتم اهدارها دون الاستفادة منها والتى قدرت فى ١٩٧٦ بنحو ٨٢ بليون متر مكعب قيمتها ٧٫٦ بليون دولار(٤)** . وتعتبر الجزائر أكبر الدول العربية انتاجا للغاز الطبيعى (٢٨٪ من الاجمالى) يليها الكويت (١٧٪) والسعودية (١٣٪) وليبيا (١٢٪) .

---

(١) انظر بصفة خاصة صفحتى ٩٥ و ٩٦ من هذه الدراسة .

(٢) Petroleum Economist, various Issues.

(٣) International Energy Staistical Review, 3rd July, 1979.

(٤) OPEC Annual Statistical Bulletin, 1976.

أما احتياطيات العالم العربى من الغاز الطبيعى فتقدر بنحو ١٥٢٩٣ بليون متر مكعب فى أول ١٩٧٨ ، بنسبة تصل الى ٢٠٪ من اجمالى الاحتياطيات العالمية ٠ ويتركز نحو نصف الاحتياطى العربى من الغاز الطبيعى لدى السعودية وربعه لدى الجزائر(١) ٠

وفى ضوء ذلك يتمثل الوضع الحقيقى للصناعات الاستخراجية فى الدول العربية فى كونها مصدرا للدخول الريعية التى تتراكم دون أن تترك آثارا ديناميكية على النمو الاقتصادى والهيكل الاقتصادى العربى ، ورابطة قوية تؤكد استمرار وتعميق دمج الاقتصاد العربى فى السوق الرأسمالية الدولية ٠ ولا يتنافى مع ذلك أن يتم قبول زيادات متوالية فى أسعار البترول على سبيل المثال ما دامت الفوائض النقدية ستتراكم فى الأسواق المالية الدولية حيث يعاد استثمارها بما يعوض الزيادات فى أسعار البترول ، وما دام التضخم العالمى سيؤدى الى تآكل القيم الحقيقية لهذه الفوائض ٠

وقد بلغ دخل الدول العربية مجتمعة من تصدير البترول فى عام ١٩٧٧ حوالى ٨٦ر٤ بليون دولار أمريكى مقابل ٤ر٦ بليونا فى ١٩٧٠ ، أى بزيادة نسبتها ١٧٧٨٪ ٠ الا أن اعادة حساب ايراداتها فى ١٩٧٧ للتوصل الى قيمتها الحقيقية على أساس أسعار ١٩٧٠ (لنصادرات من الدول الرأسمالية المتقدمة الى دول العالم الثالث) تهبط بالقيمة الحقيقية لهذه الايرادات الى ٣٣ر١ بليون دولار فقط ٠ ومن ثم تقتصر نسبة الزيادة على ٦٢١ر٧٪ خلال هذه الفترة ككل ٠ بل ويبين ذلك ان القيمة الحقيقية لهذه الايرادات انخفضت فى ١٩٧٥ بنسبة ٢ر٨٪ عما كانت عليه فى ١٩٧٤ ، وانها لم ترتفع فى ١٩٧٧ سوى بنسبة ٠ر٠٪ فقط عن العام السابق عليه رغم ان الزيادة بلغت ١٤٪ على أساس القيمة النقدية لهذه الايرادات(٢) ٠

---

(١) Petroleum Economist, Sept. 1978.

(٢) انظر : على صادق ، تطور القيمة النقدية والقيمة الحقيقية لعوائد البترول ومستوردات الغذاء والآلات للدول الأعضاء فى المنظمة ، مجلة النفط والتعاون العربى ، المجلد الرابع - العدد الثالث ١٩٧٨ ص ١١٢ وما بعدها ٠

٣ - الصناعات التحويلية :

انخفض نصيب الصناعات التحويلية فى النـــاتج القومى العربى من ٧ر١٠٪ فى ١٩٧٠ الى ٦ر٧٪ فى ١٩٧٤ ثم الى ٤ر٧٪ فى ١٩٧٥ ، ورغم أن هذا الانخفاض يعكس الزيادة الكبيرة فى مساهمة البترول فى هــذا الناتج الا أنه يعكس أيضـــا مدى الضعف والتخلف الذى تعـانى منه الصناعات التحويلية العربية ٠

وقد بلغت قيمة الناتج الصناعى العربى فى ١٩٧٤ نحو ٩ مليار دولار أمريكى يتركز ٧٥٪ منه فى ٦ دول هى - كما يتضح من المرفق رقم (٧) - مصر (٢٢٪) والسعودية (١٦٪) والجزائر (١٢٪) والمغرب (١٠٪) وسوريا والعراق (نحو ٧٪ لــكل منهما) ويتوزع الباقى على الدول الأخـــرى التى يفتقر معظمها الى قواعد انتاجية صناعية ٠

ويوضح المرفق المشار اليه أيضـــا مساهمة الصناعات التحويلية فى الناتج القومى الاجمالى للدول العربية فى نفس العام (١٩٧٤) ٠ ومنه يتضح ارتفاع هـــذه المساهمة نسبيا فى الدول غير البترولية ونصف البترولية ، حيث جاوز نصيبها من الناتج القومى الاجمالى لمصر ١٩٪ ، مقـــابل ١٥٪ لسوريا و ٥ر١٤٪ لكل من لبنان والمغرب و ١١٪ لكل من تونس والأردن ٠ كما يلاحظ ارتفاع نصيب الصناعات التحويلية بصورة ملموسة فى كل من اليمن الديموقراطية والبحرين (٣٤٪ و ٣٢٪ على التوالى) نتيجة أســاسية لوجود صناعات لتكرير البترول بهما فضلا عن صناعة الألومنيوم بالبحرين٠

ويوضح المرفق رقم (٨) هيكل الانتاج فى الصناعات التحويلية العربية فى ١٩٧٤ ، ومدى الاختلال الذى يتسم به ، حيث تسيطر عليه الفـــروع المنتجة للسلع الاستهلاكية بنسبة ٦٠٪ ويقل نصيب الفروع المنتجة للسلع الانتاجية عن ٨٪ مقابل ٣٢٪ للسلع الوسيطة ٠

وبالنسبة للدول العربية ذات القواعد الانتاجية الصناعية ، يتراوح نصيب الصناعات الاستهلاكية من الانتـــاج الصناعى بين ٥ر٥١٪ (تونس) و ٣ر٨٥٪ (سوريا) وتوفر هـــذه الدول (مصر والمغـرب والجزائر وتونس والعراق وســوريا) نحو ٨٢٪ من انتـــاج العالم العـــربى من الصناعات الاستهلاكية ٠ وقد نمت هذه الصناعات فى اطار سياسة احلال الواردات

التى اتبعت بهدف اقامة بناءات صناعية تلبى الطلب المحلى القائم فى هـذه الدول على جـزء من السلع الصناعية التى كان يتم استيرادها من الخارج ٠ ومن ثم فان هذه الصناعات تمثل الجزء الأكبر من البناءات الصناعية فى هذه الدول وتقوم أساسا على استخدام القوة العـاملة والمواد الزراعية والخامات المتوفرة محليـــا ، وبالتالى فكما يتضح من الجدول رقم (٤)، تتركز هـــذه الصناعات بصـــفة أساسية فى فرعى الصـــناعات الغـــذائية والملابس والمنسوجات ٠

جـدول رقم (٤)
القيمة المضافة فى الصناعة التحويلية

الدولة	مليون دولار ١٩٧٠	مليون دولار ١٩٧٥	توزيع القيمة المضافة فى ١٩٧٥ بين الفروع الصناعية (٪): الصناعات الزراعية والغذائية	المنسوجات والملابس	الآلات ومعدات النقل	الكيماويات	اخرى
مصر	١٣٢٦	١٦٥١	١٧	٣٤	١١	١٣	٢٥
السودان	٢٣٢	٣٢٨	٤١	٣٦	٣	١١	٩
المغرب	٤٢١	٥٥١	٤٢	١٤	٥	٧	٣٢
الجزائر	٧٣٥	٩٣١	٢٩	١٨	١١	٦	٣٦
تونس	١١٥	٢١٢	٦٥	١٠	—	٢٢	٣
العراق	٣٢٥	٥٠٣	٣٤	٢٥	—	٣	٢٨
سوريا	٢٣٨	٣٤١	٤٦	٣٦	—	٣	١٥

المصدر : World Bank, World Development Report, 1979.

وبالنسبة للسلع الوسيطة يتركز انتاج ٤ر٤٠٪ منها فى الدول العربية ذات القواعد الانتاجية الصناعية الست المشار اليها ، وتتراوح أهمية هذا القسم الصناعى بين ٦ر١٥٪ (العراق) و ٥ر١٠٪ (تونس) من انتاجها الصناعى فى ١٩٧٤ ٠ويعد انتاج السلع الوسيطة فىهذه الدول مرتبطابفروع انتاج السلع الاستهلاكية فيها وان كانصغر نصيبه النسبى الى اجمالىانتاجها الصناعى يعكس مدى الاعتماد على الخارج فى توفير هذه السلع اللازمة للانتاج الصناعى والزراعى وذلك كما سيتضح فيما بعد٠ويلاحظأنللقسمالمنتجللسلع الوسيطة أهمية متزايدة فى الهيكل الصناعى للدول الأخرى المصدرة للبترول (السعودية والكويت وليبيا والبحرين وقطر) بعد أن اتجهت هذه الدول الى توسيع طاقاتها التكريرية واقامة صناعات بترولية مستفيدة فى ذلـــك من التحول الذى طرأ على هياكل الانتاج الصناعى فى الدول الرأسمالية المتقدمة لصالح الفروع الصناعية الأكثر استخداما للتكنولوجيا والأقل تلويثا للبيئة ، والذى أتاح لعديد من دول العالم الثالث — ومنها الدول المصدرة للبترول — الفرصة لاقامة صناعات لانتـاج بعض البتروكيماويات والأسمدة والاسمنت والصلب والألمنيوم ، كما ترتفع أهمية الصناعات الوسيطة فى موريتانيـــا (بل وتمثـل كل هيكلها الصناعى) واليمن الديموقراطية لوجود معـــامل تكرير بها ٠

أما السلع الانتاجية فتحتل مكانة صغيرة للغـاية فى هياكل الانتـــاج الصناعى العـربى (٩ر٧٪ فى ١٩٧٤) ويتركز ٧٩٪ من انتاجها فى الدول العربية الست ذات القواعد الانتـاجية الصناعية بنسبة تتراوح بين ٧ر٣٪ لسوريا و ٤ر٢٢٪ لمصر التى تعد أكبر منتج لهذه السلع بين الدول العربية ٠ وتتراوح أهمية هذا القسم الصناعى فى اقتصاديات هذه المجموعة بين ٦ر٥٪ لسوريا ، و ١٨٪ لتونس ٠ أما الدول العربية الأخرى فينخفض فيها أهمية هذا القطاع بصفة عامة عدا الامارات العربية والأردن ٠

واذا كان هيكل الانتـــاج الصناعى العـربى الحالى قد نشـأ فى اطار محاولات للنمو استهدفت زيادة دوره فى النشاط الاقتصادى ، وعلى الرغم من الدور الذى يقوم به فى هذه الاقتصاديات الا أن إختلاله يبدو واضحا اذا قورن بالهياكل المماثلة فى الدول الأخـــرى من المجموعات الدولية المختلفة (جدول رقم ٥) ٠

جـــدول رقم (٥)

هيكل الصناعة التحويلية فى بعض الدول العربية
مقارنا بمثيله فى دول مختارة (١٩٧٤)

(نسب مئوية)

	السلع الانتاجية	السلع الوسيطة	السلع الاستهلاكية
مصر	٦ر١	٥ر١٨	٤ر٧٥
المغرب	٥ر٩	٢ر١٧	٣ر٧٣
الجزائر	٧ر١٢	٤ر٢٢	٩ر٦٤
تونس	٠ر١٨	٥ر٣٠	٥ر٥١
العراق	٤ر١٠	٦ر١٥	٠ر٧٤
سوريا	٦ر٥	١ر٩	٣ر٨٥
متوسط الدول العربية	٩ر٧	٣ر٣٢	٨ر٥٩
المكسيك	٩ر١٨	٢ر٣٥	٩ر٤٥
أسبانيا	٨ر١٤	٤ر٤٣	٨ر٤١
بولندة	٣ر٢٩	٢ر٢٣	٥ر٤٧
فرنسا	١ر٢٧	٤ر٢٩	٥ر٤٣

المصدر :

United Nations Yearbook of Industrial Statistics, 1977.

أما من حيث العمالة الصناعية فى الدول العربية ، فقد قدرت فى ١٩٧٤ بنحو ٣٠٥٩ ألف عامل ٠ تركز ٤٠٪ منهم فى مصر و ١٥٪ فى المغرب و ١٠٪ فى الجزائر ٠ وترتفع نسبة العـــاملين فى الصناعات التحويلية الى اجمـــالى العمالة فى لبنان لتصل الى ٥ر١٧٪ مقابل ٧ر١٣٪ لمصر و ٦ر١٢٪ لتونس ٠ كما يلاحظ ارتفاع نسبى فى نسبة العاملين فى الصناعات التحويلية فى بعض

الدول البترولية مثـل البحرين (١٢٫٣٪) والكويت (٨٪) وليبيـا (٦٫٨٪) نتيجة لاقامة بعض الصناعات فى الفتـرة الأخيرة خاصة الصناعات المنتجة للسلع الوسيطة كما سبقت الاشارة ٠

ورغم عدم توفر بيانات عن انتاجية العمل الصناعى فى الدول العربية ، فانه بالرجوع الى بيانات المرفق رقم (٧) ومقارنة نصيب الصناعة التحويلية من كل من الناتج القومى الاجمالى والعمالة يمكن الوصول الى مؤشرات تقريبية للانتاجية مؤداها أن الانتاجية منخفضة بصفة عامة على مستوى العالم العربى ككل وخاصة فى ليبيا وتونس ولبنان والكويت وعمان والامارات العـربية وقطر ، وأنها بلغت أقصى ارتفاع لها فى اليمن الديمقراطية والبحرين والأردن وموريتانيا ٠

ويعكس انخفاض الانتاجية فى الصناعة العـربية بصفة عامة وضعها المتخلف والمشاكل المترتبة على عدم تكامل الهيكل الصناعى سواء على المستوى القطرى أو القومى ، ومن ثم اضطراره الى استيراد معظم ما يحتاجه من سلع انتـاجية ووسيطة من الخارج وهو الأمر الذى يترتب عليه ظهور مشـاكل الطاقات العاطلة فى معظم الصناعات العربية ٠

ثالثا – المعاملات الخارجية للدول العربية :

١ – التجارة الخارجية :

ازداد فى السـنوات الأخيرة الدور الذى تلعبه التجـارة الخارجية فى الاقتصاديات العربية بصفة عامة واقتصاديات الدول المصدرة للبترول بصفة خاصة ٠ ومن ثم ازداد اندماج الاقتصاديات العـربية فى السـوق الرأسمالية الدولية التى يتم معها الجزء الأكبر من التجارة الخارجية العـربية استيرادا وتصديرا ٠

(أ) تطور حجم التجارة الخارجية :

يوضح الجدول رقم (٦) تطور صادرات الدول العربية خـلال الفترة ١٩٧٣ – ١٩٧٧ ٠ ومنه يتضح أن قيمة هذه الصادرات تتجه بصفة عامة الى الارتفاع بحيث بلغت نحو ٩٧٫٥ مليار دولار أمريكى فى ١٩٧٧ وهو ما يمثل أكثر من ثلاثة أمثال قيمتها فى ١٩٧٣ ٠ فقد ترتب على الزيادات التى طرأت

على أسعار البترول منـــذ ١٩٧٣ زيادة بنحو ٢٦٩٪ فى حصيلة صـــادرات الدول المصدرة له وبنسب بلغت ٣٥٠٪ للسعودية و ٣٧٦٪ للامارات العربية المتحدة و ١٥٧٪ للكويت . كما حققت الدول العربية المصدرة للمواد الأولية المعدنية زيادات تدريجية فى حصيلة صادراتها نتيجة لارتفاع أسعار هـــذه المواد فى السوق الدولية (على الأخص الفوسفات) ، فارتفعت قيمة صادرات الأردن بين نفس العامين بنحو ٣٢٩٪ مقابل ٤٣٪ للمغرب و ٢٠٪ لموريتانيا. أما الدول الأخرى التى تعتمد أساسا على تصدير السلع الزراعية فان الزيادة فى حصيلة صادراتها كانت أقل بصفة عامة ، كما تميزت هـــذه الحصيلة بالتقلب المستمر من عام لآخر وعلى الأخص فيما يتعلق بالصـــومال وتونس وسوريا ومصر وذلـك كما يتبين من المرفق رقـم (٩) بالقسم الاحصائى . وقد بلغت حصيلة صادرات الدول العربية غير المصدرة للبترول فى ١٩٧٧ نحو ٨ر٦ مليار دولار أمريكى بزيادة ٩١٪ عنها فى ١٩٧٣ ، ويلاحظ فى هذا الصدد أن هذه الزيادة تحققت كلها فى عام ١٩٧٤ حيث بلغت قيمة صادرات هذه المجموعة ٧ر٨ مليار دولار ثم اتجهت الى الانخفاض خلال العامين التاليين لتعاود زيادتها فى ١٩٧٧ دون أن تصل الى مستواها فى ١٩٧٤ .

وكما يتضح من الجدول رقم (٦) ، فقد اختصت الدول المصدرة للبترول بنحو ٩١٪ من اجمالى قيمة الصادرات العربية فى ١٩٧٧ مقابل نحو ٩٪ فقط للدول الأخرى . كما احتلت السعودية المرتبة الأولى بين جميع الدول العربية من حيث قيمة الصادرات بنصيب نسبى بلغ ٤٢٪ يليها ليبيا بنسبة ٤ر١٠٪ من الاجمالى ثم الكويت والعراق بنحو ١٠٪ لكل منهما .

جــدول رقم (٦)
تطور صادرات الدول العــربية (F.O.B.)

مليار دولار أمريكى

	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	نسبة الزيادة ٧٧ : ١٩٧٣	النصيب النسبى فى ١٩٧٧
الدول المصدرة للبترول*	٢٤٫١	٦٨٫٧	٦٥٫٢	٨١٫١	٨٨٫٩	٢٦٨٫٩	٩١٫٢
الدول الأخرى	٤٫٥	٨٫٧	٨٫٤	٨٫٢	٨٫٦	٩١٫١	٨٫٨
الاجمالى	٢٨٫٦	٧٧٫٤	٧٣٫٦	٨٩٫٣	[illegible]	[illegible]	[illegible]

(*) تشمل : ليبيا والجزائر والعراق والسعودية والكويت وعمان والامارات العربيـــة المتحدة وقطر .

المصدر : UN, Yearbook of International Trade Statistics, 1976 & 1977.

أما قيمة الواردات العربية فى ١٩٧٧ فقد ارتفعت بنحو ٣٥٥٪ عنهـا فى ١٩٧٣ لتصل الى ٦٤ر١ مليـــار دولار أمريكى ، وذلك كما يتضح من الجدول رقم (٧) ٠ وقد ترتب على زيادة حصيلة الصادرات فى الدول العربية المصدرة للبترول أن ارتفعت مقدرتها الاستيرادية بدرجة كبيرة ارتفعت معها وارداتها خلال هذه الفترة لتصل الى ما قيمته ٥ر٤٤ مليار دولار بزيادة بلغت نسبتها ٣٧٩٪ وكما يتضح من المرفق رقم (١٠) بالقسم الاحصائى فان الزيادة فى قيمـة الواردات للدول المصـــدرة للبترول تراوحت بين ٧٧٠٪ فى السعودية و ١٨٤٪ فى ليبيا ، وبلغت ٤٥٦٪ فى الامارات العربية المتحدة و ٣٦٢٪ فى قطـر و ٣٥٦٪ فى الكويت ٠ أما الدول العـــربية غير المصدرة للبترول ، فعلى الرغم من زيادة قيمة صادراتها خـــلال فترة الدراسة بنحو ٩١٪ ، الا أن قيمة وارداتها ارتفعت بحوالى ٣٠٨٪ لتصل الى ٦ر١٩ مليـار دولار أمريكى فى ١٩٧٧ ٠ ويلاحظ هنا أيضا أن قدرا كبيرا من هذه الزيادة تحقق فى عام ١٩٧٤ وهو الـذى ارتفعت فيه قيمة صادراتها وتحقق الجزء الآخر من الزيادة فى عام ١٩٧٧ ٠ وبين عامى ١٩٧٣ و ١٩٧٧ انخفضت فقط واردات الصومال واتجهت واردات جميع الدول الأخرى غير المصدرة للبترول للارتفاع بمعدلات كبيرة للغاية بلغت أقصاها فى حالة اليمن العربية (٦٠٣٪) ومصر (٤٢٤٪) فى حين كانت الزيادة بنسب أقل فى الســودان (١٤٣٪) واليمن الديموقراطية (١١٩٪) ٠

وبذلك اختصت الدول العـــربية المصدرة للبترول بنحو ٤ر٦٩٪ من اجمالى قيمة الواردات العـــربية فى ١٩٧٧ مقـــابل ٦ر٣٠٪ للدول الأخرى مجتمعة ٠ وكانت السعودية أيضـا أكثـر الدول العـربية استيرادا اذ بلغ نصيبها النسبى الى اجمالى الواردات العربية فى ١٩٧٧ نحو ٢٧٪ ، يليهـا الجزائر (١١٪) فليبيا (٨٪) ومصر والكويت (٥ر٧٪ لكل منهما) ٠

جـــدول رقم (٧)
تطور واردات الدول العـربية (C.I.F.)

بالمليار دولار أمريكى

	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	نسبة الزيادة بين ٧٧ و ١٩٧٣	النصيب النسبى فى ١٩٧٧
الدول المصدرة للبترول*	٩ر٣	١٥ر٤	٢٤ر١	٢٨ر٩	٤٤ر٥	٣٧٨ر٥	٦٩ر٤
الدول الأخرى	٤ر٨	١٢ر٦	١٥ر٣	١٥ر٨	١٩ر٦	٣٠٨ر٣	٣٠ر٦
الاجمالى	١٤ر١	٢٨ر٠	٣٩ر٤	٤٤ر٧	٦٤ر١	٣٥٥ر١	١٠٠ر٠

(*) أنظر هامش الجدول رقم (٦) .
المصدر السابق مباشرة .

ولكن الى أى حد تعتبر الزيادة فى الصادرات والواردات العربية نتيجة لزيادة أسعار وحدة الصادرات والواردات أو نتيجة لزيادة الكمية . وهـذا ما يوضحه الجدول رقم (٨) الذى يبين تطور بعض مؤشرات التجارة الخارجية للدول العربية ، خلال الستينات والسنوات الماضية من السبعينات . ويتبين من هذا الجدول أن المتوسط السنوى لزيادة كمية الصادرات خلال السنوات ٧٠ – ١٩٧٧ انخفض بصفة عامة عما كان عليـه خلال الستينات (عـــدا الصومال وسوريا والأردن التى ارتفعت كمية صادراتها) وأن كمية الصادرات انخفضت بصورة مطلقة بالنسبة لست دول من ١٤ دولة تضمنها الجدول . الأمر الذى مؤداه أن قدرا من زيادة حصيلة الصادرات العـــربية يعزى الى زيادة فى أسعار التصدير وهو الأمر الذى يصدق بصفة خاصة على البترول والمـــواد الأوليـــة والخامات التى ارتفعت أسـعارها فى النصف الأول من السبعينات .

الا أن الاتجاه بدأ مختلفـــا بالنسبة للواردات العربيـــة فباستثناء لبنـــان – الذى يمكن استبعاد حالته للظروف الخاصة التى مر بها وما زال يمر بها – ارتفع المتوسط السنوى لزيادة كمية الواردات فى جميع الدول العربية خلال السنوات ١٩٧٥ – ١٩٧٧ بالمقارنة بما كان عليه فى الستينات وذلك بمعدلات سنوية تراوحت بين ٥ر٦٪ للسودان و ٥ر٣٨٪ للسعودية ، ومن ثم فانه بمقارنة الزيادة التى حدثت بالنسبة للمدفوعات عن الواردات بتلك الخاصة بمؤشرات كمية الواردات يتضح أن ارتفـــاع أسعار الواردات كان هو السبب الأساسى لارتفـاع قيمتها وأن الآثار النـاتجة عن ارتفـاع الكمية كانت أقل أهمية .

جـــدول رقم (٨)

تطور بعض مؤشرات التجارة الخارجية للدول العـــربية

الدولة	المتوسط السنوى لزيادة الصادرات		المتوسط السنوى لزيادة الواردات		شروط التبادل الدولى ١٩٧٠ = ١٠٠	
	٦٠–١٩٧٠	٧٠–١٩٧٧	٦٠–١٩٧٠	٧٠–١٩٧٧	١٩٦٠	١٩٧٧
مصر	٢ر٣	ـ٣ر٣	ـ٩ر٠	٢ر١٥	١٠٤	٩٣
السودان	١ر٢	ـ٩ر٤	١ر١	٥ر٦	١٠٠	٩٧
الصومال	٣ر٢	٠ر١٠	٦ر٢	٠ر١٣	١٠٧	٧٥
ليبيا	٠ر٦١	ـ٥ر٨	٤ر١٥	٣ر٢٢	٩٨	٣١٦
المغرب	٥ر٢	١ر٢	٣ر٢	٩ر١١	١٠٣	٩٠
الجزائر	١ر٤	ـ٩ر٠	ـ٠ر١	٤ر١٨	١١٥	٣١٥
تونس	١ر٤	٥ر٢	٢ر٢	٩ر١٢	١٠٤	١٣٧
موريتانيا	٢ر٥٥	٥ر٢	٦ر٤	٤ر٨	١١٢	٧٩
العراق	٣ر٧	ـ٥ر٠	٣ر١	٣ر٢٤	١١٢	٤٤٩
سوريا	٢ر٣	٦ر٨	٢ر٤	٤ر١٧	٩٤	١٤٩
لبنان	١ر١٤	٥ر٧	١ر٥	ـ١ر٠	٧٨	٨٣
الأردن	١ر١٠	٨ر٢٠	٦ر٣	٩ر١٥	٩٩	٨٥
السعودية	٥ر٩	٠ر٨	١ر١١	٥ر٣٨	١٠٧	٤٢٢
الكويت	٩ر٦	ـ٩ر١٠	٤ر١٠	٣ر٢٠	١٠٥	٤٤٩

المصدر : World Bank, World Development Report, 1979.

وتتفق هذه النتائج مع طبيعة الدور الذى تختص به الدول العــربية فى تقسيم العمل الدولى ومحدودية أو انعدام قدرتها على التأثير على الأسـعار فى السوق الدولية (باستثناء أسعار البترول) ، وهو الأمر الذى سيتضح خلال التعرض لهيكل التجـارة الخارجية للدول العــربية • ويؤكد الجدول رقم (٨) أيضا هـــذه النتائج حيث يتضح منه أنه باستثناء الدول العـربية المصدرة للبترول وسوريا وتونس اتجهت شروط التبادل الدولى لغير صالح جميع الدول العربية بالمقارنة بما كانت عليــه فى ١٩٧٠ (سنة الأساس) وفى ١٩٦٠ أيضا (باستثناء لبنـان) • ومؤدى ذلـك أن الدول العـربية تضطر باستمرار لزيادة كمية صادراتهـا كى تحصـل على نفس الكمية من الواردات ومن ثم يلزمها زيادة اضافية فى كمية الصادرات لتحصل على كمية أكبر من الواردات ، وذلك ازاء الزيادة المستمرة فى أسعار وارداتها بمعدلات تفوق مثيلتها بالنسبة للصادرات •

وقد ترتب على تطور الصادرات والواردات العربية بالطريقة التى سبق عرضها عدد من النتائج الهامة لعل أبرزها •

١ ـ تدهور موقف موازين التجارة بالنسبة للدول العربية غير المصدرة للبترول وتضاعف أرقام العجز فى هذه الموازين من عام لآخر لتتجاوز أرقام الصادرات نفسها •

٢ ـ انخفاض فائض موازين التجـــارة فى كثـير من الدول العـربية المصـــدرة للبترول ، مع ملاحظة أن ميزان التجـــارة الجزائرى يحقق عجزا مستمرا منذ ١٩٧١ •

٣ ـ الانخفاض المستمر فى نسبة تغطية الصادرات العربية للواردات العربية حيث تراجعت هذه النسبة من ٢١٥٪ كمتوسط للسنوات ١٩٧٤ ـ ١٩٧٦ الى نحو ١٥٢٪ فى ١٩٧٧ • وقد ترتب ذلك نتيجة لانخفاض هذه النسبة فى معظم الدول العربية سواء المصدرة للبترول أو غير المصدرة له • وكما يوضح المرفق رقم (١١) فباستثناء السودان والصومال وعمان انخفضت نسبة تغطية الصـــادرات للواردات فى جميع الدول العـــربية • كما كان انخفاض هذه النسبة حادا فى معظم الدول المصدرة للبترول خلال عام ١٩٧٧ وعلى الأخص دول الخليج العربى •

٤ - وفضلا عن اتجاه نسبة تغطية الصادرات للواردات الى الانخفاض ، فان المستوى الذى بلغته فى بعض الدول ذو مغزى خطير ويعكس مدى اعتمادها على العالم الخارجى عن طريق الاستيراد فى الوقت الذى لا تتمكن فيه حصيلة صادراتها من تغطية قيمة الواردات • وبالرجوع الى المرفق رقم (١١) المشار اليه ، يتضح أن صادرات اليمن العربية لا تغطى سوى ١ر١٪ فقط من وارداتها فى ١٩٧٧ وتصل هذه النسبة الى ١٨٪ فى الأردن و ٣٦٪ فى مصر وتتراوح بين ٤٠٪ و ٦٠٪ فى سبع دول عربية منها خمس دول ذات قواعد انتاجية زراعية صناعية •

مما سبق يتبين أن الزيادة فى التجارة الخارجية للدول العربية التى تحققت خلال السنوات الأخيرة تعنى فى الواقع ازدياد درجة اندماج الدول العربية فى السوق الدولية وزيادة اعتمادها على الخارج بصورة مطلقة • وكما يتضح من المرفق رقم (١٢) ، فقد مثلت قيمة الصادرات العربية أكبر من ٥٥٪ من الناتج القومى الاجمالى العربى فى ١٩٧٦ ، كما مثلت قيمة الواردات العربية نحو ٢٨٪ من هذا الناتج •

ولا شك أن هذه النسب المرتفعة تعكس مدى تبعية الاقتصاديات العربية للسوق الدولية ومدى المخاطر التى يمكن أن تتعرض لها اذا ما تقلبت حصيلة هذه الصادرات سواء لانخفاض أسعارها أو لتراخى الطلب الخارجى عليها من قبل السوق الدولية التى لا تستطيع الدول العربية السيطرة على ظروفها وشروط التعامل فيها أو التأثير عليها فى الأجل المتوسط والطويل (اذا استثنينا الأجل القصير الذى تمكنت فيه هذه الدول من زيادة سعر بترولها) ، وبصفة خاصة فى ظروف الأزمة الاقتصادية التى تمر بها السوق الرأسمالية الدولية • وتبرز خطورة هذه الظاهرة بصفة خاصة بالنسبة للدول العربية المصدرة للبترول والمواد الأولية الزراعية والمنجمية ، حيث ترتفع مساهمة صادرات الدول البترولية فى انتاجها القومى الاجمالى الى ٨٠٪ فى المتوسط وتصل الى ٩٧٪ فى قطر و ٩٤٪ فى السعودية •

(ب) هيكل التجارة الخارجية العربية :

يعكس هيكل التجارة الخارجية العربية بصورة مباشرة كافة الآثار التى ترتبت على اندماج الاقتصاديات العربية فى السوق الرأسمالية الدولية

والذى تحولت بمقتضاه الى اقتصـاديات متخلفة وتابعة يتم الانتـاج فيهـا انطلاقا من حاجات السوق الدولية وعلى حسـاب الحاجات الداخلية أيا كان مدى الحاحها ، ومن ثم فان هـذا الهيكل يجسم دور الاقتصاديات العـربية فى تقسيم العمل الرأسمالى الدولى فى شكله الراهن ، ونوع المنتجات التى فرض عليها انتاجها للسـوق الدولية ، وتلك التى كان عليها أن تستمر أو تتوسع فى استيرادها من الخارج ٠

وتعكس بيانات المرفق رقم (١٣) الشق الأول من واقع التبعية العربى ، اذ تتمثل معظم صادراتها العربية فى سلع زراعية واستخراجية ولا تكاد دولة عربية واحـدة تشذ عن ذلـك ٠ وتتراوح مسـاهمة الصـادرات الزراعية والاستخراجية فى اجمـالى صادرات الدول العربيـة بين ٤ر٧٪ (اليمن الديمقراطية) و ١٠٠٪ (عمان) ويبلغ متوسطها على مستوى العالم العربى ٩٣٪ ٠ وبالنسبة للدول العربية المصدرة للبترول يزداد التركز فى الصادرات بدرجة كبيرة حيث تكاد فى الغالب تقتصر على سلعة واحدة هى البترول حيث تتراوح مساهمته فى حصيلة صادراتها بين ٨١٪ و ٧ر٩٩٪ ٠ أما الـدول العربية غير المصدرة للبترول فتمثل الصادرات الزراعية (القطن الخـام والحيوانات الحية والفول السودانى) والصادرات المنجمية ، (الفوسفات والحديد الخام) الأهمية الأولى بين بنود صادراتها ٠

أما بالنسبة للسلع المصنعة ، فانها لا تساهم بأكثر من ٧٪ فقط فى اجمالى الصادرات العربية ٠ كما يتركز تصديرها فى عدد محدود من الدول هى أساسا تلك التى تمتلك قواعد انتاجية زراعية صناعية ، حيث تتراوح مساهمتها فى اجمالى صادرات هذه الدول بين ٣ر١٢٪ (سـوريا) و ٤٣٪ (لبنان) ٠ أما الدول ذات القواعد الزراعيـة أو الاستخراجية المنجميـة (السودان ـ الصومال ـ جيبوتى ـ موريتانيا) ، فان صادراتها الصناعية تبدو ضئيلة للغاية وذلك كما يتضح من المرفق رقم (١٣) ٠ وباسـتثناء بعض منتجات البترول التى تصدرها الدول العربية المنتجة له ، فان هيكل صادراتها لا يكاد يتضمن أية سلع صناعية أخرى ، كمـا أن قيمة منتجات البترول المصدرة لا تمثل سوى نسبة صغيرة من صادراتها الاجمالية وهـو أمر ينطبق ليس على دول الخليج العربى فقط ، وانما أيضـا على العراق والجزائر رغم انهما قطعتا شوطا لا يستهان به فى عملية التصنيع ٠ وأخيرا

يجدر الاشارة الى اليمن الديمقراطية والبحرين ، حيث تمثل الصـــادرات الصناعية ٦ر٩٢٪ و ١ر٨٩٪ على التوالى من اجمالى صادراتهما • فهـــذه النسب المرتفعة للصادرات الصناعية لا تعكس وجود بناءات صناعية قوية فيهما ، حيث يعزى ذلك الى قيامهمـــا باستيراد البترول الخـام من الدول المجاورة واعادة تصديره بعد تكريره ، وذلك فضلا فما تصدره البحرين من الالومنيوم نصف المصنع الى أسواق غرب أوروبا ، وعن عمليـــات اعادة تصدير كثير من السلع المصنعة التى تتم عن طريقها •

وبعكس التركز الشديد فى هيكل الصادرات العـربية ، يأخذ هيكل الواردات شكلا مختلفا اختـلافا جذريا وان كان يعبر عن الشق الثـانى من واقع التبعية العربى • وذلك أن هيكل الواردات يعكس بصورة واضحة مدى تخلف هياكل الانتاج العربية متمثلا بصورة خاصة فى عجزها عن انتـــاج ما يشبع الحاجات المحلية من المنتجات الغـذائية والاستهلاكية والانتاجية ، وما يترتب على ذلك من اضطرارها للجوء للسوق الدولية للحصول على هذه المنتجات التى يتضمن استيرادها هذا القدر أو ذاك من التبعية التكنولوجية ، والتبعية فيما يتعـــلق بنمط الاستهلاك وغير ذلك مما يؤدى فى النهاية الى مزيد من اندماج الاقتصاديات العربية فى السوق الرأسمالية الدولية وعدم قدرتها على تحقيق حد أدنى من تكامل العملية الانتاجية أو تكامل السلسلة التكنولوجية •

ويوضح المرفق رقم (١٤) الأهمية الكبيرة لواردات السلع الغـــذائية والاستهلاكية وعلى الأخص بالنسبة للدول المصدرة للبترول (الامارات) وان كان من الملاحظ أيضا ارتفاع هذه الأهمية بالنسبة للدول الأخرى حيث تراوحت نسبتها - باستثناء ســـوريا - بين ٣١٪ و ٥٢٪ ويعنى ذلك أن الدول العربية غير البترولية - ومعظمها لديه قواعد انتاجية زراعية صناعية - ما زال يعتمد على الخارج فى اشـــباع جانب كبير من احتياجاته الغـــذائية والاستهلاكية ، وذلك نتيجة لقصور أجهزتها الانتاجية الزراعية والصناعية • ويعكس ارتفاع أهمية الواردات من السلع الوسيطة والانتـاجية فى الدول غير البترولية (وكذا العـراق والجزائر) واقع التبعية التكنولوجية وعـــدم تكامل هياكلها الانتاجية التى بدأ بعضها فى اقامتها منذ ما يزيد على سبعين عاما •

(جـ) التوزيع الجغرافى للتجارة الخارجية العربية :

يبين التوزيع الجغرافى للتجارة الخارجية العـــربية نوعية السوق التى اندمجت فيها الاقتصاديات العربية ، والدور الذى تقوم به فى تقسيم العمل الدولى · ويوضح المرفق رقم (١٥) ما يلى :

١ ـ ان مجموعة الدول الرأسمالية المتقـدمة تختص بالنصيب الأكبر من التجارة الخارجية العربية ، حيث تحصل على ٧٦٪ من الصادرات العربية وتقدم ٧٧٪ من الواردات العربية · وتعتمد كل الدول العـربية على الدول الرأسمالية المتقدمة فى الحصول على ما يتراوح بين ٥٠٪ و ٨٧٪ من وارداتها وذلك باستثناء البحرين ، كما ترتفع هـذه النسبة بصورة ملحوظة فى حالة الدول المصدرة للبترول عنهـا فى حالة الدول غير البترولية · كما تحصل الدول الرأسمالية المتقدمة على ما يتراوح بين ٥ر٥١٪ و ٥ر٨٨٪ من صادرات ١٥ دولة عربية (منهـا ٩ دول بترولية) وعلى ما يتراوح بين ٨٪ و ٢٧٪ من صادرات الدول الأخرى ·

٢ ـ يحصل العـــالم العـربى على نحو ٥٪ من وارداته من الـــدول الاشتراكية ويصدر اليها ٢٪ من صادراته السنوية · وتقدم هـــذه الدول ما يتراوح بين ١٤٪ و ١٧٪ من واردات مصر والصومال وســوريا وشطرى اليمن ، وتقل النسبة كثيرا عن ذلك بالنسبة للدول الأخرى وخاصة الدول البترولية · وفى حين حصلت دول هذه المجموعة على ٧٢٪ من صادرات مصر و ٥٣٪ من صادرات اليمن العربية ، فان هذه النسبة تنخفض فيما يتعــلق بالدول العربية المصدرة للبترول ـ عدا الجزائر والعراق ـ الى أقل من ٢٪ ·

٣ ـ تحصل الدول العربية على نحو ١٠٪ من وارداتها من دول العالم الثالث الأخرى وتصدر اليها ١٨٪ من اجمالى صادراتها · وترتفع نسبة الواردات من هذه المجموعة الى واردات كل من السودان والصومال والامارات العربية وشطرى اليمن (٢٠٪ ـ ٢٣٪) وتقل عن نصف هذه النسبة فى حالة الدول الأخرى · أما الصادرات العربية الى دول العالم الثالث فيلاحظ ارتفاعها بالمقارنة باجمالى صادرات الدول المصدرة للبترول ومنتجاته وكذا بالنسبة للاردن ·

٤ ـ أما فيما بين الدول العربية وبعضها البعض فعلى الرغم من زيادة التبادل التجارى بينها بنحو ٥٠٠٪ خلال الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٧٦ الا أن

نسبته الى اجمالى الصادرات والواردات العربية تراجعت بين هذين العامين لتصل الى ٥ر٤٪ و ٩ر٧٪ على التوالى مقابل ٣ر٥٪ و ٢ر١٠٪ فى ١٩٧١ . ويعنى ذلك أن النمو فى التبادل التجارى بين الدول العربية كان أدنى بكثير مما تحقق فى تعاملها مع السوق الرأسمالية الدولية . وهو أمر يوضح مدى اندماج العالم العربى فى السوق الرأسمالية الدولية وعدم قدرته على زيادة التبادل بين أجزائه على الرغم من الاتفاقات العديدة التى تم ابرامها لهذا الغرض سواء فى اطار السوق العربية المشتركة أو اتفاقية الوحدة الاقتصادية وغير ذلك من الاتفاقات المنظمة للتبادل التجارى والتعريفة الجمركية والمدفوعات .

٢ - العمليات الجارية والمديونية الخارجية :

ونتيجة لازدياد أرقام العجز فى الموازين التجارية للدول غير البترولية، وافتقار معظمها الى صادرات غير منظورة تتمكن من سد هذا العجز المتزايد عاما بعد آخر ، شهدت السنوات الأخيرة وعلى الأخص منذ بداية السبعينات ارتفاعا مستمرا فى عجز موازين العمليات الجارية لكل الدول العربية غير البترولية وذلك باستثناء لبنان والاردن . وكما يتضح من المرفق رقم (١٦) فان أرقام العجز فى ١٩٧٧ - حتى قبل احتساب الفوائد المستحقة على الديون العامة الخارجية - وصلت الى مستويات مرتفعة تعادل عدة أمثال ما كانت عليه فى ١٩٧٠ . فقد ارتفع العجز فى ميزان العمليات الجارية لسوريا بنحو المثل بين هذين العامين وتراوحت زيادة العجز بالنسبة للدول الأخرى بين ٣٥٦٪ بالنسبة لمصر و ١٦٢٥٪ بالنسبة للمغرب و ٢١٦٠٪ بالنسبة لموريتانيا .

وباضافة الفوائد المدفوعة عن الديون العامة الخارجية تتضخم ارقام العجز فى موازين العمليات الجارية للدول غير المصدرة للبترول ذات العجز بنسبة كبيرة اذا ما قورنت بالناتج القومى الاجمالى . وقد بلغت هذه النسب ١٥٪ فى السودان ونحو ٢٥٪ فى حالة موريتانيا . أما الدول المصدرة للبترول فانها تحقق جميعا عدا الجزائر فوائض فى موازين عملياتها الجارية ، وقد ارتفعت هذه الفوائض بقفزات كبيرة منذ عام ١٩٧٣ نتيجة لارتفاع أسعار البترول . وفى عام ١٩٧٧ قدر أن « دول الفائض » قد حققت فوائض فى موازين عملياتها الجارية بنحو ٢٤ مليار دولار أمريكى ، وذلك فى حين أسفرت موازين العمليات الجارية بدول العجز التقليدية عن عجز بنحو ٧

مليار دولار ٠ وبذلك تكون موازين العمليات الجارية للدول العربية ككل قد أسفرت خلال العام عن فائض صاف بنحو ١٧ مليار دولار ٠

ومن الطبيعي أن يختلف موقف كل من دول الفائض ودول العجز ازاء ما انتهى اليه موقف ميزان العمليات الجارية ٠ فدول الفائض وهى أساسا الدول البترولية تستخدم جزءا من فوائضها فى تدعيم احتياطياتها النقدية الدولية التى ارتفعت بدورها لتغطى قيمة وارداتها لفترات تتراوح بين ستة شهور وثلاثة عشر شهرا (وذلك كما يتضح من المرفق رقم ١٧) ٠ كما تستخدم جزءا آخر من فوائضها لتقديم القروض والمعونات بأنواعها المختلفة الى دول العالم الثالث سواء مباشرة أم عن طريق صناديق ومؤسسات التمويل والتنمية الاقليمية والدولية ٠ ويبقى بعد ذلك المجال الأساسى لاستخدام هذه الفوائض متمثلا فى توظيفها فى شكل ودائع مصرفية وشراء سندات فى أسواق الدول الرأسمالية المتقدمة وعلى الأخص أسواق الولايات المتحدة الامريكية ٠

أما الدول غير البترولية وهى أساسا دول العجز فان مشاكل موازين العمليات الجارية تضطرها عادة الى اللجوء الى الاقتراض سواء من المؤسسات الدولية والاقليمية أو من الاسواق المالية الدولية ٠ ويلاحظ فى هذا الصدد أنه أزاء إتجاه الجهات الرسمية الدولية والاقليمية والحكومية فى الدول الرأسمالية المتقدمة الى الحد من معدل زيادة القروض والمساعدات التى تمنحها لدول العالم الثالث بصفة عامة ، فان هذه الدول - ومنها الدول العربية ذات العجز - إضطرت فى السنوات الأخيرة الى الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية الخاصة وعلى الأخص لدعم مواقف موازين مدفوعاتها ٠ وقد ارتفع بصفة عامة حجم القروض التى حصلت عليها الدول العربية من هذه الأسواق فى السنوات الأخيرة ، وإن كان من الملاحظ أن قدرا كبيرا منها لا يستخدم فى اضافة طاقات انتاجية جديدة لهذه البلاد وانما تتمثل مجالات استخدامه الأساسية فى كثير من الحالات فى سداد الاقساط والفوائد المستحقة على الديون التى حلت آجال سدادها ودعم ميزان المدفوعات ٠

وكما يوضح المرفق رقم (١٨) فقد ارتفع اجمالى المديونية العامة الخارجية للدول العربية غير المصدرة للبترول (بالاضافة الى العراق والجزائر) فى ١٩٧٧ الى نحو ستة أمثال ما كان عليه فى ١٩٧٠ ليبلغ ٢٤٫٢ مليار

دولار أمريكى • وقد ارتفعت مديونية جميع هذه الدول (عدا لبنان) بنسب متفاوتة كان أدناها فى السودان (٦٨٪) وأكبرها فى الجزائر (٧٧١٪) التى كانت أكبر الدول العربية مديونية خلال عام ١٩٧٧ يليها مصر (٨ مليار دولار) • ونتيجة لازدياد المديونية الخارجية لدول العجز بمعدلات كبيرة ارتفعت نسبتها الى الناتج القومى الاجمالى لهذه الدول فبلغت مديونية موريتانيا نحو ١١٢٪ من ناتجها القومى الاجمالى مقـــابل ٩٣٪ للصومال و ٦٩٪ لمصر و ٥٠٪ لليمن الديمقراطية • وتراوحت هذه النسبة فيما يتعلق بالدول غير البترولية الأخرى بين ٩ر٥٪ للسودان و ٣٦٪ للمغرب • ورغم ارتفاع المديونية الخارجية للعراق الا أن نسبتها الى ناتجها القومى الاجمالى فى ١٩٧٧ انخفضت الى نصف ما كانت عليه فى ١٩٧٠ لتقتصر على ٤٪ فقط ، وهى أدنى نسبة بين الدول العربية • أما الجزائر فقد ارتفعت نسبة مديونيتها الخارجية الى ناتجها القومى الاجمالى بأكثر من المثل خلال عامى المقارنة •

وأزاء ارتفاع أرقام المديونية فى الدول العربية ارتفعت أعباء خدماتها خاصة وان جزءا لا يستهان به من هذه المديونية تم الحصول عليه من الأسواق المالية الدولية ولآجال قصيرة ومتوسطة ومن ثم بمعدلات فائدة مرتفعة تزيد بما يتراوح بين ١٪ و ٢٪ عن معدلات الفائدة السائدة بين بنوك لندن وبعضها البعض Libor • وكما يتضح من المرفق رقم (١٩) ، فقد ارتفعت اعباء خدمة الديون العامة الخارجية لمعظم الدول المقترضة بمعدلات تزيد عن معدلات زيادة ناتجها القومى الاجمالى لتصل هذه الاعباء فى ١٩٧٧ الى ما يعادل ١٠٪ من الناتج القومى الاجمالى لموريتانيا و ٩٪ بالنسبة لمصر • وفى ذات العام (١٩٧٧) كان على مصر وموريتانيا أن يخصصا ٨ر٢٢٪ و ٦ر٢٢٪ على التوالى من حصيلة صادراتهما المنظـورة وغير المنظـورة لخدمة ديونهما الخارجية ، فى حين بلغت هـــذه النسبة ٥ر١٥٪ فى حالة الجزائر و ١١٪ للصومال والمغرب و ٩٪ لكل من السودان وتونس •

المرفقات الإحصائية

للفصل الأول

مرفق رقم (١)
الناتج القومى الاجمالى للدول العربية ١٩٧٦

	الناتج القومى الاجمالى		متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى	
	(مليون دولار)	٪	(دولار)	الصومال = ١٠٠
مصر	١٠٦٦٨	٦ر٦	٢٨٠	٥ر٢٥٤
السودان	٤٦١١	٩ر٢	٢٩٠	٦ر٢٦٣
الصومال	٣٦٣	٢ر٠	١١٠	٠ر١٠٠
ليبيا	١٥٧٧٥	٧ر٢	٦٣١٠	٤ر٥٧٣٦
جيبوتى	١٩٣	١ر٠	٧٧٢	٨ر٧١٠
المغرب	٩٢٨٨	٧ر٥	٥٤٠	٩ر٤٩٠
الجزائر	١٦٠٣٨	٩ر٩	٩٩٠	٠ر٩٠٠
تونس	٤٧٨٨	٠ر٣	٨٤٠	٦ر٧٦٣
موريتانيا	٤٧٦	٣ر٠	٣٤٠	١ر٣٠٩
العراق	١٥٩٨٥	٨ر٩	١٣٩٠	٦ر١٢٦٣
سوريا	٦٠٠٦	٧ر٣	٧٨٠	١ر٧٠٩
لبنـــان	٣٤٥٦	١ر٢	١٠٨٠	٨ر٩٨١
الأردن	١٧٠٨	١ر١	٦١٠	٥ر٥٥٤
العربية السعودية	٣٨٠٢٨	٤ر٢٣	٤٤٨٠	٧ر٤٠٧٢
اليمن العربية	١٥٠٠	٩ر٠	٢٥٠	٣ر٢٢٧
اليمن الديمقراطية	٤٧٦	٣ر٠	٢٨٠	٥ر٢٥٤
الكويت	١٧٠٢٨	٥ر١٠	١٥٤٨٠	٧ر١٤٠٧٢
عمان	٢١٤٤	٣ر١	٧٦٨٠	٤ر٢٤٣٦
الامارات	٩٧٩٣	٠ر٦	١٣٩٩٠	٢ر١٢٧١٨
البحرين	١٦٤٢	٠ر١	٢١٤٠	٤ر١٩٤٥
قطر	٢٢٨٠	٥ر١	١١٤٠٠	٧ر١٢٧٢
الاجمالى/المتوسط العام	١٦٢٢٤٦	٠ر١٠٠	١١٠٠	

المصدر : World Bank, World Development Report, 1978.
وذلك بالنسبة لأرقام العمودين الأول والثالث

مرفق رقم (٢) التوزيع النسبي للناتج القومي الاجمالي العربي على الدول والقطاعات (١٩٧٤)

	الزراعة	الصناعات الاستخراجية	الصناعات التحويلية	الخدمات	التشييد	التجارة	النقـل والمواصلات	الخدمات الحكومية	الاجمـالي
مصر	٢ر٧٢	٠ر٠٤	١ر٦٤	٠ر١٠	٠ر٢٩	٠ر٧٨	٠ر٣٦	٢ر٠٤	٨ر٦١
السودان	١ر٤٢	٠ر١٢	٠ر٣٣	٠ر٠٥	٠ر١٦	٠ر٥٩	٠ر٢٢	٠ر٨٨	٣ر٦٦
الصومال	٠ر١٠	٠ر٠٢	٠ر٠٢	٠ر٠٠	٠ر٠٢	٠ر٠٥	٠ر٠٢	٠ر٠٧	٠ر٣٠
ليبيـا	٠ر٢٠	٦ر٤١	٠ر٢٠	٠ر٠٤	١ر٠٥	٠ر٤٦	٠ر٤٨	١ر٤٥	١٠ر٢٨
المغرب	١ر٥٥	٠ر٣٧	٠ر٧٨	٠ر١٩	٠ر٣١	١ر٢٧	٠ر١١	٠ر٨٩	٥ر٤٧
الجزائر	٠ر٦٠	٣ر٩٢	٠ر٩٥	٠ر١٠	٠ر٨٧	١ر٧٨	٠ر٣١	١ر٦٥	١٠ر١٧
تونس	٠ر٦٠	٠ر٣٦	٠ر٣٣	٠ر٠٤	٠ر٢٠	٠ر٠٩	٠ر١٥	١ر٤٠	٣ر١٦
موريتانيا	٠ر٠٦	٠ر٠٨	٠ر٠١	٠ر٠٠	٠ر٠١	٠ر٠٢	٠ر٠٢	٠ر٠٥	٠ر٢٨
العـراق	٠ر٦٦	٥ر٧٤	٠ر٥٠	٠ر٠٤	٠ر٢٠	٠ر٤٨	٠ر٣٥	١ر٥٩	٩ر٥٥
سوريا	٠ر٧٠	٠ر٣٢	٠ر٥١	٠ر٠٣	٠ر١٦	٠ر٧١	٠ر٢٣	٠ر٧٥	٣ر٤١
لبنـان	٠ر٢٥	٠ر٠٠	٠ر٣٨	٠ر٠٥	٠ر١١	٠ر٨٣	٠ر١٩	٠ر٨١	٢ر٦٢
الأردن	٠ر١٥	٠ر٠٣	٠ر١٠	٠ر٠١	٠ر٠٥	٠ر١٤	٠ر٠٧	٠ر٣٩	٠ر٩٤
العربية السعودية	٠ر٣٠	١٨ر٧٦	١ر٢١	٠ر٠٨	٠ر٧٠	٠ر٥٦	٠ر٦٥	١ر٥٢	٢٣ر٧٨
اليمن العربية	٠ر٤٣	٠ر٠٠	٠ر٠٤	٠ر٠٠	٠ر٠٣	٠ر١٥	٠ر٣١	٠ر١٤	٠ر٨٣
اليمن الديمقراطية	٠ر٠٤	٠ر٠١	٠ر٠٨	٠ر٠٠	٠ر٠٣	٠ر٠٣	٠ر١١	٠ر٠٥	٠ر٢٣
الكويت	٠ر٠١	٦ر٩٢	٠ر٢٦	٠ر١٥	٠ر١١	٠ر٣٨	٠ر٢٢	١ر٤٠	٩ر٤٥
عمـان	٠ر٠٤	٠ر٩٤	٠ر٠٠	٠ر٠٠	٠ر١٤	٠ر٠٧	٠ر٠٣	٠ر١٥	١ر٣٨
الامارات العربية	٠ر٠٠	٣ر٤٧	٠ر٠١	٠ر٠١	٠ر٢٠	٠ر١٥	٠ر٠٦	٠ر٣٠	٤ر٢٠
البحرين	٠ر٠٠	٠ر٣٠	٠ر٢٣	٠ر٠١	٠ر٠١	٠ر٠٣	٠ر٠١	٠ر١٣	٠ر٧١
قطـر	٠ر٠٠	٠ر٧٥	٠ر٠١	٠ر٠٠	٠ر٠٥	٠ر٠١	٠ر٠١	٠ر١٥	٠ر٠٩
الاجمـالي	٩ر٨١	٤٨ر٥٧	٧ر٦١	٠ر٩٢	٤ر٦٧	٨ر٥٩	٣ر٥٢	١٥ر٨١	١٠٠ر٠٠

المصدر : IDCAS, Techno-Economic Study for the Strategic Approach of the Industrial Construction Development in Arab Coun- tries, 1979.

مرفق رقم ٣ تطور هيكل الناتج المحلي الاجمالي في الدول العربية (نسب مئوية)

	الزراعة		الصناعة		الصناعات التحويلية فقط		الخدمات	
	١٩٦٠	١٩٧٧	١٩٦٠	١٩٧٧	١٩٦٠	١٩٧٧	١٩٦٠	١٩٧٧
الصومال	٤٥		١٧		٢		٣٨	
موريتانيا	(١)٢٥	٢٦	(١)٣٣	٣٧	٤ (١)	١١	(١)٤٢	٣٧
السودان	٥٧	(٢)٣٤	١٥	(٢)١٥	٥	٨ (٢)	٢٧	(٢)٥١
مصر	٣٠	٢٨	٢٤	٣٠	٢٠	٢٤	٤٦	٤٢
اليمن الديمقراطية	(٥)٢٠		(٥)٢٦		(٥)٢٥		(٥)٥٤	
اليمن العربية	(٥)٧٢	٣٥	٢ (٥)	١٤	١ (٥)	٥	(٥)٢٦	٥١
المغرب	٢٩	٢١	٢٤	٣١	١٢	١٢	٤٧	٤٨
الأردن	١٦	١٢	١٤	٢٣	٨		٧٠	٦٥
تونس	٢٤	١٧	١٨	٣٢	٨	١١	٥٨	٥١
سوريا	٢٥	١٧	٢١	١٤	١٦		٥٤	٦٩
الجزائر	٢١	٨	٣٣	٥٧	١٠	١١	٤٦	٣٥
لبنان	١٢	(١)١٠	٢٠	(١)٢١	١٣		٦٨	(١)٦٩
العراق	١٧	٨	٥٢	٦٩	١٠	٧	٣١	٢٣
السعودية	(٦)١٠	١	(٦)٥٣	٨٣	٨ (٦)	٥	(٦)٣٧	١٦
ليبيا	١٤	٣	٩	٧١	٩	٣	٧٧	٢٦
الكويت	(٤)٠ر٥	—	(٤)٦٠	(٢)٧٨	٤ (٤)	٨ (٢)	(٤)٣٩ر٥	(٢)٢٢
عمان		٣ (٣)		(٣)٧٥		(٣)١١		(٣)٢٢
الامارات العربية		١		٧٥		٣		٢٤

(١) أرقام ١٩٧٢ . (٢) أرقام ١٩٧٥ . (٣) أرقام ١٩٧٦ .
(٤) أرقام ١٩٦٨ . (٥) أرقام ١٩٦٩ (٦) أرقام ١٩٦٤

World Bank, World Development Report, 1979.
U.N. Monthly Bulletin of Statistics, Sept. 1979.
U.N. Yearbook of National Accounts Statistics.

مرفق رقم (٤)

متوسط معدلات النمو السنوية فى الناتج المحلى الاجمالى ومتوسط نصيب الفرد من الناتج القومى

الـدولة	الناتج المحلى الاجمالى		الزراعة		الصناعة(٣)		الصناعات التحويلية		الخدمات		متوسط نصيب الفرد	
	١٩٦٠–١٩٧٠	١٩٧٠–١٩٧٧	١٩٦٠–١٩٧٠	١٩٧٠–١٩٧٧	١٩٦٠–١٩٧٠	١٩٧٠–١٩٧٧	١٩٦٠–١٩٧٠	١٩٧٠–١٩٧٧	١٩٦٠–١٩٧٠	١٩٧٠–١٩٧٧	دولار أمريكى (١٩٧٧)	معدل النمو ٦٠–٧٧
الصومال	١ر٠	١ر٢	١ر٥	—	٣ر٣	—	١٤ر٣	—	٢ر٥	—	١١٠	ـ٤ر٠
موريتانيا	—	٢ر٣	—	ـ٢ر٣	—	٢ر١	—	—	—	٧ر٦	٢٧٠	٣ر٦
السودان	١ر٣	٥ر٠	—	—	—	—	—	—	—	—	٢٩٠	٠ر١
مصر(١)	٤ر٥	٧ر٩	٢ر٩	٣ر١٠	٥ر٤	٢ر٥	٤ر٧	٥ر٧	٥ر١	١١ر٧	٣٢٠	٢ر١
اليمن الديمقراطية(١)	—	٥ر١	—	—	—	—	—	—	—	—	٣٤٠	ـ٨ر٤
اليمن العربية	—	٧ر٨	—	٦ر٨	—	٩ر٨	—	—	—	٨ر٥	٤٣٠	—
المغرب(١)	٤ر١	٤ر٨	٤ر٢	٠ر٦	٤ر٢	٧ر٨	٤ر٠	٥ر٧	٣ر٩	٥ر٥	٥٥٠	٢ر٢
الأردن(١)	٦ر٦	٧ر٠	٥ر٠	—	١ر٩	—	—	—	٦ر٤	—	٧٠٠	١ر٨
تونس(٢)	٤ر٦	٨ر٤	٢ر٠	٦ر٩	٨ر٧	٩ر٥	—	١٢ر٢	٤ر٢	١٠ر٣	٨٦٠	٤ر٣
سوريا(١)	٥ر٧	٧ر٠	٤ر٤	٦ر٤	٥ر٩	١١ر١	٤ر٤	٧ر٥	٦ر٣	٥ر٤	٩١٠	٢ر٣

الجزائر	٤ر٦	٥ر٣	٠ر٤	٠ر٢	١٢ر٩	٩ر٥	٧ر٧	٦ر٩	٣ر٠	٥ر٥	١١١٠	٤ر١
لبنــان	٤ر٩	—	٦ر٣	—	٤ر٥	—	٥ر٠	—	٤ر٨	—	—	—
العراق(١)	٦ر٢	١٠ر٨	٥ر٧	١ر٥—	٤ر٧	١٢ر٢	٩ر٥	١١ر٥	٨ر٣	١٣ر٥	١٥٥٠	٣ر٨
السعودية(١)	—	١٢ر٩	—	٣ر٧	—	١٣ر٩	—	٤ر١	—	١٢ر١	٦٠٤٠	٦ر٧
ليبيــا	٢٤ر٨	٠ر٣—	—	١٤ر٠	—	٤ر٠—	—	٥ر٣	—	١٣ر٦	٦٦٨٠	٦ر٦
الكويت	٥ر٧	١ر٣—	—	—	—	—	—	—	—	—	١٢٢٧٠	٣ر١—

(١) الفترة (١٩٧٠ – ١٩٧٦) بدلا من الفترة (١٩٧٠ – ١٩٧٧) .

(٢) الفترة (١٩٦١ – ١٩٧٠) بدلا من الفترة (١٩٦٠ – ١٩٧٠) .

(٣) يشمل التعدين والصناعات التحويلية والتشييد والكهرباء والماء والغاز .

المصدر : World Bank, World Development Report, 1979.

مرفق رقم (٥)

تطور الأرقام القياسية للناتج المحلي الاجمالي طبقا لفروع النشاط الاقتصادي
على أساس القيمة بالدولار الامريكي (١٩٧٠ = ١٠٠)

	السنة	الناتج المحلي الاجمالي	الزراعة	الصناعة ككل	الصناعة التحويلية فقط	التشييد	التجارة	النقل والمواصلات	أخرى
العراق	١٩٧١	١٠٨ر٨	١٠٧ر٤	١١٩ر٠	٨٨ر٢	١٠٥ر٨	١٠٤ر٢	١٠٢ر٥	١٠٢ر٠
	١٩٧٢	١٢٣ر٣	١١٥ر٣	١٢٦ر٢	١٠٣ر٩	١١٢ر١	١١٨ر٥	١١٩ر١	١١٠ر٠
	١٩٧٣	١٢٧ر٩	١٣٤ر٧	١٣٧ر٦	١١٨ر٨	١٣٠ر١	١٣٦ر٦	١٣٨ر٠	١٢١ر٥
	١٩٧٤	٢٦٥ر٣	١٥٢ر٠	٤٢١ر٩	١٢٥ر٣	١٥٢ر٩	١٤٩ر٣	١٥٥ر٠	١٤٣ر١
	١٩٧٥	٢٨٨ر٢	١٩٧ر٧	٤١٤ر٨	١٤٣ر٠	١٥٣ر٨	١٦٤ر٣	١٤٩ر٨	١٤٤ر٥
	١٩٧٥(١)	٢٢٢ر٧	١٦٣ر٩	٣٤٣ر٧	١١٨ر٥	١٢٧ر٧	١٣٦ر٣	١٢٤ر٢	١٢٠ر٠
السعودية	١٩٧١	١١٦ر١	١٠٠ر٥	١٢٣ر٨	١٠٧ر٢	١٠٥ر٩	١٠٢ر٣	١٠١ر٤	١٠٥ر٥
	١٩٧٢	١٣٣ر٥	١٠٩ر٤	١٤٢ر٦	١١٦ر٥	١٢٠ر٩	١١١ر٤	١١٠ر٠	١٢٣ر٢
	١٩٧٣	١٨٠ر٢	١٢٧ر٦	١٩٧ر٤	١٤٩ر٧	١٥٨ر٠	١٣٧ر٨	١٣٩ر٩	١٥٤ر٨
	١٩٧٤	٤٠١ر٠	١٣٩ر٣	٥١٢ر٤	٣٠٩ر٠	١٩٨ر٥	١٨٣ر٩	١٥٤ر٩	١٩٨ر١
	١٩٧٥	٥٣١ر٩	١٥١ر٧	٧١٧ر٥	٤٢٠ر١	٢٨٩ر٢	٢٠١ر٣	١٨٥ر٥	٢٥٩ر٧
	١٩٧٦	٥٦٤ر٨	١٦٥ر٦	٧٣٦ر٠	٤١٨ر٣	٥١٦ر١	٢٥٤ر٣	٢١٨ر٥	٣٦٠ر٠
	١٩٧٥(١)	٤١٥ر٨	١١٨ر٦	٥٦٠ر٩	٣٢٨ر٤	٢٢٦ر١	١٥٧ر٤	١٤٥ر٠	٢٠٣ر٠
	١٩٧٦(١)	٤٤٣ر٠	١٢٩ر٩	٥٧٧ر٤	٣٢٨ر٢	٤٠٤ر٨	١٩٩ر٥	١٧١ر٤	٢٨٢ر٤

سوريا	١٩٧١	١٠٥ر٢	١١٤ر٥	١٠٥ر٦	١٠٣ر٥	١٠٢ر٤	١٠٨ر٥	٩٩ر٣	٩٩ر٢
	١٩٧٢	١١٤ر٤	١٢٨ر٨	١١٤ر٤	١٠٩ر٥	١١٤ر٧	١٢١ر٦	١٠٥ر٤	٩٩ر٢
	١٩٧٣	١١٨ر٤	١٢٩ر١	١٢٠ر٧	١٢٥ر٢	١٣٩ر٥	١٣٣ر٠	١٠٧ر٢	١٠٧ر٦
	١٩٧٤	١٦١ر٤	١٧٠ر٠	١٨٨ر٧	١٤٩ر٦	٢١٣ر٦	٢٠٤ر٣	١١٣ر٩	١٢١ر١
	١٩٧٥	١٨٢ر٠	١٨٧ر٢	٢٠٨ر٧	١٢٥ر٠	٢٩٤ر٠	١٨٥ر٣	١٢٥ر٠	١٦٥ر٥
	١٩٧٦	١٩٤ر٨	٢٢٠ر١	٢١٨ر٢	١٣٨ر٧	٢٣٩ر٠	١٩٤ر٨	١٤٠ر٧	١٦١ر١
	١٩٧٥(١)	١٧٦ر٢	١٨١ر١	٢٠٢ر٢	١٢١ر١	٢٨٤ر٨	١٧٩ر٦	١٢١ر٢	١٦٠ر٣
	١٩٧٦(١)	١٩٨ر٤	٢٢٤ر٠	٢٢٢ر١	١٤١ر١	٢٤٣ر٣	١٩٨ر٣	١٤٣ر٣	١٦٤ر٠
تونس	١٩٧١	١٠٦ر٧	١٠٧ر٠	١٠٨ر٦	١٠٠ر٩	١٠٠ر٠	١٠٦ر٥	١٠٦ر٩	١٠٥ر٣
	١٩٧٢	١٠٨ر٣	١٠٧ر٣	١٠٩ر٣	١٠٤ر٩	٩٩ر١	١١٠ر١	٩٦ر٧	١١٠ر١
	١٩٧٣	١١٦ر٥	١١٣ر٨	١٢٧ر٩	١١١ر٩	١٠٨ر٨	—	٩٠ر٩	١١٥ر٩
	١٩٧٤	١٣٩ر٢	١٣٤ر٥	١٩٦ر٢	١٤١ر٣	١٣٦ر٣	—	١٠٣ر٤	١١٥ر١
	١٩٧٥	١٤٤ر١	١٤١ر٦	١٨٩ر٢	١٣٩ر٣	١٥٧ر٩	—	١١٩ر٩	١٨٦ر٠
	١٩٧٦	١٤٤ر٦	١٣٩ر٦	١٦٨ر٣	١٣٣ر٦	١٦٢ر٤	—	١٢٨ر١	١٩٨ر٥

(١) على أساس القيمة بالعملات المحلية .

المصدر : U.N. National Accounts Yearbook, 1978.

مرفق رقم (٦)

هيكل القوى العاملة فى الدول العربية

الــــدولة	النسبة المئوية للسكان فى سن العمل (١٥ – ٦٤ سنة)		التوزيع النسبى للقوى العاملة بين القطاعات: الزراعة		الصناعة ككل		الخــــدمات		المعدل السنوى لنمو القوى العاملة		
	١٩٦٠	١٩٧٧	١٩٦٠	١٩٧٧	١٩٦٠	١٩٧٧	١٩٦٠	١٩٧٧	١٩٦٠–١٩٧٠	١٩٧٠–١٩٧٧	١٩٧٧–٢٠٠٠
الصومال	٥٤	٥٣	٨٨	٨٣	٤	٧	٨	١٠	١ر٧	٢ر٥	٢ر٣
موريتانيا	٥٥	٥١	٩١	٨٤	٣	٥	٦	١١	٢ر٢	١ر٨	٢ر٦
السودان	٥٣	٥٢	٨٦	٧٩	٦	١٠	٨	١١	٢ر٠	٢ر٣	٢ر٧
مصر	٥٥	٥٦	٥٨	٥١	١٢	٢٦	٣٠	٢٣	٢ر٠	٢ر٢	٢ر٢
اليمن الديمقراطية	٥٤	٥٢	٧٠	٦٢	١٥	٢٠	١٥	١٨	١ر٦	١ر٥	٢ر٥
اليمن العربية	٥٤	٥٢	٨٣	٧٦	٧	١١	١٠	١٣	١ر٥	١ر٥	٢ر٦
المغرب	٥٣	٥٢	٦٢	٥٣	١٤	١٩	٢٤	٢٨	١ر٧	٢ر٧	٣ر٢
الأردن	٥٢	٥٠	٤٤	٢٨	٢٦	٣٩	٣٠	٣٣	٢ر٧	٢ر٨	٣ر١
تونس	٥٣	٥٣	٥٦	٤٣	١٨	٢٣	٢٦	٣٤	٠ر٧	٢ر٣	٢ر٥
سوريا	٥٢	٥٠	٥٤	٤٩	١٩	٢٣	٢٧	٢٨	٢ر٦	٢ر٨	٣ر١
الجزائر	٥٢	٤٩	٦٧	٣٥	١٢	١٨	٢١	٤٧	٠ر٥	٣ر٠	٣ر٤
لبنان	٥٣	٥٣	٣٨	١٣	٢٣	٢٧	٣٩	٦٠	٢ر١	٢ر٦	٢ر٧
العراق	٥١	٥١	٥٣	٤٣	١٨	٢٥	٢٩	٣٢	٢ر٨	٢ر٨	٣ر١
السعودية	٥٤	٥٢	٧١	٦٣	١٠	١٤	١٩	٢٣	٢ر٢	٢ر٣	٢ر٦
ليبيــــا	٥٣	٥٢	٥٣	٢٢	١٦	٢٧	٣١	٥١	٣ر٧	٣ر٠	٢ر٩
الكويت	٦٣	٥٠	١	٢	٣٤	٣٤	٦٥	٦٤	٧ر٢	٣ر٠	٣ر٠

المصدر : World Bank, World Development Report, 1979.

مرفق رقم (٧) نصيب الصناعات التحويلية من الناتج القومى الاجمالى والعمالة فى الدول العربية (١٩٧٤)

	الناتج الصناعى			العمـــالة		
	مليون دولار أمريكى	٪ من اجمالى الدول العربية	٪ من الناتج القومى فى الدولة	ألف مشتغل	٪ من اجمالى الدول العربية	٪ من اجمالى العمالة فى الدولة
مصر	١٩٣٥ر٩	٢١ر٦	١٩ر١	١٢٣٠	٤٠ر٢	١٣ر٧
السودان	٣٩٤ر٣	٤ر٤	٩ر١	٢٠٠	٦ر٣	٣ر٧
الصومال	٢٨ر٦	٠ر٣	٨ر٠	٣٦	١ر٢	٣ر٠
ليبيـــا	٢٣٦ر٦	٢ر٦	٢ر٠	٤٥	١ر٥	٦ر٨
المغرب	٩٢٤ر١	١٠ر٣	١٤ر٣	٤٥٣	١٤ر٨	١٠ر٢
الجزائر	١١١٥ر٠	١٢ر٤	٩ر٣	٣٠٢	٩ر٩	٨ر٣
تونس	٣٩٢ر٧	٤ر٤	١٠ر٥	١٢٠	٥ر٦	١٢ر٦
موريتانيا	١٤ر٤	٠ر٢	٤ر٨	٣	٠ر١	٠ر٨
العـــراق	٥٨٦ر٧	٦ر٥	٥ر٢	١٧٠	٥ر٦	٦ر٢
سوريا	٥٩٨ر٧	٦ر٧	١٤ر٩	١٨٤	٦ر٠	١١ر٣
لبنـــان	٤٤٧ر٨	٥ر٠	١٤ر٥	١٢٧	٤ر١	١٧ر٥
الأردن	١١٩ر٣	١ر٣	١٠ر٨	١٦	٠ر٥	٢ر٧
العربية السعودية	١٤٢٩ر٩	١٥ر٩	٥ر١	٤٧	١ر٥	٣ر١
اليمن العربية	٤٦ر٢	٠ر٥	٤ر٧	١٦	٠ر٥	٠ر٩
اليمن الديمقراطية	٩١ر٤	١ر٠	٣٤ر٤	١٥	٠ر٥	٣ر٥
الكويت	٣١٠ر٣	٣ر٥	٢ر٨	٢٤	٠ر٨	٨ر٠
عمـــان	٥ر٧	٠ر١	٠ر٤	٤	٠ر١	٢ر٠
الامارات العربية	٨ر٣	٠ر١	٠ر٢	٥	٠ر١	٢ر٠
البحرين	٢٧٠ر٠	٣ر٠	٣٢ر٠	٩	٠ر٣	١٢ر٣
قطـــر	١٢ر١	٠ر٢	١ر٠	٣	٠ر١	٣ر٧
الاجمـــــــالى	٨٩٦٨ر٠	١٠٠ر٠	٧ر٦	٣٠٥٩	١٠٠ر٠	٨ر٤

المصدر : IDCAS, Techno-Economic Study, Ibid.

مرفق رقم (٨)

هيكل الانتاج فى الصناعات التحويلية العربية (١٩٧٤)

	اجمالى قيمة الانتاج الصناعى		السلع الانتاجية			السلع الوسيطة			السلع الاستهلاكية		
	مليون دولار	٪	مليون دولار	٪ الى اجمالى الدول	٪ الى الانتاج الصناعى	مليون دولار	٪ الى اجمالى الدول	٪ الى اجمالى الانتاج الصناعى	مليون دولار	٪ الى اجمالى الدول	٪ الى اجمالى الانتاج الصناعى
مصر	٧٠٠١ر٨	٢٩ر٣	٤٢٤ر٠	٢٢ر٤	٦ر١	١٢٩٤ر١	١٦ر٧	١٨ر٥	٥٢٨٣ر٧	٣٦ر٩	٧٥ر٤
السودان	٨٢١ر٤	٣ر٤	٦٢ر٨	٣ر٣	٧ر٧	٨١ر٤	١ر١	٩ر٩	٦٧٧ر١	٤ر٧	٨٢ر٤
الصومال	٤٠ر٣	٠ر٢	٥ر٠	٠ر٠	١ر٢	١ر١	٠ر٠	٢ر٨	٣٨ر٧	٠ر٣	٩٦ر٠
ليبيا	٥٠٦ر٧	٢ر١	١٥ر٠	٠ر٨	٠ر٠	٢٠٦ر٧	٢ر٧	٤٠ر٨	٢٨٥ر٠	٢ر٠	٥٦ر٢
المغرب	٢١٩٢ر٨	٩ر٢	٢٠٨ر٩	١١ر١	٩ر٥	٣٧٧ر٦	٤ر٩	١٧ر٢	١٦٠٦ر٣	١١ر٢	٧٣ر٣
الجزائر	٣١٥٧ر٥	١٣ر٢	[illegible]	٢١ر١	١٢ر٧	٧٠٧ر٥	٩ر١	٢٢ر٤	٢٠٥٠ر٠	١٤ر٣	٦٤ر٩
تونس	١٣٩٢ر٧	٥ر٨	٢٥٠ر٢	١٣ر٢	١٨ر٠	٤٢٤ر٤	٥ر٥	٣٠ر٥	٧١٨ر١	٥ر٠	٥١ر٥
موريتانيا	١٥ر٧	٠ر١	٠ر٠	٠ر٠	٠ر٠	١٥ر٧	٠ر٢	١٠٠ر٠	٠ر٠	٠ر٠	٠ر٠
العراق	١٣٥٠ر٠	٥ر٦	١٤٠ر٠	٧ر٤	١٠ر٤	٢١٠ر٠	٢ر٧	١٥ر٦	١٠٠٠ر٠	٧ر٠	٧٤ر٠
سوريا	١٢٦٠ر٥	٥ر٣	٧٠ر٣	٣ر٧	٥ر٦	١١٤ر٩	١ر٥	٩ر١	١٠٧٥ر٤	٧ر٥	٨٠ر٣
لبنان	١٣٢١ر٧	٥ر٥	١٣٢ر٦	٧ر٠	١٠ر٠	٣٧١ر٧	٤ر٨	٢٨ر١	٨١٧ر٤	٥ر٧	٦١ر٤
الأردن	١٩٤ر٦	٠ر٨	٢٤ر٥	١ر٣	١٢ر٦	٥٦ر٨	٠ر٧	٢٩ر٢	١١٣ر٢	٠ر٨	٥٨ر٢
العربية السعودية	١٩٢٨ر٥	٨ر٠	٣٩ر١	٢ر١	٢ر٠	١٦٨٩ر٣	٢١ر٨	٨٧ر٦	٢٠٠ر٠	١ر٤	١٠ر٤
اليمن العربية	٥١ر٢	٠ر٢	٣ر١	٠ر٢	٦ر٠	١٢ر٧	٠ر٢	٢٤ر٨	٣٥ر٤	٠ر٣	٦٩ر٢
اليمن الديمقراطية	٢٨٢ر٠	١ر٢	٣ر١	٠ر٢	١ر١	٢٤٣ر١	٣ر١	٨٦ر٢	٣٥ر٧	٠ر٣	١٢ر٧
الكويت	١٦١١ر٠	٦ر٧	٦٨ر٣	٣ر٦	٤ر٢	١٣٠٦ر٩	١٦ر٩	٨١ر١	٢٣٥ر٩	١ر٧	١٤ر٧
عمان	١٧ر١	٠ر١	٠ر٠	٠ر٠	٠ر٠	٥ر٧	٠ر١	٣٣ر٣	١١ر٤	٠ر١	٦٦ر٧
الامارات العربية	١٥١ر٨	٠ر٦	٣٢ر٧	١ر٧	٢١ر٥	٣٦ر٤	٠ر٥	٢٤ر٠	٨٢ر٧	٠ر٦	٥٤ر٥
البحرين	٦٠١ر٣	٢ر٥	١٧ر٥	٠ر٩	٢ر٩	٥٤١ر٨	٧ر٠	٩٠ر١	٤٢ر٠	٠ر٣	٧ر٠
قطر	٤٣ر٠	٠ر٢	٠ر٠	٠ر٠	٠ر٠	٤٠ر٥	٠ر٥	٩٤ر١	٢ر٥	٠ر٠	٥ر٩
الاجمالى	٢٣٩٤١ر٦	١٠٠ر٠	١٨٩٢ر٦	١٠٠ر٠	٧ر٩	٧٧٣٨ر٣	١٠٠ر٠	٣٢ر٣	١٤٣١٠ر٦	١٠٠ر٠	٥٩ر٨

المصدر : IDCAS, Techno-Economic Study, Ibid.

مرفق رقم (٩) تطور صادرات الدول العربية (F.O.B.) بالمليون دولار أمريكي

الدولة	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧
مصر	٧٨٩	٨٢٥	١١٢٣	١٥١٦	١٤٠٢	١٤٠٦	١٧٠٨
السودان	٣٢٨	٣٦٠	٤٣٤	٣٥٠	٤٣٨	٥٥٤	٦٦١
الصومال	٣٥	٤٣	٤٧	٦٢	٩١	٨٥	٥٠
ليبيا	٢٧١٥	٢٩٤٣	٤٠١٧	٧١٣٠	٦١٠٠	٨٤٤٠	١٠١١٠
المغرب	٥٠١	٦٤٢	٩١٠	١٧٠٨	١٥٤٣	١٢٦١	١٣٠٢
الجزائر	٨٥٧	١٣٠٦	١٩٠٦	٤٦٠٠	٤٤٣٠	٥١٦٠	٥٢٣٠
تونس	٢١٩	٣١٥	٣٩٧	٩٢١	٨٥٦	٧٨٨	٩٠٩
موريتانيا	٩٠	١٠٧	١٥٥	١٨٩	١٦٦	١٨٤	١٨٦
العراق	١٥٣٠	١٣٣٦	٢١٩٥	٦٦٠٠	٨٣٠٠	٩٢٧٠	٩٦٦٠
سوريا	٢٠٧	٢٨٧	٣٥١	٧٨٤	٩٣٠	١٠٦٥	٨٧٥
لبنان	٢٥٦	٣٥٠	٤٩٧	١٤٥٥	١٢٠٩	٨٠٠	٧٣٢
الأردن	٣٢	٤٨	٥٨	١٥٥	١٥٣	٢٠٧	٢٤٩
العربية السعودية	٣٨٤٥	٥٤٩١	٩٠٨٧	٣٠٩٩٠	٢٧٧٤٠	٣٦١٢٠	٤٠٨٩٠
اليمن العربية	٤	٤	٨	١٣	١١	٨	٩
اليمن الديمقراطية	١٠٦	١٠٨	١١٣	٢٣٠	٢٨٢	٢٨٨	٢٠٥
الكويت	٢٥٧٣	٣٠٥٦	٣٨٢١	٩٨٥٠	٨٦٤٠	٢٨٤٠	٩٨٤٠
عمــان	٢٣٨	٢٦٠	٣٧٠	١١٤٠	١٤٥٠	١٥٨٠	١٥٨٠
الامارات العربية	٨٩٧	١١٥٦	١٩٩٢	٦٣٩٠	٦٨٨٠	٨٥٤٠	٩٤٩٠
البحرين	—	٣٢٣	٤٠٧	١٢٧٢	١٢٠٣	١٥١٦	١٨٢١
قطــر	٣٥٥	٤٧٧	٧١٠	٢٠٢٠	١٧٨٠	٢٢١٠	٢٠٥٠
المجموع الكلي	١٥٥٨٦	١٩٤٣٧	٢٨٥٩٨	٧٧٣٧٥	٧٣٦٠٤	٨٩٣٣٢	٩٧٥٤٧

المصدر : U.N. Yearbook of International Trade Statistics, 1976 & 1977.

مرفق رقم (١٠) تطور واردات الدول العربية (CIF) بالمليون دولار أمريكي

	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧
مصر	٩٢٠	٨٩٩	٩١٧	٢٣٤٩	٣٧٥١	٣٨٠٦	٤٨٠٤
السودان	٣٥٩	٣٥٣	٤٣٦	٧١١	١٠٣٣	٩٨٠	١٠٥٩
الصومال	٦٣	٧٥	١٠٣	١٢٩	١٩٦	١٦٥	٨٥
ليبيا	٧٠٧	١٠٤٣	١٨١٣	٢٧٦٠	٣٥٩٠	٣٢٠٠	١٥٥٠
المغرب	٧٠١	٧٧٩	١١٤٤	١٩٠٤	٢٥٦٧	٢٦١٨	٣١٩٦
الجزائر	١٢٦٤	١٤٧٣	٢٢٥٩	٤٠٦٠	٥٨٦٠	٥٣١٠	٦٩٥٠
تونس	٣٤٦	٤٦٥	٦٣٣	١١٢٨	١٤٢٤	١٥٢٩	١٧٦٧
موريتانيا	٥٧	٧١	١٢٨	١٢٥	١٥٣	١٨٥	٣٦٩
العراق	٦٩٤	٧١٣	٩٠٦	٢٣٧٠	٤٢٢٠	٣٤٧٠	٤٠٥٠
سوريا	٤٤٥	٥٤٥	٦١٣	١٢٣٠	١٦٨٥	٢٣٦٣	٢١٨٧
لبنان	٦٧٧	٨٤٩	١٢٢٤	٢٣٩٧	٢١٠٦	٨١٠	١٤٧٠
الأردن	٢١٥	٢٦٧	٣٣١	٤٨٨	٧٣٢	١٠٢٢	١٣٦١
العربية السعودية	٨٠٦	١١٢٥	١٩٧٧	٢١٨٦	٤٢١٠	٨٦٩٠	١٧٢٠٠
اليمن العربية	٣٧	٨٠	١٢٣	١٩٠	٢٩٤	٤١٣	٨٦٥
اليمن الديمقراطية	١٥٨	١٤٩	١٧١	٢٦٨	١٧١	٢٥٣	٣٧٤
الكويت	٦٥٠	٧٩٧	١٠٥٢	١٥٥٠	٢٣٩٠	٣٣٣٠	٤٨٠٠
عمان	٩٧	١٦١	٢٤٦	٣٩٠	٧٤٠	٧٣٠	٨٧٠
الامارات العربية	٣١٠	٤٨٢	٨٢٣	١٧١٠	٢٦٧٠	٣٣٣٠	٤٥٨٠
البحرين	٣١١	٣٧٧	٥٣٣	١١٢٦	١١٩٨	١٦٦٨	٢٠٣٠
قطر	١١٨	١٣٨	١٩٧	٢٧٠	٤١٠	٨٣٠	٩١٠
المجموع الكلى	٨١٠٧	١٠٨٢٣	١٤١٣٢	٢٨٠١٦	٣٩٣٩٠	٤٤٦٩٢	٦٤٠٨٤

المصدر السابق مباشرة

مرفق رقم (١١)
تطور نسبة تغطية الصادرات للواردات
في الدول العربية

(نسب مئوية)

الـــدولة	متوسط ٧٠ ـ ١٩٧٢	متوسط ٧٤ ـ ١٩٧٦	١٩٧٧
مصر	٩١ر٢	٤٤ر٨	٣٥ر٦
السودان	٩٤ر٧	٥٥ر٢	٦٢ر٤
الصومال	٥٩ر٠	٥١ر٩	٥٨ر٨
ليبيا	٣٤٨ر١	٢٢٨ر٩	١٩٦ر٣
المغرب	٧٥ر٢	٦٣ر٦	٤٠ر٧
الجزائر	٧٨ر٩	٩١ر٤	٧٥ر٣
تونس	٦٣ر٩	٦٢ر٩	٥١ر٤
موريتانيا	١٤١ر٧	١١٥ر٦	٥٠ر٤
العراق	٢٠٧ر٢	٢٣٩ر٨	٢٣٨ر٥
سوريا	٥١ر٦	٥٦ر٨	٤٠ر ـ
لبنـــان	٣٨ر٤	٦٥ر٢	٤٩ر٨
الأردن	١٧ر١	٢٢ر٨	١٨ر٣
العربية السعودية	٤٤٨ر٥	٤٦٢ر٥	٢٣٧ر٧
اليمن العربية	٦ر١	٣ر٣	١ر١
اليمن الديمقراطية	٧١ر٠	٥٩ر٦	٥٤ر٨
الكويت	٣٦٣ر٧	٤١٨ر١	٢٠٥ر ـ
عمـــان	٢٥٢ر٦	١٧٨ر١	١٨١ر٦
الامارات العربية	٢٤٥ر٦	٣٨٣ر٢	٢٠٧ر٢
البحرين	١٠٣ر٨	٩٠ر٨	٨٩ر٧
قطـــر	٢٧٨ر١	٤١١ر١	٢٢٥ر٣
اجمالى الدول العربية	١٧٣ر ـ	٢١٥ر ـ	١٥٢ر٢

النسب محسوبة من :
U.N. Yearbook of International Trade Statistics, 1976 & 1977.

مرفق رقم (١٢)

العلاقة بين الناتج القومى الاجمالى والصادرات والواردات العربية
(١٩٧٦ وبالمليون دولار)

الـــدولة	الناتج القومى الإجمالى (١)	قيمة الصادرات (٢)	قيمة الواردات (٣)	الصادرات الى الناتج القومى (٢) ÷ (١)	الواردات الى الناتج القومى (٣) ÷ (١)
مصر	١٠٦٦٨	١٤٠٦	٣٨٠٦	١٣ر٢	٣٦ر٢
السودان	٤٦١١	٥٥٤	٩٨٠	١٢ر٠	٢١ر٣
الصومال	٣٦٣	٨٥	١٦٥	٢٣ر٤	٤٥ر٥
ليبيــــا	١٥٧٧٥	٨٤٤٠	٣٢٠٠	٥٣ر٥	٢٠ر٣
المغـــرب	٩٢٨٨	١٢٦١	٢٦١٨	٣١ر٦	٢٨ر٢
الجـزائر	١٦٠٣٨	٥١٦٠	٥٣١٠	٣٢ر٢	٣٣ر١
تونس	٤٧٨٨	٧٨٨	١٥٢٩	١٦ر٥	٣١ر٩
موريتانيا	٤٧٦	١٨٤	١٨٥	٣٨ر٧	٣٨ر٧
العـــراق	١٥٩٨٥	٩٢٧٠	٣٤٧٠	٥٨ر٠	٣١ر٧
سوريا	٦٠٠٦	١٠٦٥	٢٣٦٣	١٧ر٧	٣٩ر٣
لبنـــان	٣٤٥٦	٨٠٠	٨١٠	٢٣ر١	٢٣ر٢
الأردن	١٧٠٨	٢٠٧	١٠٢٢	١٢ر١	٥٩ر٨
العربية السعودية	٣٨٠٢٨	٣٦١٢٠	٨٦٩٠	٩٣ر٨	٢٢ر٦
اليمن العربية	١٥٠٠	٨	٤١٣	٠ر٠٥	٢٧ر٥
اليمن الديمقراطية	٤٧٦	٨٨	٢٥٣	١٨ر٥	٥٣ر٢
الكويت	١٧٠٢٨	٩٨٤٠	٣٣٣٠	٥٧ر٨	١٩ر٦
عمـــان	٢١٤٤	١٥٨٠	٧٣٠	٧٣ر٧	٣٤ر٠
الامارات العربية	٩٧٩٣	٨٥٤٠	٣٣٣٠	٨٧ر٢	٣٤ر٠
البحرين	١٦٤٢	٣٤٤	٩٧٥	٢١ر٠	٥٩ر٤
قطـــر	٢٢٨٠	٢٢١٠	٨٣٠	٩٦ر٩	١٦ر٦
اجمالى الدول العربية	١٦٢٠٥٣	٨٩٣٣٢	٤٤٦٩٢	٥٥ر١	٢٧ر٥

World Bank, World Development Report, 1978.
UN, Yearbook of International Trade Statistics, 1976 & 1977

مرفق رقم (١٣) هيكل الصادرات العربية (نسب مئوية)

الدولة	السنة	صادرات زراعية	صادرات استخراجية	صادرات صناعية	أهم الصادرات
مصر	١٩٧٧	٤٢٫٧	١٨٫٦	٣٨٫٧	قطن خام – بترول خام – غزل ونسيج
السودان	١٩٧٥	٩٥٫٦	٠٫٦	٣٫٨	قطن خام – فول سودانى
الصومال	١٩٧٥	٩٧٫٠	٠٠	٣٫٠	حيوانات حية – خضر وفواكه
ليبيا	١٩٧٧	٠٠	٩٩٫١	٠٫٩	بترول خام
جيبوتى	١٩٧٥	٨٤٫٨	١٢٫٣	٢٫٩	حيوانات حية – بترول خام
المغرب	١٩٧٨	٣٥٫٦	٤٠٫٥	٢٣٫٩	فوسفات – حمضيات
الجزائر	١٩٧٧	٥٫٣	٩١٫٦	٣٫١	بترول خام وغاز – كروم
تونس	١٩٧٦	٢٢٫٢	٤٩٫٨	٢٨٫٥	بترول خام – فوسفات
موريتانيا	١٩٧٥	٨٫١	٩٠٫٧	١٫٢	حديد خام – أسماك
العراق	١٩٧٦	٠٫٣	٩٨٫٢	١٫٥	بترول خام
سوريا	١٩٧٦	٢٤٫٨	٦٢٫٩	١٢٫٣	بترول خام – قطن
لبنان	١٩٧٧	٠٠	٠٠	٤٣٫٠	آلات – مواد بناء
الأردن	١٩٧٧	٣٧٫٦	٣١٫٣	٣١٫١	فوسفات – خضر وفواكه
السعودية	١٩٧٦	٠٫٢	٩٥٫١	٤٫٧	بترول خام – منتجات بترول
اليمن العربية	١٩٧٦	٨٩٫٨	٠٫٩	٩٫٣	قطن – بن – جلود
اليمن الديمقراطية	١٩٧٥	٠٠	٠٠	٩٢٫٦	منتجات بترول
الكويت	١٩٧٥	٣٫٣	٨١٫١	١٥٫٦	بترول خام
عمان	١٩٧٦	٠٫٣	٩٩٫٧	٠٠	بترول خام
الامارات العربية	١٩٧٨	١٫٥	٩٤٫٩	٣٫٦	بترول خام
البحرين	١٩٧٦	٢٫٣	٨٫٦	٨٩٫١	منتجات بترول (٧٥٪) وألمنيوم
قطر	١٩٧٥	٠٫١	٩٧٫٢	٢٫٧	بترول خام

المصدر : UNCTAD, Handbook of International Trade and Development Statistics, 1979.

– مصرف لبنان ، تقرير مصرف لبنان للأعوام ١٩٧٥ – ١٩٧٨

– مجلس النقد بدولة الامارات العربية المتحدة ، النشرة الاقتصادية ، يونيو ١٩٧٩ .

– بنك المغرب ، تقرير عن سنة ١٩٧٨ المالية .

– الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، النشرة الشهرية للتجارة الخارجية ، ديسمبر ويناير/ديسمبر ١٩٧٧ .

مرفق رقم (١٤)

هيكل الوادرات العربية

(نسب مئوية)

الـــدولة	السنة	مـــواد غذائية	سلع استهلاكية أخـــرى	وقـــود	سلع وسيطة وانتاجية
مصر	١٩٧٧	٢١ر٢	١١ر١	٢ر٣	٦٥ر٤
السودان	١٩٧٥	١٨ر٧	٩ر٢	٣ر٧	٥٨ر٤
الصومال	١٩٧٥	٢٦ر٠	٩ر٥	٦ر٢	٥٨ر٣
ليبيـــا	١٩٧٥	١٧ر١	١٢ر٦	٢ر٠	٦٨ر٣
المغرب	١٩٧٨	١٨ر٣	١٨ر٢	١٤ر٤	٤٩ر١
الجزائر	١٩٧٧	١٧ر٢	٨ر٥	١ر٤	٦٢ر٩
تونس	١٩٧٦	١٣ر٦	١٧ر٥	٤ر٤	٦٥ر٠
موريتانيا	١٩٧٨	٢٤ر٧	١١ر٥	٥ر٥	٥٨ر٣
العراق	١٩٧٦	١٤ر٧	١٢ر٧	٠ر٢	٧٢ر٤
سوريا	١٩٧٦	١٧ر٢	١٠ر٦	٩ر٨	٦٢ر٤
لبنـــان	١٩٧٣	١٨ر٢	٢٢ر٢	٤ر٨	٥٤ر٨
الأردن	١٩٧٧	١٨ر٣	٩ر٥	٩ر٥	٧٢ر٧
السعودية	١٩٧٦	١١ر٨	١٠ر٧	٠ر٨	٧٦ر٧
اليمن العربية	١٩٧٦	٤٠ر٩	١٠ر٧	٣ر٥	٤٤ر٩
الكويت	١٩٧٥	١٧ر١	١١ر٩	٠ر٦	٧٠ر٤
عمـــان	١٩٧٦	١٤ر٥	٩ر٠	٦ر٨	٦٩ر٧
الامارات العربية	١٩٧٨	٢٤ر٠	١٣ر١	٣ر٧	٥٩ر٢
البحرين	١٩٧٦	٧ر٣	٧ر٥	٤٢ر٢	٤٢ر٨
قطـــر	١٩٧٧	٨ر٣	٦ر٠	٠ر٦	٨٥ر١
اليمن الدمقراطية	١٩٧٥			٤١ر٠	

المصدر : نفس المصادر المذكورة فى هامش المرفق رقم ١٣ .

بالنسبة لموريتانيا المصدر :

Banco Exterior de Espana, EXTEBANK, April 1980.

بالنسبة لليمن الديمقراطية المصدر :

IMF, International Financial Statistics, July 1979.

مرفق رقم (١٥)

التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية للدول العربية (١٩٧٥)

(نسب مئية)

الدولة	الدول العربية الأخرى		الدول الرأسمالية المتقدمة		الدول الاشتراكية		دول العالم الثالث		المجموع	
	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات
مصر	٧ر١	٨ر٩	٦٧ر٧	١٦ر٥	١٧ر٣	٧٢ر٢	٧ر٩	٢ر٤	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠
السودان	٥ر٨	١٣ر٦	٦١ر٦	٥٦ر٥	٩ر٦	١٦ر١	٢٣ر٠	١٣ر٨	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠
الصومال	٨ر٠	٧٥ر٧	٥٥ر٣	٨ر٤	١٤ر٦	٨ر٤	٢٢ر١	٧ر٥	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠
ليبيا	٤ر٦	٠ر١	٨٥ر٥	٨٥ر٠	٧ر٨	١ر٥	٦ر٧	١٣ر٤	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠
المغرب	٦ر١	٣ر٤	٧٠ر٨	٧٢ر٢	٨ر٤	١٥ر٩	١٤ر٧	٨ر٥	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠
الجزائر	١ر٤	٠ر٢	٨٦ر٥	٨٨ر٥	٤ر٠	٦ر٢	٨ر١	٥ر١	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠
تونس	٧ر٣	١٠ر٠	٨٢ر٦	٧٦ر٦	٤ر٣	٧ر٣	٥ر٨	٦ر١	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠
العراق	٢ر٣	٦ر٩	٧٥ر٦	٦٠ر١	٨ر٧	٩ر٤	١٣ر٤	٢٣ر٦	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠
سوريا	١٠ر٢	٨ر٨	٦١ر٣	٦٢ر٢	١٦ر٨	١٦ر٩	١١ر٧	١٢ر١	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠
الأردن	٢١ر٨	٤٢ر٤	٦٢ر١	١١ر٠	٨ر١	١٤ر٧	٨ر٠	٣١ر٩	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠
العربية السعودية	٢٤ر٨	٣ر٣	٦٥ر٣	٧٥ر٠	٠ر٦	٠ر١	٩ر٣	٢١ر٦	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠
اليمن العربية	١٣ر٥	١٦ر٨	٤٩ر٣	٢٦ر٩	١٤ر٨	٥٣ر٤	٢٢ر٤	٢ر٩	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠
اليمن الديمقراطية	١٠ر٧	١٦ر٦	٥١ر٧	٥١ر٥	١٦ر٦	٥ر٥	٢١ر٠	٢٦ر٤	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠
الكويت	٤ر٣	٥ر٣	٧٨ر٢	٦٢ر١	٥ر٥	١ر٦	١٢ر٠	٣١ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠
عمـــان	٢١ر٠	٠ر٢	٦٤ر٤	٨٣ر٢	٢ر١	٠ر٠	١٢ر٠	١٦ر٦	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠
الامارات العربية	٦ر٠	١ر٤	٧٠ر٠	٨٤ر٢	٣ر٣	٠ر٨	٢٠ر٧	١٣ر٦	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠
البحرين	٥٤ر٠	١٥ر٤	٣٧ر٠	٥٦ر٨	٣ر٠	١ر٣	٦ر٠	٢٦ر٥	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠
المتوسط العام	٧ر٨	٥ر٤	٧٧ر٠	٧٥ر٦	٥ر٣	٢ر٠	٩ر٩	١٧ر٩	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

النسب محسوبة من : IMF, Direction of Trade Yearbook, 1977.

مرفق رقم (١٦)

موازين العمليات الجارية للدول العربية

مليون دولار أمريكى

	رصيد الميزان قبل احتساب الفوائد		الفوائد المدفوعة عن الديون العامة الخارجية		رصيد الميزان	
	١٩٧٠	**١٩٧٧**	**١٩٧٠**	**١٩٧٧**	**١٩٧٠**	**١٩٧٧**
مصر	-١١٦	-٥٢٩	٣٨	٢٨٥	-١٥٤	-٨١٤
السودان	-٣٠	-٤٤٣	١٢	٢٥	-٤٢	-٤٦٨
الصومال	-٦	-٣١	–	٢	-٦	-٣٣
ليبيا	٦٤٥	٢٩٠٥	–	–	٦٤٥	٢٩٠٥
المغرب	-١٠١	-١٧٤٣	٣٣	١٢٩	-١٢٤	-١٨٧٢
الجزائر	-١١٦	-١٩٣٥	١٠	١٣٨٧	-١٢٦	-٢٣٢٢
تونس	-٣٦	-٤٧٦	١٧	٥٩	-٥٣	-٥٣٥
موريتانيا	-٥	-١١٣	–	٩	–	-١٢٢
العراق	١١٠	١٢٠٩	٩	١٣	١٠١	١١٩٦
سوريا	-٦٤	-١٣٧	٦	٢٧	-٧٠	-١٦٤
لبنان	-٤٢	٢٣	١	٢	-٤٣	٢١
الأردن	-١٥	٣٠	٢	١٦	-١٧	١٤٠
العربية السعودية	٧١	١٢٧٩١	–	–	٧١	١٢٧٩١
اليمن العربية	..	٣٠٢	..	..	..	٣٠٢
اليمن الديمقراطية	-٩	-٩٢			-٦١	
الكويت	٩٥٥	٥٤٨٣	–	–	٩٥٥	٥٤٨٣

المصدر : World Bank, World Development Report, 1979.

مرفق رقم (١٧)
اجمالى الاحتياطيات النقدية الدولية للدول العربية

الدولة	مليون دولار أمريكى ١٩٧٠	مليون دولار أمريكى ١٩٧٧	عدد شهور الاستيراد التى تغطيها ١٩٧٧
مصر	١٥٩	٥٣٤	١ر١
السودان	٥٧	٢٣	٢ر٦
الصومال	٢١	١٢١	٥ر٩
ليبيا	١٥٩٠	٤٨٩١	٧ر٦
المغرب	١٤٠	٥٣٢	١ر٥
الجزائر	٣٣٩	١٩١٧	٢ر٦
موريتانيا	٣	٥٠	١ر٥
العراق	٤٦٢	٦٩٩٦	٨ر٩
سوريا	٥٥	٥٤٦	٢ر٣
لبنان	٣٨٦	١٩٦١	١٦ر٥
الأردن	٢٥٦	٦٧٨	٤ر٩
العربية السعودية	٦٦٢	٣٩٠٣٤	١٢ر٩
اليمن العربية	—	١٢٤٦	١٦ر٨
اليمن الديمقراطية	٥٩	١٠١	٢ر٣
الكويت	٢٠٣	٢٩٩٠	٦ر٤
تونس	١٤٠	٣٥٧	٢ر٨

المصدر :
World Bank, Ibid.
IMF, International Financial Statistics, various issues.

مرفق رقم (١٨)

تطور المديونية العامة الخارجية للدول العربية

الدولة	مليون دولار أمريكى ١٩٧٠	مليون دولار أمريكى ١٩٧٧	كنسبة مئوية من الناتج القومى الاجمالى ١٩٧٠	كنسبة مئوية من الناتج القومى الاجمالى ١٩٧٧
مصر	١٦٣٩	٨٠٩٩	٢٣ر٧	٦٩ر٢
السودان	١٢٨	٢١٥	٩ر٨	٩ر٥
الصومال	٧٧	٤٠١	٤١ر١	٩٢ر٦
المغرب	٧٠٣	٣٤٦٩	٢١ر١	٣٦ر٠
الجزائر	٩٣٧	٨١٦٥	١٨ر٥	٤٢ر٥
موريتانيا	٢٧	٤٥٧	١٦ر٨	١١١ر٧
العراق	٢٧٤	٧٦١	٨ر٨	٤ر٠
سوريا	٢٣٢	١٥٢٨	١٣ر٧	٢٠ر٧
لبنان	٦٤	٣٩	٢ر٤	١ر٤(١)
الأردن	١١٩	٦٤٥	١٩ر٠	٢٩ر٤
اليمن العربية		١٤٧		١٤ر٦
اليمن الديمقراطية	١	٢٩١	٠ر٣	٥٠ر٣

المصدر :

World Bank, World Development Report, 1979.
World Bank, World Debt Tables, External Public Debts of LDC's, various issues.

(١) ١٩٧٤.

مرفق رقم (١٩)

أعباء خدمة الديون في الدول العربية

كنسبة من الناتج القومي الاجمالي وحصيلة الصادرات

الدولة	٪ من الناتج القومي الاجمالي		٪ من حصيلة صادرات السلع والخدمات	
	١٩٧٠	١٩٧٧	١٩٧٠	١٩٧٧
مصر	١ر٤	٨ر٨	٢٨ر٧	٢٢ر٨
السودان	١ر٢	١ر٥	١٠ر١	٨ر٧
الصومال	٠ر٥	٢ر٦	٢ر١	١٠ر٧
المغرب	١ر٨	٢ر٤	٧ر٧	١٠ر٩
إلجزائر	٠ر٨	٣ر٥	٣ر٢	١٥ر٥
تونس	٤ر٤	٣ر١	١٧ر١	٨ر٨
موريتانيا	٢ر٠	١٠ر٠	٣ر٢	٢٢ر٦
العراق	٠ر٩	٠ر٦	٢ر٢	١ر١
سوريا	٢ر١	١ر٤	١٠ر٨	٦ر٧
لبنان	٠ر٢		٠ر٥	٠ر٧
الأردن	٠ر٧	١ر٧	٣ر٦	٣ر٢

المصدر : World Bank, Annual Report, 1979.
World Bank, World Development Report, 1979.

الفصل الثانى

أهم خصائص الوضع الاقتصادى الدولى فى السنوات الأخيرة
من وجهة نظر ما يتيحه من إمكانيات لجهود التصنيع العربى

تظهر البيانات اذن أن درجة ادماج الاقتصاد العربى فى اقتصاد السوق الدولى فى تزايد مستمر ، وأن ذلك لا يتم مع تغيير هيكلى يذكر فى الاقتصاد العربى ، خاصة من زاوية نوع ووزن النشاط الصناعى • وعليه يكون من الطبيعى أن نحاول التعرف على أبرز خصائص الموقف فى هذا السوق الرأسمالى الدولى فى السنوات الآخيرة لرؤية ما اذا كان يحتوى عوامل مواتية أو معرقلة لجهود التطوير العربى بصفة عامة وجهود التصنيع بصفه خاصة ، ونتبع حركة اقتصاد السوق الدولى ، ليس فقط فى السنوات الأخيرة (اذ لا يمكن استخلاص اتجاه حركته بالنظر اليه فى الزمن القصير أو المتوسط فقط) وانما منذ الحرب العالمية الثانية فى اطار الحركة الزمنية لهذا الاقتصاد ، نقول تتبع هـذه الحركة يمكننا من رؤيـة أن الموقف فى السنوات الأخيرة يتميز :

أولا – بتأكد الازمة التى تبرز اتجاهات التضخم فى ثنايا الركود النسبى الزمنى ، وقد بدأت تعكس نفسها منذ نهاية الستينات فى شكل أزمة الدولار فى نهاية مارس ١٩٦٨ (لاحظ أن ذلك سابق على بدء أثمان البترول فى الارتفاع فى ١٩٧٠) وأن الشوط الذى تقطعه ما زال يفرض نفسه حتى كتابة هذه السطور • هنا تثور قضية طبيعة الازمة وما تفرضه على اقتصاديات السوق من تغييرات للخروج منها وما اذا كان ذلك مناسبة لتسهيل أو تصعيب جهود التصنيع فى العالم العربى •

ثانيا – ببلورة مسألة الطاقة واتخاذها حجما دوليا هائلا ، يحملهـا البعض مسئولية الازمة • ويجد العالم العربى ، بحكم كونه من أكبر منتجى البترول فى العالم وصاحب النسبة الأكبر من احتياطاته ، نفسه فى قلب القضية ، سواء بالنسبة لما يدعى من مسئوليته بخصوص ارتفاع أثمـان البترول أو بالنسبة للمسئولية الخاصة بالدور المتزايد الذى تلعبه مدخراته البترولية فى السيولة الدولية وما تحت تصرفه من وسائل تمويل يكثر الكلام عنها فى أمر تمويل البناء الصناعى (وغيره من النشاطات) ليس فقط فى بلدان العالم العربى وانما كذلك فى بقية بلدان العالم الثالث •

ثالثا – بتأكيد اتجاه تمويل الكثير من جهود البناء الصناعى فى بلدان العالم الثالث عن طريق المديونية فى مواجهة البنوك الدولية الخاصة فى علاقتها بالبترو دولارات (وحظ البلدان العربية من هذه كبير) وأثر ذلك على نوع هذا البناء الصناعى ومداه •

سنحاول فيما يلى التعرض لكل من هذه الخصائص ، وانما بالقدر الذى

يمكننا من رؤية أثرها الايجابى أو السلبى من وجهة نظر امكانية تطوير العالم العربى من خلال التصنيع ٠

أولا ـ أزمة الاقتصاد الرأسمالى الدولى :

فيما يتعلق بطبيعة هذه الأزمة يمكن أن نميز اتجاهين :

الأول ، يعتبرها أزمة عارضة ، أى ظاهرة قصيرة الأجل لا تغير من الخط العام لحركة اقتصاديات السوق وعلى الأخص هيكلها الصناعى ٠ ومن ثم لا يستلزم الخروج منها الا بعض اعادة الترتيب والتكيف التى لا تغير لا من نموذج نمو الاقتصاد ولا من استراتيجية الدول المتقدمة ٠ وعليه لا يصح لبلدان العالم الثالث أن تتوقع أن تكون الأزمة مناسبة لتغيير موقف البلدان المتقدمة من البناء الصناعى لديهم ٠ يوجد هذا الاتجاه لدى البنك الدولى والجات ٠

الثانى ، يعتبرها أزمة هيكلية وانما بمعنى وجود انكماش ممتد فى الزمن فى الاستثمار فى الصناعة الثقيلة (المعدنية والكيماوية الأساسية) ، فى الصناعات الرائدة فى مجال السلع الاستهلاكية الواسعة الانتشار (السيارات والسلع الاستهلاكية التى تنتجها الصناعات الميكانيكية والالكترونية) وصناعة الطيران ٠ وتكون الأزمة مناسبة تغيير الهيكل داخل الاقتصاديات الصناعية اذ تساعد على اعادة النظر فى نمط توزيع رأس المال على نحو يخلق طلبا جديدا تستند اليه فروع انتاجية جديدة تبرز فى اتجاه الصناعات الميكرو اليكترونية ، صناعة الانفورماتيك ، أنظمة الرقابة الموفرة للطاقة ، معدات الادارة عن بعد ٠٠ إلخ »(١) هذا الاتجاه يوحى بأن بلدان العالم الثالث تستطيع أن تجد فى الفروع الصناعية الهابطة فى الاقتصاديات المتقدمة مجالا لتشجيع البناء الصناعى لديها ٠

ولفهم الأزمة الراهنة ، طبيعتها ومداها ، يلزمنا :

أن نتبين **أولا** ، موقع هذه الأزمة فى الاتجاه الزمنى لتطور الاقتصاد الرأسمالى الدولى منذ نهاية القرن التاسع عشر ٠

---

1) P. Judet et autre, Perspectives à longterme d'Industrialisation des pays Arabes, IREP, 1979.

أن نبرز ، **ثانيا** ، المرحلة الأخيرة من مراحل تطور الاقتصاد الرأسمالى الدولى وذلك عن طريق بلورة الخصائص الأساسية للمرحلة التى بدأت بنهاية الحرب العالمية الثانية وإستمرت حتى بداية السبعينات ·

ان ندخل **ثالثا** ، العوامل « الموقفية » التى تعتبر جزءا من الاتجاه العام الزمنى تعطيه خصوصيته فى الزمن القصير وتبرز ناحية أو أخرى من نواحيه ·

١ ـ المرحلة الأولى لتطور الاقتصاد الرأسمالى الدولى :

تتلخص الخصائص الجوهرية لتطور الاقتصاد الرأسمالى الدولى حتى نهاية القرن التاسع عشر فيما يلى :

ـ الصغر النسبى لحجم المشروع الرأسمالى فى الداخل وسيادة المنافسة· وهنا يلاحظ أن رأس المال لا ينفصل عن شخص الرأسمالى ، ومن ثم تكون قدرته على الحركة محدودة ·

ـ ازدياد معدل تراكم رأس المال (بما يتضمنه من تطور تكنولوجى)· والزيادة المستمرة فى انتاجية العمل فى فروع النشاط الاقتصادى المختلفة · وهو ما يعنى اتجاها للقيمة نحو الانخفاض وامكانية أن تتجه الاثمان للانخفاض فى الزمن الطويل ·

ـ ضعف الطبقة العاملة من الناحية التنظيمية ، أى عدم تنظيمها نقابيا وسياسيا وبقاء مستوى الأجور منخفضا نسبيا يحكمه الأداء التلقائى لقوانين السوق ·

هذه المجموعة من الخصائص التى تبرز على مستوى انتاج الفائض (الربح بالمعنى الواسع) تتضمن أن التوسع فى الانتاج يمكن أن يتحقق مع اتجاه هبوطى للأثمان فى المدى الطويل جدا دون أن يكون لهذا الاتجاه الهبوطى ، الذى يعكس الزيادة المستمرة لانتاجية العمل فى ظل المنافسة ، أثر غير موات على النصيب النسبى للربح · ولكى تكتمل الصورة تلزم رؤية الخصائص بالنسبة لشروط تحقيق الربح :

ـ على الصعيد العالمى ، كان الموقف يتميز بوجود أجزاء كبيرة من العالم غير مسيطر عليها بعد ، وهو ما يعنى امكانية المناورة للبلدان الرأسمالية المختلفة رغم التنافس بينها ، اذ لا يزال هناك متسع للجميع · ونعيش فترة فتح أجزاء كثيرة من العالم أمام رأس المال فى فترة تتسم بحرية الفتح (من خلال المشاحنات والحروب) وحرية التجارة الدولية ·

- كان ذلك مصحوبا بسيادة قاعدة الذهب (قاعدة التداول الحر للنقود الذهبية فى الداخل وفى تسوية المعاملات الدولية) والزيادة فى انتاج الذهب مع اكتشاف مناجم أمريكا وجنوب أفريقيا .

هذه الخصائص تعنى التوسع المستمر فى السوق الدولية وسهولة انسياب السلع بفضل سيادة قاعدة الذهب ، وهو ما يعنى امكانية تحقيق الربح الذى ينتج فى مرحلة الانتاج .

وزيادة انتاجية العمل وغياب الاحتكار وضعف الطبقة العاملة تنظيميا والتوسع المستمر فى السوق الدولية جعل من الممكن أن يتم التطور الرأسمالى مع اتجاه طويل المدى نحو الانخفاض فى الأثمان (استمر هذا الاتجاه حتى نهاية القرن التاسع عشر وقد عرفته أهم البلدان الرأسمالية كانجلترا وفرنسا والولايات المتحدة الامريكية)[1] .

ثم يحمل تراكم رأس المال فى طياته ، بما يتضمنه من توسع أفقى ورأسى ، تركز رأس المال وتمركزه نحو الاحتكار . ويظهر رأس المال فى أواخر القرن التاسع عشر فى أشكاله الاحتكارية وهو ما يعنى :

- ان رأس المال يصبح ، كقوة اجتماعية ، أكثر تجردا : ينفصل عن شخص الرأسمالى ، على الأخص فى الوحدات الانتاجية الكبيرة التى أصبحت تأخذ فى الأغلب من الأحيان شكل الشركة المساهمة . رأس المال يصبح ، بزيادة تجرده ، أكثر قابلية للحركة ، وهو ما يعنى امكانية تصديره . هذه الاتجاه الاحتكارى يعنى بالنسبة للمشروعات امكانية السيطرة على الأسواق والتحكم فى الأثمان (فى ضوء مرونة الطلب على السلع) .

- استمرار معدل تراكم رأس المال فى الارتفاع والزيادة فى انتاجية العمل ، وهو ما يعنى استمرار اتجاه القيمة نحو الانخفاض .

- تطور الطبقة العاملة نقابيا وسياسيا . اذ مع التوسع فى الانتاج الرأسمالى تزداد الطبقة العاملة كميا فتستطيع أن تقوى من نفسها كيفيا عن طريق التنظيم النقابى والسياسى . هنا يصبح من الممكن أن يكف الأجر

---

(١) أنظر ، محمد دويدار ، فى الاقتصاد النقدى ، المكتب المصرى الحديث ، الاسكندرية ١٩٧٣ ، والمراجع الواردة فى ص ١٣٤ وما بعدها .

عن أن يتحدد فقط بالأداء التلقائى لقوى السوق ، أى توجد امكانية مطالبة العمال بزيادة الأجور مع زيادة إنتاجية العمل الأمر الذى قد يمثل تهديدا للربح •

- من وجهة نظر تحقيق الربح ، يتميز الموقف على الصعيد العالمى بضم الأجزاء المختلفة من المجتمع العالمى فى خارج أوربا وتحقق نوع من تقسيم العالم بين الاقتصاديات الرأسمالية • فاذا لم تعد هناك أرض جديدة تفتح فتوسع كل بلد رأسمالى يكون على حساب بلد آخر ، الأمر الذى يؤدى الى محاولة كل اقتصاد أم أن يختص نفسه بمنطقة ينفرد بها كمصدر للمواد الأولية وكسوق وكمجال لتغلغل رأس المال ، ويحول دون تغلغل رؤوس أموال أخرى فيها • ومن هنا كانت القيود على التجارة الدولية والتشاحن بين الدول المستعمرة (بشأن اعادة تقسيم العالم) وانحسار حرية التجارة الدولية (وقد اتخذت هذه القيود صورا متعددة : فرض رسوم جمركية مرتفعة على الواردات - تحديد حصص بالنسبة للسلع التى تكون محلا للتجارة الدولية - وضع قيود على الصرف الخارجى ، أى على تبادل العملات - اتخاذ اجراءات لمحاربة قيام دولة أجنبية باغراق سوق داخلية بسلعة أو ببعض السلع تباع بأثمان منخفضة جديدة بقصد السيطرة على السوق وابعاد السلع المحلية المنافسة ، الى غير ذلك من القيود)(١) ، وهو ما يعنى وجود العوائق أمام حركة السلع وحركة رأس المال فى اطار الاقتصاد الرأسمالى العالمى ، ويمثل بالتالى صعوبة نسبية فى تحقيق الفائض الذى أنتج فى مرحلة الانتاج •

- وفيما يخص انتاج الذهب يتميز الموقف باتجاه نحو ثبات انتاجية العمل فى هذا النشاط : اذ رغم تطور فنون الانتاج فى عملية استخراج الذهب ، ومن ثم إمكانية رفع كفاءة العمل ، لا يؤدى ذلك الى خفض النفقة لازدياد درجة ندرة وجود الذهب فى الطبيعة واستلزامه بالتالى عملا أكثر نسبيا • أى أن ازدياد درجة ندرة الذهب فى الطبيعة يضيع أثر تطور كفاءة العمل ، على عكس ما يحدث فى فروع الانتاج الأخرى : زيادة انتاجية العمل كاتجاه عام •

---

(١) تعكس كل هذه القيود التدخل المتزايد للدولة الرأسمالية فى الحياة الاقتصادية وهو تدخل برز فى أثناء الحرب العالمية الأولى على نحو يصبح معه التدخل القوى للدولة من الخصائص التى تميز الاقتصاد الرأسمالى فى مرحلته القادمة ، بشقيه المتقدم والمتخلف •

مع الزيادة المستمرة فى إنتاجية العمل فى فروع النشاط المختلفة (كاتجاه عام) وبقاء انتاجية العمل فى انتاج الذهب ثابتة تقريبا كان من المفروض أن يستمر الاتجاه الهبوطى فى الأثمان • ولكن هذا الاتجاه الانخفاضى فى الأثمان ، لن يكون فى صالح رأس المال مع تغير موازين القوى فى داخل المجتمع الرأسمالى ، اذ يمثل — أمام الوضع التنظيمى للطبقة العاملة وقدرتها على المطالبة بعدم تخلف الأجر عن الانتاجية ، وامام تزايد صعوبات التسويق نسبيا على الصعيد العالمى — تهديدا للربح يمكن تفاديه مع الامكانية الموجودة لدى رأس المال والمتولدة عن شكله الاحتكارى أى عن سيطرته على السوق • هذه الامكانية تستخدم موضوعيا فى خلق اتجاه صعودى فى الأثمان ، فالأثمان فى حركتها التصاعدية المستمرة تسبق الأجور النقدية وتؤدى بالتالى ، ان لم يكن الى زيادة نصيب الربح فى الدخل القومى ، على الأقل الى ابقائه على حاله • ومن هنا كان الاتجاه نحو الرفع المستمر للأثمان • ومع سيطرة الاحتكار تتحول الامكانية الى ممارسة فعلية • اذا كان الأمر كذلك ، فان الابقاء على قاعدة الذهب كان يوجب أن تنخفض أثمان السلع عامة بالنسبة للذهب ، وهو الاتجاه غير المواتى للربح • وللحيلولة دون هذا الاتجاه يتم العكس : يرفع ثمن الذهب بالنسبة للسلع الأخرى (أى ترفع أثمانها بصفة مستمرة) بدلا من أن تنخفض الأثمان بالنسبة للذهب • ولكى يمكن رفع ثمن الذهب فى كل حين تهجر قاعدة الذهب وتمنع الدولة تداوله فيها أو أن يكون قاعدة لنقدها : فلا تداول للذهب كنقود ولا تداول لعملة ورقية يمكن تحويلها الى ذهب • وتبدأ النقود الورقية ونقود الودائع فى السيطرة على التداول النقدى وهو ما يعطى البنوك ، وهى مشروعات رأسمالية تسعى الى تحقيق الربح ، امكانية أكبر فى السيطرة على النقود فى الاقتصاد ومن ثم امكانية فى تأكيد هذا الاتجاه الصعودى فى الأثمان[1] •

---

(١) هذه الامكانية هى التى تجعل من الممكن أن تقوم الدولة الرأسمالية ، فى مرحلة تدخلها الكبير فى النشاط الاقتصادى ابتداء من الكساد الكبير ١٩٢٩ ، باحدى السياسات التى تكون ذات فعالية كبيرة فى تحديد نمط توزيع الدخل لمصلحة الربح وهى سياسة التمويل عن طريق عجز الميزانية (باصدار نقود ورقية والاقتراض من الجهاز المصرفى) • وهى سياسة لا يمكن فصلها — لبيان الأثر النهائى عن نمط توزيع الدخل كما تحدده علاقات الانتاج السائدة — عن الطبيعة الطبقية للنظام الضريبى فى الدولة الرأسمالية •

فيما يتعلق بالاتجاه العام للأثمان يمكن أن نسوق على سبيل المثال ، اتجاه الرقم القياسى لأثمان الجملة فى الولايات المتحدة الامريكية :

=

ويمثل هذا الاتجاه التضخمى طويل المدى أحد تعبيرات الأزمة العامة لطريقة الانتاج الرأسمالية ، وهى الأزمة التى تمثل المرحلة الهابطة فى تطـور التكوين الاجتماعى الرأسمالى • حيث تتضمن التناقضـات شكلا تنظيميا للانتاج ولتجدد الانتاج لا يسمح باستخدام القوة العاملة والموارد المادية الموجودة استخداما كاملا (فى ظل ما هو متوافر فى معرفة علمية وتكنولوجية) • وهو ما يتضمن عدم استخدام جزء من القوة العاملة والطاقة المادية الموجودة على نحو مستمر • وكذلك استخدام أجزاء منها دون مستوى التشغيل الكامل ، وهو ما يعنى ركودا نسبيا للاقتصاد الرأسمالى ، يمثل هو الآخر أحد تعبيرات الأزمة العامة لطريقة الانتاج الرأسمالية •

وعليه يتضمن الاتجاه طويل المدى لتطوير طريقة الانتاج الرأسمالى فى مرحلة الأزمة العامة للتكوين الاجتماعى الرأسمالى الركود النسبى والاتجاهات التضخمية • فى إطار هذا الاتجاه الزمنى تظهر التقلبات الدورية التى تغطى فترات زمنية قصيرة أو متوسطة الأجل والتى يمكن التأثير على حدتها عن طريق تدخل الدولة الرأسمالية اللهم الا اذا بدأت الدولة ذاتها فى أن تعيش أزمتها كسلطة •

ابتداء من هذا الاتجاه طويل المدى يمكن فهم الأزمة الراهنة للاقتصاد الرأسمالى الدولى ، وانما عن طريق التعرف ثانيا على **خصائص المرحلة التى يعيشها هذا الاقتصاد منذ الحرب العالمية الثانية •**

٢ ـ المرحلة الأخيرة لتطور الاقتصاد الرأسمالى الدولى :

بدأت المرحلة الأخيرة من مراحل تطور اقتصـــاد السوق الرأســمالى الدولى بالحرب العالمية الثـــانية واستمرت حتى بداية السبعينات • انتهت الحرب بتحطيم الكثير من رأس المال فى دول المحور (ألمانيا وايطاليا واليابان) ودول الحلفاء فى أوربا • وخرج رأس المـــال الامريكى من الحرب ليتصدر

= فى القرن التاسع عشر :

١٨٢٣	١٨٤٨	١٨٧٣	١٨٩٨
١٠٠	٧٥	١٣٩	٧٤
		(بسبب الحرب الأهلية)	

فى القرن العشرين :

١٨٩٨	١٩٢٣	١٩٤٨	١٩٧٣
١٠٠	٢٠٨	٣٣١	٥٢٠

المصدر :
— E.W. Kemmer, Gold Standard, McGraw-Hill, New York, 1944, p. 88-89.
— H. Magdoff, A Note on Inflation, Monthly Review, Vol. 25, No. 7, December 1973, p. 21-28.

الموقف في العالم الرأسمالي : انتاجية العمل في أمريكا أعلى ما تكون ، قدرتها على المنافسة في سوق الصادرات العالمية لا تقاوم ، وعملتها تقف بالتالي الى جانب الذهب كعملة العملات · ويدور النظام النقدى الدولى حول الدولار سيد العملات · وتتأكد لرأس المال الامريكى الهيمنة على السوق الرأسمالية الدولية خلال المرحلة التى يمكن حصر أهم خصائصها الأساسية فيما يلى :

_ بالنسبة لنمط تقسيم العمل الدولى بين الأجزاء المتقدمة والأجزاء المتخلفة من العالم الرأسمالى تبلور فى هذه المرحلة الاتجاه نحو تخصص الأجزاء المتقدمة فى الصناعات الأساسية وخاصة الالكترونية وذلك بعد أزمة صناعة السيارات وغيرها ، على أن تتخصص الأجزاء المتخلفة فى انتاج المواد الأولية (وخاصة البترول) وبعض الصناعات الاستهلاكية وبعض الصناعات التقليدية · وتمثل الاتجاه العام فى تخصص الأجزاء المتقدمة من العالم الرأسمالى فى انتاج السلع غزيرة التكنولوجيا ·

يأخذ الصراع بين رؤوس الأموال شكل الصراع الاحتكارى نظرا لغلبة الاحتكار فى فروع النشاط الاقتصادى المختلفة · وقد زادت حدته من خلال حركة تمركز رأس المال التى أخذت مكانا فى أمريكا وأوربا واليابان فى السنوات من ١٩٥٠ الى ١٩٧٠ · يضاف الى ذلك أن الشكل الغالب فى الأجزاء المتخلفة ، عندما يتعلق الأمر برأس المال المحلى هو شكل احتكار الدولة ·

أما على الصعيد الدولى فتوجد الشركات دولية النشاط ، أو ما يسمى « بالشركات متعددة الجنسية » Multinationals · وهى احتكارات دولية تتميز بأن كلا منها ينتج العديد من السلع وبأنها تنتج على اقاليم دول عديدة فى العالم الرأسمالى بأجزائه المتقدمة والمتخلفة · وهى تنتج اما عن طريق فروع تملكها مباشرة أو فروع مملوكة لرأس المال المحلى (الخاص أو رأس مال الدولة) أو وحدات مشتركة ، تتبعها تكنولوجيا عن طريق استئجار أو شراء براءات الاختراع والخبرة التكنولوجية وغيرها المملوكة للشركة الدولية · وقيام الاحتكار الدولى بالانتاج على اقاليم تتبع دولا متعددة يسمح لرأس المال الدولى بتخير أنسب ظروف لقائه مع العمل من وجهة نظر الأربحية ، كما يسمح له ، فى حالة ملكية رأس المال المحلى للوحدات التابعة فنيا ، بخلق نوع من الوحدات التى تنتج بنفقة انتاج أعلى من الوحدات الموجودة فى الأجزاء المتقدمة من العالم الرأسمالى وتكون بمثابة مقدمة تتلقى الصدمات فى أثناء الازمات ·

وتسمية هذه الاحتكارات بالشركات متعددة الجنسية تمثـــل جزءا من التقديم الايديولوجى الذى يخفى واقع هذه الشركات • فالقول بانها متعددة الجنسية يعنى أولا أن رأس المال الدولى أصبح كلا غير قابل للانقسام ، أى لا تناقض بين أجزائه القومية • وفى غياب التناقض لا يمكن النفاذ اليــه ، ومن ثم لا يمكن مقاومته • ويعنى ثانيا انها شركات بلا دولة ، أى لا توجد خلفها دولة تظهر فى اللحظات الحرجة عندما تتناقض مصالح هذه الشركات مع المصالح الوطنية للدول التى تمارس فيها النشاط • وفى هذا تجهيل بالعدو • فالتجارب التاريخية تثبت أن وراء كل شركة دولية توجد دولة بكيانها السياسى وقوتها العسكرية • وعندما أممت مصر شركة قناة السويس فى يوليو ١٩٥٦ وجدت نفسها مواجهة فى مرحلة أولى بدولتين (الدولة البريطانية والدولة الفرنسية) وفى مرحلة ثانية بثلاثة جيوش : جيوش هاتين الدولتين وجيش الظاهرة الاستعمارية اسرائيل ، وتجــارب بلدان أمريكا اللاتينية (وأبرزها تجربة شيلى) وغيرها تؤيد ذلك • مفاد ذلك أن خلف كل رأس مال دولى توجد دولة تساند بشتى الوسائل فى صراعه مع رؤوس الأموال الأخرى وفى صراعه مع قوى المنتجين المباشرين فى الداخل أو فى الخارج •

— تتميز هذه المرحلة ، وذلك حتى ١٩٦٥ ، بهيمنة رأس المال الأمريكى على الصعيد الدولى ، وذلك فى علاقته برؤوس الأموال الأخرى ، الأوربية (خاصة لألمانية الغربية) واليابانية •

— أما فيما يخص نوع التحالف الاجتماعى والسياسى ، فيكن القول ان المرحلة تتميز بصفة عامة بنوع من التحالف بين رأس المال الدولى ورأس المال المحلى (فى الأجزاء المتخلفة من العالم الرأسمالى) فى علاقتهما بالمنتجين المباشرين • هذا لا يعنى أن العلاقة بين رؤوس الأموال القومية فى الأجزاء المتقدمة وبينها وبين رأس المال المحلى فى الأجزاء المتخلفة تخلو من التناقض أو الاحتكارات • اذ أن الصراعات بينها تمثل أصلا عاما باعتبار انها تتقاسم جميعا الفائض الاقتصادى الذى ينتجه المنتجون المباشرون •

وقد إنتهت هذه المرحلة التى بدأت بنهاية الحرب العالمية الثانية فى نهاية الستينات بالأزمة ، بموقف يتميز أساسا بوجود الاتجاهات التضخمية (فى صور ارتفاعات رهيبة فى الاثمان) الى جانب الاتجاهات الانكماشية (تتمثل فى انتشار البطالة ووجود الطاقات الانتاجية المادية المعطلة) • وهو موقف يتميز بعمق الاتجاهات الانكماشية • ولا يثور خلاف على وجود الأزمة وعلى

عمق مظاهرها وعلى ازدياد هذه المظاهر عمقا فى عام ١٩٧٥ وما بعدها ، وانما يوجد الخلاف بالنسبة لطبيعة الأزمة وكيفية تفسيرها • وقد سادت محاولات تفسير الأزمة ابتداء من « أزمة الطاقة » أو من أزمة النظام النقدى الدولى • والواقع أنه لا سبيل الى فهم الأزمة الراهنة الا بالنظر الى التغييرات الهيكلية فى الاقتصاد الرأسمالى الدولى(١) •

٣ ـ العوامل « الموقفية » والأزمة :

اذا كانت سوق النقود ـ منظورا اليها كرأس مال مالى وليس كمجرد وسيط فى التبادل ـ لا يكفى كمجال لتفسير الأزمة الراهنة لاقتصاد السوق الدولى رغم كونه بؤرة ساخنة للصراع بين رؤوس الأموال النقدية فى محاولاتها لتحسين أوضاعها أثناء فترة الأزمة ، فان فهم الأزمة الراهنة لا يمكن أن يكون الا اذا نظرنا الى التغييرات الهيكلية التى أصابت الاقتصاد الدولى فى المرحلة التى بدأت بنهاية الحرب العالمية الثانية واستمرت حتى نهاية الستينات • وهى تغييرات أدت الى هزائم لحقت برأس المال الدولى فى مجموعه وتعديل فى تركيبه من حيث الوزن النسبى لعناصره القومية المتصارعة فيما بينها (الأمريكية ، اليابانية ، الأوربية وخاصة ألمانيا الغربية) مما يهدد فى النهاية هيمنة رأس المال الأمريكى ، على نحو يمكن معه القول بأن الأزمة الراهنة ، وان كانت أزمة للاقتصاد الرأسمالى الدولى فى مجموعه ، فانها تبرز فى المقام الأول كأزمة لهيمنة رأس المال الأمريكى •

لنرى الاتجاهات التى يلزم أن نتتبع فيها التغييرات الهيكلية بحثا عن تفسير للأزمة •

الاتجاه الأول يوجد فى تطورات حركة رأس المال الدولى وأجزائه القومية منذ الحرب العالمية الثانية • انتهت هذه الحرب ـ كشكل للصراع الساخن بين رؤوس الأموال ـ بتحطيم الجزء الأكبر من رأس المال الألمانى واليابانى ، وباضعاف كبير لرأس المال فى أوربا الغربية • وهو ما يعنى أضعاف للبرجوازية فى مجتمعات أوربا الغربية • خاصة اذا ما تذكرنا قيادة المنظمات العمالية ، السياسية والنقابية ، لحركة المقاومة ضد النازية والفاشية وخيانة بعض البرجوازية على الصعيد القومى (كما تم فى فرنسا) بخضوعها الواضح لرأس المال النازى • وكانت النتيجة أن تنتهى الحرب

---

(١) انظر فى تفسير الأزمة ، دكتور محمد دويدار ، أزمة الطاقة ، أزمة النظام النقدى الدولى ، أم أزمة الاقتصاد الرأسمالى ؟ مصر المعاصرة ، العدد ٣٥٨ ، السنة الرابعة والستون ، أكتوبر ١٩٧٤ •

والقوى الاجتماعية الأوربية التى تصارع من أجل الانتقال للاشتراكية تسود المسرح السياسى ، وكان رد فعل رأس المال الامريكى الذى خرج من الحرب دون ما تحطيم ، بل على العكس ، كانت الحرب هى مناسبة ليسود الاقتصاد الرأسمالى الدولى وتعلن مرحلة هيمنة رأس المال الامريكى ، تسانده فى ذلك انتاجية مرتفعة للقوة العاملة الامريكيــة تعطى لرأس المال الامريكى قدرة كاسحة على المنافسة فى السوق الدولية • وتمثل رد فعل رأس المال الامريكى هذا فى عمل مضاد للحيلولة دون الطبقات العــاملة فى أوربا واليابان ومحاولة بناء شروط الانتقال للاشتراكية ، وتمثل ذلك فى حركة لرأس المال الامريكى فى اتجاهين :

* مشروع مارشال ، لاعادة بناء رأس المال فى أوربا بصفة عامة • هذا الفعل يوجه فى المقام الأول لوقف المد الثورى للطبقات العاملة فى فرنسا وايطاليا ويكون كذلك مناسبة للسيطرة على رأس المال فى كل من هذين المجتمعين ، هذه السيطرة يسعى رأس المال ، وخاصة الفرنسى ، الى رفضها فى فترة تالية ، الفترة الديجولية لرأس المال الفرنسى •

* اعادة بناء رأس المال فى ألمانيا الغربية واليابان بصفة خاصة فى مجتمعين يتميزان ، أولا ، بالضعف النسبى للتنظيم النقــابى والسياسى للطبقات العاملة ومن ثم اربحية أكبر لرأس المال الامريكى والياباني والألمانى وقدرة أكبر على التوسع • ويتميزان ثانيا بأنهما كانا يحاصران ، فى فترة الحرب الباردة وسياسة الردع الامريكية ، المجتمعات التى تتم فيها محاولات بناء شروط الانتقال للاشتراكية ، ألمانيا الغربية من جهة الغرب واليابان من جهة الشرق •

ولكن فعل رأس المال الامريكى فى فترة تأكدت فيها هيمنته ينتهى به فى نهاية المرحلة محل الدراسة الى تعريض هذه الهيمنة نفسها للخطر • اذ يتطور رأس المال اليابانى والأوربى (وخاصة فى ألمانيا الغربية) عــلى أساس معدلات أعلى للربح ومن ثم قدرة أكبر على تركيم رأس المال وزيادة انتاجية العمل بمعدلات أسرع من معدلات زيادتها فى الاقتصاد الامريكى ، وهو ما يعنى قدرة أكبر على منافسة رأس المال الامريكى فى السوق الدولية وحتى فى داخل الولايات المتحدة الامريكية نفسهــا — الأمر الذى يؤدى فى النهاية الى إضعاف مركز الصادرات الامريكية فى مواجهة الصادرات اليابانية والألمانية خاصة فى سوق دولية يصاب فيه رأس المال فى مجموعه بهزائم تتمثل فى تخلص بعض أجزاء المجتمعات المتخلفة من سيطرة رأس المال • هذا التنافس بين الأجزاء القومية لرأس المال الدولى يتم من خلاله تغيير فى

الصناعات الرائدة فى الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة ويكون الاتجاه نحو الانتقال من الصناعات المعدنية وصناعة السلع الاستهلاكية المعمرة ، وخاصة صناعة السيارات ، الى الصناعات البتروكيماوية ، والصناعات الالكترونية ، وعلى الأخص هذه الأخيرة (وهو ما يسمح ـ أمام محاولات رأس المال المحلى فى الأجزاء المتخلفة من العالم الرأسمالى لاعادة النظر فى تقسيم الفائض الذى ينتجه المنتجون المباشرون بين أجزاء رأس المال الدولى - بتغيير فى شكل تقسيم العمل الدولى الرأسمالى على نحو تبنى معه بعض الصناعات الاستهلاكية والانتاجية فى الأجزاء المتخلفة من العالم الرأسمالى) • هذا الانتقال الى صناعة رائدة جديدة يتضمن تغييرا فى دورة رأس المال الثابت وسرعة أحلاله، مع ما يتضمنه ذلك من صعوبات فى التكيف واعادة الترتيب وفقا للأوضاع الهيكلية الجديدة •

الاتجاه الثانى نجده فى محاولة رأس المال الامريكى الاستفادة من وضع هيمنته غداة الحرب العالمية الثانية ، وهو وضع جعل من الدولار سيدا للعملات فى السوق الدولية وأكسبه ثقة مكنت الولايات المتحدة الامريكية من تحقيق الكثير من مصالحها الاقتصادية على الصعيد الدولى • ففى أوربا مثلا ، قام رأس المال الامريكى بمحاولة تحقيق سيطرته على الاقتصاديات الأوربية عن طريق الاستثمار وشراء المشروعات القائمة فعلا فى مقابل وعود بالدفع بالدولار واعطاء الدائنين شهادات بهذه الوعود • وهو ما أدى الى تراكم ما يسمى بالدولارات الأوربيـــة ، ويعنى تراكم التزامـات الولايات المتحدة الامريكية فى مواجهة الخارج • محاولات رأس المال الامريكى كان من الممكن أن تستمر فى صالحه طالما أن تطور رؤوس الأموال الأوربية لم يصل الى مستوى يسمح لها بالتنافس مع رأس المال الامريكى فى السوق الدولية ، وطالما أن تصرفات الولايات المتحدة على الصعيد العالمى لم تتعد حد اهتزاز الثقة بالدولار وضعف رغبة الأفراد والبنوك والمشروعات فى الاحتفاظ به كعملة العملات • بمجرد أن يتم ذلك يشتد الصراع بين رأس المال الامريكى ورؤوس الأموال الأوربية واليابانية ، صراع يزيد من حدته مقاومة الطبقات العاملة فى مجتمعات مثل فرنسا وايطاليا لسيطرة رأس المال الامريكى ، وكذلك مقاومة رأس المال الفرنسى ، فى فترة الديجولية ، لهذه السيطرة •

الاتجاه الثالث نجده فى مجال هو فى الواقـــع امتداد لمجال الاتجاه الثانى ، اذ يحاول رأس المال الامريكى أن يتخطى بالدور الذى لعبه فى أوربا حدود القارة الأوربية ، خاصة فى الأجزاء المتخلفة من العالم الرأسمالى التى كانت تمثل المستعمرات وأشباه المستعمرات لرأس المال الامريكى فى أمريكا

اللاتينية ، وخاصة تلك التى كانت خاضعة لرؤوس الأموال الأوربية بعد ضعفها أثناء الحرب العالمية الثانية • ويتبلور دور رأس المال الامريكى أكثر ما يكون فى الأجزاء المتخلفة من العالم الرأسمالى التى تسعى الى التحرر الوطنى وبناء شروط الانتقال للاشتراكية • ويسعى رأس المال الامريكى أما الى القضاء جسمانيا على هذه المحاولات خاصة فى الأجزاء من المجتمع العالمى التى تمثل بؤرات للحضارة الانسانية تعطى للمنتجين المباشرين قدرة خارقة على المقاومة (وهنا لا يتردد رأس المال الامريكى فى استخدام أية وسائل ، من حروب الابادة المحلية ، الى المجازر الجماعية ، كما حدث — ويحدث — فى كوريا ، فى فيتنام ، فى العالم العربى حول فلسطين وفى أندونيسيا وشيلى) • أو يسعى الى احتواء هذه المحاولات عن طريق تحويل أوضاع بعض الأجزاء المتخلفة من العالم الرأسمالى الى وضع الاستعمار الجديد (شكل نيو — امبريالى) يتحقق عن طريق مهادنة رأس المال المحلى فى المجتمع المتخلف (بعد عجز هذا الأخير تاريخيا عن المساهمة فى حل القضية الوطنية وظهور المنتجين المباشرين كبديل مباشر يملك حل القضية الوطنية من خلال ارساء أسس الانتقال للاشتراكية) مع رأس المال الدولى وتقابل الاثنين على كبت قوى المنتجين المباشرين والحيلولة دون كل تنظيم نقابى أو سياسى لهم• مؤدى ذلك أن تتضمن هيمنة رأس المال الامريكى على الصعيد الدولى أن تلعب الولايات المتحدة الامريكية دور رجل البوليس على الصعيد العالمى لصلحة رأس المال الدولى فى مجموعه ، وذلك فى مواجهة حركات التحرر الوطنى ومحاولات بناء أسس الانتقال للاشتراكية وفى مواجهة طبقات المنتجين المباشرين فى الأجزاء المتخلفة من العالم الرأسمالى (وقد ذكر وزير مالية نيكسون ، مستر كونورى ، ذلك صراحة فى حديث له على شاشة التليفزيون الامريكى عندما كان يحاول تبرير الاجراءات التى اتخذت لحماية الدولار ورأس المال الامريكى فى ١٥ أغسطس ١٩٧١ ، حين قال ان الولايات المتحدة الامريكية تلعب دور رجل البوليس لصلحة كل الدول الرأسمالية وقد حان الوقت لكى تساهم الدول الرأسمالية الأخرى فى نفقات القيام بهذا الدور) والقيام بهذا الدور يستلزم الكثير من الانفاق : على بناء القوى العسكرية الأمريكية فى الخارج ، على قواعد التوسع أو ضمان السيطرة الامريكية فى مناطق مختلفة من العالم (كالانفاق على الوجود الصهيونى فى الشرق العربى) ، على تمكين أنظمة تابعة عسكرية وغير عسكرية من السيطرة على المنتجين المباشرين فى الأجزاء المختلفة من العالم الرأسمالى المتخلف ، على تمويل الحروب المحلية ضد حركات التحرير ومحاولات بناء شروط الانتقال للاشتراكية (كحروب كوريا وفيتنام ومساهمة حلف الاطلنطى فى حرب البرتغال الاستعمارية فى أفريقيا فى غينيا بيساو ، فى موزمبيق

وأنجولا) ، على التصفية الجسمانية لقوى المنتجين المباشرين عندما يصبح تنظيمها خطرا يهدد مصالح رأس المال الدولى عن طريق الانقلابات والمجازر الجماعية (كما حدث فى أندونيسيا وشيلى) • كل هذا كان يتم مع الاعتقاد بأن قدرة الاقتصاد الامريكى غير محدودة تمكن رأس المال الامريكى من أن يفعل ما يشاء على الصعيد العالمى • نتج عن كل ذلك زيادة التزامات الولايات المتحدة الامريكية فى مواجهة الخارج زيادة صاحبت النقص فى القدرة التنافسية لرأس المال الامريكى فى مواجهة رؤوس الأموال الأخرى وخاصة اليابانية والألمانية الغربية • وتبين لقادة رأس المال الأمريكى أن لقدرات الاقتصاد الامريكى حدودا ، ولكنهم لا يتبينون ذلك الا من خلال أكبر هزيمة تلحق برأس المال الامريكى فى تاريخه - هزيمته على ايدى المنتجين المباشرين فى أرض فيتنام • وهم لا يتبينون ذلك من خلال تلك الهزيمة الا وهم واجدون أنفسهم فى تناقض مرير : أما الانطواء فى سبيل اعادة النظر فى الموقف داخل الاقتصاد الامريكى واتخاذ الاجراءات التى تقلل من التزامات الولايات المتحدة الامريكية فى الخارج وتمكن رأس المال الامريكى من اعادة اكتساب قدرته على التنافس مع رؤوس الأموال الأخرى فى السوق الدولية ، وهنا يعنى الانطواء افساح مجالات أخرى لحركات التحرر وبناء شروط الانتقال للاشتراكية مما يعنى انحسار سيطرة رأس المال الدولى فى مجموعه • وأما الاستمرار فى نفس السياسة لخنق حركات التحرر من سيطرة رأس المال الدولى ، وهو ما يعنى إضعاف القدرة التنافسية لرأس المال الامريكى فى مواجهة رؤوس الأموال الأخرى وخاصة اليابانية والألمانية •

كل ذلك يتم ، وهنا نجد **الاتجاه الرابع** للبحث عن تفسير للازمة الراهنة فى ظل زيادة معدل تمركز رأس المال فى المجتمعات الرأسمالية بما فى ذلك قطاع رأس المال المصرفى والمالى • وهو ما يعنى أرضية مواتية للاتجاه التضخمى • اذ مع الاحتكار تخلق امكانية السيطرة على الأسواق والتحكم فى الأثمان • وتتحول هذه الامكانية الى حقيقة واقعة أمام ازدياد القوة التنظيمية ، نقابيا وسياسيا ، للطبقة العاملة فى داخل المجتمعات الرأسمالية المتقدمة ، وعندما يتم توسع رأس المال على الصعيد العالمى لتغطى كل ما يمكن فتحه من أراض وتشتد الحاجة ، حاجة رأس المال الاحتكارى ، الى استخدام سلاح الاتجاه التضخمى فى الأثمان مع ازدياد حدة صراع المنتجين المباشرين فى الأجزاء المتخلفة من العالم الرأسمالى فى سبيل التخلص من سيطرة رأس المال • وبهذا يصبح التضخم سلاح رأس المال الاحتكارى (الذى يتمكن من استخدامه على نطاق واسع مع سيطرة الشكل الاحتكارى على رأس المال المصرفى ، خالق النقود) فى الحفاظ على - أو حتى فى زيادة - معدل

الربح فى مواجهة الطبقة العاملة المنظمة فى الأجزاء المتقدمة من العالم الرأسمالى وفى مواجهة المنتجين المباشرين فى سعيهم للتخلص من سيطرة رأس المال فى مجموعه ، ومن ثم لا يكون من قبيل الصدفة أن يبدأ الاتجاه التضخمى للأثمان كاتجاه عام يسود الحياة الاقتصادية فى الاقتصاد الرأسمالى الدولى مع بداية القرن الحالى (اللحظة التاريخية لتبلور الشكل الاحتكارى كشكل سائد وتبلور التنظيم النقابى والسياسى للطبقات العاملة فى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة) ، وأن يتزايد معدل التضخم ابتداء من بعد الحرب العالمية الثانية مع اشتداد الصراع فى المستعمرات وذلك حتى ١٩٦٥ (بدء التدخل الامريكى المباشر فى حرب فيتنام) وأن يأخذ معدل التضخم أبعادا جنونية ابتداء من هذا التاريخ وعلى الأخص فى سبعينات القرن الحالى ٠

ويؤكد من هذا الاتجاه التضخمى المرتبط بازدياد سيطرة الشكل الاحتكارى لرأس المال عاملان شهدتهما المرحلة التى بدأت بنهاية الحرب العالمية الثانية واستمرت حتى نهاية الستينات :

* **العامل الأول** يتمثل فى مد سيطرة رأس المال على القطاعات الانتاجية التى لم تكن حتى الحرب العالمية الثانية قد شهدت فى داخلها تحولا رأسماليا كبيرا ٠ مثال ذلك الزراعة الفرنسية التى كانت ما تزال تعرف زراعة الفلاحين كمثل غالب للانتاج الزراعى ٠ وقد أدى توسع رأس المال الى بسط سيطرته على هذا القطاع مسيطرا بذلك ليس فقط على سوق السلع الصناعية وانما كذلك على سوق السلع الزراعية ومزيلا فى نفس الوقت الملكية العقارية فى الريف كقوة اجتماعية كانت تحد من سيطرة رأس المال ٠ سيطرة رأس المال على سوق السلع الزراعية كذلك تمكنه من فرض الاتجاه الاحتكارى على الاقتصاد بأكمله ٠ فى نفس الاتجاه نرى سيطرة رأس المال الاحتكارى على النشاط التجارى ٠ وأزمة رأس المال التجارى الصغير والمتوسط (صغار ومتوسطى التجار) الحالية فى فرنسا الناتجة عن توسع رأس المال التجارى الاحتكارى مثال حى تمكننا دراسته من فهم هذا الاتجاه ٠

* **العامل الثانى** يتمثل فى انتفاخ قطاع الخدمات انتفاخا غير صحى (من وجهة النظر الاجتماعية) وانما يعده رأس المال صحيا ، اذ يمكن من رفع نفقة الانتاج (خذ الانفاق على الاعلان وتشكيل أذواق المستهلكين مثالا على ذلك) وتأكيد الاتجاه التضخمى ٠

الاتجاه التضخمى اذن محفور فى الشكل الاحتكارى لرأس المال ، أى فى الشكل الخاص لعلاقات الانتاج الرأسمالى فى هذه المرحلة من مراحل تطور الاقتصاد الرأسمالى العالمى ، وكلنا يعرف أن التضخم هو سبيل اعادة توزيع الدخول لمصلحة الربح ، لمصلحة رأس المال (أى الأغنياء من المجتمع) على حساب الأجور ، دخول الطبقات العاملة ، والدخول المحدودة عامة • وعليه يزود التضخم رأس المال بأحد الاسلحة التى يحيد بها صراع الطبقة العاملة والمنتجين المباشرين بصفة عامة فى سبيل الاحتفاظ بنصيبهم فى الدخل القومى دون تدهور أو زيادة هذا النصيب •

الاتجاه الخامس الذى نبحث فيه عن تفسير للازمة الراهنة نجده فى عنصر ذاتى ، يتمثل فى عدم قدرة النظرية الاقتصادية الرسمية ، النظرية الكينزية ، على فهم واقع الاقتصاد الرأسمالى الدولى فهما علميا ، ومن ثم عجز أدوات السياسة الاقتصادية التى تزود بها الدولة الرأسمالية عن أن تكون فعالة فى مواجهة الازمة بمظهريها المتناقضين : التضخم فى ثنايا الركود • وقد أصبح من الواضح للجميع قدرة الاحتكارات على التغاضى عن الاسلحة التى تستخدمها الدول الرأسمالية (المتمثلة فى التغيير فى أسعار الفائدة أو فى السياسة الضريبية أو فى السياسة الانفاقية للدولة) أو على تفادى آثار مثل هذه الاسلحة دون كبير عناء من جانب الاحتكارات • ومن هنا وجدت الدولة الرأسمالية – فى الاجزاء المتقدمة من العالم الرأسمالى – نفسها فى موقف أقرب الى الضياع : بين وحشية صراع المصالح الاحتكارية صراعا يجعل من الصعب على الدولة الحفاظ على التوازن السياسى للمجتمع وهو التوازن الذى يضمن استمرار سيادة رأس المال على الطبقات العاملة ، وبين عجز الادوات التى توجد فى يد الدولة للحيلولة دون الازمة وخلخلة الأساس الاقتصادى لهذا التوازن خاصة فى وقت يزداد فيه ، مع ازدياد حدة تمركز رأس المال ، استقطاب المنتجين المباشرين فى جبهات سياسية يتسع عرضها • (لن يكون من قبيل المصادفة فى موقف كهذا أن تتجه غالبية حكومات المجتمعات الرأسمالية فى الفترة الأخيرة الى أن تكون بصراحة حكومات أغلبية هزيلة أو أقلية ؟ وتكفى نظرة الى نتائج الانتخابات فى انجلترا وفى فرنسا ونتائج انتخابات البرلمان الامريكى وحتى فى بلدان شمال أوربا للكشف عن هذا الاتجاه) •

وفى كل هذه الاتجاهات نلحظ اشتداد الصراع ، بين المنتجين المباشرين ورأس المال مسجلين فى المرحلة التى ندرسها العديد من الانتصارات التى تمثل هزائم لرأس المال الدولى فى مجموعه • والصراع فى داخل رأس المال ،

بين رؤوس الأموال القومية فى الأجزاء المتقدمة من العالم الرأسمالى فى وضع تهتز فيه لرأس المال الامريكى هيمنته على الصعيد الدولى وتطور كل هذا فى أزمة الاقتصاد الرأسمالى الدولى بصفة عامة وأزمة هيمنة رأس المال الامريكى بصفة خاصة • ويحاول رأس المال الامريكى الخروج من الأزمة بمحاولة فرض التعديلات واعادة الترتيب التى تمكنه من استعادة هيمنته ، مستخدما فى ذلك أسلحة عديدة أهمها :

* سياسة « لوى الذراع » التى يستخدمها مع رؤوس الأموال الأوربية واليابانية عند اعادة النظر فى مجال الصراع المصرفى والنقدى ، بغرض تخفيض الدولار والامتناع عن تحويله الى ذهب دون ان تتمكن الدول الرأسمالية الأخرى من اتخاذ اجراءات مشابهة • وذلك على أمل أن يتحسن موقف أمريكا التنافسى فى السوق الرأسمالية الدولية •

* استخدام رأس المال الامريكى لسلاح الطاقة : فى صراعه مع رأس المال الأوربى ورأس المال اليابانى ، وفى محاولته القضاء على منافسة رؤوس الأموال هذه فى الأسواق الداخلية والدولية ، باعتباره سيد الموقف بالنسبة للطاقة بصفة عامة والبترول بصفة خاصة (سيد الموقف بحجم انتاج البترول الامريكى فى الانتاج العالمى وبسيطرة رأس المال الامريكى فى داخل رأس المال البترولى فى الشرق الأوسط وفى فنزويلا) يحاول رأس المال الامريكى أن يجبر رؤوس الأموال هذه على الركوع ، وذلك برفع أثمان البترول رفعا يصيب هذه البلدان التى تستورد أما كل الطاقة (كاليابان) أو الجزء الأعظم من الطاقة التى تستخدمها (كبلدان أوربا الغربية) الأمر الذى يؤدى الى زيادة نفقة الانتاج فى هذه البلدان (على أساس أن الطاقة تمثل عنصرا أساسيا فى انتاج كل السلع تقريبا) • وتعجز هذه البلدان عن مزاحمة السلع الامريكية فى وقت تقل فيه انتاجية العمل فى أمريكا عن انتاجيته فى اقتصاديات ألمانيا الغربية واليابان • ويتوافق ذلك مع مصالح الدول فى البلدان المصدرة للبترول ، فترتفع أثمان البترول فى مسيرة يأخذ فيها رأس المال الامريكى دور المايسترو ، قائد الفرقة • ولا يكون للقائد اعتراض الا على أن تقوم الدول المصدرة للبترول بأخذ المبادرة فى رفع الأثمان ، الأمر الذى يعنى لها قدرا من الاستقلال فى اتخاذ القرار ولكن لكل سلاح حدوده • اذ ولو أدى استخدامه الى اجبار رأس المال الأوربى واليابانى على الركوع أمام رأس المال الامريكى (وتحقيق ذلك يتوقف على قدرتهما عى المقاومة) فانه يعجل من دفع أجزاء كبيرة من العالم الرأسمالى المتقدم والمتخلف الى أعماق الأزمة والتى هى أزمة للنظام بأكمله الأمر الذى يدفع برأس المال

الامريكى الى فرملة الاتجاه الصعودى فى أثمان البترول • وتسعى بعض الدول فى منظمة البلدان المصدرة للبترول الى الفرملة أو حتى الى تخفيض أثمان البترول ويتأفف البعض الآخر من البلدان المصدرة للبترول • اذ مادمنا نتقاسم الفائض على صعيد الاقتصاد الرأسمالى الدولى فعلام نجبر على فرملة أثمان البترول وأثمان السلع التى نستوردها من الأجزاء المتقدمة من العالم الرأسمالى فى ارتفاع مستمر ؟ • وهذا الاستخدام لسلاح الطاقة بواسطة رأس المال الامريكى هو الذى يفسر المواقف المتناقضة للدول الرأسمالية المتقدمة ازاء المشكلة : أمريكا تسعى الى « الحوار » بين الدول الرأسمالية المتقدمة المستهلكة للطاقة ، وذلك لكى يمكن تصفية الحساب بين رؤوس الأموال القومية على نحو يضمن لرأس المال الامريكى استعادة هيمنته • أما فرنسا فتسعى الى لقاء بين الدول المستهلكة للبترول ، بما فيها الدول المستهلكة فى الأجزاء المتخلفة من العالم الرأسمالى ، وبين الدول المصدرة للبترول وخاصة تلك التى تنتمى الى الأجزاء المتخلفة من هذا العالم • وبهذا تأمل فرنسا فى تحقيق لقاء مباشر بين الدول الأوروبية المستهلكة والدول المتخلفة المنتجة والمصدرة دون وساطة رأس المـــال البترولى الدولى الذى يسيطر عليه رأس المال الامريكى(١) كما أنها بذلك تبرز التناقض بين الدول المتخلفة المنتجة للبترول والدول المتخلفة المستهلكة له لكى تضمن ضغطا من جانب الدول الأخيرة على الدول المنتجة للبترول •

* هناك كذلك محاولات رأس المال الأمريكى ، وغير الأمريكى ، التى تتم فى اتجاهات عديدة وتهدف الى أن تتحمل قوى اجتماعية أخرى ثمن الخروج من الأزمة • أى القوى الاجتماعية فى العالم الرأسمالى يستطيع رأس المال الأمريكى أن يحملها نفقة الخروج من الأزمة ؟ •

(١) هناك أولا امكانية أن يسعى رأس المال الأمريكى الى تحميل رؤوس الأموال الأخرى على الأقل بعض ثمن الخروج من الأزمة • ولكن ذلك يعنى

---

(١) وقد برز استخدام هذا السلاح حتى فى المجال السياسى عندما أعلنت الولايات المتحدة دفع اعانة تقدر بخمس دولارات تدفع عن كل برميل بترول يشترى فى سوق روتردام ؟ فى الوقت الذى كانت تطالب فيه الدول المنتجة للبترول برفع الثمن بمقدار دولار واحد) ، وذلك فى يونيو الماضى (١٩٧٩) • عندئذ ذهب وزير خارجية فرنسا لبحث الأمر مع الرئيس الامريكى كارتر الذى أبلغه أن هذا الاجراء قصد ، بالاضافة الى تحقيق أغراض أخرى ، الضغط على بلدان غرب أوربا لكى لا تتمادى فى عرقلة جهود السلام « الامريكى طبعا » فى الشرق الأوسط •

استمرار الصراع ويحمل فى طياته خطر القاء النظام فى مجموعه فى هوة قد تودى به ، الأمر الذى قد يدفع برأس المال الدولى فى مجموعه الى تفضيل البحث عن مجالات أخرى ٠

(٢) هناك ثانيا الطبقات العاملة فى الأجزاء المتقدمة من العالم الرأسمالى، ويمكن أن تدفع ثمن الخروج من الأزمة عن طريق قبول السياسات التى تتضمن تضحيات أكبر من جانبها فى شكل زيادة البطالة وتجميد الأجور النقدية رغم الانخفاض المستمر للأجور الحقيقية فى ظل الاتجاه التضخمى ٠ ولكن درجة تنظيم الطبقات العاملة نقابيا وسياسيا واصرارهـا وهى بين نارين ، نار التضخم ونار البطالة ، يشير الى أن الطبقات العاملة تقاوم هذا السبيل وتصر على رفضه ٠ والمتتبع للحياة الاجتماعية فى أوربا الغربية فى السنوات الأخيرة يستطيع أن يلاحظ بدون عناء كيف أن الاضرابات أصبحت لا تفارق القطاعات المختلفة للنشاط الاقتصادى وهى تتعدد وتطول المدة المتوسطة لاستمرارها ويزداد تنظيم الاضرابات التى تغطى أوجها مختلفة للحياة الاجتماعية كما يزداد عدد الاضرابات الشاملة وهو ما يعكس اصرار الطبقات العاملة على المقاومة ٠ بل أن الحياة اليومية قد شهدت سبيلا جديدا للمقاومة له دلالته : ويتمثل فى رفض الطبقة العاملة للخضوع لنظام السوق ، وهو ما ظهر فى ايطاليا عندما بدأ المستهلكون فى الاستفادة بالخدمات مع رفض دفع الأثمان بعد رفعها والاصرار على دفع الأثمان القديمة ، وفى بداية خريف ١٩٧٤ رفض ٥٥٪ من مالكى السيارات دفع الزيادة فى الضريبة على السيارات ٠ ودلالة ذلك أن الاضراب يعد سبيلا تلجأ اليه الطبقة العاملة لتحسين أوضاعها أو لتحيلولة دون تدهورهـا فى ظل شروط السوق ٠ فالاضراب يعنى القبول الضمنى لنظام السوق ٠ أما السبيل الجديد فيعنى الرفض الصريح لنظام السوق وأبراز ضرورة البحث عن تنظيم اجتماعى بديل ٠ الظاهر اذن أن الطبقات العـاملة فى الأجزاء المتقدمة من العـالم الرأسمالى تصر على مقاومة محاولة رأس المال تحميلها نفقة الخروج من الأزمة٠ وهو ما يجعلنا نعتقد بأن هذا الطريق ضيق لدرجة لا يسهل معها على رأس المال اتخاذه للخروج من الأزمة ولا يوسع من هذا الطريق الا العودة برأس المال الى الالتجاء الى الأساليب الفاشية فى اجبار الطبقة العاملة على تحمل جزء من نفقة الخروج من الأزمة ٠ والسبيل الفاشى يمثل احتمالا قائما فى مجتمعات أوربا الغربية ، وعلى الأخص ايطاليا التى يزداد بشأنها اعـلان المسئولين عن السياسة الامريكية عن خشيتهم من « خطر » سيطرة الطبقة العاملة على السلطة فيها ، حتى ولو تحقق هذا « الخطر » عن طريق الانتخابات القائمة ٠

(٣) هناك ثالثا القطاعات من النشاط الاقتصادى داخل الأجزاء المتقدمة من العالم الرأسمالى التى كانت تتمتع بدرجة أقل من التطور الرأسمالى : كالزراعة والنشاطات الحرفية والخدمات التى تؤدى عن طريق وحدات عائلية أو وحدات صغيرة أو متوسطة الحجم · وقد كان رأس المال يجد أثناء الأزمات فى هذه القطاعات منافذ جديدة لاستثمارات تؤدى الى تحويل هذه النشاطات عن طريق سيطرة الوحدات الانتاجية الرأسمالية · ويمكن القول ان التوسع الذى عرفه الاقتصاد الرأسمالى فى المرحلة التى بدأت بنهاية الحرب العالمية الثانية الى يومنا هذا قد غطى جل هذه القطاعات وأصبحت السيطرة المباشرة لرأس المال تكاد تشمل كافة قطاعات النشاط الاقتصادى(١) وهو ما يعنى أن هذا السبيل للخروج من الأزمة (الذى كان يتم على حساب الفئات الاجتماعية الموجودة ، قبل تغلغل رأس المال فى تلك القطاعات) يكاد يصبح غير موجود ·

---

(١) يلاحظ فى هذا الشأن أن سيطرة رأس المال على الأجزاء والوحدات الانتاجية من الزراعة التى لم يسيطر عليها بعد أصعب من سيطرته على التجارة (القطاعى والنصف جملة) اذا ما أخذنا فرنسا كمثل · وذلك للعوامل الآتية :

— المقاومة من جانب الوحدات الانتاجية الفلاحية ، وهذه المقاومة ترد الى :

* ارتباط الفلاحين بالأرض ·

* صعوبات الحياة فى المدينة التى تصادف من يجرد من الفلاحين من الأرض ويتحول الى عامل أجير فى المدينة ·

* وجود عوامل اجتماعية وثقافية اقليمية نتيجة الوجود التاريخى لقوميات واقليات (يلاحظ أن حركة الفلاحين أقوى ما تكون فى هذه المناطق) ·

— القوة السياسية للتنظيمات الفلاحية ·

ويستفيد رأس المال الصناعى فى علاقته بالفلاحين من اللعب على التناقض بين العمال (العاملين فى مصانع الألبان مثلا) والفلاحين (الذين يقومون بتسليم اللبن للمصنع) : عندما يطالب العمال بزيادة الأجور يجادل أصحاب المصانع بعدم امكانية ذلك لأن ثمن اللبن مرتفع واذا طالب الفلاحون برفع ثمن اللبن جادل أصحاب الأعمال بالقول بأن ذلك غير ممكن نظرا لارتفاع أجور العمال ، الأمر الذى يؤدى فى النهاية الى رفع ثمن اللبن على المستهلك وعدم تسويق كل اللبن · فاذا لم يستطيعوا التسويق لن يكون من الممكن شراء كل ما يقدمه الفلاحون من اللبن · ووجود تنظيمات للعمال والفلاحين يمكن هؤلاء من تفادى مثل هذا اللعب على المتناقضات · وقد توصلت مثل هذه التنظيمات الى حلول تقوم على تحالف العمال والفلاحين فى واقع الحياة الفرنسية · اعتبرت نقابة الفلاحين أعضاءها من قبيل من يطالبون بثمن قوة عملهم (أى فلاحين/عمال) · وانضمت الى العمال للمطالبة برفع ثمن اللتر من اللبن بنسبة تساوى النسبة التى يطالب العمال زيادة أجورهم بها ، ويتم تجميع اللبن بعمل مشترك من الفلاحين والعمال ، يقومون بتسليمه للمصانع حتى فى حالة الاضراب · ويقوم العمال بالاضراب حتى تستجاب المطالب المشتركة ·

(٤) هناك رابعا قوى المنتجين المباشرين فى الأجزاء المتخلفة من العالم الرأسمالى ٠ هنا يمكن القول ان رأس المال الدولى يستطيع أن يجعلها تتحمل العبء الأكبر لخروجه من الأزمة ، وذلك من سبل متعددة :

* هناك **أولا** سبيل تحميلها جزء من نفقة الخروج من الأزمة عن طريق الارتفاع المستمر لأثمان السلع التى تستورد من الأجزاء المتقدمة من العالم الرأسمالى ٠ هذا الجزء من النفقة لا يكون هينا اذا تذكرنا اعتماد الأجزاء المتخلفة من العالم الرأسمالى على الأجزاء المتقدمة منه ليس فقط فيما يتعلق بالسلع الانتاجية الأساسية ونصف المصنوعة وانما كذلك ، وفى كثير من الأحيان ، بالنسبة للمواد الغذائية التى عادة ما يضحى بانتاجها محليا فى سبيل انتاج مادة أولية زراعية تصدر كمدخل فى صناعات الأجزاء المتقدمة من العالم الرأسمالى ٠

* هناك **ثانيا** عدم استفادة المنتجين المباشرين فى الأجزاء المتخلفة من الارتفاع فى أثمان المواد الأولية فى السوق الدولية ٠ اذ يوجد عادة بين هؤلاء المنتجين والسوق الدولية رأس المال المحلى (فى شكله الخاص أو فى شكل رأس مال الدولة) ٠ يضاف الى ذلك أن المستفيد الأول من هذا الارتفاع فى الأثمان هو رأس المال الدولى باعتباره يسيطر على عمليات التحويل الأولى لهذه المواد الأولية وعمليات نقلها وتوزيعها فى السوق العالمية ٠ ونظرة الى السوق الدولية للمواد الأولية منذ سنة ١٩٧٤ تبين من الذى استفاد من ارتفاع اثمان السكر والنحاس ٠٠٠ وغيرهـا من المواد الأولية : المنتجون المباشرون فى الأجزاء المتخلفة من العالم الرأسمالى أم الاحتكارات الدولية ؟

* هناك **ثالثا** سبيل تحميل المنتجين المباشرين فى الأجزاء المتخلفة من العالم الرأسمالى لنفقة الخروج من الأزمة جزئيا عن طريق تحميل الجزء من القوة العاملة الآتية من هذه الأجزاء المتخلفة والتى تعمل فى الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة (مثال القوة العاملة العربية من شمال أفريقيا التى تعمل فى اقتصاديات أوربا الغربية) ٠ هؤلاء يتحملون جزءا من نفقة الخروج من الأزمة (فى صورة البطالة وانخفاض الأجور) باعتبار انهم أول من يسرحون أى أول من يفصلون من أعمالهم ٠

* هناك **رابعا** سبيل تحميل المنتجين المباشرين فى المجتمعات المتخلفة لجزء من نفقة الخروج من الأزمة عن طريق الصناعات التى توجد فى الأجزاء المتخلفة من العالم الرأسمالى وتكون مشابهة لصناعات توجـد فى الأجزاء

المتقدمة من هذا العالم ٠ مثال ذلك وحدات انتاج الحديد والصلب ووحدات الصناعات البتروكيماوية ٠ فى هذه الوحدات عادة ما تكون نفقة الانتاج أكثر ارتفاعا منها فى الوحدات المشابهة فى الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة٠ فى أثناء توسع السوق الدولية فى حالات الزيادة المستمرة فى الطلب يكون الثمن من الارتفاع بحيث يسمح لكل الوحدات المنتجة ، بما فيها تلك الوحدات الموجودة فى المجتمعات المتخلفة ، بتحقيق قدر من الربح (يكون أعلى بطبيعة الحال بالنسبة للوحدات الموجودة فى الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة ، حيث نفقة الانتاج أقل) ٠ ولكن عندما تفرض الأزمة نفسها وتنكمش السوق فى مرحلة تالية ، تتم التضحية أولا بالوحدات الموجودة فى المجتمعات المتخلفة باعتبارها وحدات تنتج بنفقات مرتفعة نسبيا ٠ وتجد هذه الوحدات نفسها فى مركز صعب تضطر معه الجماعة الى تحملها الى أن يتقرر مصيرها ٠ وعلى هذا النحو يكون رأس المال الاحتكارى فى الاقتصاد الرأسمالى المتقدم قد خلق لنفسه فى الأجزاء المتخلفة من العالم الرأسمالى مقدمة تتلقى الصدمات فى أثناء الأزمات وتعفيه هو ، ولو الى حين ، من تحمل تبعة هذه الصدمات ٠

* هناك أخيرا سبيل تحميل قوى المنتجين المباشرين جزء من نفقة الخروج من الأزمة فى بعض المجتمعات المتخلفة التى لا تنتج الطاقة وخاصة البترول ٠ اذ تعانى هذه من ارتفاع ثمن البترول وما يؤدى اليه من زيادة فى اضطراب موازين مدفوعاتها عن طريق رفع أثمان الواردات من جانب ورفع نفقة الانتاج فى النشاطات المصدرة والأقلال من قدرتها على التصدير من جانب آخر ٠

من هذا يتبين أن سبيل تحميل المنتجين المباشرين فى الأجزاء المتخلفة من العالم الرأسمالى لنفقة الخروج من الأزمة لا يمثل فقط أكبر السبل انفتاحا ، خاصة اذا ما رغب رأس المال المحلى ورحب بهذا الانفتاح (ولك أن تعجب أزاء ذلك أمام القول بأن الانفتاح الاقتصادى هو السبيل لحل مشكلات جماهير العاملين !!) وانما هو كذلك سبيل أساسى أمام رأس المال الدولى ، وأساسى بمعنى أن تخلى رأس المال الدولى عنه يعنى رضاءه بالاتجاه نحو الاختناق ، الأمر الذى قد يدفع رأس المال الدولى بصفة عامة ورأس المال الامريكى بصفة خاصة الى عدم ادخار أى سبيل للقضاء على أية مقاومة فى الأجزاء المتخلفة من العالم الرأسمالى ، وعدم التورع عن استخدام كل الاسلحة من التدخل العسكرى المباشر الى التغيير العنيف للأوضاع فى بعض هذه الأجزاء ٠

تلك هى طبيعة الأزمة والسبيل المتصــور للخروج منها • وأيا كان التفسير الذى يعطى لطبيعتها فان محاولات الخروج منها من جانب الاقتصاديات المتقدمة لا يمكن أن تقدم ، بالنسبة للاقتصاد العربى وجهود البناء الصناعى فيه ، الا إحتمالات ثلاثة :

* أن تفتح هذه المحاولات أبواب امكانيات للبناء الصــناعى العربى بالقدر الذى يلزم فيه التحول فى الاقتصاديات المتقدمة الى فروع صناعــة جديدة وترك بعض الفروع للاقتصاد العربى (مع غـيره من بلدان العالم الثالث) •

* أن يكون من طبيعة اجراءات الخروج من الأزمة أن تتم على حساب الاقتصاد العربى ، من ثم فانها تقلص من امكانيات البناء الصناعى العربى •

* الا تغير هذه المحاولات من الموقف وتترك الحال على ما هو عليه ، من وجهة نظر جهود البناء الصناعى العربى •

كل هذا يفترض أن العالم العربى لا يملك الا رد الفعل •

ولكى يمكن التعرف على الاحتمال الذى يتوقع أن يبرزه واقع الاقتصاد الرأسمالى الدولى وما يتضمنه من عوامل تسهل أو تعرقل من جهود البناء الصناعى العربى وجب أن نرى كيف تعيش الاقتصاديات المتقدمة الأزمة • ويمكن القول بان الموقف يتميز ، على صعيد أداء الاقتصــــاد ، بانخفاض الاستثمارات وتزايد البطالة فى ظل الارتفاع المستمر فى الأثمان مع أزمة السياسة المالية (وغير المالية) الكينزية كأداة لمعالجة الأزمة ، بعد أن كان من المأمول أن يمتص قطاع الخدمات القوة العاملة (وهو ما لم يتحقق نظرا لتكثيف رأس المال فى الخدمات) • ترتب على ذلك أن أصبح موقف العمالة فى الاقتصاديات المتقدمة غير متيقن •

فى ظل موقف كهذا تؤدى المقارنة بين الزيادة فى العمالة الناتجة عن زيادة الصادرات الى بلدان العالم الثالث والخطر على العمالة الداخلية من زيادة الواردات الصناعية من بلدان العالم الثالث الى مواقف متناقضة من جانب البلدان المتقدمة :

* فتمثيل بلدان العالم الثالث لسوق ، خاصة للمعدات والأجهزة والسلع المعمرة والتكنولوجيات ، قد يدفع بالبلدان المتقدمة الى الانتصات الى الدعوة الى اعادة النظر فى نمط توطين بعض الصناعات فى داخل اقتصاد السوق الدولى •

* ولكن عدم التيقن بالنسبة لوضع العمالة الداخلية فى المستقبل ابتداء من الأزمة الحالية يدفع الى معاملة الواردات الصناعية من بلدان العالم الثالث معاملة غير مواتية (عن طريق السياسة الحمائية وغيرها) تفوق فى شدتها الوزن الحقيقى لخطر هذه الواردات ٠

* اتخاذ بعض الحكومات (الامريكية مثلا) لاجراءات الرقابة على بيع التكنولوجيا وضمان الا يتم ذلك بالنسبة لقائمة من الفنون وصفت بأنها حساسة Critical وهو ما يمثل اتجاها للانتقال من الرقابة على المنتجات (بعد أن يكون قد تم تصنيعها فى البلد المتقدم) الى الرقابة على الفنون الانتاجية اللازمة لتصنيع الناتج فى البلد المتخلف ٠

يترتب على هذه المواقف أن تبرز اتجاهات فى ممارسات الشركات دولية النشاط فى مواجهة العالم الثالث تختلف عن انماط الممارسة التى سادت الخمسينات والستينات :

* بدأت بعض الشركات فى الابتعاد عن الاستثمار فى مجال الانتاج مفضلة العمل فى مجال التوزيـــع فى الاقتصاد المتخلف ، وهـو ما يهدد المشروعات المتوسطة والصغيرة المحلية ٠

* اتجاه العقود التى تعقدها الشركات الدولية نحو الدراسات الهندسية وبناء الوحدات الانتاجية فى بلدان العالم الثالث ابتعادا عن الانتاج فى هذه البلدان ، وهو ما يثير التناقض مـــع الشركات الدولية المشتغلة بالانتاج والتوزيع فى نفس فرع النشاط ، بل ومع الوحدات المنتجة للسلع المستخدمة فى عملية البناء ٠ هذا التناقض تزداد حدته بازدياد الاتجـــاه نحو نمط للتبادل الدولى بين الشركات دولية النشاط والبلدان المتخلفة التى تتعامل معها يقوم على اتفاقات المعاوضة(١) ولها أشكال مختلفة :

— المقايضة ، وتمثل الشكل المغالى فيه حيث لا يتضمن أى استخدام للنقود ٠

— العقود التعويضية(٢) ، والتى بمقتضاها يقبل المصدر للوحدات

---

(١) Accord de compensation
(٢) Contrats de compensation

الصناعية سداد جزء من المقابل أو كله عينا ، بالمنتجات . فى الحالة الأولى يتم دفع الفرق بالنقود ، وفى الحالة الثانية توجد دائما امكانية وجود طرف آخر وامكانية استخدام النقود فى السداد ، وهو ما يميز هذه الحالة الأخيرة عن المقايضة .

- عقود الشراء المتبادل(١) وبمقتضـــاها يتعهد المصدر (للوحـــدة **الانتاجية) بشراء أو بايجاد مشترى لمنتجات البلد (المتخلف)** الذى يبيع له فى حدود نسبة معينة من قيمة العقد وفى خلال فترة معينة .

وفقا لهذه العقود يلتزم من يقوم بالاستشارات والتصميمات الهندسية وبناء الوحدات الانتاجية (من الشركات دولية النشاط) بشراء جزء من الناتج واستيراده فى بلده ، الأمر الذى يزيد من حدة التناقض بين الشركات التى تقوم ببناء الوحدات الانتاجية فى الاقتصاد المتخلف والشركات التى تقوم بانتاج الناتج فى البلد المصدر : كما فى حالة التناقض بين الشركات التى تقوم ببناء وحدات انتاج المنسوجات فى البلدان المتخلفة وشركات انتاج المنسيج فى الاقتصاد المتقدم الذى قام بتصدير مقومات بناء الوحدة الانتاجية . الأولى صاحبة مصلحة فى أن تقوم البلدان المتخلفة ببعض البناء الصناعى (تستفيد من التعاقد بمناسبة تحقيقه) ، والثانية تتعرض للخطر مع انتاج بعض المنتجات الصناعية وتصديرها الى الاقتصاديات المتقدمة .

* الى المجموعة الأولى من الشركات يمكن اضافة البنوك الخاصة فى البلدان المتقدمة بالقدر الذى تقوم فيه باقراض البلدان المتخلفة بمناسبة بناء هذه المشروعات .

* يترتب على ذلك ألا يكون موقف الشركات دولية النشاط واحدا من البناء الصناعى فى بلدان العالم الثالث ومن نوع البناء الممكن أن يتم **نظرا للتناقض فى داخل أجزاء رأس المال الدولى :**

- تناقض بين الشركات التى تقوم بالاستشـــارة والتصميم والبناء وأجزاء رأس المال المصرفى الذى يمول هذه العمليات من جانب والشركات التى تقوم بانتاج سلع مماثلة لتلك المزمع انتاجها بواسطة رأس المال المحلى فى البلد المتخلف .

---

(١) Buy-back contracts

ـ تناقض بين الشركات دولية النشاط القومية فى البلدان المتقدمة المختلفة وهو تناقض تخف حدته بالقدر الذى تزيد فيه درجة التشابك بين رؤوس الأموال المختلفة فى داخل الشركة دولية النشاط ، اللهم الا اذا ضمن أحد رؤوس الأموال القومية سيطرة على الشركة ٠

هل يمكن أن يكون هـذا التناقض فى صالح البلدان العربيـة فى سعيها لاقامة البناء الصناعى ؟ يمكن ٠ اذا أمكن استغلاله ٠ ولا يمكن استغلاله الا اذا تمثل أداء العالم العربى فى فعل وليس فى مجرد رد فعل ٠ أى أن تأخذ المبادرة التى لا تتجاهل الاقتصاد العالمى بل تتم فى ضوء وعى كبير بقوانين حركته ٠ وان يكون الفعل متمثلا فى اجراءات تتخذ فى كل المجالات :

ـ نوع البناء الصناعى **اللازم** للتطوير وليس مجرد البناء الصناعى **الممكن** فى ظل أزمة الاقتصاد الرأسمالى الدولى ٠

ـ سياسة بالنسبة لمشكلة الطاقة ٠
ـ سياسة بالنسبة لرؤوس الأموال العربية المودعة فى البنوك الأجنبية ٠
ـ سياسة بالنسبة للقوة العاملة العربية التى تعمل فى الاقتصاديات الغربية ٠

ـ سياسة تجارية خاصة بشراء ما هو لازم للتطوير والبناء الصناعى وعلى الأخص المعدات والآلات والتكنولوجيا وسياسة تجارية خاصة ببيع الصادرات العربية الاستراتيجية كالبترول والفوسفات(١) ٠

على أن ننظر الى كل هذه السياسات فى اطار وجود البدائل فى السوق العالمية ليس فقط فى اطار المفاضلة بين بلدان اقتصاد السوق المتقدمة المختلفة وانما كذلك فى اطار المفاضلة بين عملاء من الغرب وعملاء من الأجزاء الأخرى المكونة للاقتصاد العالمى ، أى من البلدان الاشتراكية وبقية بلدان العالم الثالث ٠

من بين هذه الاجراءات يبرز ما يلزم اتخاذه بالنسبة لمشكلة الطاقة ومشكلة البترودولارات واستخداماتها بواسطة البنوك الأجنبية وهما

---

(١) أنظر فى تفصيل ذلك السياسات المقترحة فى اطار استراتيجية الاعتماد على الذات ابتداء من الحاجات الاجتماعية ، الفصل الخامس من هذه الدراسة ٠

يعرضان على نحـو يجعلهما الآن من خصـائص الموقف فى اقتصاد السوق الدولى ٠

ثانيا : مشكلة الطاقة :

لتفهم مسألة الطاقة يتعين أن نتفادى المنهج الذى يتصور المسألة فى صورة علاقة بين البلدان المنتجة والبلدان المستهلكة ٠ اذ الواقع أن المسألة تثير العديد من الأطراف من القوى الاجتماعية فى كل أجزاء العالم الرأسمالى٠ منها من يستفيد من الموقف ومنها من يخرج منه بخفى حنين بل ويتحمل فى النهاية ما يترتب عليه من أعباء ٠ ولا يمكن أن نفهم مسألة الطاقة فهما سليما الا اذا نظرنا الى أطرافها التالية : القوى الاجتماعية فى البلدان المنتجة ، رأس المال البترولى الدولى وعلى رأسه رأس المال الامريكى ، والقوى الاجتماعية المختلفة فى البلدان المستهلكة للطاقة ٠

لنرى أولا القوى الاجتماعية فى البلدان المنتجـة المتخلفـة ومدى استفادتها من البترول : هناك أولا الدولة التى تحصل على عوائد البترول ٠ وسنرى بعد لحظات نصيبها النسبى من الفائض الناتج من انتاج البترول ، أما الغالبية فى الدول المنتجـة للبترول فيحصلون على القليل من عوائد البترول ٠ ونظرة الى المستوى المعيشى لأغلبية شعوب البلدان المنتجة للبترول تظهر بوضوح أنهم آخر من يستفيد من هذا الفيض الذى يخرج من باطن أراضيهم ٠ ولا تقتصر عدم استفادتهم فى عدم حصولهم على الأموال الناتجة من البترول ، وانما يظهر عدم الاستفادة فى هذا القدر من البترول الذى يستهلك فى داخل البلدان المنتجة ٠ ففى العالم العربى (حيث احتياطيات البترول تقدر فى عام ١٩٧٩ بحوالى ٥٥٪ من الاحتياطى العالمى) لا يستهلك الا ١٠٪ من انتاجه ، بل أدهى من ذلك تكون غالبية أفراد المجتمع أكثر من يصابون بارتفاع أثمان السلع المستوردة من الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة والتى زاد ارتفاع أثمانها بعد الزيادة فى أثمان الطاقة ٠

الغالبية فى البلدان المنتجة للبترول لا يعود عليهم اذن الا القليل من البترول سواء بالنسبة للأموال الناتجة عنه أو حتى بالنسبة لاستهلاكهم منه ٠ أين تذهب أموال البترول إذن ؟ تستثمرها دول البلدان المنتجة أساسا فى الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة ٠ بل وتهرع هذه الأموال - وهو أمر طبيعى - لمساندة رأس المال فى هذه الاقتصاديات ولاقالته من عثرته أثناء الأزمة فى شكل قروض لليابان ولفرنسـا ، للبنك الدولى وشراء أسهم الشركات الأجنبية والاستثمار فى العقارات فى بلـدان أوربا الغربية ٠

وأموال عربيـــة أخرى تستثمر فى أمريكا وأوربا فى شركـات التأمين وفى السواحل السياحيـــة وشبكات دور السينما وشراء الشركات الاوربية • وتأخذ نسبة كبيرة من المدخرات البترولية شكل ودائع مصرفية تودع فى البنوك الدولية الخاصة أو شراء سندات من الخزانة الامريكية •

أموال البترول التى تحصل عليها دول البلدان المنتجة للبترول تترك المنتجين المباشرين فى هذه البلـــدان أمام الصعـــوبات اليومية للمعيشة فى ازديادها المستمر وتسرع لمساندة رأس المال فى الأجزاء المتقدمة من العالم الرأسمالى على أمل تحســـين أوضـــاع موازين مدفوعاتها • ورغم ذلك يكافأ القائمون على أمر الدول المنتجة بموقف عنصرى من « العرب » يعكس التيار الثقافى الغالب فى مجتمع رأس المال فى محاولة لالقاء مسئولية الازمة على رأس المال العربى — مما قد يمهد الجو فى مرحلة تالية ، أما لتأميم هـــذه الاستثمارات بواسطة الدول الرأسمالية المتقدمـــة أو لتجميدها فى الوقت الذى يصبح فيه ذلك ضروريا لانقاذ رأس المال من أزمته الحقيقية •

الطرف الثالث فى مسألة الطاقة هو رأس المال الدولى وعلى رأسه رأس المال الامريكى الذى يظهر فى الصـــورة فى شكل الشركـــات البترولية(١) (تساندها عند اللزوم حكوماتها) • رأس المال هذا وان تخلى عن الانتاج جزئيا أو كليا للدول المنتجة ، الا أنه يسيطر على مقدرات البترول عن طريق سيطرته على عمليات التكرير والنقل والتوزيع ضامنا لنفسه على هذا النحو الجزء الأكبر من أرباح البترول وممثلا المستفيد الأول من ارتفـــاع أثمان البترول (فى الربع الأخير من عام ١٩٧٣ بلغت أربـــاح بعض الشركات الامريكية للبترول ثلاثة أمثال أرباحها فى الربع الأخير من عام ١٩٧٢) •

بقية الأطراف فى مسألة الطاقة توجد فى المجتمعات المستهلكة للطاقة، وخاصة فى مجتمعات أوربا واليابان (مع استبعاد المجتمعات المتخلفة غـــير المنتجة للبترول مؤقتا) : هناك أولا رأس المال الصناعى وهو يستخدم الطاقة

---

(١) كبرى الشركات البترولية الدولية هى : استاندرد أويل أوف نيوجرسى ، جلف أويل كوربوريشن — رويال دتش شل — برتش بتروليوم — تكساس اويل كمبنى — استاندرد اويل اوف كاليفورنيا — سوكونى (استاندرد أويل كمبنى أوف نيويورك) — فاكيوم موبيل أويل كومبانى فانيزى بترول — استاندرد أويل أوف انديانا — انتربريز دى رشيرش اى داكتفيته بترولييه كونتننتال — بترولس ماكسيكانوس — جبى أويل كمبنى — فيلبس بتروليوم كمبنى — صن اويل كمبنى — اتلانتك ريفايننج كمبنى — ماراثون — سينكلير اويل كمبنى •

كمدخل من مدخلات الانتاج وينتج سلعا صناعية استهلاكية وانتاجية • اذا ما ارتفع ثمن الطاقة فان رأس المال الصناعى يستطيع أن يعوض نفسه عن هذا الارتفاع عن طريق رفع أثمان السلع ، وخاصة السلع الاستهلاكية ، التى ينتجها باستخدام الطاقة • وهو يتمكن من ذلك خاصة مع سيطرة الشكل الاحتكارى فى الصناعة وفى ظل ظروف يسود فيها الاتجاه التضخمى للأثمان • ويقع العبء فى النهاية على الغالبية العظمى من المستهلكين وعلى الأخص أصحاب الدخول المحـــدودة نسبيا • هناك ثانيا الدولة فى البلد المستهلك للطاقة ، وهى تستفيد من الارتفاع فى أثمان البترول عن طريق الضريبة التى تفرضها على استهلاك الطاقة • وهى تضع فى النهاية كل ماليتها العامة تحت تصرف الاحتكارات • وهناك أخيرا الطبقة العاملة التى يقع عليها عبء الارتفاع فى أثمان البترول أولا اذا ما استهلكت الطاقة مباشرة فى الاستخدام المنزلى (التدفئة واعداد الطعام) أو فى تسيير السيارات وما فى حكمها ، وثانيا اذا ما استهلكت السلع الصناعية التى تدخل الطاقة فى انتاجها • ويستطيع رأس المال الصناعى (والتجارى) أن ينقل الى الطبقة العاملة فى النهاية عبء الارتفاع فى أسعار الطاقة عن طريق رفـع أثمان السلع الصناعية •

هل يصح بعد كل هذا أن نضع الدول ورأس المال الصناعى والطبقة العاملة فى المجتمع الرأسمالى المستهلك للطاقة كلها فى سلة واحدة مقررين بذلك ، بوعى أو بلا وعى ، انهم جميعا ذوو مصالح واحدة (أو على الأقل غير متناقضة) أمام قضية الطاقة ؟ الا يؤدى ذلك الى طمس الحقيقة واخفاء من فى المجتمعات المستهلكة للطاقة يستفيد عند رفع أثمان الطاقة ومن هو الذى يتحمل فى النهاية أعباء الموقف •

لبيان ذلك نأخذ الأرقام الخاصة بهيكـــل ثمن البنزين الذى يدفعه المستهلك فى البلدان المستهلكة فى ١٩٧٢ ، ثم تلك الخاصة بمكونات ثمن البنزين الذى يدفعه المستهلك الفرنسى فى نوفمبر ١٩٧٣ • فى عام ١٩٧٢ ، كانت مكونات الثمن كالآتى ، كل منها ممثلا بنسبة مئوية من الثمن :

ـ ٧ر٢٪ نفقة الانتاج (بما فيها ما تحصل عليه الدولة فى البلد المنتج مقابل منح الامتياز) •

ـ ٩ر٧٪ ضريبة على دخل الشركات البترولية تفرضها الدولة فى البلد المنتج وتحصل على حصيلتها •

– ٦ر٣٪ للنقل – ٣ر٣٪ للتكرير – ٦٪ للتوزيع	عادة ما تملك شركات البترول وحدات التكرير والنقل والتوزيع (يخصم منها نفقات التكريـر وخدمة النقل والتوزيع – والباقى يمثل ربحا صافيا ٠

– ٣ر١٦٪ أرباح شركات البترول ٠

وفى نوفمبر ١٩٧٣ كان لتر البترول المخصوص يباع للمستهلك فى فرنسا بـ ١٣٥ سنتيم وكانت مكونات هذا الثمن على النحو التالى :

– ١ سنتيم نفقة الانتاج
– ٩ سنتيم للدولة فى البلد المنتج
– ٨ سنتيم للنقل
– ١٣ سنتيم للتكرير
– ١٤ سنتيم للتوزيع
– ٢١ سنتيم أرباح شركات البترول ٠
– ٦٩ سنتيم ضريبة على استهلاك البنزين تحصلها الدولة الفرنسية

بذلك يكون واضحا الآن على أى القوى الاجتماعية فى داخل البلدان المنتجة (المتخلفة) والبلدان المستهلكة (المتقدمة) توزع نعمة البترول وعلى أى القوى الاجتماعية فى هذه البلدان تصب نقمة البترول ٠ لم يكن من الممكن أن نوضح الأمر على هذا الشكل لو أننا جرينا وراء المنهج الخاطىء الذى ينظر الى قضية البترول كعلاقة بين البلدان المنتجة والبلدان المستهلكة مهملا القوى الاجتماعية فى داخل هذه البلدان وكذلك رأس المال البترول الدولى ٠

بقيت مواقف رؤوس الأموال القومية فى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة (بما فيها اليابان وأمريكا) من بعضها فيما يتعلق بأثمان الطـاقة ، وخاصة موقف رؤوس الأموال فى اليابان وأوربا الغربية من رأس المـال الأمريكى ، سيد الموقف بالنسبة للطاقة فى الاقتصاد الرأسمالى الدولى ٠ هـــذه علاقة أساسية فى قضية الطاقة تعرضنا لها عنـــد بيان سبل الخروج من الأزمة الراهنة لاقتصاد السوق الدولى ٠

هذا عن المنهج الذى يلزم اتبـــاعه للنظر فى قضية الطاقة ، ماذا عن وضع أثمان البترول فى المرحلة التى بدأت بنهاية الحرب العـــالمية الثـانية وانتهت ببداية السبعينات ؟

اذا أما أخـــذنا اتجاهات أثمان أهم السلع التى تتبـادل فى السوق الرأسمالية الدولية فى هذه المرحلة ، أى حتى نهاية الستينات نجد الموقف يتميز بالآتى :

ـــ بقاء أثمان البترول ثابتة لا تتغير فى الخمسة عشر عاما السابقة على ١٩٧٠ • بل انه كان هناك اتجاه نحو خفضها فى بداية الستينات ، وذلك تحت تأثير تحسن شروط انتاج البترول وخاصة مع التوسع فى انتاج بترول الشرق الأوسط الذى يتميز بانخفاض تكاليف الانتـــاج انخفاضا هائلا اذا ما قورنت بتكاليف انتاج البترول فى الولايات المتحدة الأمريكية التى كانت حتى عام ١٩٧٤ أكبر بلد منتج للبترول فى العالم (فى ١٩٧٤ أصبح الاتحاد السوفيتى بانتاجه اليومى المساوى لـ ٩ ملايين و ١٨ ألف برميل يوميا أكبر منتج للبترول فى العالم) ، يليه الولايات المتحدة الأمريكية ، ثم السعودية ، ثم ايران ، ثم فنزويلا) •

ـــ طوال الفترة التى تلت الحـرب وانتهت ببـــداية السبعينات كان اتجاه أثمان المواد الأولية (الزراعية والاستخراجية) التى تنتجهـا الأجزاء المتخلفة من العالم الرأسمالى نحو الانخفاض النسبى ، وذلك فيما عدا الفترة التى استغرقتها حرب كوريا فى بداية الخمسينات •

ذلك فى الوقت الذى بدأت سنوات الستينات الأولى تعرف فيه الاتجاه الارتفاعى لأثمان السلع الصناعية التى تنتجها الأجزاء المتقـــدمة من العالم الرأسمالى • فاذا ما انضم هذا الاتجاه الى الاتجاه السابق عليه الخاص بأثمان المواد الأولية فان ذلك يؤدى الى تغير شروط التبادل لصالح الأجزاء المتقدمة (وخاصة رأس المـــال فيهـا) على حســاب الأجـزاء المتخلفة من العـــالم الرأسمالى[1] •

---

(١) تبين احصاءات الأمم المتحدة ان معدل التبادل قد تغير لغير صالح البلدان الافريقية فى مجموعها من ١٠٠ الى ٩٣ فى فترة الخمس سنوات من ١٩٦٠ الى ١٩٦٥ وبالنسبة لمصر هبط سعر القطن بنسبة تقترب من ٤٤٪ من ١٩٥٤ الى ١٩٦٣ ، كما هبط سعر الأرز بنسبة ٣٥٪ فى الفترة من ٤٨ ـ ١٩٥٠ الى ٦٠ ـ ١٩٦٢ •

وتبين احصاءات الهيئة العالمية للزراعة والأغذية الزيادة فى كمية المادة الأولية اللازمة لشراء جرار قوته ١٩ ـ ٣٠ حصانا (السلعة الصناعية) : ٪ فى الفترة بين ١٩٥٥ ـ ١٩٦٢ :

الكاكاو (غانا : ٦٧٪ من مجموع الصادرات) : الزيادة ١٣٣٪ •

زيت جوز الهند (الفلبين : ٣٥٪ منمجموع الصادرات) : الزيادة ٢١٪ •

ـــ اذا ما أخذ الموقف فى مجموعه ، أى اذا نظرنا الى احتياطى البترول فى العالم وحالة التكنولوجيا ومعدلات انتاج البترول فى الأجزاء المختلفة التى تنتجه ، وخاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية (التى تحاول بقـدر الامكان الحفاظ على احتياطياتها بل واعادة حقن بعض كميات البترول والغاز الطبيعى الذى يستخرج فى الخارج فى آبارها الحالية) والاحتياجات الحالية للاقتصاد الرأسمالى الدولى من البترول ، يمكن القول أنه لا توجد « أزمة » فى الطاقة بصفة عامة أو فى البترول بصفة خاصة ، « أزمة » بمعنى نقص فى الطاقة بالنسبة للطلب عليها · هذا لا يعنى أن اعتماد الولايات المتحدة الأمريـكية (رغم أنها كانت حتى ١٩٧٤ أكبر منتج للبترول) على الواردات من البترول ليس فى تزايد مستمر ، اذ رغم الحرص العام على الاحتياطى من البترول فى أمريكا أدى تبديد الموارد البترولية وخاصة فى العشرينات من القـرن الحالى الى نتائج خطيرة · وبدأ استيراد أمريكا من البترول يتزايد فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثـانية · وبعد أن كانت تستورد ٧ر١٨٪ من احتيـاجاتها من البترول فى عام ١٩٥٨ أصبحت تستورد ٧ر٢١٪ من هـذه الاحتياجات فى عام ١٩٦٨ · وتقدر النسبة الحالية بحوالى نصف احتياجاتها من البترول (هـــذا لا يتنافى مع أى جزء من المستورد قد يستخدم فى زيادة الاحتياطى لديها ، وتتوصل الولايات المتحدة الأمريكية بذلك الى نقل الثروة الطبيعية للبـــلدان المنتجة للبترول وايداعها كثروة طبيعية تحت السيطرة المباشرة لرأس المال فى أراضيها) · أيا ما كان الأمر فليس هناك نقص فى البترول بالنسبة لاحتياجات العالم الرأسمالى منه · والكل يجمع أن حمى « الأزمة » كانت شأن كل حمى (مفاجأة) ·

اذا لم يكن هناك « أزمة » فى الطـــاقة واذا كان الاتجـاه الصعودى فى أثمان السلع الصناعية قد سبق بمراحل الارتفـــاع المفاجئ فى أثمان البترول فى ربيع ١٩٧٠ فلا يمكن أن يكون ارتفـاع أثمان الطاقة ، وخاصة

= البن (البرازيل : ٤٦٪ من مجموع الصادرات) : الزيادة ١٠١٪ ·
النحاس (روديسيا : ٥٨٪ من مجموع الصادرات) : الزيادة ٢٨٪ ·
القطن (مصر : ٧١٪ من مجموع الصادرات) الزيادة : ٦١٪ ·
البترول (فنزويلا : ٩٢٪ من مجموع الصادرات) : الزيادة ١٩٪ ·
الأرز (بورما : ٧١٪ من مجموع الصادرات) : الزيادة ٢٣٪ ·
المطاط (ماليزيا : ٦٦٪ من مجموع الصادرات) : الزيادة ٧٠٪ ·
الشاى (سيلان : ٦٠٪ من مجموع الصادرات) : الزيادة ٥٥٪ ·
التبغ (تركيا : ٢٦٪ من مجموع الصادرات) الزيادة ٦٣٪ ·
الصوف (أورجواى : ٥٥٪ من مجموع الصادرات) الزيادة ٣٠٪ ·

فى ١٩٧٣ ، سببا فى الأزمة ، اذ بدأت الأزمة فى الاعلان عن نفسها فى نهاية الستينات . رفع أثمان البترول قد يزيد من خطورة الموقف بالنسبة لرؤوس الأموال الأوربية واليابانية ، ومن ثم للاقتصاد الرأسمالى بأكمله ، وانما بعد أن تكون حركة رفع أثمان البترول قد تمت بقيـــادة رأس المـال الأمريكى كمحاولة لخروجه هو من الأزمة الهيكلية التى تمر بهـا هيمنته فى الاقتصاد الرأسمالى الدولى ، كما رأينا من قبل .

أزمة الطاقة لا يمكن ان تكون اذن مسئولة عن الأزمة الراهنة للاقتصاد الرأسمالى الدولى . وأموال البلدان المنتجة للبترول بصفة عامة والــدول العربية بصفة خاصة وان كانت بارتعادها ورعشتها فى بحثها كاموال سائلة عن تكتيك يهديهـا الى البــلد الرأسمالى الذى تقل فيه المخاطر ، فى عالم رأسمالى تتزايد فيه المخاطر (اذ كل البلدان الرأسمالية المتقـدمة تعانى من حمى الأزمة) ، وان كانت فى بحثها تزيد من عـــدم الاستقرار فى ظروف الأزمة الراهنة خاصة بعد أصبحت هـــذه الأموال فى تراكمها تمثل نسبة كبيرة من الأموال السائلة فى الجهاز المصرفى فى البلدان الغـربية الذى يعيد استخدامها فى الاقراض لبلدان العالم الثالث وبذلك يستخدمها كأداة لاعادة ادماج هذه البلدان فى صورة أخرى .

أيا كان الوضع فالواضح أن مسألة الطاقة أصبحت فى السنوات الأخيرة تمثل أحد العوامل الهامة المحددة للوضع الموقفى خلال الأزمة التى ما زالت مستمرة وتمثـل على الأخص أحــد العوامل المحـددة للقـــدرة التنافسية لاقتصاديات أوربا الغربية واليـــابان فى مواجهة اقتصـاد الولايات المتحدة الأمريكية . وعلى هذا الأساس أصبح من الممكن للبلدان العـــربية المنتجة للبترول أن تحصل فى مقابل الطاقة على حد أدنى من الشروط الملائمة للبناء الصناعى فى سبيل تطوير الاقتصاد العربى . وذلك اذا ما أمكن ربط التزويد بالطاقة بأثمان المنتجات الصناعية وعلى الأخص المعـــدات والآلات ، وربط التزويد بالطاقة بنوعية هذه المعدات ، وربط التزويد بالطاقة بضمان الحصول على جزء من التكنولوجيا المطلوبة . مطلوب اذن سياسة للتزويد بالطـــاقة تعى اتجاه المكان الذى يشغله الاقتصاد العربى فى الاقتصاد الرأسمالى الدولى والحيلولة دون التزايد فى درجة ادماجه وتبعيته ، وذلـك عن طريق تسخير سياسة التزويد بالطاقة لخدمة تحقيق البنـاء الصناعى الذى تتكامل حلقاته تكنولوجيا . ويرتبط بالتزويد بالطاقة الأموال التى تحصل عليهـا البلدان البترولية كمقـــابل لبيع البترول واستخدامهـا كأساس للاقراض الدولى بواسطة البنوك الدولية الخاصة .

ثالثا ـ تأكيد اتجاه تمويل الكثير من جهود البناء الصناعى فى بلدان العالم الثالث عن طريق المديونية من البنوك الخاصة :

اذ يشهد الموقف الحالى تأكيدا لاتجاه تحول مديونية البلدان المتخلفة الى مديونية ذات طابع خاص ٠ وذلك عن طريق الزيادة فى تمويل مشروعاتها ليس من سبيل الاستثمار المباشر وانما من سبيل الاقتراض من البنوك الدولية الخاصة بمناسبة عقد الصفقات المتعلقة بأعمال البناء الصناعى وغير الصناعى وخاصة بمواجهة العجز فى ميزان المدفوعات ٠ ومع ازدياد أهمية الدور الذى تلعبه عوائد البترول فى السيولة الدولية لم تستطع الدول البترولية استخدام جزء هام من هذه العوائد فى الاستثمار المباشر فى بقية بلدان العالم وذلك لزيادة اندماجها فى الاقتصاد الدولى (من خلال زيادة أهمية الدور الذى يلعبه الطلب على البترول ، وهو خارجى فى تحديد نموها الداخلى ، ومن خلال مبادلاتها التجارية عن طريق الواردات) ولأن عوائد البترول لا تمثل الا رأس مال عار لا تصاحبه لا التكنولوجيا ولا المقدرة الادارية بالنسبة لتسيير المشروعات ٠ ومن هنا كان نمط استخدام الموارد المالية البترولية من خلال البنوك الخاصة الدولية ٠ الأمر الذى يزيد من ادماج الدول البترولية فى اقتصاد السوق الدولى ٠ هنا تقوم البنوك والهيئات المالية الأمريكية والانجليزية والألمانية واليابانية والفرنسية ، وغيرها بدور الوساطة بين البلدان المنتجة للبترول التى تضع مواردها المالية تحت تصرف هذه البنوك وبين البلدان التى تقوم بالاقتراض لتمويل طلبها على السلع الصناعية والغذائية التى تشتريها فى السوق الدولية وخاصة من البلدان المتقدمة ٠ وعليه لا تقوم هذه البنوك باستخدام مواردها الائتمانية الداخلية ، وأصبحت تميل نحو تفضيل اقراض الدول المتخلفة ، نظرا :

ـــ أولا ، لزيادة السيولة الدولية بالدور الذى تلعبه البترودولارات فى هذه الزيادة ٠

ـ ثانيا ، لأن الربح الذى تحققه البنوك من هذا النوع من الأقراض أعلى من الربح الذى تحققه من الاقراض الداخلى (فى داخل الاقتصاديات المتقدمة) فى ظل ظروف الأزمة واتجاه الاستثمار نحو الهبوط (مطلقا ونسبيا) ٠

وبازدياد نصيب عمليات تمويل صفقات البناء الصناعى فى أصول هذه البنوك نجدها تسعى الى احاطة نفسها بالعديد من الضمانات وتأمين نفسها ضد المخاطر المختلفة : مخاطر التكنولوجيا ، عن طريق تفضيل بعض

الخيـــارات دون البعض الآخـر (هى ترفض مثـلا تمويل عمليـات البحث التكنولوجى فى البلدان المتخلفة) ، ضد مخاطر التصميمات والاستشارات الهندسية ، ضد المخاطر التجارية ٠ كما تحاول أن تؤمن نفسها عن طريق تمويل عقـــود الشراء المتبادل وعقود بنـــاء الوحدات الانتـاجية مع ضمان التسويق ٠ وعليه تتناقض مصالح هـــذه البنوك مع بعض الشركات دولية النشاط فى البلد المتقدم وهى الشركات المنتجة لسلع مماثلة ٠

وكما قلنا لا تستخدم هذه البنوك الموارد الائتمانية الداخلية ٠ وانما تستخدم أساسا مدخرات الدول البترولية لديها ٠ ويقدر البنك الدولى أن ٦٠٪ من الفائض المتراكم بواسطة دول منظمة الأقطار المصدرة للبترول يأخذ شكل ودائع بنكية بالدولار وذلك فى نهاية ١٩٧٧[١] ٠

وعليه يـكون من الطبيعى أن تسعى **البنوك دولية النشاط الى التلاحم مع الأجهزة المصرفية العربية ان لم يكن الى احتوائها** ٠ وتختلف سياسـات الدول العربية فى هذا المجال على الصعيد الداخلى وعلى الصـعيد الخارجى ٠ فبعض البلدان العربية يحرم انشاء البنوك الأجنبية كالكويت (وان كانت تسمح بمساهمة هذه البنوك فى المؤسسات المالية مساهمة لا تتعـدى ٤٩٪ من رأسمالها) ، وبعضها يسعى الى تحقيق سيطرة عربية على الجهاز المصرفى ، كالسعودية التى اشترطت منـــذ مايو ١٩٧٧ أن تترك البنوك الأجنبية بين ٦٠ ـ ٦٥٪ من رأسمالها للسـعوديين على أن يحتفظ البنك بـكل أعمـــال الادارة ، ومن ثم تكون الادارة فى أيدى البنوك الأجنبية (وخاصة الأمريكية) ٠ كما تعقد البنوك السعودية عقود ادارة (وخاصة فى مسائل الاستثمارات) وتنظيم مع البنوك الأجنبية (وخاصة الأمريكية) ٠ ومن البـلاد العـــربية ما يترك الميدان المصرفى حرا للبنوك الأجنبية كدولة الامارات العربية ، ومنها من يقدم دعوة مفتوحة الى البنوك الأجنبية لتعمل فى ظل شروط تفوق شروط عمل البنوك المحلية ، كمصر التى يوجد بها بنوك مشتركة (أجنبية مصرية بنسبة ٥١٪ للبنوك المصرية) وفروع لمعظم البنوك الغربية ٠

وعلى الصعيد الدولى توجد مؤسسات بنكية ومالية مشتركة بين البنوك والمؤسسات المالية الأمريكية والانجليزية والفرنسية والألمانية والسويسرية واليابانية بل والبرازيلية والمكسيكية وبين رؤوس الأموال العربية ٠ يوجد

---

(١) فاينانشيال تايمز ، ٢٤ يوليو ١٩٧٨ ٠

منها على الأقل ٢٠ مؤسسة تتخذ مقرها العواصم الأوربية ونيويورك وهونج كونج وطوكيو ، وتقوم هذه المؤسسات بعمليات البنوك والتمويل فى البلدان الغربية وبقية بلدان العالم الثالث وكل السوق الدولية(١) .

ويلاحظ أنه رغم تقابل بعض رؤوس الأموال العربية مع بعضها البعض فى داخل عدد من البنوك والمؤسسات المالية المختلطة ، فان الاتجاه الأغلب هو زيادة ادماج ، أو احتواء ، الأجهزة المصرفية للاقطار العربية فرادى فى الأجهزة المصرفية للبلدان الغربية مع غلبة نوع من الوجود الغربى بالنسبة لكل قطر عربى . الأمر الذى يعنى زيادة تبعية الأجهزة المصرفية والمالية العربية للنظام المصرفى الغربى مع تباعد الأجهزة المصرفية للاقطار العربية عن بعضها البعض . هل يعبر هذا المظهر لتعاظم الادماج والتبعية عن الاتجاه الذى تسير فيه اقتصاديات الأقطار العربية فى اطار الاقتصاد الرأسمالى الدولى ؟

ومؤدى تأكد اتجاه تمويل المشروعات فى بلدان العالم الثالث عن طريق المديونية وخاصة مع البنوك الدولية الخاصة التى تستخدم البترودولارات كأساس لعمليات الاقراض أنها تستطيع فى النهاية أن تكون عاملا محددا لنمط البناء الصناعى (من حيث نوع الاستثمار وحجمه ونوع التكنولوجيا ، ومن ثم من حيث نوع الدخل ومستواه ونمط توزيعه ونقطه منتهاه) التى تقبل القيام بتمويله . **وتكون رؤوس الأموال البترولية العربية قد ساهمت فى تعجيل سرعة اعادة ادماج ليس فقط الاقتصاديات العربية ذاتها (مع توسيع مدى التباعد بينها) وانما كذلك اقتصاديات بلدان العالم الثالث بالقدر الذى تلجأ فيه هذه الأخيرة الى هذا السبيل من سبل التمويل .** هنا يصبح أمر التوصل الى سياسة قومية بالنسبة لاستخدامات المدخرات البترولية ضرورة من وجهة نظر الحد من ازدياد تبعية الاقتصاد العربى واختيار نمط البناء الصناعى ، فى اطار استراتيجية تطوير سليمة ، الذى يؤدى الى انهاء التبعية .

---

(١) P. Croze, Les banques et places financières arabes. Table ronde sur les banques et groupes financiers internationaux, p. 25,
مزمع عقدها فى باريس يومى ٩ و١٠ نوفمبر ١٩٧٩ .

الفصــل الثـالث

حول تحديد مفهوم استراتيجية الاعتماد على الذات

تحتوى الأجزاء التالية من الدراسة تصورا لحركة الاقتصاد العربى كجزء من الاقتصاد العالمى وفقا لاستراتيجية تركز على كونها استراتيجية تطوير لهذا الاقتصاد ، أى استراتيجية تسعى أساسا لاخراج الاقتصاد العربى من عملية التخلف الاقتصادى والاجتماعى التى يعيشها المجتمع العربى منذ ما يقارب قرنين من الزمان. تصور حركة الاقتصاد يتم اذن وفقا لاستراتيجية تقوم على الوعى بأن مشكلات الانسان العربى لا تحل ، فى هذه المرحلة التاريخية ، الا من خلال نقلة حضارية تتم بفضل تعبئة جهده الواعى وتمثل سبيل تخلصه من كل مظاهر التخلف كظاهرة تحول بينه وبين تحقيق ذاته على أساس من تغيير لنمط معيشته ورفع مستمر لمستواها ، الأمر الذى يمكن المجتمع العربى من المساهمة فى التطور الحضارى للمجتمع الانسانى .

والتخلف الاقتصادى والاجتماعى عملية تاريخية ، وليس مجرد حالة يوجد عليها المجتمع أخذت مكانا فى مرحلة معينة من مراحل تطور المجتمع الانسانى ، عملية للتحول الهيكلى بمقتضاه يبدأ الانتاج وتجدد الانتاج ، فى المجتمع الذى أصبح متخلفا ، فى التحقق استجابة لحاجات خارجية ، حاجات الاقتصاد الأم . لكى تشبع هذه الحاجات كان من اللازم أن يتغير الشكل العينى للفائض الاقتصادى (من المواد الغذائية الى القطن ، كما كان الحال بالنسبة لمصر مع التغيرات التى تمت منذ بداية القرن التاسع عشر حتى ستينات هذا القرن حين أصبحت مصر ، لأول مرة فى تاريخها ، مصدرة للقطن ومستوردة للمواد الغذائية ، بعد أن كان الفائض الاقتصادى يأخذ أساسا شكل المواد الغذائية . وهو ما يصدق على كروم الجزائر وفوسفات المغرب وحديد موريتانيا وقطن السودان وبن وقطن اليمن ، وهكذا) لكى يأخذ شكل السلع القادرة على اشباع هذه الحاجات . وهو ما يتم من خلال تحول جذرى فى القوى المنتجة للمجتمع (القوى العاملة ، الفنون الانتاجية ، أنواع المنتجات ، الأساس المادى للانتاج من رى وصرف وخلافه) والشكل التنظيمى لعملية الانتاج على نحو تتحول معه وسائل الانتاج الأساسية ، وخاصة الأرض ، الى سلعة يمكن التخلى عنها فى السوق . بمقتضى هذه العملية يتخصص الاقتصاد الذى يصبح متخلفا فى انتاج سلعة أو سلعتين (أوليتين) ويسهم على هذا النحو فى شكل من أشكال تقسيم العمل الدولى (ونقول « أشكال » لأن شكل تقسيم العمل الدولى يتغير فى المراحل المختلفة لتطور اقتصاد السوق الدولى) . اذا مانظر الى هيكل الاقتصاد المتخلف نجده هيكلا غير متوازن (مختلا) من وجهة نظر الحاجات الداخلية ، اذن يلزم لاشباعها أن يمر ذلك بالسوق الخارجية التى يحصل الاقتصاد القومى عن طريقها على السلع الصناعية ، الاستهلاكية والانتاجية ، وكذلك السلع

الغذائية • ولكن انعدام توازن الجزء (الاقتصاد القومي المتخلف) يصبح شرط توازن الكل (اقتصاد السوق الدولي) ذلك دون أن يحتوى الجزء المتخلف على حد أدنى من التماسك الداخلى ، فى داخل كل نشاط وبين النشاطات ، يمكنه من أن يضمن حدا أدنى من الديناميكية الداخلية — الأمر الذى يتضمن تبعية الجزء المتخلف بمظاهرها المتعددة •

اذا فرض التخلف نفسه على هذا النحو ، فان **التطور** لا يمكن أن يكون الا العملية التاريخية التى تنفى التخلف ويكون جوهرها تحويل هيكل الاقتصاد العربى ليتم فيه الانتاج استجابة للاحتياجات الداخلية أساسا ، حاجات الغالبية العظمى للسكان (اذا استعرنا أحد التعبيرات التى أصبحت سائدة فى كتابات الأمم المتحدة) ، على نحو يقضى على التبعية •

فى هذا الاتجاه تفرض **السياسة العامة للتطوير الاقتصادى والاجتماعى** نفسها ، بمعنى أن تستهدف هذه السياسة اثار عملية ديناميكية تحقق تغييرات هيكلية فى الأبنية الاقتصادية العربية تخرجها من التخلف والتبعية وتضمن لنفسها استمرارا لصالح الشعوب العربية فى المقام الأول • واذا تحقق هذا النوع من التغيير فى داخل كل مجتمع متخلف أعطى ذلك فى النهاية نمطا لتقسيم العمل الدولى جوهره هو **نفى** العلاقات الدولية القائمة على التبعية واستنزاف الفائض الذى ينتج فى المجتمع المتخلف •

من الناحية **الفنية** ، يمثل النشاط الصناعى ، عند المستوى الحالى لتطور المجتمع الانسانى ، مجالا يسيطر فيه الانسان سيطرة أكبر على قوى الطبيعة وتكون فيه انتاجية العمل أعلى منها فى النشاطات الأولية الى أن تتحول هذه الأخيرة هى الأخرى ، وخاصة الزراعة ، الى نشاط صناعى : فاذا ما أريد استخدام القوة العاملة وما تحت تصرفها من موارد مادية استخداما أكفأ كان من الطبيعى أن نتوجه الى النشاط الذى تكون فيه انتاجية العمل أعلى وأن نسعى الى تحويل النشاطات جميعا الى نوع من النشاط الصناعى • من هنا تكتسب عملية التصنيع — عملية بناء أساس صناعى يتمتع بحد أدنى من تكامل الحلقات التكنولوجية ويصلح أساسا لتحويل النشاطات الأخرى ، وخاصة الزراعة الى صناعة — مكانها فى عملية تحول الهيكل الاقتصادى والاجتماعى •

ابتداء من هذه السياسة العامة للتطوير الاقتصادى والاجتماعى للمجتمع العربى ومن مستوى التطور الذى بلغته قوى الانتاج فى الاقتصاد

العالمي ، يمكن تصور **استراتيجية** للتطوير الاقتصادي والاجتماعي من خلال التصنيع باعتبار هذا الأخير الوسيلة الفنية لتحويل هيكل الاقتصاد القومي على نحو يمكن من استخدام الموارد المتاحة (الحالية والاحتمالية) لاشباع الحاجات الاجتماعية الداخلية • هنا تستمد استراتيجية التصنيع طبيعتها من طبيعة الاستراتيجية العامة للتطوير الاقتصادى والإجتماعي وتكتسب أول مميز من مميزات استراتيجية التطوير ، باعتبارها استراتيجية تقوم على اشباع الحاجات الاجتماعية الداخلية في المقام الأول • أى استراتيجية تجد **نقطة بدئها فى الحاجات الاجتماعية للغالبية من السكان وليس فى الحاجات الأساسية فقط •**

نقول الحاجات الاجتماعية لغالبية السكان وليس الحاجات الاساسية فقط ، وذلك لما **أصبحت ترتبط به فكرة الحاجات الأساسية من نوع من الاستراتيجية الصريحة أو الضمنية يمكن وصفها بأنها برنامج لمواجهة ، ولا نقول لازالة ، الفقر** ، يرتكز في النهاية على نوع من حملات الخدمة الاجتماعية المكثفة : في تقديمها لقضايا المنهج التى يثيرها مدخل الحاجات الحاجات الأساسية فى التطور تبدأ احدى وثائق مكتب العمل الدولى الاجابة على التساؤل الخاص بمبرر وجود هذا المدخل بقولها ان « الملمح الأساسي لمدخل الحاجات الأساسية فى التطور ، وهو الملمح الذى بفضله تمتع هذا المدخل بجاذبية مباشرة وواسعة الانتشار ، هو أنه يركز أساسا على مواجهة الحاجات الأساسية لجماهير **الفقراء فى أقصر وقت ممكن** »(١) • وهو ما يعنى

---

1) D.P. Ghai, What is a Basic Needs Approach to Development, all about? I.L.O., The Basic Needs Approach to Development. Some Issues regarding concepts and methodology, Geneva, 1977, p. 2. — M.J.D. Hopkins and H. Scolnik, Basic Needs, Growth and Redistribution : A Quantitative Approach, World Employment Background Papers, Vol. I : Basic Needs and National Employment Strategies. I.L.O., Geneva, June 1976. — Maurice Williams, The Challenge of Today, Meeting the Basic Needs of the Poorest Peoples.

هذه المقالة هي جزء من التقرير السنوى الذى قدمه الكاتب الى لجنة مساعدات التنمية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ابان اجتماعها يومى ٢٦ و ٢٧ أكتوبر ١٩٧٧ فى باريس • أنظر كذلك ، محبوب الحق ، ستار الفقر : خيارات أمام العالم الثالث ، ترجمة أحمد فؤاد بلبع ، القاهرة ، ١٩٧٦ •

فى الواقع أن تركز الاستراتيجية على الزيادة المباشرة فى الاستهلاك ، على الأقل استهلاك الفئات الفقيرة من السكان . والواقع أن البون شاسع بين أن يؤخذ فى الاعتبار عند رسم استراتيجية للتطوير ، الحاح بعض الحاجات بالنسبة لبعض الفئات من السكان وبين أن يكون محور الاستراتيجية هو اشباع عدد من الحاجات الأساسية . مثل هذه الاستراتيجية لا يمكن أن تتضمن الا الفيض من السبل الذى بدأ تقديمه فى شكل استراتيجيات للنمو فى المجتمعات المتخلفة :

— اعادة التوزيع مع النمو ، كاستراتيجية تسعى الى ازالة الفقر تدريجيا عن طريق احداث تحويلات حدية (هامشية) فى الدخل والثروات .

— الاتجاه نحو خلق العمالة ، ذلك لأنه اذا كان من اللازم تمكين الفقير من الاستهلاك من غير طريق الصدقة فلابد له من عمل لكى يحصل على دخل يمكنه من شراء ما هو لازم للاستهلاك ، ويكون الهدف فى النهاية هو زيادة الاستهلاك فى الزمن القصير عن طريق خلق العمالة . وهو ما يتضمن توزيع القدر من الفائض المعد للاستثمار على أكبر عدد من العمال ، الأمر الذى يعنى أن الانتاجية ستكون منخفضة (منتجة بالتالى لدخول منخفضة) .

— تعظيم الانتاج فى الزمن القصير على نحو يمكن من مواجهة الحاجات الأساسية فى أقصر وقت ممكن .

كل هذه السبل التى بدأت تغزو جزءا كبيرا من الأدب المتعلق بالاقتصاديات المتخلفة ليست بالجديدة . الجديد فى شأنها أنها عادت ، بعد عقدين من فشل تجارب النمو فى البلدان المتخلفة(١) ، وعادت مرتكزة على

---

(١) بالرغم من تسليم الكثيرين ، وخاصة فى أوساط منظمات الأمم المتحدة ، بفشل عقدى « التطور » السابقين ، فانه قليلا ما يسلم بأن هذا الفشل قد نجم — بالاضافة الى عدم تهيئة الشروط الموضوعية ، والذاتية في أكثر بلدان العالم الثالث للقيام بتطوير حقيقى — عن خطأ أساسى فى النظرية التى توجد خلف المدخل للتخلف والتطور الذى تمت وفقا له السياسات الاقتصادية فى هذه البلدان . هل يكون من المستغرب بعد ذلك أن تؤخذ الحاجات الأساسية والاعتماد على الذات مناسبة لاعادتنا الى متاهات هذا المنهج الخاطىء بعد عقدين من الجهود النظرية (والعملية) التى سعت الى بيان خطأ هذا المدخل ومخاطر اتباعه فى تفهم الأوضاع فى المجتمعات المتخلفة ومحاولة الخروج من التخلف ؟

فكرة الحاجات الأساسية . واضح أنهـــا كلها سبل لا تتضمن ، لا ضرورة التغيير الهيكلى ولا حتى التفكير فى ضمان **معـــدل تطور** معقول فى **الزمن الطويل** ، متجاهلة بالتالى أن **القضية فى جوهرها قضية تطوير المجتمع وأن تحقيق التطوير يتم عن طريق تغييرات فى هيكل جهاز الانتاج القائم ويتضمن دورا مختلفا يقوم به الاقتصـــاد القومى فى نمط مختلف لتقسيم العمـل الدولى ، وأن مســألة الحاجات لا تعرض الا بمناسبة نمط التغيير الهيكلى الواجب احداثه ، أى نمط التطوير الاقتصادى والاجتماعى .**

فى مواجهة ذلك ، ولكى لا ننزلق الى أرضـية تبعـــدنا عن القضية الأساسية ، وهى قضية تطوير المجتمع العربى من خـلال التصنيع تطويرا يكون — بداءة ونهاية — فى خدمة الغالبية من أفراد الأمة العربية نتصور نقطة البدء لاستراتيجية التطوير متمثلة فى الحاجات **الاجتماعية** للغالبية . ونقصد بها الحاجات التى يمكن اشباعها للغالبية من أفراد المجتمع عن طريق استخدام الموارد المتاحة استخداما رشيدا ، وذلك بالتقابل مع الحاجات الفردية التى يتمكن بعض فئات المجتمع من اشباعها لما يتمتعون به من وضع متميز فى خريطة توزيع الدخل فى علاقاتهم بالفئات الاجتماعية الأخرى . بعبارة أخرى تتحدد الحاجات الاجتماعية بمحددين :

— انها الحاجات التى **يمكن** اشباعها **للغالبية** من أفراد المجتمع .

— عن طريق الاستخدام **الرشيد** لما تحت تصرف المجتمع من موارد عند **المستوى القائم** لتطور قواه الانتاجية .

وعليه تصبح هذه الحاجات ، فى الموقف الاجتماعى المحدد ، محددة . ويكون تحديدها تاريخيا ، اذ يتحدد نوعا ومدى بمستوى هذا التحديد عدد من الحاجات (المادية وغير المادية وما يرتبط بها من كيفية حضـارية تعرض بها) يحقق اشباعها الوجود المتوازن لأفراد المجتمع ، الأمر الذى يفـرض وحدتها وتماسكها ويبين فى النهاية أنها ليست لا نهائية العدد أو المـدى فى علاقتها بمستوى تطور القوى الانتاجية للمجتمع . والقول بأنها تحدد اجتماعيا يعنى أنها تحدد تاريخيا ، وهو ما يعنى أنها دائمة التغير ، تمثل فى ذات الوقت مصدر كل حركة للمجتمع ومحصلة كل حركة للمجتمع .

الا أن النظر الى النشاط الاقتصادى ابتداء من هــذه الحاجات ، كما تتحدد اجتماعيا ، يفترض أن هدف النشاط الاقتصادى للمجتمع يصبح من البداية هو اشباع الحاجات . وتبدأ هذه الأخيرة فى أن تكون الهدف المباشر

للنشاط ، ويمثل اشباعها هـذا الهدف عند تحققه قاضية بذلك على كل أهداف وسيطة تتحدد وفقا لها قرارات الانتاج وتجدد الانتاج :

هذه الحاجات الاجتماعية تؤخذ **كنقطة بدء** في تحـديد نوع الهيكل الهيكل الانتاجي المواد تحقيقه في الزمن الطويل ، على أن :

— يتضمن بناء صناعيا ، يتحقق له حد أدنى من التكامل التكنولوجي الداخلي ويكون قاعدة لتحويل النشاطات الاخرى .

— **ويؤدى في النهـاية الى التعرف على التغييرات الهيكلية الواجب ادخالها للوصول الى هذا الهيكل الانتاجي ، من الناحية التنظيمية ومن ناحية البناء المادى ، ومن ثم ناحية نمط تقسيم العمل الدولي .**

واتخاذ الحاجات الاجتماعية كنقطة بدء في رسم استراتيجية التطوير لا يعنى ألا تؤخذ الحاجية الموقف بالنسبة لبعض الفئات الفقيرة في الاعتبار منذ اللحظات الأولى للبدء في تنفيذ الاستراتيجية .

* ويمكن تحديد الحاجات الاجتماعية للغالبية من السكان في مجال الممارسة الاجتماعية اليومية ، ومن **ثم نمط استهلاكهم :**

— ابتداء من النمط الحـالي لحاجات واستهلاك الغالبية من السكان ، وهو ما يضمن لنا نقطة بدء تاريخيه .

— على أساس فكرة متعمقة عمـا يمكن أن يكون من قبيل الحاجات الاجتماعية التي يمكن اشباعها للغالبية من السكان باعتبار مستوى المعيشة وما يوجد تحت تصرف المجتمـع من موارد . وهذه تراعى أولا ، والحاجات الفردية التي لا يكون اشباعها الا في المرتبة الثانية ووفقا لسياسة مختلفة لأثمان المنتجات اللازمة لاشباعها .

— لتحديد نمط الاستهلاك نستهدى بعناصر نظام القيم الذى يسعى المجتمع الى تحقيقه ليسود عملية التحول الاجتماعي .

— تحديد نمط الاسـتهلاك يتضمن ضرورة أن تكون الموارد المـادية للمجتمع معروفة معرفة دقيقة ، وهو ما لا يتم الا بمسح شامل لهذه الموارد .

اذا كانت الاستراتيجية تبدأ من الحاجات الاجتماعية لتصور الجهـاز الانتاجي اللازم لاشباعها بما يتضمنه من بنـاء صناعي يتمتع بحد أدنى من التكامل التكنولوجي ومن القـدرة على أن يكون قاعـدة التحول للاقتصاد

القومى جميعـا ، فانها تكون بذلـك قد حققت أولى دعاماتها كاستراتيجية للتطوير من خلال **الاعتماد على الذات** ٠

ويمكن التمييز بين مستويات ثلاثة تثور عنـــدها فكرة الاعتماد على الذات فى اطار جهود التطوير :

ـــ فى داخل الاقتصاد القومى ، على مستوى القاعدة المتمثلة فى السكان المشاركين فعلا أو احتمالا ، فى عملية الانتاج فى مختلف نواحى النشاط ٠

ـــ على مستوى الاقتصاد القومى فى علاقته ببقية أجزاء العـالم ، أى من الناحية الدولية ٠

ـــ وعلى الصعيد الاقليمى فى اطار العـلاقات بين مجموعة من الدول تشغل أحد الأقاليم التى يتكون منها المجتمع العالمى ٠

وجوهر الاعتماد على الذات واحـــد أيا كان المستوى الذى ينظر اليه عنده : ابتداء من الحاجات الاجتماعية للغالبية تعبأ الجهود التطويرية الذاتية على نحو مستقل بقصد المساهمة فى نمط من العلاقات الدولية ينفى النمط القائم الذى أنتج التخلف وكرسه رغم جهود النمو منذ الحرب العالمية الثانية٠ وعليه تتمثل عناصر تحديد مفهوم الاعتماد على الذات فى :

ـــ عنصر أول يرتبط ، كما قلنا ، بضرورة **ادخال التحولات الهيكلية التى من خلالها يتوجه الانتاج نحو اشـــباع الحاجات الاجتمـاعية الداخلية للغالبية العظمى من السكان** ٠ هذا الهدف نبرزه بالمقابلة مع : الانتاج كدالة للحاجات الخارجية والانتاج كدالة لحاجات تحدد وفقـــا لنمط محاكاة معين يتضمن سيطرة نظام معين للقيم (يكـــون مستوردا بطبيعته السلعية) ، وكلاهما متضمن التبعية ٠ على هذا النحو يمثل اشـباع الحاجات الاجتماعية للغالبية من السكان **الهدف الرئيسى** لاستراتيجية التطوير ، أى الهـــدف الذى تتحدد على أساسه بقية الأهداف ٠

ـــ اذا كان العنصر الأول يرتبط بالأهداف كان من الضرورى أن يتعلق العنصر الثانى **بالوسائل** ذلك لأنه لا يمكن فصل الوسـائل عن الأهداف ٠ هذا العنصر يجد جوهره فى دعوة الى **تعبئة امكانياتنا** : القوة الخلاقة للقوة العاملة العربية وللموارد المادية الحالية والاحتمالية ، وهو ما يستدعى :

✱ بعدا جماعيا لعملية التعبئة ٠

✱ وعيا خاصا بالدور التاريخى للقـــوى الأجنبية متمثلة أساسا فى رأس المال الأجنبى فى تكوين التخلف وتكريسه فى المجتمع العربى ٠

* وضرورة اتباع السبل (أو الوسائل) التى تتلاءم مع الوسط (الانسانى والمادى) الذى هو نتاج تاريخ مجتمعنا ·

الأمر يتعلق اذن بدعوة الى تعبئة الموارد على هذا النحو بقصد **اكتساب** قدرات ذاتية فى جميع المجالات : الانتاج ، التكنولوجيا ، الادارة ، الثقافة ، أنماط الاستهلاك الى آخره ·

- أما العنصر الثالث فيربط **الاستراتيجية القومية بالاقتصاد العالمى**(١) : فى محاولتنا لتحقيق أهداف الاستراتيجية عن طريق هذه الكيفية فى تعبئة مواردنا **تزداد القوة التفاوضية للمجتمع على المسرح العالمى** ، وهو ما يمكن المجتمع من أن يحتل مع الوقت مكانا مختلفا ، كيفيا ، فى الاقتصاد العالمى ، بعبارة أخرى الاعتماد على الذات هو **رفض للتبعية** فى اطار الاقتصاد العالمى ، وهو رفض :

* يتبلور بفضل **نموذج مستقل لاتخاذ القرارات** (الخاصة بنمط الاستهلاك ، بالاستثمارات ، بالانتاج ، بالعلاقات مع الآخرين) ، مستقل فى مواجهة السوق الدولية والشركات دولية النشاط التى تسيطر عليه · ومن ثم فهو يعنى انعزالا نسبيا بالنسبة لبعض مظاهر ما يجرى فى السوق الدولية · ولا يعنى هذا أن نتجاهل السوق الدولية أو لا نتعامل مع أشخاصها ·

* هذا الرفض يهدف الى **تمييز اشباع الحاجات الاجتماعية للغالبية** فى داخل هذا النموذج المستقل لاتخاذ القرارات ، على أن نعمل بالفعل على اشباعها وهو مايعنى فى الواقع كيفية مختلفة للكلام عن نمط آخر لتوزيع الدخل ·

* هذا الرفض للتبعية يهدف الى تطوير القدرات الذاتية فى كل المجالات · ولكى يتحقق ذلك لابد من التبادل مع بقية العالم حتى فى ظل الشروط الحالية للتبادل (وانما مع المحاولات المستمرة لتعظيم نتائج هذا التبادل) ·

---

(١) أنظر فى العلاقة بين استراتيجية الاعتماد على الذات و « النظام » الاقتصادى الدولى :
M. Dowidar, The Self-Reliance Strategy and the New Interna- tional Economic Order, Les Mondes en Développement, Paris, Janvier 1979.

* واكتساب القدرات الذاتية يزيد من قوتنا التفاوضية ، وهى قوة تستخدم فى الصراع من أجـل نمط لتقسيم العمـل الدولى ينفى التخلف (أى التبعية) • واذا كان من الـلازم أن يتحقق هذا الصراع عـلى كافة المستويات فى داخل وخارج مجتمعنا ، يتميز الاعتماد عـلى الذات بابرازه دور التغيـيرات **الهيكلية** الدوليـة ولا يعنى ذلك أن يكون تحقيق هـذه التغييرات شرط البدء فى عملية التطور وانما هى تتحقق من خلال عمليـة التطور بفضل الاستراتيجيات القومية من الاعتماد على الذات •

وعليه يعنى الاعتماد عـلى الذات ، فى نفس الوقت ، نوعا من العزلة النسبية للاقتصاد القومى (بالنسبة لنموذج اتخـاذ القرارات والشركات دولية النشاط) ودخولا فى عـلاقات مع بقية المجتمع العـالمى (فى ظل أشكال مختلفة وبدرجات تفضيل وفقا لطبيعة كل جزء من أجزاء المجتمـع العالمى) •

هذا العنصر الثالث فى تعريف الاعتماد على الذات يتعلق فى الواقـع بشكل المساهمة فى تقسيم العمل الدولى :

ـ فى اعتقادنا أن استراتيجية الاعتماد على الذات لا تجادل :

* لا فى ضرورة أن نكون مفتوحى الذراعين لايجابيات كل ما حققته وما تحققه كل أجزاء المجتمع العالمى فى كافة نواحى الحياة •

* ولا فى ضرورة المساهمة فى تقسيم العمل الدولى •

السؤال الذى يطرحه منطق هذه الاستراتيجية هو الآتى : **فى أى نمط لتقسيم العمـل الدولى تكون مساهمتنا** ، خاصة ونحن بصـدد تصـور استراتيجية للتغيير الهيكلى فى المدى البعيد ؟ والاجابة على هـذا السؤال لا يمكن الا أن تبرز ، ان كنا نفكر حقا فى الخروج من عملية التخلف ، ان المساهمة يلزم أن تكون **فى نمط لتقسيم العمل الدولى ينفى النمط الحالى** ، المنتج للتخلف والمبقى عليه فى أشكال قد تختلف • النمط الجديد سيكون نتاجا لتصور وتنفيـذ استراتيجيات قومية قوامها الاعتمـاد على الذات • وهنا تكمن الجدة فى فكرة الاعتمـاد على الذات منظورا اليها من وجهة نظر النظام الاقتصادى الدولى • **ولا يمكن لأى عمـل ، على المسـتوى الاقليمى أو الدولى ، أن يولد تغييرات حقيقية الا على أساس هـذه الاستراتيجيات القومية •**

ـ وهو ما يؤدى بنا الى فهم مختلف لما يسمى « بالنظام » الاقتصادى الدولى « الجديد » :

* فتطور الاقتصاد الرأسمالى الدولى منذ الحرب العالمية الثانية والتغييرات الموضوعية فى نمط تقسيم العمل الدولى فى اطار علاقات السوق (نحو تخصص الاقتصاديات المتقدمة فى السلع غزيرة التكنولوجيا) تتضمن اتجاهات نحو التغيير فى « النظام الاقتصادى الدولى » . وتسعى الأجزاء المتقدمة الى تحقيق هذا التغيير خاصة فى ظروف الأزمة الاقتصادية الراهنة التى بدأت تفرض نفسها منذ نهاية ستينات القرن الحالى .

* ويحتوى اقتصاد السوق الدولى الأجزاء المتخلفة منه اقتصاديات « العالم الثالث » . وعليه ، فالتغييرات الموضوعية فى نمط تقسيم العمل الذى يسود هذا الاقتصاد تتضمن التغييرات فى داخل الاقتصاديات المتخلفة . من هنا جاءت **ردود فعل الدول فى البلدان المتخلفة** ومطالبتها بتحقيق « النظام » الاقتصادى الدولى « الجديد » وفصل هذه المطالبة عن استراتيجيات النمو التى تتبعها فى داخل الاقتصاديات المتخلفة . **فتمثلت ردود الفعل** هذه **فى تفكير ومطالبة وسعى ، كلها تدور فى داخل « النظام الاقتصادى الدولى »** الذى تسوده علاقات السوق . ومن ثم كان من الطبيعى أن تتبلور هذه المطالبة فى نوع من اعادة النظر فى نمط توزيع الفائض **فى ظل الاطار العام للعلاقات الدولية القائمة حاليا** : استقرار أثمان المواد الأولية ـ ربط أثمان المواد الأولية بأثمان السلع الصناعية ـ المطالبة بمساعدات اقتصادية تمثل نسبة معينة من الدخل القومى فى اقتصاديات السوق المتقدمة .. الى آخره .

ويلزم أن نوضح أننا لسنا ضد كل ذلك ، وانما لابد أن نعى أن هذا لا يغير من طبيعة « النظام الاقتصادى الدولى » .

ولكن ، مع استراتيجية الاعتماد على الذات يرتبط مفهوم النظام الاقتصادى الدولى الجديد بالاستراتيجيات القومية ، ويكتسب ما يعد نظاما جديدا معنى مختلفا : الاقتصاد العالمى الذى تسوده علاقات تتضمن نمطا لتقسيم العمل ينفى التخلف الاقتصادى والاجتماعى . وعليه ، لابد وأن يتخذ السعى والحركة ، من جانب البلدان المتخلفة ، مسارا مختلفا : **اذا لزم أن يبدأ السعى الذى لابد وأن ينبنى على طريقة تفكير مختلفة ، بحكم الضرورة التاريخية ، من داخل النظام القائم ، لزم أن يتمثل الهدف فى الخروج من نمط العلاقات القائم عن طريق تحويل نمط تقسيم العمل الدولى ، من**

خـلال ، أساسا ، استراتيجيات قومية تعتمد على الذات ، مع سياسات تسعى أثناء التحول الى تعظيم النتائج من العلاقات الدولية لها فى شكلها الحالى : هذه السياسات قد تكون **قطرية** ، أو **قومية** (من خـلال التعاون العربى) ، أو **اقليمية** (من خلال التعاون العربى الافريقى ، أو العربى الآسيوى ، أو العربى مع أمريكا اللاتينية ، أو العربى مع بقية بلدان العالم الثالث) ٠

* * *

تلك هى عناصر تعريف استراتيجية الاعتماد على الذات ٠ لنتوصل الى هـذا التعريف ولنتفهمه كان من اللازم أن نضع أنفسنا فى اطار عملية التكون التاريخى للتخلف والاقتصاد العالمى المعاصر ٠ مع تدهور الأوضاع فى الاقتصاديات المتخلفة خلال ربع القرن الأخير ، تدهورا صوحب بنمو شكل أكثر عدوانية للمشروع الدولى ، الشركات دولية النشاط ، يجد المجتمع المتخلف نفسه عرضة لكل ممارسات الاستنزاف : استنزاف فائضه الاقتصادى ، قوته العاملة ، ما لديه من « عقول » ٠٠٠ هـذه الممارسات تباشرها الشركات دولية النشاط (تساندها دولها القومية ، مساندة لا تتم دائما دون احتكاكات وتناقضات) التى تمثل مراكز اتخاذ قرارات تتحدد فيها السياسات على أساس افتراضات تتعلق بالاقتصاد العالمى فى مجموعه ، بهدف الاختصاص بالفائض : للخروج من هذه العملية لزم أن يعتمد المجتمع على قواه الذاتية وأن يمثل مركزا مستقلا لاتخاذ القرارات ، وفقا لنمطه القومى فى صناعة القرارات ٠ مع تعدد المراكز المستقلة لاتخاذ القرارات ، التى تعتنق اشباع الحاجات الاجتماعية لغالبية السكان كمعيار أساسى فى اتخاذ القرارات ، يتغير نمط اتخاذ القرارات على الصعيد الدولى ٠

وعليه ، ما تحاول استراتيجية الاعتماد على الذات ، منظورا اليها من وجهة نظر « النظام الاقتصادى الدولى » ، أن تبرزه هو : أن التطور الاقتصادى والاجتماعى لم يعد من الممكن أن ينتج من التوسع فى اقتصاد السوق الدولى ، وانما من مبادرات تتخذ على كل المستويات فى كل المجتمعات على هدى الحاجات المادية والثقافية للغالبية العظمى من السكان ٠ هذا القول يصدق بصفة خاصة على المجتمع العربى لما يتمتع به من امكانيات حالية واحتمالية معتبرة ٠

اذا هدفت الاستراتيجية الى اشباع الحاجات الاجتماعية الداخلية فى المقام الأول عن طريق بناء الهيكل الانتاجى (الصناعى وغير الصناعى)

المتضمن لحد أدنى من التماسك (بين النشـــاطات المختلفة ومن النـــاحية التكنولوجية) ، بقصد المساهمة فى نمط لتقسيم العمل الدولى ينفى علاقات التبعية والاستنزاف ، أبت هذه الاستراتيجية أن يتم تصورها وفقا لنماذج محددة سلفا وغير مرتبطة بالواقع العربى ، اذ لا يكون تصـــورها الا انطلاقا من هذا الواقع . من هذا الواقع تتحدد الحاجات التى يؤخذ اشباعها كهدف لعملية التطوير . من هـــذا الواقع تبرز الامكانيات الحاليـة والاحتمـالية للاقتصاد العربى . ومن هذا الواقع نرى التغييرات الهيكلية التى يتعين أن يكون هو محلا لهـــا لكى يمكن استخدام الامكانيات فى انتـــاج ما يشبع الحاجات .

ولكى يتضح مفهوم استراتيجية الاعتمـــاد على الذات على نحو أوضح ويمكن بنـــاء استراتيجية للتصنيع العربى فى ضـــوء واقع الاقتصاديات العربية :

ـــ سنحاول فى مرحلة أولى تحـــديد معـــالم الاطار النظـرى لهـذه الاستراتيجية

ـــ لنرى فى مرحلة ثانية منهجية بنـاء استراتيجية التطوير العربى من خلال التصنيع

ـــ لننتهى فى مرحلة ثالثة باستخدام هذه المنهجية ابتداء من دراسات خاصة بالحاجات الثلاث ، الغذاء والكساء والايواء .

الفصـــل الـرابـع

الإطار النظري لاستراتيجية الاعتماد على الذات

يتحدد الاطار النظرى لاستراتيجية الاعتماد على الذات(١) ببيان :

— الهدف الأساسى للتطوير الاقتصادى : اشباع مجموعة من الحاجات المادية والثقافية للغالبية من أفراد المجتمع ٠

— الوسائل : التغييرات الهيكلية اللازم احداثها لتحقيق الهدف : ماهيتها ، العملية التى تحتويها ومكان التصنيع منها ، ومن ثم الخيارات الأساسية بالنسبة لقطاعات النشاط الاقتصادى فى علاقتها ببعضها البعض وفى داخل كل من هذه القطاعات ٠

— ما يثيره كل ذلك من مشاكل وكيفية النظر اليها ٠

اذا تميزت هذه الاستراتيجية بالاعتماد على الذات كان من الطبيعى أن نتساءل عن مفهوم هذا الاعتماد على الذات وهو مفهوم يتحدد باختيار

---

(١) أنظر فى الاطار النظرى لهذه الاستراتيجية مقترحا ابتداء من نقد استراتيجيات احلال الواردات وبناء الصناعة من أجل التصدير :

M. Dowidar, The Import -Substitution Pattern : A Strategy of Growth within Subordination. The Possible Alternative Strategy of Development.

مجلة مصر المعاصرة ، العدد ٣٥٤ — السنة الرابعة والستون ، أكتوبر ١٩٧٣ ٠ وقد نشرت هذه الدراسة باللغة الفرنسية فى مجلة :

Critique Socialiste, No. 16, Jan.-fév. 1974 (Paris).

أنظر كذلك الصفحات من ٣٨٥ — ٣٩٤ من كتاب دراسات فى الاقتصاد المالى لنفس المؤلف، منشأة المعارف بالاسكندرية ٠

M. Dowidar, La crise de l'économie capitaliste internationale et une strategie possible du capital international vis-à-vis de certains pays sous-développés.

دراسة قدمت لمؤتمر اقتصاديى العالم الثالث (الجزائر — فبراير ١٩٧٦) ، ونشرت بالبرتغالية فى

Leituras do Imperialismo Hoje, Inicativas editoriais, Lisboa, 1977, p. 175-209.

ونشرت بالأسبانية فى مجلة معهد البحوث الاقتصادية بجامعة اكوادور المركزية :

Economie, Revista Del Instituto de Investigationes Economicas, Diciembre 1976, p. 157-199.

أنظر كذلك : محمد دويدار ، نحو استراتيجية بديلة للتصنيع العربى ، دراسة قدمت لمركز التنمية الصناعية للدول العربية فى يونيو ١٩٧٦ ٠ ونشرت مجلة مصر المعاصرة فى العدد ٣٧٢ ، السنة التاسعة والستون ، ابريل ١٩٧٨ — د٠ محمد دويدار ، استراتيجية التطوير العربى والنظام الاقتصادى الدولى الجديد ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٨ ٠

أساسى يمثل أحد الملامح الأساسية للاستراتيجية ويخص الهـدف الذى من أجله نسعى الى تطوير الانتاج • الهدف هو تطوير هيكل الانتاج لينتج لاشباع الحاجات الاجتماعية الداخلية لغالبية سكان البلدان العربية • وهو ما يعنى أن هذه الحاجات تمثل نقطة البدء لكل جهود التطوير • هذا التطوير يتم عن طـريق احداث التغييرات الهيكلية فى الانتـــاج عن طريق استخدام القوة العاملة وتركيم وسائل الانتاج • وهو ما يثير مسألتين : ـ مسألة العـلاقة بين الاستهلاك والاستثمار ـ ومسألة تعريف أو تحديد معالم نمط استهلاك غالبية السكان الذى يؤخـــذ كهدف نسعى الى تحقيقه عن طريق التغييرات فى هيكل الانتاج •

فيما يتعلق بالعلاقة بين الاستثمار والاستهلاك لن نخوض فى الدروس التى يمكن الخروج بها من التجارب التاريخية المختلفة فى التطوير الاقتصادى والاجتماعى وما تبينه هذه التجارب بخصوص هـــذه العلاقة وذلك رغم أن دراسة هذه التجارب دراسة ناقدة أمر وارد وضرورى • ولكنا سنكتفى هنا بالتساؤل عما اذا كان من الممكن ونحن بصـدد تحديد استراتيجيه للتطوير من خلال التصنيع أن نتصور أن تكون العـلاقة بين الاستثمار والاستهلاك من شأنها أن يتحدد الاستثمار (قدرا ونمطا) وفقا لنمط معين من الاستهلاك يتخذ من البـدء هدفا لعملية التطوير ويعكس الحاجات الداخلية التى يسعى الى اشباعها • نعتقد أنه من الممكن أن نفكر فى هذا النوع الجديد من العلاقة بين الاستثمار والاستهلاك • وعليه سنقدم الخطوط العريضة للاطار النظرى لاستراتيجية التطوير فى اتجاه هذا النوع الجديد من العلاقة •

يتعين اذن ، وهنا نعرض للمسألة الثانية أن نبدأ بتحديد الاحتياجات الداخلية عن طريق تحديد معالم نمط الاستهلاك الذى يمثل الهدف الرئيسى للتطوير الاقتصادى • كيف يمكن تحديد معالم نمط الاستهلاك هذا ؟

يمكن تحديد معالم هـــذا النمط الاستهلاكى ـ كما سبق أن بينا ـ بالبدء من نمط الاستهلاك الحالى للسكان وتحليله للتوصل الى نمط الحاجات التى يوجه لاشباعها وادراك ما اذا كانت هذه الحاجات اجتماعية تمس غالبية السـكان • يلى ذلـك وضع نمط اســتهلاك بديل يستهدف تعميمه ويراعى الحاجات الاجتماعية لغالبية السكان • وهكذا يتحدد أمام المخطط ـ وفى مرحلة بنـــاء الاستراتيجية ـ نوع وقدر السلع والخدمات (الرئيسية) التى يتعين انتاجها •

ووضع النمط الاستهلاكى الذى يستهدف تعميمه يتم على أساس معرفة مدققة للموارد الحالية والاحتمالية للمجتمع وهو ما يلزم كذلك لمعرفة الكيفية التى يمكن بها الوصول الى هذا النمط الاستهلاكى . هـذه المعرفة نتوصل اليها :

١ – ببـذل الجهد الجاد لمسح أراضى المجتمع لمعـرفة امكانياته الحالية والاحتمالية .

٢ – بالقيام بعمل بحث جاد يبـدأ من المعـرفة العلمية والتكنولوجية المتراكمة ويدرس الفنون الانتاجية المستخدمة فى الخارج وفى داخل المجتمع دراسة تهدف الى اختيار أو انتقاء الفنون الانتـاجية الأجنبية التى تتناسب مع الأهداف المراد تحقيقها ومع ظروف وموارد المجتمع . كما تهدف بالنسبة للفنون الانتاجية التى تمثل نتاجا محليا خالصا الى معرفة الفنون التى يمكن استخدامها كما هى ، والفنـون التى يلزم تعديلها لكى يمكن استخدامها ، والفنون التى يلزم البحث عن بديل لهـا . كل ذلـك بقصد خلق الوسط التكنولوجى الذى يمكن القوة العاملة العـربية (بالمعنى الواسع للكلمة) من أن تطلق قدرتها على الخلق التكنولوجى .

على هذا النحو يتحدد الهـدف الرئيسى وهو نمط استهلاك غالبيـة السكان الذى يراد تحقيقه كما تتحدد الموارد والامكانيات التكنولوجية التى يمكن استخدامها لاحداث التغييرات الهيكلية اللازمة لتحقيق هذا الهدف . هذه التغييرات تمثل اذن وسائل تحقيق الهدف وسنرى فيما يلى :

ـــ أهم ما تحتويه هذه التغييرات الهيكلية . وهذا يثير أمر الخيارات المتعلقة بالتغييرات التنظيمية والفنية اللازمة لتحويل الهيكل الاقتصادى .

ـــ الكيفية التى تتم بها التغييرات من خلال عملية « التراكم » أى من خلال عملية الاستثمار : قدر الاستثمار والكيفية التى يتم بها من وجهة نظر قطاعات النشاط الاقتصادى والشكل التكنولوجى للاستثمار ومكان توطنه . وهو ما يثير الخيارات الخاصة بالعلاقة بين قطاعات النشـاط ، بين الفـروع فى داخل كل قطـاع وبين الأشـكال التكنولوجية المختلفة للاستثمار وبين الأماكن البديلة لتوطين الاستثمار .

ـــ أما فيما يخص ما تحتويه هذه التغييرات الهيكلية فيمكن التفـرقة بين طائفتين من التغييرات :

* تغييرات تستهدف تحقيق التوسع المستمر فى الطلب على المنتجات عن طريق تغيير نمط توزيع الدخل وتحرير الفائض الذى يحصل عليه رأس المال الأجنبى وكذلك الجزء من الفائض الذى لا يستخدم استخدامات رشيدة·

* وتغييرات تستهدف زيادة انتاجية العمل برفع وعى القوة العاملة وتكوينها الفنى والتعليمى وزيادة كمية ونوع وسائل الانتاج التى تستخدمها· وكذلك عن طريق التوصل الى أشكال جديدة لتنظيم الوحدات الانتاجية وهى أشكال يتعين أن تنبثق من الظروف التاريخية الملموسة لكل نوع من أنواع النشاط الانتاجى فى الأجزاء المختلفة للمجتمع العربى ·

أما فيما يتعلق بالكيفية التى تتم بها التغييرات الهيكلية للانتاج فانها تتم من خلال عملية الاستثمار · هذه العملية تثير قضايا : مصدر الاستثمار (ولن نتوقف عنده فى هذا المقام ، اذ سيكون محلا لبعض التفكير عند الكلام عن السياسات اللازمة لتحقيق أهداف الاستراتيجية ونكتفى هنا بالقول بأنه يجد مصدره فى الفائض الاقتصادى الذى يحققه المجتمع فى نشاطاته المختلفة وعلى الأخص فى النشاط الغالب منها ، كالنشاط الزراعى أو النشاط الاستخراجى بما فى ذلك نشاط استخراج البترول) · ومقدار الاستثمار (فى علاقته بمقدار الاستهلاك ، وهو يثير العديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى يتحدد وفقا لها توزيع الدخل القومى بين الاستثمار والاستهلاك وهى عوامل لا نستطيع أن نتعرض لها فى هذا المجال) والكيفية التى يتم بها الاستثمار أى نمط الاستثمار · وهذه القضية الأخيرة هى التى يمكن أن نتعرض لها هنا باختصار لا يخل بالوضوح المرجو واللازم أن تتمتع به ·

ويتحدد نمط الاستثمار :

* بنصيب كل من الزراعة (النشاط الأولى بصفة عامة) والصناعة والخدمات فى وسائل الانتاج ·

* بنوع النشاط الذى ينشأ فى داخل كل من هذه المجالات ·

* وبنمط توطين الوحدات الانتاجية الجديدة فى كل من هذه المجالات ·

ويمكن النظر الى نمط الاستثمار فى ضوء الاعتبارات الآتية :

— **فى الزراعة :** الهدف طويل المدى هو تحويلها الى نوع من الصناعة ينتج استجابة للاحتياجات الداخلية لغالبية السكان · ولكن على أى نوع

من الزراعة يلزم التركيز ؟ هذا يتوقف على طبيعة النشاط الزراعى الذى نبدأ به :

* فاذا لم يكن هذا النشاط منتجا للمواد الغذائية الزراعية (كما فى حالة التركيز فى النشاط الزراعى على المواد الأولية الصناعية) يلزمنا - فى حدود الامكانيات الحالية والاحتمالية للموارد فى الزراعة - تحويل الزراعة جزئيا وبمرور الزمن الى زراعة تنتج المواد الغذائية اللازمة لمعيشة غالبية السكان .

* واذا كان النشاط الزراعى منتجا لمواد غذائية لزم معرفة طبيعتها لتحويله ان لزم الأمر ، الى انتاج المواد الغذائية التى تكون أكثر ما يمكن تنوعا من الناحية الغذائية .

* واذا وجد الى جانب الزراعة المنتجة للمواد الغذائية نشاط أولى آخر كاستخراج المعادن أو البترول فان ذلك يسهل من عملية تحويل الزراعة (والصناعة) مع الرفع المعقول والسريع نسبيا لمستوى استهلاك غالبية السكان .

* يتعين ان تنصرف مجهودات التحويل لا إلى تحويل النشاط الزراعى فحسب وانما الى تحويل المجتمع الريفى على نحو يكون معه الهدف من التحويل هو البحث عن نوع جديد من التجمع السكانى يزيل التناقض بين الريف والمدينة وذلك عن طريق :

(١) تصنيع الريف باختيار نوع وحجم الصناعات التى تتكامل مع الانتاج الزراعى (وذلك لانتاج السلع الاستهلاكية والانتاجية الصناعية اللازمة للمجتمع الريفى) . **على أن يتم تكامل الزراعة والصناعة فى خارج اطار علاقات السوق .**

(٢) قد يلزم فى مرحلة لاحقة خلق حركة سكانية عكسية تنقص من سكان المدن المزدحمة وتوجههم نحو المجتمع الزراعى فى عملية تحوله الصناعى .

- **فى الصناعة :** (وما يلحق بها من نشاط تعدينى) يتعين أن يكون الهدف هو بناء الصناعات الاستهلاكية والانتاجية التى تستجيب لنمط الاستهلاك الذى تحددت معالمه ، واتخذ كهدف رئيسى لعملية التطوير الاقتصادى ، وعلى هذا الأساس يتحدد :

أسلوب التصنيع :

ـــ من حيث أنه لا يمكن أن يكون الا نحو الداخل أساسا ثم نحو الخارج بعد ذلك ٠

ـــ من حيث ضرورة أن يتم عن طريق تحقيق الحلقة التكنولوجية الواحدة المتكاملة اما فى البلد العربى الواحد أو فى البلدان العربية (فيما يتعلق بصناعة ما) مع تحقيق التماسك الأمامى والخلفى بين الصناعات المختلفة على نحو يمكن معه بناء الأساس الصناعى للاقتصاد فى مجموعه (شرط خلق كل هيكل اقتصادى متوازن) ٠

ـــ من حيث دوران عملية بناء هذا الأساس الصناعى حول عدد من محاور التصنيع الأساسية يعكس نمط الأولويات ٠ وهو ما يثير قضية على أى نوع من الصناعات يلزم التركيز ؟ قضية اختيار المحاور الأساسية للتصنيع العربى ستكون محلا لاهتمام كبير عند دراسة منهجية بناء استراتيجية هذا التصنيع ٠ ونكتفى هنا بالقول : **أولا** بأن هذا الاختيار لا يتم بصورة تحكمية حيث أنه لا يتم فى فراغ تاريخى **وثانيا** : انه يتوقف بصفة عامة على : نوع الموارد الحالية والاحتمالية ـ نمط الاستهلاك المراد تحقيقه ـ نوع الصناعات الموجودة فعلا ـ ضرورة بناء أساس صناعى يمكن من تحويل النشاطات الأولية وعلى الأخص الزراعة (لتصير فرعا من فروع النشاط الصناعى) ويحقق حدا أدنى من الاستقلال فى مواجهة بقية الاقتصاد العالمى ٠

ـ والكيفية التى يمكن النظر بها الى مشكلة الشكل الفنى للمشروعات٠ وهى قضية ستكون محلا لمناقشة أكبر عند التعرض لسياسات تحقيق استراتيجية التصنيع العربى ٠ ونكتفى هنا بما سبق التلميح اليه من أن اختيار الفنون الانتاجية يتعين أن يتم مع الوعى بأن لكل فن انتاجى دلالة اجتماعية يلزم أن تكون كاملة الوضوح عند اختياره ، وبأن المشكلة فيما يتعلق بالتكنولوجيا بصفة عامة ليست هى مشكلة نقل التكنولوجيا وانما مشكلة خلق الوسط التكنولوجى الذى يمكن القوة العاملة العربية من الخلق الفنى ٠

وفيما يخص منهجية اختيار الفن الانتاجى نضيف أن المشكلة لا تثور الا فى الحالات التى يكون هناك فيها **بديلات** فنية لا يفرض أحدها بطريقة قاطعة تفوقه على الآخرين ، وان اختيار الفن الانتاجى ولو أنه يتم بالنسبة

لوحدة انتاجية معينة ، يلزم أن نقوم به من وجهة نظـــر الاقتصاد القومى فى مجموعه ، وأن النتيجة النهائية لا تتمثل فى نوع دون آخر من الفنون الانتاجية وانما فى « توليفة » من الفنون الانتاجية بدرجات متفاوتة النسبة بين العمل ووسائل الانتاج التى يستخدمها ·

— **وفى مجال الخدمات** يلزمنا أن نغير من طريقة تفـكيرنا للأمور تغييرا كليا · وسنكتفى هنا بضرب مثل التعليم · اذ بدلا من التوسع الكمى فى نمط التعليم الاستعمارى أو نمط آخر ينقل نقلا ميكانيكيا من مجتمعات أخرى يلزمنا أن نتصور نمطا جديدا من التعليم آخذين فى الاعتبار الخلفية الثقـافية للمجتمع · ليتم ذلك يتعين ألا ننسى :

* أن عملية التعليم لابد أن تمثل جـــزء لا يتجـزأ من واقع العملية الاجتماعية ·

* أن الهدف من التعليم هو اعادة تكوين العقلية عن طريق اقامة نظام قيم ينفى نظام القيم الذى أوجد التخلف واحتوى قيما نمت فى ظل التخلف ·

* أنه اذا أريد تكوين من يسهم اسهاما ايجابيـــا فى عملية التغيير الاجتماعى لابد أن يلعب الطالب بعقليته المنـــاقدة دورا ايجابيا فى عملية التعليم ويتحول الحق فى تلقى التعليم الى حق فى الممارسة الايجابية فى عملية التعليم ·

* أنه لابد من اعـــادة النظر فى أنواع التعـــليم ومناهجها ومددها وأهميتها النسبية فى ضوء الأهداف والامكانيات ·

— **وبالنسبة لتوطين النشـاطات الجديدة** ، يمكن أن يتم فى ضـــوء الاعتبارات الآتية :

* نوع الموارد (الحاليـة والاحتمالية) الموجودة فى اقليم من أقاليم الاقتصاد القطرى ·

* ضرورة احترام (واحترامها لا يستبعد ضرورة العمل على تغير غير الملائم منها) الواقع الثقافى للاقليم ·

* ضرورة أن يكون للاقليم حد أدنى من خليط من المنتجات ·

* توطن الخدمات على نحو يجعلها تحت تصرف المســتفيدين (تسعى هى اليهم وليس العكس) ·

* بالنسبة لتوطين الوحدات الصناعية من الممكن أن نميز بين :

— وحدات ذات أهمية حيوية على مستوى الاقتصاد القطرى ٠

— وحدات ذات أهمية على مستوى اقليم من أقاليمه ٠

— وحدات السلع الاستهلاكيه الصناعية التى يجب توطينها بقدر الامكان قريبا من المستهلكين ٠

* ويتعين أن يهدف نمط توطين النشاطات فى المرحلة الأولى الى حقيق نوع من الرعاية الخاصة للريف وللفئات الاجتماعية صاحبة المستوى المعيشى الأقل فى المدن ٠ وليس من المحتم أن تأخذ عملية التطوير شكل التوسع الحضرى المستمر على النحو السائد فى أدب التخلف والنمو ٠ على العكس يلزم التأكيد على تصنيع الريف والتخفيف من حدة الازدحام فى المدن الحالية ٠

* * *

ذلك هو الاطار النظرى لاستراتيجية الاعتماد على الذات منظورا اليها من زاوية الأهداف : جوهر هذه الاستراتيجية اذن هو البدء من احتياجات غالبية السكان ٠ وتصور وتحقيق التغييرات اللازمة فى هيكل الانتاج لكى يتمكن من الاستجابة لهذه الاحتياجات واتخاذ التصنيع كسبيل لتحقيق هذه التغييرات فى هيكل الانتاج ٠

وعلى هذا النحو يقوم التطوير الصناعى من الناحية الفنية على انتاج السلع الاستهلاكية والوسيطة والانتاجية جنبا الى جنب ليس انطلاقا من تصورات مسبقة تسقط على واقع المجتمع العربى ، وانما انطلاقا من الاحتياجات الواقعية ذاتها فى تطورها المستمر ٠ الأمر الذى يضمن لعملية التطور فعاليتها واستمرارها ٠ ولا يعنى ذلك أنه سيتم انتاج كل المنتجات الاستهلاكية والوسيطة والانتاجية اللازمة بل تخضع هذه العملية لحسابات دقيقة وتحليلات لموارد المجتمع الحالية والمستقبلة ، وبالتالى لا يستبعد أن يتم استيراد جانب ملموس من السلع الوسيطة والانتاجية من الخارج ، وهو ما ينبغى النظر اليه فى اطار الاحتياجات الفعلية للمجتمع ٠ ضرورة استيراد بعض المنتجات تستلزم تنشيط بعض الصناعات التى تمكن من التصدير فى ظل أفضل ظروف ممكنة للتبادل الدولى ٠ مدى أهمية التبادل الدولى فى اطار استراتيجية التوجه الداخلى تتوقف :

— أولا ، على مستوى التطور الـذى يصل اليه الـكل الاقتصــادى من خـلال التصنيع والسرعة التى يحدث بهـا التغيير الهيكلى (وهو عامل مرتبط ومتوقف على العامل التالى) ٠

— وثانيا ، على ادخال البعد العربى على مقومات هذه الاستراتيجية ، وهو ما يعظم من الامكانيات الاحتمالية لهذه الاستراتيجية ، اذ أن امكانيات العالم العربى مجتمعة تفوق بمراحل ، اذا ما توافر لهـا الاطار التنظيمى الملائم ، مجموع الامكانيات الفردية للأقطار المكونة للعالم العربى ٠

* * *

اذا ما تحددت معالم الاطار النظـرى لاستراتيجية الاعتماد على الذات يمكن أن نتعرض فى هدى هـذا الاطار لمنهجية بنـاء استراتيجية التطوير العربى من خلال التصنيع ٠

الفصل الخامس

منهجية بناء استراتيجية التطور العربي من خلال التصنيع

تقوم منهجية بناء استراتيجية التطوير العربى من خلال التصنيع على :

* ترجمة **الهدف العام** للسياسة العامة للتطوير الاقتصادى والاجتماعى الى **أهداف كيفية** لاستراتيجية التطوير العربى من خلال التصنيع ·

* ترجمة الأهداف الكيفية للاستراتيجية الى **أهداف كمية** ، على مستوى العالم العربى ثم على مستوى الأقطار العربية ·

* ثم مناقشة **السياسات** المختلفة التى يمكن اتباعها لتحقيق هذه الأهداف والاشارة الى أسس اختيار أكثرها ملاءمة لتحقيق الأهداف ·

أولا ـ ترجمة الهدف العام الى أهداف كيفية :

سبق أن قلنا أنه فى اطار عملية التخلف التى يعيشها المجتمع العربى تفرض السياسة العامة لهذا المجتمع نفسها وتتمثل فى الخروج من التخلف باثارة واعية لعملية التطوير الاقتصادى والاجتماعى على نحو يقضى على التبعية ، وهو ما يعنى المساهمة فى نوع جديد من تقسيم العمل الدولى ينفى أشكال تقسيم العمل التى انتجت التخلف · هذه المساهمة لا يمكن أن تتم الا ابتداء من التغيير الهيكلى فى داخل المجتمع العربى ·

اذا ما أردنا ترجمة هذا الهدف العام الى مجموعة من الأهداف الكيفية لاستراتيجية التطوير العربى من خلال التصنيع تغطى فترة زمنية مستقبلة (٢٠ عاما) ، يمكن أن نفكر فى الأهداف الآتية :

ــ التوجه الداخلى بمعنى تغيير الهيكل الانتاجى ليتم الانتاج فيه استجابة لاحتياجات الداخل ·

ــ استخدام الموارد المادية بواسطة القوة العاملة العربية وهو ما يستلزم تحرير الانسان العربى والموارد الاقتصادية المادية العربية من كل سيطرة أجنبية ·

ــ بناء الأساس الصناعى لتحويل الاقتصاد القومى على نحو يمكن من الاستجابة لنمط استهلاك الغالبية من السكان · وهو ما يستلزم اعادة النظر فى نمط توزيع الدخل ·

ـــ بناء الأساس الصناعى حول عدد من المحاور الاستراتيجية ينظر اليها كمركبات صناعية تقوم على حلقات تكنولوجية متكاملة ، وهو ما يضمن للاقتصاد العربى حدا أدنى من الاستقلال ·

ـــ ابتداء من هذه المحاور وعلى أساسها فقط يمكن الكلام عن صناعة الأسلحة والدفاع كهدف أساسى من أهداف الاستراتيجية ، اذ أن العالم العربى لم يتحرر بعد لا سياسيا ولا اقتصاديا والمسألة الوطنية ما زالت قائمة وملحة ·

ثانيا ـ ترجمة الأهداف الكيفية الى أهداف كمية :

ترجمة هذه الأهداف كميا يمكن أن تتم على مرحلتين :

ـــ فى مرحلة أولى نحاول تحديد الأهداف العامة كميا على مستوى العالم العربى ·

ـــ لنبين فى مرحلة ثانية على الأقل أسس واتجاه تحديد نصيب كل قطر عربى من هذه الأهداف ·

١ ـ تحديد الأهداف الكمية على مستوى العالم العربى :

يمكن أن نتبع فى تحديد هذه الأهداف منهجا يتمثل فى اتخاذ عدد من الخطوات تبدأ من مستوى مرتفع جدا من التصور الجمعى (من التجريد) ويتعلق بكميات كلية · وتنتهى نزولا بالوصول الى مستوى أهم الفروع الانتاجية · هذه الخطوات يمكن تلخيصها على النحو التالى(١) :

ـ تتمثل **الخطوة الأولى** فى حساب عدد معين من الكميات الكلية الاستراتيجية : الدخل القومى وتقسيمه بين الاستهلاك والاستثمار بالنسبة للفترة الزمنية التى يغطيها العمل التقديرى الخاص بالاستراتيجية · ولحساب الدخل القومى الذى يؤخذ كهدف يلزم تحقيقه يتعين أن يكون لدينا :

---

(١) أنظر فى هذا المنهج فى تحديد أهداف الاستراتيجية
Dowidar, Les Schémas de Reproduction et la Méthodologie de la Planification Socialiste. Edition Tiers-Monde, Alger, 1964.

أنظر بصفة خاصة الباب السادس من هذه الدراسة ·

* مقــدار الدخل القومى فى سنة الأســاس ولتكن ســنه ١٩٧٥ ولبكن د أ .

* متوسط معدل الزيادة السنوية للدخل القومى فى أثنــاء الفترة . هذا المعــدل يقوم على افتراض يركز كافة شروط الزيادة المتعــلقة بالدخل القومى . ولكنه افتراض ينتج عن تقــدير الأثر المتبادل للعوامل الموضوعية المختلفة التى تحدد معـــدل النمو (نصيب الاستثمار فى الدخل القومى ، طبيعــة الاستثمار وكيفية توزيعه بين القطاعات المختلفة ، الشكل الفنى للاستثمار ، انتاجية العمل والعوامل التى تحددها ... الى غــير ذلك) . متوسط معدل نمو الدخل القومى وليكن م د يمكن اعتباره :

ـ اما دالة معدل نمو السكان العــاملين(١) ، وليكن م س ، ومعدل زيادة انتاجية العمل وليكن م ت ومن ثم يكون لدينا العلاقة التالية :

١ + م د = (١ + م س) (١ + م ت)

ـــ واما دالة متوسط معدل زيادة الاستثمار وليكن م ث ، وما يمكن تسميته بمتوسط معامل كفاءة الاستثمار وليكن ك ث ، ومن ثم يكون لدينا العلاقة :

م د = م ث × ك ث

ونحن نفضل أن نعتبر متوسط معدل نمو الدخل القومى دالة لمعدل نمو السكان العاملين ومعدل زيادة انتاجية العمل . لماذا ؟ أولا : لأن تشغيل القوة العاملة هدف فى ذاته باعتبار أن العمل هو سبيل تحقيق الانسان لكيانه الاجتماعى اذا ما تم فى ظروف اجتماعية مواتية لمن يقوم به . وثانيا : لأن الامكانيات من القوة العاملة ذات التكوين الفنى المعين تمثل العامل المحدد لأقصى امكانيات الانتاج عند مستوى معين من التقدم الفنى . وتفضيلنا لهذه الطريقة لا يمنع من استخدام الطريقة الثانية لضمان صحة النتائج التى نتوصل اليها استخداما للأولى .

---

(١) تتمثل المصادر الممكنة للزيادة فى القوى العملة فى :

ـ الزيادة الطبيعية فى السكان ـ الجزء المتعطل من القوة العاملة ـ الجزء من القوة العاملة الذى كان يمثل فائضا احتماليا فى الزراعة وفى الخدمات فى ظــل التنظيم السابق لعملية الانتاج ، ثم أدت به اعادة التنظيم الى أن يصبح فائضا حالا ـ القوة العاملة التى يمكن نقلها من مجالات التشغيل حيث انتاجية العمل منخفضة الى مجالات أخرى تكون الانتاجية فيهــا مرتفعة .

* ابتداء من مقدار الدخل القومى فى سنة الأساس ومتوسط معدل الزيادة السنوية لهذا الدخل أثناء الفترة محل الاعتبار ولتكن ث (٢٠ سنة فى حالتنا هذه) يمكن حساب الدخل القومى الذى يمثل الهدف العام للفترة وليكن د ن ، وفقا للعلاقة التالية :

د ن = د أ (١ + (م د × ث) ·

* ثم يجرى توزيع الدخل القومى بين الاستهلاك والاستثمار الجديد (هنا يمكن استخدام طرق مختلفة معروفة) · ومن الاستثمار الجديد يمكن التوصل الى الاستثمار الكلى الذى يحتوى ما يخصص لاستهلاك الاستثمارات ·

_ وتمثل **الخطوة الثانية** خطوة نحو تكسير هذه الكميات الكلية عن طريق النزول الى مستوى أدنى من مستويات التصوير الجمعى · ويكون مؤدى هذه الخطوة توزيع الاستثمار الكلى بين الاستثمار فى وسائل الانتاج الثابتة فى مجال النشاط المادى والاستثمار فى وسائل الانتاج الثابتة فى مجال الخدمات (مع التجريد من الاستثمار فى الاحتياطى السلعى) ·

لماذا تفرض التفرقة بين مجال النشاط المادى ومجال الخدمات نفسها ؟ أولا : لأن التوسع فى الخدمات مشروط بالتوسع فى الانتاج المادى سواء بالنسبة لبناء الأساس المادى للقيام بالخدمة أو بالنسبة لانتاج السلع الاستهلاكية اللازمة لمن يقومون بأداء الخدمة وانتاج المدخلات المادية المستخدمة فى هذا الأداء · وثانيا : لأن الاتجاه فى اقتصادياتنا العربية هو نحو التوسع غير الصحى فى قطاع الخدمات بالافتئات على الفائض الذى ينتج فى مجال النشاط المادى ، الأمر الذى يحد من امكانية التوسع المنتج على مستوى الاقتصاد فى مجموعه ·

_ أما **الخطوة الثالثة** فتمثل خطوة أخرى فى طريق النزول الى مستوى أدنى من مستويات التصوير الجمعى هو مستوى فروع النشاط الانتاجى الرئيسى مع التفرقة بين الفروع المنتجة للسلع الاستهلاكية والفروع المنتجة للسلع الانتاجية · وتتمثل هذه الخطوة فى :

* تحديد أهداف الانتاج والاستثمار للفروع الرئيسية التى تنتج السلع الاستهلاكية · هنا يمكننا نمط استهلاك الغالبية المراد تحقيقه من التحديد الكيفى للاستهلاك أى تحديد فروع الانتاج الاستهلاكى التى نحاول أن نحدد لها أهدافا كمية للانتاج والاستثمار ·

* تحديد الأهداف المتعلقة بالانتاج والاستثمار للفروع الانتاجية التى تنتج سلعا انتاجية مع التركيز على ثلاثة فروع أساسية :

- فرع منتج للأدوات الآلية] وتعتبر قيمة الناتج فى هذين الفرعين
- وفرع منتج لمواد البنـاء } من مكونات الناتج الاجتماعى الصافى

- وفرع منتج للسلع الوسيطة ، لا تدخل قيمتها الا فى تكوين الناتج الاجتماعى الاجمالى .

تلك هى خطوات المنهج الأساسى الذى يمكن اتباعه . وهى خطوات تتضمن عمليات تقدير تفصيلية لم نتعرض لها لأننا لا نهدف ونحن بصدد بيان منهجية بناء استراتيجية التصنيع الا الى بيان الخط العام الممكن اتباعه ، ونستطيع أن نتوصل استخداما لهذا المنهج الى الاستثمار الكلى اللازم لتحقيق الدخل القومى الذى نسعى الى تحقيقه على مدى الفترة التى تبنى الاستراتيجية بشأنها .

كما نستطيع أن نتوصل الى توزيع هذا الاستثمار الكلى بين الفروع الأساسية وعلى الأخص بين تلك المنتجة للسلع الاستهلاكية والفروع المنتجة للسلع الانتاجية .

ولكن يلزمنا ونحن بصدد بناء استراتيجية التطوير من خلال التصنيع أن نبرز المحاور الأساسية التى تمثل الحلقات التكنولوجية المتكاملة المكونة للأساس الصناعى الذى يمكن من تحويل هيكل الانتاج على نحو يجعله ينتج استجابة للاحتياجـات الداخلية محققـا الاستقلال (وليس الانفصال) الاقتصادى للعالم العربى . فى شأن هـذه المحاور سنحاول أن نبين هنا مبررات التفكير فى التصنيع من خلال المحاور تاركين بيان المحاور التى تفرض نفسها لتصنيع العالم العربى لحين استخدام المنهجية ابتداء من الحاجات الثلاث التى تمت دراستها بالنسبة للعالم العربى .

نستطيع أن نجيب على السؤال الخاص بضرورة التفكير فى التصنيع من خلال المحاور ابتداء من فكرة الفرع الصناعى الرائد الذى يشغل مكانا رئيسيا بما يخلقه من شروط مواتية لبناء صناعات أخرى خلفية (تزوده بالمدخلات اللازمة) وامامية (تقوم على استخدام ما ينتجه كمدخل) ومن ثم يلعب دورا قياديا ويتوقف على معدل تطوره معدل تطور الاقتصاد القومى للدور الذى يلعبه كقوة جاذبة ، وذلك اذا ما روعيت علاقات التناسب القائمة على الاعتماد المتبادل بينه وبين النشاطات الاقتصادية الأخرى .

من هنا ينظر الى هذا الفرع الرائد كعصب لمركب صناعى يقوم على تكامل الحلقة التكنولوجية أفقيا ورأسيا (بفضل علاقات الترابط الأمامية والخلفية) ، الأمر الذى يجنبنا التفكير فى صورة وحدات انتاجية أو صناعات منعزلة لا تتوافر لها شروط البقاء الصحى ٠

واذا ما أخذنا المحاور الرئيسية مجتمعـــة كان من الممكن أن تمثل مجموعة من المركبات الصناعية تمنح الاقتصاد القومى شروط البقاء الصحى من خلال توفير المستلزمات الصناعية لتحوله المستمر استجابة للاحتياجات الداخلية فى تغيرها المستمر ٠

يضاف الى ذلك أن فكرة المحاور تمكننا من التركيز على بعض النشاطات مراعاة لوجهات نظر مختلفة ، كاختيار بعض المجالات التى تعطى عائدا سريعا يواجه المتطلبات الملحة فى بداية الفترة التى تبنى الاستراتيجية بشأنها ، كما هو الحال بالنسبة لمجالات انتاج المواد الغذائية مثلا والمجالات التى يمكن أن يستخدم فيها بعض القوة العاملة الزائدة ٠

ولكن اذا ما استلزم تطوير الاقتصاد العربى أن نفكر فى هذا النمط من البناء الصناعى وجب علينا أن نعطى دلالة اتباع مثل هذا السبيل ٠ هنا لا بد من ابراز :

١ ـ ان اتباع هذا السبيل ليس سهلا (لا بالنسبة لمتطلباته ولا من وجهة نظر كيفية تحقيقه) ٠

٢ ـ إن تحقيق هذا السبيل لا يمر بسهولة فى ظروف الاقتصاد الدولى الذى لا يزال العالم العربى ممثلا لجزء منه لا بد أن تتكاثر سبل المقاومة ٠

٣ ـ ان هذا السبيل لا بد وأن يثير الكثير من الصعوبات التى يلزم ابرازها وابراز ما قد يترتب عليها من تغيير فى المعاملة التجارية أو السياسية أو حتى الحربية ، هنا لا بد من بيان ضرورة أن يكون المجتمع على استعداد لمواجهة كل ذلك وغير ذلك من الاحتمالات ٠

٢ ـ تحديد نصيب كل قطر عربى من الأهداف الكمية :

اذا ما تم تحديد الأهداف الكمية (الـكلية وتلك الخاصـــة بالمحاور الرئيسية للتصنيع) على مستوى العالم العربى تمثلت الخطوة التالية فى بيان نصيب كل قطر عربى من هذه الأهداف (أى الأهداف الكمية : الدخل

القومى ، والاستهلاك والاستثمار ومن أهداف المحاور الصناعية الرئيسية أهدافها الانتاجية والاستثمارية) • ولا يمكن فى ظل غياب الدراسات المتعمقة والقدر من الجهد الذى يستلزمـــه مثل هذا العمـــل الا بيان أهم الأسس والاتجاهات التى تحكم تحديد نصيب كل بلد عربى من أهداف الاستراتيجية• هذه الأسس هى :

ـ الموارد الحالية والاحتمالية للقطر العربى •

ـ التركيب الحالى للبناء الاقتصادى بصفة عامة والتركيب الصناعى بصفة خاصة •

ـ ضرورة تمتع كل قطر عربى بحد أدنى من التركيب الصناعى الذى يضمن له التحول الاجتماعى الذى تحققه الصناعة وحد أدنى من الأمـان الاقتصادى •

ـ تحقيق التكامل التكنولوجى فى الصناعة العربية أفقيا ورأسيا بين الأجزاء المختلفة من العالم العربى •

ـ مع ضرورة ازالة الفوارق بين الأقطار العربية •

* * *

قطعنا حتى الآن فى سبيل منهجية بناء استراتيجية التطوير العربى من خلال التصنيع شوطا غطى خطوتين : خطوة أولى سعت الى ترجمة الهدف العام للسياسة العامة للتطوير الاقتصادى والاجتماعى الى أهداف كيفيـة لاستراتيجية التطوير العربى من خلال التصنيع وخطوة ثانية تمثلت فى ترجمة الأهداف الكيفية للاستراتيجية فى أهداف كمية على مستوى العالم العربى ، ثم على مستوى الاقطار العربية • لم يبق للانتهاء من بلورة هذه المنهجية الا مناقشة السياسات المختلفة التى يمكن اتباعها لتحقيق أهداف الاستراتيجية •

ثالثا : سياسات الاستراتيجية :

مناقشة السياسات هى فى الواقع مناقشة للبدائل المختلفة (التى لتحقيق أهداف استراتيجية التصنيع وبيان الخيارات التى تثور بشأن هذه تختلف فى مدى جرأتها ومدى فعاليتها) من السبل التى يمكن اتباعهـــا

البدائل بقصد التوصل الى أكثرها فعالية فى تحقيق الأهداف ٠ ولما كنا قد رأينا أن الكلام عن استراتيجية التصنيع لا يمكن أن يكون الا فى صورة الكلام عن استراتيجية التطوير الاقتصادى والاجتماعى من خلال التصنيع ، فسنحاول فى مناقشتنا للسياسات :

— أن نبرز أولا بعض الأفكار الأساسية الخاصة بالسياسات ٠

— ان نتعرض ثانيا لسياسات عامة تصدق على التصنيع وغير التصنيع فى اطار عملية التطوير ٠

— ان نبين بوجه خاص ثالثا بعض السياسات الخاصة بالتصنيع ٠

١ — الأفكار الأساسية الخاصة بالسياسات :

تتمثل الأفكار الأساسية الخاصة بالسياسات فى فكرتين أساسيتين :

— مؤدى الفكرة الأولى أن النظر فى السياسات هو النظر فى الامكانيات (الحالية والاحتمالية) الموجودة تحت تصرف المجتمع وسبل تعبئتها بقصد تحقيق الأهداف التى اعتنقت ٠ هذه الامكانيات لا يمكن أن ننظر اليها نظرة أحادية البعد وانما تلزمنا نظرة ثلاثية البعد :

* نظرة عينية للموارد المتاحة واللازمة (من قوة عاملة وموارد مادية) حتى يمكننا أن نرى المكنات الحقيقية لتنفيذ الأهداف ٠

* نظرة مالية تعكس التعبير القيمى عن هذه الموارد ، وتمكننا من النظر فى الوسائل المالية التى تلزم لتعبئة الموارد العينية ٠

* ونظرة تنظيمية تمكننا من تصور الاطار التنظيمى لتعبئة الموارد وتوليفها ٠ ذلك انه فى غياب التنظيم الملائم تتبدد كل الموارد عينية كانت أو مالية ٠

— مؤدى الفكرة الثانية أن النظر فى السياسات لا يتم الا لاختيار أكثرها فعالية فى تحقيق الأهداف ٠ هنا يمكن أن نلاحظ بصفة عامة أن فعالية السياسات تتوقف على :

* مدى واقعية الأهداف وواقعية الأهداف لا تعنى عدم طموحها أو جرأتها ، كل ما فى الأمر أن طموح الأهداف اذا زاد بدرجة تحرمها من الواقعية يجعل السياسات غير فعالة ٠ معنى ذلك أن السياسات (أى الوسائل) ترتبط ارتباطا عضويا بالأهداف ٠ فاذا تأثرت درجة واقعية

الأهداف بتغير الظروف لزم مراجعة السياسات ، الأمر الذى يعنى ضرورة أن تكون السياسات محلا للمراجعة المستمرة فى ظل تغير الظروف • يترتب على ذلك من الناحية المنهجية انه عندما نكون بصدد بناء الاستراتيجية العامة يتعين التركيز على أى الادوات تستخدم وليس على الأشكال النهائية التى تأخذها السياسات (الواقع أن هذا العمل الأخير يدخل فى اطار عمل التخطيط) •

* كما تتوقف فعالية السياسات ثانيا على مدى سيطرة المجتمع سيطرة مباشرة على الموارد الانتاجية • وهو أمر يثير فى الواقع ضرورة ازالة السيطرة الأجنبية على الموارد العربية (مباشرة كانت أو غير مباشرة) • كما يثير أمر سيطرة الدولة فى القطر العربى على الموارد • (وهذا يتوقف فى الواقع على الطبيعة الاجتماعية والسياسية للدولة ، وعلى كيفية تنظيم الوحدات المملوكة لها ونوع العلاقة بينها وبين الوحدات المملوكة للأفراد) • ويمكن القول ان فعالية السياسات تزيد (مع التحفظ الخاص بالطبيعة الاجتماعية والسياسية للدولة وكيفية التنظيم) ، مع زيادة سيطرة المجتمع على موارده • إذ فى حالة وجود السيطرة الفردية على الموارد يتمثل أقصى ما يتصور فى اغراء الأفراد على السير فى اتجاه الاستراتيجية العامة ، والاغراء لا يمكن أن يتم الا من خلال دافع الربح •

٢ - السياسات العامة :

أما السياسات العامة التى يلزم التعرض لها ونحن بصدد مناقشة سبل تحقيق أهداف استراتيجية التطوير الاقتصادى والاجتماعى وتصدق على التصنيع وغير التصنيع فهى تلك التى تتعلق بالموارد وسبل تعبئتها على أن ننظر اليها النظرة ثلاثية البعد السابق ذكرها وتلك التى تتعلق بالعلاقة مع العالم الخارجى (فى شأن التصدير والاستيراد) •

فيما يتعلق بالموارد وسبل تعبئتها سنرى أولا السياسات الخاصة بالقوة العاملة وبالموارد المادية وما يلحقها من مشكلات التكنولوجيا ، وسياسات التوطن ، والسياسات الخاصة بالموارد المالية وتلك المتعلقة بالاطار التنظيمى •

(أ) القوة العاملة :

بالنسبة **للقوة العاملة** ، يلزمنا أن نرى احتياجات التطوير من هذه القوة لمناقشة مدى توفر هذه الاحتياجات وما يلزم القيام به لضمان هذه الاحتياجات :

— لتحديد الاحتياجات من القوة العاملة يمكن البدء بتحديد احتياجات المحاور الأساسية للتصنيع ومنها الى احتياجات القطاع الصناعى بأكملـه للتوصل الى احتياجات الاقتصاد القومى فى مجموعه من الناحية المنهجية ٠

— يمكن تحديد الاحتياجات ابتداء من الهـــدف الانتاجى للصناعة أو لمجموع الصناعات أو للاقتصاد القومى بأكمله ومتوســـط انتاجية العمل المقابل على أن يحسب هذا المتوسط على أساس الاتجاه الماضى للانتاجية وتدخل عليه التعديلات التى تؤدى الى زيادة انتاجية العمل طوال الفترة التى تبنى الاستراتيجية بشأنها ٠

— يلزمنا التعرف على الامكانيات الحالية والمستقبلة من القوة العاملة باعتبارها الممثلة للحدود التى لا يمكن تخطيها بالنسبة لامكانيات التوسع الاقتصادى ٠ هنا يمكن تقدير الامكانيات المستقبلية على أساس الاحصائيات السكانية الخاصة بالعالم العربى على أن يؤخذ فى الاعتبار كقوة عاملة احتمالية الجزء من القوة العاملة العربية الموجودة خارج العالم العربى عـلى الأقل الجزء الذى لم يتوطن فى خارج العالم العربى على سبيل الدوام (فى أفريقيا ، فى أمريكا الشمالية واستراليا ، وفى أوربا الغربية : تقدر القوة العاملة العربية الموجودة فى أوربا الغربية (ومعظمها من المغرب العربى) بما يقرب من ٢ مليون شخص ٠ وتمثل الأرقام التالية القوة العاملة العربية الفعلية فى عام ١٩٧٤ : ٤٤٣ ألف من الجـــزائر و ١٩٧٨٠٠ من المغـــرب و ٨١٦٠٠ من تونس)(١) ٠ وتبرز الأهمية بصفة خاصة بالنسبة للاطارات الفنية التى تغادر العالم العربى : قدر عدد من تركوا العالم العربى منذ ١٩٥٠ بـ ١٠٠ ألف شخص أى بنسبة ١ : ٦ من خريجى الجامعات العربية وبنسبة ١ : ٣ من الحاصلين على الماجستير والدكتوراه(٢) ٠

* وتثور مسألة الاحتياجات من القوة العاملة بصفة خاصة :

— بالنسبة لكيف القوة العاملة أى القوة العاملة المؤهلة الصناعية بصفة عامة وتلك اللازمة للصناعات المحورية بصفة خاصة ويمكن تقدير عدد العمال

---

(١) الجدول الموجود على صفحة ٢٨ من ورقة :
J. Sassoon, Les Movements de travail et de capital dans l'Aire Méditerranéene, IAI, Rome, 1976.

(٢) A. Zahlan, The Development of the Arab Manpower as an Integrative Factor of the Arab World.
مجلة الوحدة الاقتصادية العربية ، ابريل ١٩٧٦ ٠

الفنيين اللازمين لكل صناعة محورية ابتداء من العدد المعبر عن احتياجات الصناعة بصفة عامة وما يسمى بمؤشرات التشبع (Saturation Indices) من العمال الفنيين والخبراء ، وهي تختلف وفقا لفروع النشاط ، ففي بعض الفروع يكفي لتقدير عدد الفنيين الخبراء التعرف على عدد الفنيين اللازم لكل ألف من العمال المستخدمين في فرع النشـــاط · ولـــكن هذا التعريف (لمؤشرات التشبع) قد لا يفي بالغرض في بعض آخر في فروع النشاط من حيث أنه لا يبين بسهولة التغيير في الاحتياجات من العمال الفنيين الناجم عن التطور الفني · في هذه الحالة قد يفضل ربط عدد الفنيين والخبراء بكمية أكثر ارتباطا بالتقدم الفني · كما اذا تم حساب (مؤشرات التشبع) في صناعة القوة المحركة بربط عدد الفنيين والخبراء بعدد معين من الكيلووات/ ساعة وليكن ١٠٠٠ كيلووات / ساعة من الطاقة الانتاجية الموجودة ويتم الحصول على المعلومات الخاصة بالتطور المرغوب في (مبينات التشبع) من العمال الفنيين من الوحدات الانتاجيـــة الرائدة في فرع النشـــاط محل الاعتبار(١). ولا تمثل القوة العاملة المؤهلة عنق زجاجة الا اذا تناسينا وجود القدر الكبير من الاطارات الفنية المبددة في بعض البلدان العربية ، وتغافلنا عن ضرورة تكوين الاطارات اللازمة في فترة تفريخ الاستثمار أي أثناء بناء الوحدة الانتاجية وهي فترة عادة ما تكون طويلـــة نسبيا في الصناعات المحورية في التصنيع كالحـــديد والصلب والبتروكيماويات · والكلام عن تأهيل القوى العاملة يذكرنا بضرورة اعـــادة النظر في السياسة التعليمية وخاصة تلك المتعلقة بالتعليم الفني ·

ـ كما تثور مسألة الاحتياجات من القوة العاملة بصفة خاصة بالنسبة لبعض الاستثمارات التي تكون كثيفة الاستعمال للقوة العاملة ، حيث توجد بوفرة · وهو سبيل قد يلزم الالتجاء اليه في حدود وفي بعض المجالات لمواجهة البطالة التي توجد في بعض أجزاء العالم العربي · وذلك على أن تكون حدود هذا النوع من استعمال القوة العاملة واضحة · وتتمثل حدود ذلك في أن هذا الاستعمال لا يكون الا في المجالات التي يوجد فيها خيار بين بديلات فنية · وفي أن هذا الاستعمال قد يؤدي الى اطالـــة فترة تفريخ الاستثمار وما ينتج عن ذلك من تأخير بدء تشغيل المرحلة الانتاجية وما يحدثه

---

(١) توجد دراسة لمثل هذه المؤشرات في بعض الصناعات في بعض الدول العربية في تقرير بعنوان « دراسة هيكل العمالة الصناعية في الدول العربية » · المؤتمر العربي الثاني لتنمية القوى العاملة في الصناعة ، بغداد ١٩٧٥ ·

ذلك من آثار على الوحدات الأخرى التى تدخل مع وحدتنا فى علاقات اعتماد متبادل • كما تتمثل هذه الحدود فى ضرورة توفير السلع الاستهلاكية والخدمات الأساسية (من مسكن ومواصلات وتعليم وصحة وخلافه) اللازمة لاعاشة القوة العاملة المستخدمة • كما أن التوصل الى النمط التنظيمى لتعبئة القوة العاملة ليس بالأمر الهين •

— وتثور مسألة الاحتياجات من القوة العاملة بصفة خاصة أخيرا بالنسبة للاقطار العربية التى تفتقر الى القوة العاملة كما وكيفا • كبلدان الخليج بما فيها السعودية وليبيا ولبنان حتى أبريل ١٩٧٥ : ففى قطر مثلت القوة العاملة الأجنبية ٨٣٪ من القوة العاملة فى ١٩٧٠ ، ٧٤ر٦٪ فى الكويت ١٩٧٠ • وقدرت القوة العاملة الأجنبية فى السعودية بـ ٤/١ مليون شخص فى ١٩٧٥ ، وفى لبنان بين ٣٠٠ — ٥٠٠ ألف شخص حتى أبريل ١٩٧٥ • كما قدرت القوة العاملة الأجنبية فى ليبيا فى ١٩٧٤ بـ ١٥٠ ألف عامل عربى • وتجد هذه القوة العاملة مصدرها فى البلدان العربية (مصر ، فلسطين ، سوريا ، اليمن ، تونس ، لبنان) وفى البلدان الآسيوية (الهند ، الباكستان ، ايران)[1] • واضح أنه بالنسبة لهذه البلدان وغيرها (كدولة الامارات العربية والبحرين) تمثل الامكانيات من القوة العاملة محددا أساسيا للبناء الصناعى رغم امكانية الالتجاء الى الفنون الانتاجية الكثيفة الاستخدام لوسائل الانتاج فيما يتعلق بالمشروعات الصناعية • وعدم وجود هذه القوة العاملة داخل حدود الدولة يجعل سياسة الحصول على الأيدى العاملة من السياسات المحورية فى تحقيق أهداف الاستراتيجية •

* فاذا ما تحددت الاحتياجات من القوة العاملة (كما وكيفا) وبرزت المجالات التى تثور فيها بصفة خاصة ، تتوقف تعبئة القوة العاملة اللازمة ، على النحو الذى تعطى معه انتاجية عمل مرتفعة على الوضع التنظيمى ، وعلى الأخص من الناحية السياسية ، ومدى تحقيق شروط الديموقراطية الاقتصادية بوعى القوة العاملة ومساهمتها فى اتخاذ القرارات المتعلقة باستخدام الموارد ومساهمتها فى الرقابة على التنفيذ وحصولها على نصيب ملائم من الناتج الاجتماعى • هذا بصفة عامة ، ويتوقف تعبئة القوة العاملة اللازمة بصفة خاصة على الاجراءات التى تتخذ لوقف نزيف القوة العاملة العربية ، وعلى الأخص المؤهلة ، خارج العالم العربى ، حتى لا تذهب ثمار القوة العاملة الى

---

(١) A. Zahlan المرجع السابق الاشارة اليه ص ١١ — ١٥ •

مجتمعات تتلقاها بعد أن يتحمل المجتمع العربى نفقات تكوينها جسمانيا وفنيا ٠

كما تتوقف على الاجراءات التى تتخذ فى سبيل انتقال جزء من القوة العاملة العربية نحو الأقطار التى تفتقر اليها (من تحقيق ظروف معيشية معينة ، وتوحيد تشريعات عمل تحقق لها شروط عمل وحياة كريمة ٠٠٠ الى غير ذلك) ٠

(ب) الموارد المادية :

وارتباطا بالقوة العاملة ، وعلى أساس النظرة العينية لامكانيات تحقيق أهداف الاستراتيجية تثور مسألة الموارد المادية بصفة عامة ومسألة الطاقة بصفة خاصة ، وضرورة التفكير فى سياسات بالنسبة لها :

* أولى هذه السياسات تفرض نفسها ، وهى تلك المتعلقة بالمسح الشامل للموارد الطبيعية والطاقات المادية فى العالم العربى ٠ اذ دون المعرفة بذلك معرفة علمية منسقة تصبح القرارات التى تتخذ بشأن الموارد المادية من قبيل التخبط العشوائى ٠ هذه السياسة رغم حيويتها ما زالت لم تحظ بالعناية الواجبة ٠

* مؤدى استراتيجية التطوير من خلال التصنيع أن تتمثل السياسة بالنسبة للموارد الطبيعية فى استخدامها – كقاعدة عامة – لتكون محلا للتحول فى سلسلة متكاملة من الحلقات التكنولوجية حتى يمكن التوصل فى النهاية الى الاستجابة لحاجات الغالبية من السكان ، حاصلين بذلك من خلال السلسلة الانتاجية على أكبر قيمة مضافة ممكنة ٠ القول بذلك لا يعنى التخلف عن تصدير على الأقل بعض ما ينتج من الموارد الطبيعية ٠ هذا التصدير قد يكون مفروضا فى المرحلة الأولى من مراحل تنفيذ استراتيجية التصنيع باعتبار الوضع التاريخى المفروض الذى أورثنا التخصص فى انتاج المواد الأولية وباعتبار أن بناء أساس الصناعة التحويلية المتكاملة يستغرق فترة زمنية غير قصيرة ٠ كما أن التصدير قد يكون اختياريا بالقدر الذى يزيد فيه انتاج المادة الأولية فى الداخل عن احتياجات الجهاز الصناعى المتكامل ٠ وبالقدر الذى يلزم معه مبادلة هذا الانتاج الزائد مع مواد أولية أو نصف مصنوعة أو مواد مصنوعة يحتاج اليها الاقتصاد العربى ٠

* ومؤدى استراتيجية التطوير من خلال التصنيع أن نبلور كذلك ، ومن الآن ، سياسة البحث عن بدائل للموارد الطبيعية الموجودة لتحل محلها

عند النفاذ أو عندما يصبح من غير الاقتصادى استخدام مورد من الموارد الحالية • ويصدق هذا بصفة خاصة على الطاقة ، نظرا لاعتبارها القاسم المشترك فى كل صور النشاط الانتاجى (الصناعى وغير الصناعى) والنشاط الاستهلاكى •

* فى مجال الطاقة يعرف العـــالم العربى حاليا أساسا نوعين من الطاقة : الطاقة الكهربائية ذات المصدر الهيدوروليى (وينتج العالم العربى منها فى عام ١٩٧٣ ما قدره ٢٦ مليون كيلووات ساعة – ويكون نصيب الفرد العربى منها هزيلا للغاية اذا ما قورن بنظيره فى الاقتصاديـات المتطورة) والطاقة البترولية • ويتقاسم هذان النوعان الطاقة المنتجة على الصعيد العالمى حاليا بنسبة ٥٠٪ لكل منهما تقريبا) • وللبترول والغاز الطبيعى المنتجين فى العالم العربى الآن استخدامات ثلاثة :

– كمصدر للطاقة تستخدم فى الانتاج والاستهلاك الداخليين فى العالم العربى • وهو استخدام لجزء محدود من الانتاج ، لا يتعدى بين ١٠ و ١٥٪ من الانتاج •

– كمادة أولية فى الصناعات البتروكيماوية • ولا يزال استهلاكنا فى هذا المجال محدودا للغاية • والظاهر أنه سيظل محدودا بالنسبة للانتاج حتى بعد بناء الحلقات المتكاملة من هذه الصناعات •

– كمصدر للموارد المالية يحصل عليها عن طريق تصدير البترول والغاز الطبيعى ليستخدمها فى الخارج كطاقة أو كمدخلات فى الصناعات البتروكيماوية • هذه الموارد يمكن استخدامها فى بناء الأساس الصناعى وفى التحول الاقتصادى بصفة عامة •

ورغم احتواء باطن الأرض العربية على ٥٥٪ من احتياطى العـــالم من البترول وعلى ٢٠٪ من احتياطيه من الغاز الطبيعى ، تستلزم استراتيجية التصنيع البحث فى سياسة خاصة بالطاقة البديلة خاصـــة اذا وعينا أن البترول والغاز الطبيعى مواد قابلة للنفاذ ويجرى نفاذها فعلا (بعض ماينتج فى العالم العربى يعاد حقنه فى الآبار التى خلت فى أمريكا) • وتتمثل أهم الصور البديلة للطاقة البترولية المتصورة عند المستوى الحالى لتطور المعرفة العلمية فى الطاقة الكهربائية (وامكانيات توليد الطاقة الكهربائية الهيدرولية ما زالت بعيدة عن الاستنفاذ فى العالم العربى) والطاقة الشمسية والطاقة

الذرية والطاقة الهيدروجينية والطاقة الجيوثرمية (المستمدة من حرارة باطن الأرض) والطاقة المستمدة من المد والجزر والطاقة الهوائية (الايولينية) ، ويلزمنا هنا سياسة طويلة المدى (فى اطار الاستراتيجية العامة للتطوير من خلال التصنيع) تقوم على بحث امكانية واقتصادية كل من صور الطاقة هذه على أساس :

١ ــ وجود المصدر الأساسى للطاقة فى الطبيعة فى العالم العربى ٠

٢ ــ التكنولوجيا اللازمة للحصول على الطاقة ، مدى تقدمها ومدى تعقيدها ومدى اقتصادية استخدامها ٠

٣ ــ أثر استخلاص الطاقة على البيئة ٠

٤ ــ وغيرها من الأسس التى تفرض نفسها وفقا لطبيعة القضية المعروضة ٠

(ج) مشكلات التكنولوجيا :

وترتبط **مسألة التكنولوجيا** بالموارد المادية وبديلات استخدامها ٠ وهى مسألة حيوية عادة ما تطرح طرحا خاطئا يؤدى أما الى تصور عملية التصنيع تصورا غير سليم حول عملية سد ما يسمى بالفجوة التكنولوجية أو الى اتباع سياسات فى نقل التكنولوجيا تؤكد التبعية ٠ وتحتل مسألة التكنولوجيا مكانا هاما يستلزم منا أن نقف عندها لنرى مفهومها وكيف تطرح فى اطار العلاقات الدولية التى يدخل الاقتصاد العربى طرفا فيها ومدى صحة النظرة السائدة وضرورة طرحها طرحا سليما ٠

* يتحدد مفهوم التكنولوجيا أولا ، بصفة عامة ٠

* يتحدد ثانيا ببيان العلاقة بين التكنولوجيا والعمل ٠

* ويتحدد ثالثا ببيان مكان عملية خلق الفنون الانتاجية فى عملية العمل الاجتماعى ٠

١ ــ يقصد بالفنون بصفة عامة كل وسيلة ، سبيل ، أو كيفية تتبع لتحقيق هدف ، معين ، أو للحصول على نتيجة معينة ٠ كل وسيلة مرتبطة بنتيجة ، كلاهما يتحقق من خلال نشاط يقوم به الانسان ٠ وجود الوسيلة يمثل إذن جزءا لا يتجزأ من النشاط محل الاعتبار ٠

٢ - على مستوى العلاقة بين الفنون الانتاجية والعمل ، وجود وسيلة ما (أو فن انتاجى معين يستلزم وجود قوة عاملة قـــادرة على استخدام هذه الوسيلة ، وجودها أولا ووجودها بمعرفة تمكنها من استخدام الوسيلة في هذا النوع من أنواع النشاط) •

وبذلك يكون من اللازم ، لتحقيق عملية الانتاج ، ان تجد القوة العاملة تحت تصرفها كمية من وسائل الانتاج ، وان تكون ذات معرفة تمكنها من استخدام هذه الوسائل لتحقيق أهداف الانتاج • بمعنى آخر ، لكى تتم عملية الانتاج لا بد للقوة العاملة من وسط تكنولوجى ، يتمثل فى قـــدر معين من وسائل الانتاج والمعرفة التى تمكن من استخدامها بالنسبة للانواع **المحددة** من النشاط الذى تقوم به القوة العاملة فى اطـار تنظيم اجتماعى **لعملية الانتاج** ، تحقيقا **للأهداف الأساسية** لهذا النشاط •

يمكننا أن نتوصل الى **نتيجة أولية** ، مؤداها أن كل **وسط تكنولوجى مرتبط بوسط معين من النشاط الاقتصادى فى علاقته بالشكل التنظيمى لهذا النشاط** •

وابتداء من هذه النتيجة الأولية يمكننا أن نطرح **فرضية أولى** : أنه **لا توجد فنون انتاجية ، تكنولوجيا ، محـــايدة** : كل فن انتاجى له دلالته الاجتماعية وهى دلالة يلزم ابرازها قبل المطالبة باستخدامه أو استبعاده •

٣ - مفهوم التكنولوجيا يتحدد ثالثا ببيان مكان عملية **خـلق** الفنون الانتاجية فى عملية العمل الاجتماعى التى تتضمن عملية خلق التكنولوجيا وعمليات **استخدامها** :

- فى مجتمع يقوم على تقسيم للعمل يتضمن ، بين مظاهر أخرى لتقسيم العمل ، التفرقة بين العمل المادى والعمل الفكرى :

- فى بداية التطور الرأسمالى كانت هذه التفرقة موجودة وانما محدودة نسبيا • القارىء لكتاب آدم سميث ، ثروة الأمم ، يجد أن مشكلات الانتاج كانت تحل باستخدام فنون يتوصل اليها العامل نفسه •

- تطور هذا النوع من تقسيم العمل على نحو تبلورت معه التفرقة بين شقين من عملية العمل الاجتماعى :

* **مجال النشاط المادى** : الانتاج ، هنا يعرض الجزء الأكبر من المشكلات التى تتطلب حلولا • وفى هذا المجال تبتعد القوة العاملة تدريجيا عن عملية

خلق الفنون الانتاجية (التكنولوجيا) ويقتصر دورهـــا على استخدام هذه الفنون •

✽ **مجال النشاط الذهنى :** ويتمثل فى **البحث العـــلمى** الذى ينتج النظريات العامة ، أى المبادىء العامة المتعلقة بقوى الطبيعة وقوى المجتمع فى تطوره ، والبحث التكنولوجى ، الذى يتمثل فى استخدام النظريات نتاج البحث العلمى ، فى التوصل الى حلول لمشكلات النشاط المادى ، منتجا بذلك

الاختراعات Inventions .

يبقى لحل المشكلات التى عرضت فى مجال النشاط المادى أن تستخدم الاختراعات فعلا فى ذلك ، أن تتحول إلى **تجديدات** Innovations هذا التحول مشروط باستخدام جزء من الفائض الاقتصادى كاستثمار يتم من خلال الاستخدام الفعلى للفنون والوسائل الانتاجية الجديدة • وهو ما يتوقف على الأهداف الأساسية التى تحكم عملية اتخاذ قرارات الاستثمار والانتاج ، كهدف الربح مثلا •

ـ لدراسة عملية خلق التكنولوجيا ومكانها فى عملية العمل الاجتماعى أهمية كبيرة :

ـ أولا ، من وجهة نظر الأثر الاجمالى للتكنولوجيا على العمالة ، اذ يلزم هنا الوعى بأنه يوجد نوعان من العمالة : عمالة فى مجـــال البحث العلمى والبحث التكنولوجى ، كمجالين لخلق التكنولوجيا وعمالة مرتبطة باستخدام التكنولوجيا •

ـ ثانيا ، من وجهة نظر درجة الاستقلال الذاتى للاقتصاد القومى • هنا يمكن تصور احتمالات مختلفة :

✽ أن يحتوى الاقتصاد القومى عملية خلق التكنولوجيا بشقيها من بحث علمى وبحث تكنولوجى وعملية استخدام التكنولوجيا فى مجال الانتاج المادى الذى كان مناسبة لخلق المشكلات التى يسعى البحث التكنولوجى الى حلها •

✽ ألا يحتوى الاقتصاد القومى الا على مجالى النشاط المادى ونشـــاط البحث التكنولوجى معتمدا على نتائج البحث العلمى الذى يتم فى اقتصاد آخر •

* الا يحتوى الاقتصاد القومى الا على مجال النشاط المادى معتمدا على نتائج النشاط الذهنى (بشقيه من بحث علمى وبحث تكنولوجى) الذى يتم فى اقتصاد آخر · هنا يستخدم **الاقتصاد القومى** فنونا انتاجية خلقت فى اقتصاد آخر استجابة فى العادة ، لمشكلات الانتاج المادى الذى يتم فى هذا الاقتصاد الآخر · وهى مشكلات قد تختلف عن مشكلات الانتاج المادى فى الاقتصاد القومى المستخدم لهذه الفنون الانتاجية ·

ـ ابتداء من مكان عملية خلق التكنولوجيا فى عملية العمل الاجتماعى نضيف الى نتيجتنا الأولى **فكرة تكملها** : أن التكنولوجيـا ، كنتيجة لجزء من العمل الاجتماعى تنتج فى ظل أشكال مختلفة من تقسيم العمل قد تختلف باختلاف التنظيم الاجتماعى للنشاط الاقتصادى (ولذلك انعكاس مباشر على الكيفية التى يتم بها نقل التكنولوجيا ، وخاصة فى داخل المجتمع الواحد : هل يتم نشر التكنولوجيا بواسطة مجموعة محددة من القوة العاملة ، أو عن طريق القوة العاملة فى مجموعها أو اتباع للسبيلين معا ؟) ·

وعليه لا يكتمل مفهوم التكنولوجيا الا اذا أخذت مكانها فى شروط عملية الانتاج وفى الكيفية التى يتم بها خلقها واستعمالها وفقا لنمط تقسيم العمل السائد · وتطرح مسألة التكنولوجيا اليوم فى اطار تاريخى يتمثل فى اطار التخلف **الاقتصادى والاجتماعى** كظاهرة من الظواهر الجوهرية المميزة للاقتصاد العالمى المعاصر ·

بهذه المناسبة تطرح قضية التكنولوجيا كقضية **نقل للتكنولوجيا** · هنا يجرى تصور الأمر فى صورة **فجوة تكنولوجية** تفرق بين الأجزاء المتقدمة والأجزاء المتخلفة من الاقتصاد الرأسمالى الدولى · هذه الفجوة يلزم سدها ويمكن سدها عن طريق **نقل** التكنولوجيا من الأجزاء المتقدمة الى الأجزاء المتخلفة ·

هذه الكيفية فى طرح مشكلة التكنولوجيا تتضمن **نظرة معينة للتطور** : إنه لحاق بالأجزاء المتقدمة من اقتصاد السوق الدولى واتخاذ نمط ومستوى تطورها كهدف لجهود التنمية فى الأجزاء المتخلفة ·

هذه النظرة للتطور تتضمن بدورها **نظرة للتخلف : كحالة** تقاس وفقا لمعايير **الحالة** فى الأجزاء المتقدمة ، على أساس أن الوضع فى الأجزاء المتقدمة يمثل صورة المستقبل للأجزاء المتخلفة ·

فى اعتقادنا أن هذه نظرة سطحية لظاهرة التخلف كظاهرة تاريخية ، نظرة تنتج عن منهج ميكانيكى للتاريخ يعجز عن رؤية التاريخ **كعملية** ويعتقد

فى امكانية أن يعيد التاريخ نفسه . وقد ترتب عليها أن أضحت التكنولوجيا سبيل السيطرة فى العلاقات الاقتصادية الدولية وتعبئة الفائض الاقتصادى للبلدان المتخلفة نحو الخارج . فى ضوء تجربة التعامل فى التكنولوجيا فى السوق الدولية يطرح السؤال التالى نفسه :

الآن ، أليس من الممكن أن تطرح قضية التكنولوجيا طرحا مختلفا ابتداء من نظرة مختلفة للتخلف ، نظرة يترتب عليها نظرة مختلفة للتطور ؟

للاجابة على هذا السؤال لا بد أن نبدأ من تصورنا السابق لظاهرة التخلف كعملية تاريخية للتحول الهيكلى بمقتضاها يبدأ الانتاج وتجدد الانتاج فى التحقق استجابة لحاجات خارجية ، حاجات الاقتصاد الأم . لكى تشبع هذه الحاجات يبدأ الاقتصاد الذى يصبح متخلفا فى التخصص فى سلعة أو سلعتين أوليتين للتصدير مساهما بذلك فى نمط تقسيم العمل فى اقتصاد السوق الدولى . وعليه كان تصورنا للتطور كعملية تاريخية لنفى التخلف عن طريق تغيير هيكلى بمقتضاه يتم الانتاج وتجدد الانتاج استجابة للحاجات الداخلية لغالبية السكان .

فى اطار هذا التصور لعملية التطور تعرض قضية التكنولوجيا . ولكى نرى كيف تطرح هذه القضية فى ثنايا استراتيجية للتطوير الاقتصادى والاجتماعى وجب أن نتحسس أولا وضع التكنولوجيا فى عملية التكوين التاريخى للتخلف .

فى المجتمع السابق على الاندماج فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى كان لقوة العمل (بالمعنى الواسع) **وسط تكنولوجى** نتاج لكل تاريخ المجتمع تجد فيه القوة العاملة نفسها وتسيطر فيه على الفنون الانتاجية متمكنة من تطويرها ولو ببطء .

مع التغلغل الأجنبى تضمنت عملية فصل القوة العاملة عن وسائل الانتاج فصلها عن وسطها التكنولوجى التاريخى . ومع استبقائها لبعض تراثها التكنولوجى (مع ما يدخل عليه من تحوير) بدأت تستقبل فنونا انتاجية ، تستخدمها وتستوعبها فى أحسن الفروض ، هذه الفنون أنتجت فى مكان آخر ، هو الجزء المتقدم من اقتصاد السوق الدولى . ويتوقف قدر وكيف الفنون الانتاجية التى تستورد على الدور الذى تلعبه القوة العاملة المحلية فى تقسيم العمل الدولى . ومن ثم لم تعد القوة العاملة فى الاقتصاد الذى أصبح متخلفا تلعب دورا يذكر فى خلق وتطوير الفنون الانتاجية . ولزم لها لكى تقوم بالانتاج أن يتم نقل معين للتكنولوجيا .

فاذا ما أردنا أن نقارن الاتجاه التاريخى الذى تحقق فى هذا الشأن فى الاقتصاديات المتخلفة بما تم فى الاقتصاديات المتقدمة ، نجد أنه بينما تطور تقسيم العمل فى الاقتصاديات التى أصبحت متقدمة نحو إنفصال القوة العاملة فى مجال الانتاج المادى عن عملية خلق الفنون الانتاجية ، الا أن المجتمع قد احتفظ لقوته العاملة فى مجموعها بعملية خلق التكنولوجيا عن طريق تطوير نمط تقسيم العمل بين العمل المادى والعمل الذهنى . فعملية العمل الاجتماعى تحتوى كلا من خلق التكنولوجيا واستعمالها . أما ما تحقق فى الاقتصاديات التى أصبحت متخلفة فيتمثل فى استبعاد القوة العاملة فى مجموعها بعد أن فصلت عن وسطها التكنولوجى التاريخى السابق على الرأسمالية ، عن عملية خلق التكنولوجيا والاحتفاظ لها بدور فى مجال العمل المادى عن طريق نمط لتقسيم العمل المادى على الصعيد الدولى بمقتضاه يقوم الاقتصاد المتخلف بالتخصص فى انتاج سلعة أو سلعتين من سلع الانتاج المادى مستخدما فى ذلك بالاضافة الى ما استبقى من فنون انتاجية سابقة بعد تحويرها فى الغالب من الأحيان ، التكنولوجيا التى تم خلقها فى خارج الاقتصاد المتخلف . فكأن تقسيم العمل الدولى قد احتفظ للاقتصاديات المتقدمة بكل أو جل النشاط الذهنى (بحث علمى وبحث تكنولوجى) الخاص بخلق التكنولوجيا بالاضافة الى جزء محورى من النشاط المادى وأسند الى الاقتصاديات المتخلفة جزءا يوجد فى الغالب من الأحيان فى خارج اطار القسم الأول من القطاع الصناعى (المنتج للسلع الانتاجية من النشاط المادى) .

ابتداء من تصورنا للتطور تصبح مشكلة التكنولوجيا مشكلة استرجاع القوة العاملة الوطنية لوسطها التكنولوجى (مع الاستفادة بكل ما حققته البشرية من تطور علمى وتكنولوجى منذ دخولها فى اطار التبعية حتى الآن) : **المشكلة اذن تكون مشكلة خلق وسط تكنولوجى تصبح فيه القوة العاملة الوطنية قادرة على السيطرة على الفنون الانتاجية وتطويرها وخلق فنون جديدة ابتداء من الامكانيات القومية (الحالية والاحتمالية) وأهداف التطوير الاقتصادى والاجتماعى . هذه المشكلة لا يمكن أن تحل بمجرد نقل للتكنولوجيا** ، حتى ولو افترضنا أن المعاملات القانونية الواردة على التكنولوجيا تنتج نقلا ماديا فعليا للتكنولوجيا .

* * *

هذا فيما يتعلق بالنظرة العينية للقوة العاملة والموارد المادية وما يرتبط بها من مشاكل التكنولوجيا كامكانيات تكون محلا لسياسات بديلة يلزم اختيار أكثرها فعالية لتحقيق أهداف استراتيجية التطوير من خلال التصنيع -

هذه النظرة ترتبط كذلك بتوطن النشاطات الاقتصادية اذا ما نظرنا اليه نظرة تبعد ، ولو قليلا ، عن النظرة السوقية ، وباعتبار أن صور توطن الامكانيات من القوة العاملة والموارد المادية (فى تجمعها) تزيد أو تنقص من كفاءة استخدامها الأمر الذى يستلزم التوصل الى أكثر سياسات التوطن فعالية ٠

(د) سياسة التوطن :

لن نناقش هنـــا القضايا المختلفة التى يثيرها التوطن ، وانما نكتفى بابراز اختيار السياسة الاكفأ فى التوطن ٠ اذ ما أريد لأهداف استراتيجيتنا فى التطور من خلال التصنيع أن تتحقق لا بد وأن يقوم على نظرة مختلفة للمكان ، ابتداء منها نتوصل الى نظرة مختلفة للتوطن والمعايير التى تمكن من تحديد السياسة الأكفأ على المستوى القطرى وعلى المستوى العربى ٠

ومؤدى النظرة المختلفة للمكان أنه ليس مجرد المسافة الجغرافية تقاس بنفقة النقل وانما هو التوزيع الجغرافى للعــلاقات الاقتصادية والاجتماعية ابتداء من معطيات الطبيعة وعليه لا يمكن النظر الى المكان الا تاريخيا ، لنصل الى معنى الجهة Region فى التحليل الجهوى ، تتحدد بنوع العلاقات السائدة التى تميزها عن غيرها من الجهات وتجعل لها دورا غالبا تقوم به فى الكل الاقتصادى والاجتماعى ٠ وابتداء من هذه النظرة المختلفة للمكان تكون النظرة للتوطن نظرة شاملة : اذ يلزم النظر الى نمط التوطن فى اطــــار العملية الاقتصادية والاجتماعية فى حركتها ٠ فاذا قامت العملية الانتاجية على انعدام المساواة كان من الطبيعى أن يقوم نمط التوطن على التفاوت المكانى فى داخل الاقتصاد الواحد أو الاقتصاد الدولى ٠ وبهذه النظرة الشاملة لنمط التوطن ، نجد أن نمط التوزيع المكانى للعلاقات الاقتصادية الأساسية هو الذى يحدد شبكة المواصلات والهياكل الأساسية للخدمات ، رغم أن هذه الأخيرة تؤثر ، اذا ما وجدت ، على سلوك المشروع الفردى ٠ وبهذه النظرة يبرز فى اطــار التطور التلقائى نمط التوطن التلقائى الذى ينتج الفوارق الجهوية ويزيد من حدة التناقض بين الريف والمدينة وهو ما يصدق على نمط التوطن الحالى فى الاقتصاديات العربية ، مع الوعى بأن المدينة فى حالتنا لا تلعب دور القطب الذى يؤدى الى تطوير الريف وتغييره ، وانما هى تلعب أساسا دور الوسيط الذى يمكن من تعبئة الجزء الأكبر من الفائض الاقتصادى خارج العالم العربى ٠

اذا كان من اللازم أن تكون نظرتنا شاملة للتعرف على حقيقة نمط

التوطن فى الماضى فانه يلزمنا هذه النظرة الشاملة عند البحث فى السياسة الأكفأ للتوطن اللازم عند بناء استراتيجية للتطوير من خلال التصنيع :

* يلزمنا أولا أن نبدأ من الاستراتيجية ، ومن أهدافها لنصل الى سياسة التوطن الأكفأ ٠

* يلزمنا ثانيا أن نرى ضرورة أن يحرص نمط التوطن على تصحيح نمط التوطن الاستعمارى وما أدى اليه من زيادة الفوارق الجهوية بين الريف والمدينة فى داخل القطر العربى وبين الأقطار العربية على مستوى العالم العربى ٠

* على المستوى القطرى ، تلزم التفرقة بين الاستثمار الخاص ، الذى يجرى توطينه على أساس الارباحية التجارية مع ضرورة محاولة الدولة التأثير على شروط هذه الأربحية على نحو يحد من الآثار السلبية للتوطن التلقائى ، والاستثمار العام الذى يجرى توطينه على أساس من الربحية التجارية والاجتماعية واعتبارات الاستراتيجية العامة ٠

* على المستوى القطرى ، يلزمنا أن تهدف سياسة التوطين الى العمل على التخفيف من احتقان المدن الحالية ، عن طريق التوطين على نحو يحقق تصنيع المجتمع الريفى أى التحويل الكيفى للمجتمع الريفى (وليس مجرد تغيير النشاط الزراعى على نحو يزيد من الفائض الزراعى الذى تبتلعه المدينة على نحو أو آخر) على ألا توطن الوحدات الصناعية فى أماكن تثور فيها المنافسة بينها وبين الوحدات الزراعية على القوة العاملة وكمية المياه المتاحة ٠ كما يلزم أن تقوم سياسة توطين الوحدات الاستهلاكية ووحدات الخدمات على نحو يجعل الوحدات هى التى تسعى الى السكان وليس العكس ٠

* على المستوى القومى لا تنفصل سياسة التوطين عن سياسة التنسيق بين الاقطار العربية ، اذ التوطن هو التعبير المكانى عن نمط تقسيم العمل الذى يراد تحقيقه فى داخل العالم العربى ٠ هنا ، الأسلم أن يتجه الرأى الى اختيار عدد من المشروعات الرئيسية فى الصناعات التى يفرض فيها التنسيق الصناعى نفسه وعلى الأخص الصناعات المحورية ويتم توطينها على أساس :

١ ـ الموارد الحالية والاحتمالية فى كل قطر عربى ٠

٢ ـ الأرباحية التجارية والاجتماعية واعتبارات الاستراتيجية على المستوى القومى ٠

٣ – ضرورة وجود حد أدنى من التركيب الصناعى فى كل قطر عربى يضمن له حدا أدنى من الأمان الاقتصادى ، ويحقق بالاضـــافة الى الانتاج التغييرات الاجتماعية التى يحققها التصنيع ، ويسهم فى حـــل المشكلات الاجتماعية والسلوكية فى تحويل القوة العاملة من قوة عاملة فلاحية (أو بدوية) الى قوة عاملة صناعية ٠

وقد يتصور أن يختلف نوع الفن الانتاجى باختلاف نوع الأهمية التى للوحدة الانتاجية قومية أو قطرية أو محلية : فينتج نفس الناتج بفن انتاجى متقدم جدا اذا تعلق الأمر بوحدة لها أهمية على المستوى القومى ، وبفن انتاجى أقل تقدما اذا كانت للوحدة أهمية على المستوى المحلى ٠

على هذا الأساس ، يمـــكن نمـــط التوطين من تحقيق تكامل الحلقات التكنولوجية بين الأقطار العربية ، على نحـــو يحقق أهداف استراتيجية التصنيع على المستوى القومى ٠

* * *

على هذا النحو يبين أن السياسات اللازم رسمها فى شأن القوة العاملة والموارد المادية وما يلحق بها من مشكلات التكنولوجيا والتوطن تمثل فى بحثنا عن الامكانيات فى صورتها العينية ، الضمان الأساسى لتحقيق أهداف استراتيجية التطوير من خلال التصنيع ، خاصة فى عالم تسوده الضغوط التضخمية فى سرعتها الرهيبة وتسيطر عليه أحوال النقص ، أو خلق النقص، فى الموارد الاستراتيجية ٠

هذه النظرة العينية تثير فى الواقـــع ، فى مرحلة التخطيط لتحقيق الاستراتيجية بعد أن يجرى اعتناقها مشكلات التخطيط العينى وتوزيـــع الموارد بين الاستخدامات المختلفـــة عن طريق التخطيط الكمى أو عن طريق استخدام الأثمان أو عن طريق توليفات مختلفة من هاتين الوسيلتين ٠ تدخل الأثمان ، فى اقتصاد المبادلة ، يلزمنا ان نزوج بهذه النظرة العينية نظرة مالية تحتم علينا مناقشة السياسات المتعلقة بالموارد المالية اللازمة لتحقيق **أهداف استراتيجية التطوير من خلال التصنيع** ٠

(هـ) الموارد المالية :

نناقش هنا السياسات المختلفة الخاصة بتدبير الموارد المالية اللازمة لتحقيق أهداف التصنيع ، ونرى أن المناقشة السليمة لهـــذه السياسات

لا يمكن أن تنطلق الا من فكرة استراتيجية هى فكرة الفائض الاقتصادى - وأزاء ما يسود من أفكار خاطئة مضللة يترتب عليها اتخاذ سياسات أقل ما يقال بشأنها أنها تضر بصالح الشعوب في الأقطار العربية ، وجب علينا أن نتوقف لنوضح مفهوم هذه الفكرة الاستراتيجية .

وأيا كانت المفاهيم المختلفة للفائض فيكفى لغرضنا هنا المفهوم التالى : ابتداء من مرحلة معينة من مراحل تطور انتاجية العمل يستطيع المجتمع أن ينتج فى خلال الفترة الانتاجية كمية من الناتج الصافى تزيد على ما يعد - وفقا للظروف الفنية والاجتماعية للانتاج - استهلاكا ضروريا لمن يقومون بالانتاج . واذا ما كنا فى مجال التطور الاقتصادى فان فكرة الفائض الاقتصادى الاحتمالى هى التى تثير اهتماما أكبر ، وهى عبارة عن الفرق بين الناتج الذى يمكن تحقيقه فى ظل الظروف الطبيعية والتكنولوجية للمجتمع محل الاعتبار ، استخداما للموارد الانتاجية الموجودة ، وبين ما يمكن أن يعد من قبيل الاستهلاك الضرورى في إقتصاد متخلف . يوجد هذا الفائض تحت الصور الأربعة الآتية :

١ - الاستهلاك الكمالى (الذى عادة ما يأخذ شكل الاستهلاك الطائش) .

٢ - الانتاج الضائع على المجتمع لوجود أفراد غير منتجين ، أى أفراد تمكنهم أوضاعهم الاجتماعية من العيش دون المساهمة فى العمل الاجتماعى أو عن طريق القيام بأعمال غير منتجة كأعمال المرابين والمضاربين .

٣ - الانتاج الضائع على المجتمع نتيجة لوجود التنظيم غير الرشيد للجهاز الانتاجى .

٤ - الانتاج الضائع على المجتمع نتيجة لوجود بطالة ظاهرة أو مستترة .

هذا الفائض الاقتصادى يمثل مصدر كل اضافة لطاقة الانتاجية أى كل تراكم فى وسائل الانتاج . ومن ثم لزم التعرف على الأشكال المختلفة التى يتخذها الفائض . وللتعرف على هذه الأشكال يمكن استخدام معيارين :

معيار طبيعة النشاط الاقتصادى الذى يخلق به الفائض: هنا يمكن التفرقة بين الفائض الاقتصادى الزراعى (وهو يكتسب بالنسبة لبعض الاقتصاديات العربية ، كمصر وسوريا والمغرب والجزائر ، أهمية خاصة نظرا لغلبة الزراعة على نشاطها الاقتصادى) والفائض الذى يتحقق فى النشاط الاستخراجى سواء تمثل الناتج فى المعادن ، كما هو الشأن فى حالة موريتانيا ، أو فى

البترول كما هو الحال بالنسبة للكويت والسعودية وبلدان الخليج البترولية الأخرى ، وليبيا ، والفائض الذى يتحقق فى النشاط الصناعى وله أهميته فى البلدان العربية الذى أصبح للنشاط الصناعى فيها وزنا معتبرا ، كما هو الحال بالنسبة للاقتصاد المصرى ٠

معيار نوع ملكية الوحدة الانتاجية الـــذى يرتبط به نوع وحـــدة الاستغلال : وفقا لهذا المعيار يمكن التفرقة فى نطاق الانتاج الزراعى بين فائض يخلق فى الوحدات الفلاحية الصغيرة وفائض يخلق فى الوحـــدات الزراعية التى يتم فيها الانتاج على أسس رأسمالية ٠ كما يمكن التفرقة فى نطاق الانتاج غير الزراعى بين فائض ينتج فى الوحدات الخاصة وفائض ينتج فى الوحدات الانتاجية المملوكة للدولة ٠

أما اذا نظرنا الى الفائض فى شكله النقدى فانه يوجد فى الدخـــول الآتية : ريع الأراضى الزراعية ـ الفائدة على الديون فى الريف ـ الأرباح التى تتحقق فى النشاط الزراعى ـ الأرباح التى تتحقق فى المناجم والصناعات المختلفة بما فيها صناعة التشييد ـ الأرباح التى تتحقق فى التجارة والنقل والمواصلات ـ دخول الملكية الأخرى (ريع العقارات المبنية ، فائدة الديون فى المدينة ٠٠٠ الخ) ٠

على أساس فكرة الفائض هذه نجد أن نقطة البدء فى التعرف على الموارد المالية ودراسة البديلات المختلفة فى شأنها تتمثل فى التعرف على الفائض الاقتصادى : معرفة موطنه الاقتصادى والاجتماعى : التعرف على النشاطات التى ينتج فيها ، على حجمه وأشكاله العينية والنقدية ، على الفئات الاجتماعية التى تحصل عليه فى شكل دخول ، على استخدامات هذه الفئات للفائض فى استهلاك اضافى ، فى مضاربات ، فى اقتراض ، فى استثمار لا يضيف الى الطاقة الانتاجية للمجتمع كشراء الأراضى ، فى استثمار منتج وفى أى المجالات (ذلك لأن بعض المجالات أكثر انتاجية من البعض الآخر) ٠

وابتداء من فكرة الفائض الاقتصادى وموطنه الاقتصادى والاجتماعى يمكن التفرقة بين ثلاث طوائف من الاقتصاديات العربية :

ـ الاقتصاديات العربية ذات القواعد الانتاجية والتى لا تصدر البترول، كمصر والمغرب : فيها يأخذ الفائض أساسا شكل الفائض الزراعى ، وكذلك شكل الفائض فى النشاط الاستخراجى والنشاط الصناعى بالقدر الذى يوجد فيه كل من هذين النشاطين ٠

ـ الاقتصاديات العربية التى لا توجد لها قواعد انتاجية وتقوم أساسا على استخراج البترول وتصديره ، كالكويت والسعودية وقطر وفيها يأخذ الفائض أساسا شكل جزء من الريع البترولى ٠

ـ الاقتصاديات العربية ذات القواعد الانتاجية والتى تستخرج البترول وتصدره كالجزائر والعراق ، وفيها ينتج فائض زراعى (وصناعى بالقدر الذى يوجد فيه النشاط الصناعى) كما أنها تحصـــل على جزء من الريع البترولى ٠

وفى ضوء هذه التفرقة نود أن نبرز حقائق أساسية يجرى الشائع من الأمور على اغفالها ، هذه الحقائق هى :

ـ إبتداء من الفائض الاقتصادى لا يوجد بلد عربى غير قادر على ايجاد الموارد المالية اللازمة للتطوير من خلال التصنيع[1] ، خاصة اذا ما (أ) وضعنا أيدينا على مظاهر تبديد الفائض الاقتصادى الحالى (ب) واذا ما تمت التغييرات اللازمة لانتاج الفائض الاحتمالى عن طريق استخدام القوة العاملة والموارد المادية المعطلة ٠

---

(١) فى دراسة عن الفائض الاقتصادى الفعلى ودور الضيبة فى تعبئته بالاقتصاد المصرى قدر الفائض فى قطاعى الزراعة والصناعة (بملايين الجنيهات) ب ١١٠٢ و ١١٨١ و ١٢٥٠ و ١٣٥١ فى السنوات ١٩٦٩/٦٨ و١٩٧٠/٦٩ و ١٩٧١/٧٠ و ١٩٧٢/٧١ على التوالى ٠ مع العلم بأن الاستثمار الكلى لم يتعد فى أى من هذه السنوات ٦٠٠ مليون جنيه ٠ أنظر فى ذلك : عبد الهادى النجار : الفائض الاقتصادى الفعلى ودور الضريبة فى تعبئته بالاقتصاد المصرى ، رسالة دكتوراه مقدمة الى كلية الحقوق بجامعة الاسكندرية ، ١٩٧٤ ٠ وقد قدرت مدخرات الاقتصاد المصرى التى عبئت للحرب أثناء الحرب العالمية الثانية بما يعادل ٢٢ ـ ٢٥٪ من الدخل القومى تراكمت فى صورة الارصدة الاسترلينية ٠ لتمويل الحرب يوجد الفائض ولتمويل التطوير نجدنا ضائعين فى حلقة مفرغة من الفقر أو البؤس ٠ يا لبؤس النظرية !!

- أن الأمر يتوقف على سياسات المتبعة لتعبئة الفائض والحيلولة دون استخدامه فى استهلاك طائش (فى داخل وخارج المجتمع العربى) أو استثمار غير منتج ٠

والسياسات الممكنة ، تتمثل فى :

١ - اعادة النظر فى نمط توزيع الدخل القومى على نحو يحرر الفائض لتمويل الاستثمارات ٠

٢ - التوصل الى أشكال تنظيمية جديدة للوحدات الانتاجية (تنبع من واقع المجتمع العربى) تزيد من الانتاجية وتسهل من تعبئة الفائض ٠

٣ - اتباع سياسة ضريبية تقوم على مفهوم للطاقة الضريبية يرتكز على حجم الفائض ٠

٤ - اتباع سياسة أثمان تمكن من تعبئة الفائض ٠

- ان وجود الريع البترولى وان كان يسهل من عملية تغيير الهيكل الانتاجى نسبيا لا يجعل البلد ذات الريع البترولى غنية الا بالقدر الذى يتحول معه الريع البترولى الى طاقة انتاجية فى اطار الاستراتيجية السليمة للتطوير من خلال التصنيع ٠

- ان بعض المتراكم من الريع البترولى (وخاصة فى شكل عملات صعبة) يمكن استخدامه بواسطة البلدان العربية ذات القواعد الانتاجية والغير مصدرة للبترول عن **طريق التنوع فى مبادلاتها السلعية مع البلدان ذات الفوائض من الريع البترولى ٠**

- ان مناقشة سياسات استراتيجية التطوير من زاوية الموارد المالية لا بد وان تتركز على معرفة متعمقة للفائض فى الاقتصاديات العربية ، وهى معرفة أقل ما يقال بشأنها انها مهدرة يكاد يجهلها الأدب الشائع فى مسائل التخلف والتطور فى العالم العربى وكذلك الدراسات التى تقوم بها الهيئات المنشغلة بالتنمية ٠ وهو ما يفسح المجال لكل الأفكار الخاطئة الشائعة حول الفقر والغنى فى العالم العربى ، وللتمادى فى سياسات تبدد الفائض باسم الفقر ٠

- انه ابتداء من الفائض الاقتصادى وضرورة التعرف عليه وتعبئته وترشيد استخدامه لتمويل مجهودات التطوير نرى الموقف من رأس المال الأجنبى بصفة عامة ومن الشركات دولية النشاط بصفة خاصة ٠

ـ بالنسبة للموقف من رأس المـــال الأجنبى ومن الشركات دولية النشاط ، نكتفى ونحن بصدد مناقشة السياسات الأكثر فعـالية فى تحقيق أهداف استراتيجية التصنيع ، باثارة عـــدد من الاعتبارات والتساؤلات الواجب أخذها فى الحسبان فى شأن أمر يلزم أن يكون الموقف منه واضحا تمام الوضوح اذا أريد للعالم العربى أن يتطور اقتصاديا واجتماعيا(١) .

ـ بالنسبة للموقف من رأس المال الأجنبى بصفة عامة لا يكون مثل هذا الموقف قد اتخذ على نحو سليم الا فى ضوء الاعتبارات التالية :

١ ـ الوعى التاريخى بأن التخلف الاقتصادى والاجتماعى انما تحقق للبلدان العربية فى اطار العلاقة مع رأس المال الأجنبى .

٢ ـ قدرة الاقتصاديات العربية على إنتاج فائض لا يقل عن ٢٠ ـ ٢٥٪ من انتاجها القومى السنوى على النحو السابق ذكره ، وأن أقصى ما يطمع فيه مجتمع لتطوير نفسه اقتصاديا هو استثمار ما بين ٢٠ ـ ٣٠٪ من دخلـه السنوى بشرط أن تستثمر فى الأوجه الأكثر انتاجية وأن تدار الطاقات الانتاجية بكفاءة وأمانة .

٣ ـ التعرف على طبيعة الاقتصاد الدولى الحـــالى واستراتيجية (أو استراتيجيات) رأس المال الدولى تجاه بلدان العالم الثالث عامة والبلدان العربية خاصة .

٤ ـ وضوح استراتيجية التطوير العربى من خلال التصنيع ووضوح ما تسعى البلدان العربية الى تحقيقه .

ـ أما بخصوص الموقف من الشركات دولية النشاط ، وهى التى تقود تقسيم العمل فى الاقتصاد الرأسمالى الدولى ، فالسؤال الحقيقى الذى يثور بشأنها والاجابة عليه لا يمكن أن يتضحا الا فى ضوء دراسة متعمقة تغطى كافة جوانب القضية ، وعلى الأخص :

---

(١) وقد مثل الموقف من رأس المال الأجنبى أحد القضايا الأساسية فى الاتفاق بين دول الاندين فى أمريكا اللاتينية الخاص بتحقيق التكامل الاقتصادى بينها . أنظر فى ذلك :
Le mouvement d'integration en Amérique Latine, Problèmes Economiques, la documentation Française, No. 1304, 10 Jan. 1973, p. 21.

* الشركات دولية النشاط التى تتعامل مع العالم العربى وخاصة فى ميادين البترول والبتروكيماويات والصناعات التحويلية والنقل والبنوك الدولية ، للتعرف على نوع النشاط الاقتصادى الذى تقدم عليه بقصد التعرف فى النهاية على نمط تقسيم العمل الذى تسعى الى تحقيقه (مع التفرقة بين الشركات الكبيرة قبل التعامل مع العالم العربى والشركات التى تقوى وتصبح دولية من خلال تعاملها مع العالم العربى) ٠

* الشروط التى تقدم الشركات على التعامل فى ظلها فى العالم العربى ، الشروط الاقتصادية (السوق ، خصائصه ، توافر الموارد المالية ، توافر الموارد الطبيعية الرخيصة خاصة التى يكون الطلب العالمى عليها فى تزايد مستمر ، توافر الطاقة ، القوة العاملة العربية ومستوى الأجور) والشروط السياسية (وما تستلزمه من ضمانات ومؤسسات وموقف الدول العربية من هذه الشروط ، مدى قبولها أو اشتراطها مساهمة وحدات القطاع العام ٠٠٠ الى غير ذلك) ٠

* الجوانب التكنولوجية : مكان مشروعاتها أو المشروعات التى تشترك فيها فى العالم العربى فى الحلقة التكنولوجية المتكاملة ومدى اعتمادها (من جهة الأمام ومن جهة الخلف) على مراحل أخرى من مراحل الحلقة التكنولوجية توجد فى خارج العالم العربى ، مستوى الفنون التى تجلبها ومدى ما يمثله من تطور تكنولوجى وخاصة بالنسبة لما يوجد فى البلد الأم للشركة دولية النشاط ، مدى ما تقوم به فى مجال تطويع التكنولوجيا لظروف العالم العربى والكيفية التى يتم بها ذلك ، الى أى حد تنشغل هذه الشركات بتطوير الفنون الانتاجية المحلية ٠

* تمويل المشروعات التى تبنيها الشركات دولية النشاط أو تشترك فيها : مدى استقلالها ماليا ، مدى تلاحمها مع المصالح المحلية ، مدى تقبلها لأن تتملك المصالح المحلية ، ولو جزئيا ، الشركة الأم ، مدى تعاملها (وكيفية هذا التعامل) مع شركات دولية أخرى عند قيامها بمشروعاتها فى العـــالم العربى ٠

* مشكلات تسويق المنتجات التى تسهم فى بناء وحدات انتاجها أو فى انتاجها ، مدى سهولة أو صعوبة تسويق هذه المنتجات فى السوق الدولية ، وضعها فى الأسواق الدولية التى تسيطر عليها شركات دولية كبيرة ، مدى احترامها لتعهداتها فى حالة التزام الشركة دولية النشاط بتسويق نسبة

معينة من الناتج بعد التشغيل الشروط التى يتم بها التسويق ، مدى اهتمامها بالأسوق المحلية وبأى الفئات الاجتماعية فى السوق المحلية ٠

* الادارة : الكيفية التى تتم بها ومدى ارتباطها بالشركة الأم ، مدى اشتراك المواطنين العرب فيها – وفى أى عمل من أعمال الادارة ، أعمال تحديد الاستراتيجية والتخطيط ، أم أعمال التنسيق بين قرارات الادارة التى تتخذ على المستوى الأدنى أم أعمال ادارة العمليات اليومية ٠

* الانتهاء من كل هذا بابراز الوزن النسبى لكل من رؤوس الأموال الأجنبية الموجودة فى العالم العربى من خلال الشركات دولية النشاط ومجال نشاط كل منها ، والطرق التى تفضل التعامل بها ، مع الحكومات أم اشتراكا مع رأس المال المحلى أم استقلالا عنهما وما اذا كانت تفضل التعامل على أساس « الصفقة الحزمة » Package Deal التى تحتوى رأس المال ، والتكنولوجيا ، والادارة ، أم على أسس أخرى ، كل ذلك بقصد ابراز نمط تقسيم العمل الذى ترمى الى تحقيقه وما يمثله هـــذا النمط من تقسيم العمل للمجتمع العربى : يمثل تأكيدا لتبعية الاقتصاديات العربية أو خروجا لها من عملية التخلف الاقتصادى والاجتماعى ٠

دراسة هذه الجوانب لطبيعة ونشـــاط الشركات دولية النشاط ، والجوانب الأخرى لنشاطها فى الاقتصاد الدولى بصفة عامة وفى العالم العربى بصفة خاصــــة(١) ، تؤدى بنا الى البصر بالسؤال الحقيقى الذى يثور فى النهاية ٠ وهو : هل يلزم على العالم العربى ، لتحقيق أهداف استراتيجية التطوير من خلال التصنيع ، ان يواجه الشركات دولية النشاط أم أن يتعامل معها ؟ اذا كان لا بد من التعامل ففى أى المجالات ؟ وفى أى صورة ؟ صورة الانضواء تحت ظلها ، أم المشاركة ، أم استخدام هذه الشركات بوعى وحذر فى تحقيق شروط الاستغناء عنها فى أقصر وقت ممكن ؟

---

(١) ولدينا دراسة حديثة عن استراتيجة الشكات دولية النشاط فى دول البحر المتوسط وخاصة فى البلدان العربية ٠ وهى دراسة قامت على الوثائق والمقابلات مع المسئولين فى الشركات دولية النشاط التى تتعامل مع البلدان العربية ، وتتسم بالوضوح والصراحة ٠ وتبين الدراسة كيف أن الاعتقاد السائد فى أوساط هذه الشركات هو ان العـــالم العربى غير قادر على التصنيع الجاد ٠ وهو ما يعنى ان هذه الشركات لا تعتبر البلدان العربية من قبيل العميل الجاد المستمر الذى يحرص التاجر على التعامل معه على أسس مستقبلية طويلة المدى ، وانما من قبيل العميل الذى يحسن معه الحصول على أكبر كسب ممكن وبأسرع ما يمكن – أنظر :
G. Luciani, La stratégie des entreprise multinationales dans le bassin méditérranéen, Instituto Affari Internazionali, Rome, Mars 1976.

ضرورة التعبئة الجادة للفائض الاقتصادى والقضاء على مظاهر تبديده وترشيد استخدامه يمثلون البديل الاكفأ بالنسبة للسياسة الواجب اتباعها فى تعبئة الموارد المالية • وهو البديل القادر على اخراج بعض البلدان العربية (سواء أكانت من البلدان ذات القواعد الانتاجية التى لا تصدر البترول ، كمصر ، أم من البلدان ذات القواعد الانتاجية والمصدرة للبترول كالجزائر) من مديونيتها • ولا يمكن أن يكون سبيل الخروج من هـــذه المديونية هو الاستمرار فى الاقتراض من الخارج أو الالتجاء الى رأس المال الأجنبى • عليه يكون من الواجب دراسة حالة المديونية والتعرف على امكانية الخروج منهـا استخداما للفائض ، وعلى الأخص فى الحد من المديونية الناجمة عن تمويل الاستثمارات الصناعية وتغطية ما يلزم لتحقيق الأمن الغذائى •

* * *

هذا فيما يتعلق بالموارد العينية والمـــالية • ولا يكفى أن ننظر فى السياسات المختلفة الخاصة بالموارد وفقا للنظرة المزدوجة ، العينية والمالية ، وانما لا بد ـ كما قلنا ـ أن نرى البديلات المختلفة التى تعرض فى شأن البعد التنظيمى لاستخدام الامكانيات فى تحقيق أهداف الاستراتيجية •

(و) البعد التنظيمى :

يهدف ادخال هذا البعد الى مناقشة البديلات التنظيمية المختلفة التى تمكن من معرفة أيهما أكثر كفاءة فى تحقيق أهداف استراتيجية التطوير من خلال التصنيع فالأمر يتعلق اذن باختيار سياسة تنظيمية يتحدد وفقا لها الاطار التنظيمى العام لاستخدام الموارد وطريقـــة الادارة اليومية لوحدات الاقتصاد القومى • ونبادر بالقول : الاختيار هنا اختيار سياسى يؤثر تأثيرا مباشرا على النتائج التى تتحقق اقتصاديا ونمط توزيـع الناتج بين الفئات الاجتماعية المختلفة •

ونقصد بالاطار التنظيمى هنا الشكل المؤسسى الذى يحدد فى النهاية للاقتصاد فى مجموعه طريقة أدائه عن طريق تحديده لكيفية ادارة الوحدات الانتاجية التى يتكون منها الاقتصاد القومى :

ـ ففيما يتعلق بطريقة أداء الاقتصاد فى مجموعه ، يمكن التمييز بين إطار تنظيمى يمكن من وجود تحديد واع لأهداف الاقتصاد القومى ، وتحقيق تنسيق مسبق بين الأهداف بعضها البعض وبين الأهداف والوسائل ،وضمان

تنفيذ ما اعتنق من أهداف استخداما للوسائل التى إختيرت · واطار تنظيمى آخر يترك أداء الاقتصاد القومى أساسا لقوى السوق تحدد من خلال الأثمان القرارات التى تتخذ وتحقق فى النهاية نتيجة النشاط الاقتصادى على مستوى الإقتصاد القومى · هنا يكون الأداء تلقائيا مهما كانت درجة تدخل الدولة باعتبار أن النتيجة الاجتماعية تتوقف فى نهاية الأمر على العمل العفوى لقوى السوق · مع هذا الأداء التلقـائى لا يظهر ما اذا كانت نتيجـــة النشاط الاقتصادى فى مجموعه مواتية من الناحية الاجتماعية أم ممثلة لتبديد فى الموارد الا بعد تمام الانتاج وحدوث التبادل ، أى فى نهاية الفترة الانتاجية بعد أن يكون ما تم قد تم ·

- نوع الاطار التنظيمى مرتبط بنوع الملكية السائدة ويتوافق معها نمط معين لادارة الوحدات الانتاجية · ويقصـــد بالادارة السيطرة المباشرة على وسائل الانتاج ، سيطرة تترجم فى إتخاذ قرارات خاصة بالاستخدام الممكن للموارد الاقتصادية · خاصة بالاستخدام الفعلى لهذه الموارد وخاصة بالرقابة على هذا الاستخدام · مجموعة القرارات هذه تحدد فى النهاية نمط استخدام الموارد ونمط توزيع الناتج فى هذا الاستخدام · ويمكن التفرقة بين نمط خاص للادارة ونمط جماعى :

* بالنسبة لنمط الادارة الخاص ، يمكن التفرقة بين نمط خاص فردى ، ونمط خاص من خلال الدولة :

- يقوم نمط الادارة الخـاص الفردى فى المشروع الفردى القائم على تقسيم العمل بين عمل تصور وعمل تنفيذ ، وعمل ماهر وعمل غير ماهر ، مع ما يتضمنه هذا التقسيم للعمل من تدرج هرمى فى داخل القوة العاملة · هذا النمط للادارة يتم وفقا لمعيار الربح الفردى ، الربح النقدى · تؤخذ القرارات على مستوى كل مشروع بطريقة مجزأة من وجهة نظر الاقتصاد القومى فى مجموعه ، وفقا لمعيار الرشادة الفردية ·

- ويقوم نمط الادارة الخاص من خلال الدولة عندما تكون الدولة (وهى ذات طبيعة اجتماعية وسياسية معينة) متملكة للمشروعات مع وجود السيطرة الفعلية على وسائل الانتاج فى يد فئات إجتماعية محددة · هذا النمط من الادارة يقوم على نفس نوع تقسيم العمل · تدار المشروعات عادة بواسطة مديرين تعينهم الدولة مـــع امكانية بعض المســاهمة من جـانب العمال · واعتقادنا أن قرارات الادارة تتخذ هنا وفقا لما يمكن تسميته بمعيار الرشادة

البيروقراطية ، وهي شبه رشادة سوقية ، بمقتضاها تتخذ القرارات بهدف احتفاظ جهاز الدولة بسيطرته على وسائل الانتاج وزيادة سيطرته عليها كأساس للسلطة السياسية ٠ وابتداء من هذه السلطة السياسية يختص أفراد الجهاز أنفسهم بجزء من الفائض الاقتصادى رغم التبديد الظاهر لجزء هام من الموارد ٠

* أما نمط الادارة الجماعى فهو نمط يسعى الى أن يتحقق على أساس سيطرة من يقومون بالانتاج على وسائل الانتاج واتخاذ قرارات الانتاج على نحو جماعى واع يرتكز على ازالة التفرقة بين عمل التصور وعمل التنفيذ ، وبين عمل المرأة وعمل الرجل ، ويهدف فى النهاية الى اتخاذ قرارات الادارة التى تحقق الانتقال الى الاقتصاد الجماعى (عن طريق تحقيق الملكية الجماعية لوسائل الانتاج واتخاذ القرارات التى تؤدى الى تنمية القوة الانتاجية الخلاقة للمنتجين وتحقيق نمط لتوزيع الدخل يقوم على المساهمة فى عملية العمل الاجتماعى) ٠

ويكفينا هذا القدر لاثارة مسألة البدائل التنظيمية فى اطار سياسات تحقيق أهـــداف الاستراتيجية ، مبرزين ضرورة الاختيار بالنسبة للاطار التنظيمى لما له من أثر مباشر وحيوى عـــلى فعالية السياسات فى تحقيق الأهداف ٠ واضح مما قلناه أن الاختيار لا يقتصر على مسألة قطاع عام وقطاع خاص ، والاختيار كما قلنا سياسى ٠ فعلينا أن ندرس التجارب التاريخية المختلفة ، لا بقصد استيرادها ، فليس هناك تجربة اجتماعية تنقل ، وانما بقصد الاستفادة من دروسها ٠ ولكل طريقة من طرق الأداء والادارة نتائجها التاريخية الواضحة خاصة فى اطار الأزمة الحالية للاقتصاد الدولى ٠ والحلال بين والحرام بين ٠

* * *

تلك هى القضايا التى تثيرها السياسات الخاصة بالامكانيات منظورا اليها النظرة ثلاثية البعد (النظرة العينية ـ المالية ـ والنظرة التنظيمية) ، وانما فى حدود تعبئة الموارد فى الداخل ٠ لم يبق للانتهاء من السياسات العامة التى تصدق على الصناعة وغير الصناعة الا أن نرى السياسة المتعلقة بالعلاقة التجارية مع العالم الخارجى ٠

(ز) العلاقة التجارية مع العالم الخارجى :

مؤدى استراتيجية الاعتماد على الذات أن الاتجـــاه الى الخارج يكون للحصول على ما هو ليس متوفر فى الداخل : مواد وسيطة ، سلع أساسية وسلع استهلاكية ٠ هذا يتوقف على القدرة الاستيرادية :

* تتحدد القدرة الاستيرادية بالقدرة التصديرية وبالتسهيلات التى تحصل عليها من الخارج ٠

* تتوقف القدرة التصديرية على نوع الصادرات ، والأسواق التى يتم التعامل فيها والشروط التى يتم بها التعامل :

ـ بالنسبة لنوع الصادرات يلزمنا أن نفرق بين نوعين من الصادرات : الصادرات التقليدية التى نتجت عن نمـط تقسيم العمل الاستعمارى ، والصادرات الجديدة التى تنتج عن تحقيق الاستراتيجية تدريجيا ٠ بالنسبة للصادرات التقليدية يتعين أن تهدف السياسة الى تعظيم الايرادات الناتجة عن بيعها وليس الى تعظيم انتاجها ٠ بمعنى آخر ، وجود هـذا النوع من الصادرات يمثل تركه ورثناها من نمط تقسيم العمل الاستعمارى تهـدف إستراتيجية التطوير الى تصفيتها ٠ فلا يصح العمل على التوسع فى انتاج هذه الصادرات ، وانما نسعى الى تعظيم ايراداتنا من بيع ما ينتج منها حتى يتغير هيكل الانتاج ، وذلك عن طريق البحث عن شروط بيع أفضل فى السوق العالمية ٠ أما فيما يتعلق بالصادرات الجديدة فمؤدى الاستراتيجية أن تكون من السلع التى يتزايد عليها الطلب العالمى ٠ مما يجعل شروط تسويقها فى الخارج ، مع التحفظ الخاص بطبيعة الأسواق الخارجية فى عالم اليوم ، أفضل٠

ـ وبالنسبة للأسواق الخارجية ، فان المشكلة الأساسية ، التى تغيب عن الكثيرين ليست عادة مشكلة الأثمان التنافسية (اذ يمكن دائما منح اعانات للوحدات التى تصدر جزءا من انتاجها) وانما هى فى الغالب العقبات التنظيمية ٠ أى وجود الاحتكارات الدولية التى تسيطر عـلى الأسواق فى الأجزاء المتقدمة والمتخلفة من العالم الرأسمالى والسياسات التى تتبعها الدول فى مواجهة صادرات الآخرين (يعتبر الاقتصاد الأمريكى من أكثر الاقتصاديات فرضا للقيود على صادرات الآخرين فبابه ليس بالقدر من الانفتاح الذى يطمع فيه بعض من ينتمون الى الاقتصاديات الضعيفة) ٠ هذه العقبات التنظيمية تغلق الأبواب فى وجه الصناعة المحلية حتى ولو أنتجت باثمان تنافسية ٠ وهذه حقيقة يتجاهلها أصحاب سياسة الباب المفتوح (الأمر الذى يؤدى بسياستهم الى أن تتمثل عمليا فى تصفية الوحدات الانتاجية المحلية دون أن يقوم لها بديل بواسطة رأس المال المحـلى ، ولا من باب أولى ، بواسطة رأس المال الدولى) ٠ الوعى بطبيعة الأسواق الدولية الحالية يستلزم حماية الصناعات المحلية والبحث عن سبل اتفاقية للتجارة مع الخارج ٠

- وعليه يلزمنا للتوصل الى الأسواق المناسبة وشروط التعامل المواتية، ان نتصور سبيل اتفاقيات التجارة الثنائية والجماعية ، ويا حبذا لو كانت طويلة الأمد تمكن من تحقيق حد أدنى من الاستقرار فى العلاقة مع الخارج • وتقل صعوبة التوصل الى حل اذا اقترنت اتفاقية بيع الصادرات باتفاقية على شراء الواردات •

* أما بالنسبة للتسهيلات والمساعدات التى نحصل عليها من الخارج ، فقد سبق لنا القول أنه ابتداء من الفائض الاقتصادى وعدم تبديده وجدية تعبئته لا تكون هناك حاجة لرأس المال الأجنبى • بل تبين التجربة التاريخية لكل المجتمعات الا تطوير الا ابتعادا عن رأس المال الأجنبى • أما التسهيلات والمساعدات التى تتلاءم مع مقومات الاستراتيجية فيمكن قبولها •

* * *

تلك هى السياسات العامة الخاصة بتعبئة الموارد والتى يلزم تحديد أكثرها فعالية فى تحقيق أهداف الاستراتيجية وتصدق على التصنيع وغير التصنيع • بالاضافة اليها توجد بعض السياسات الخاصة اللازمة للتصنيع •

٣ - بعض الساسات الخاصة بالتصنيع :

ويتمثل أهمها فيما يلى :

* تنظيم العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص وبيان مجال كل منهما • سبق أن تعرضنا للاطار التنظيمى من حيث طريقة أداء الاقتصاد القومى فى ارتباطه العضوى بنمط ادارة الوحدات الانتاجية • أيا كان الاختيار السياسى ، فان واقع الاقتصاديات العربية ، عاكسا بذلك ظاهرة تسود الأجزاء المتقدمة والمتخلفة من الاقتصاد الرأسمالى ، يتميز بوجود قطاع عام يلعب فى بعض هذه الاقتصاديات الدور الأساسى وقطاع خاص • الأمر الذى يلزم معه تنظيم الوضع على نحو يوضح مجال عمل كل من القطاعين ليس فقط بالنسبة للحاضر وانما بالنسبة لتوسعهما المستقبل كذلك ، ويتضح معه علاقة القطاعين أحدهما بالآخر •

* قد يكون من اللازم اقامة مؤسسات مالية متخصصة لتسهيل تمويل المشروعات ذات الأولوية على الأخص فى الصناعات المحورية •

* يلزمنا أن نبلور سياسة تهدف الى حماية الصناعات الحرفية وتطويرها ، نظرا لأنها تمثل مصدر عمالة لجزء لا يستهان به من القوة العاملة،

ولأنها تشبع قدرا كبيرا من الحاجات ولامكانية تطوير الفنون الانتاجية بها ، وهي فنون عادة ما تكون اما أصيلة لعبت القوة العاملة المحلية الدور الأساسي في خلقها أو أجنبية استوعبتها وطوعتها القوة العاملة المحلية • عليه يتعين أن نبلور سياسة لتطويرها تنظيميا وفنيا ، وهي سياسة غالبا ما تستدعي اتخاذ اجراءات مالية (ضرائب واعانات) ونقدية وتسويقية •

* هناك أخيرا قضية سبل تنفيذ المشروعات الصناعية • وهي تثير الكثير من المسائل على الأخص في حالة ما اذا تم التنفيذ بواسطة شركات أجنبية • وهي مسائل تلزم دراستها جديا خاصة وأن لبعض البلدان العربية تجربة طويلة نسبيا مع الشركات الأجنبية ، وذلك بقصد التوصل الى سياسة واضحة في هذا المجال تتلاءم مع مقومات استراتيجية التطوير من خلال التصنيع • تقديرنا أن الدراسة اللازمة لتحديد معالم السياسة في هذا المجال لا بد وأن تغطي على الأقل الأمور التالية :

* أنماط تنفيذ المشروعات الجديدة : تنفيذها بواسطة وحدات وطنية أو وحدات أجنبية أو وحدات مختلطة ، تنفيذها بواسطة وحدات متخصصة على سبيل الدوام أو وحدات تنشأ للقيام بذلك بالنسبة لمشروعات بعينها •

* في حالة الالتجاء الى الوحدات الأجنبية : نظام عقود التوريد ـ تسليم المشروع الجديد معدا للتشغيل أو تسليمه بعد تشغيله بعض الوقت حتى يتم تكوين اطارات فنية وادارية محلية ، مدى الارتباط الذي يخلقه كل من هذين النظامين بين الوحدة الانتاجية الجديدة والاقتصاد الذي تنتمي اليه الشركة الأجنبية المنفذة للمشروع ـ نظام مساهمة الشركة الأجنبية التي يعهد اليها بالتنفيذ في جزء من رأس المال كدليل على حسن نيتها عند التنفيذ صور ذلك ومدى فعاليته ـ نظام قيام شركة أجنبية بالتنفيذ مع التزامها بتسويق جزء من ناتج المشروع ـ نظام قيام شركة أجنبية بالتنفيذ على أن تأخذ مقابل ذلك (كليا أو جزئيا) عينا ، مما ينتجه المشروع بعد تشغيله • مدى ملاءمة التنفيذ في كل حالة ، وضمان السلامة ، وكيف يتحقق هذا الضمان ـ مدى استفادة المصالح المحلية من تنفيذ المشروعات ، وحدات التشييد الكبيرة والصغيرة المحلية والمقاولون المشغلون بتوفير الأيدي العاملة ـ الشروط التي يتم في ظلها التنفيذ بالنسبة للقوة العاملة المحلية ـ الفنون التي تستخدمها الوحدات الأجنبية في حل مشكلات التنفيذ ـ مدى المغالاة في تقدير نفقات بناء المشروعات الجديدة •

* ما ينتجه كل نمط من انماط التنفيذ من أثر بالنسبة لاستخدام الموارد والمنتجات المحلية فى التنفيذ وأثر ذلك على نفقة التنفيذ وعلى تشغيل الوحدات المحلية المنتجة لما يستخدم فى تنفيذ المشروع ٠

* ما ينتجه كل نمط من انماط التنفيذ من أثر بالنسبة لاكتساب الخبرة فى أعمال تنفيذ المشروعات ٠ ومن ثم مدى مساهمة كل نمط فى خلق اطارات محلية قادرة على التنفيذ ومدى سرعة هذا الخلق ٠

* * *

تلك هى السياسات الخاصة بالتصنيع ٠ فاذا ما ضمت الى السياسات العامة التى تنسحب على التصنيع وغير التصنيع تتكامل الصورة الخاصة بالسياسات ، أو على الأقل بأهم السياسات اللازم تقريرها لتحقيق أهداف استراتيجية التطوير من خلال التصنيع العربى ٠ لم يبق لاستكمال الصورة الخاصة بهذه الاستراتيجية الا تقديم استخدام منهجية بناء الاستراتيجية على أساس الدراسات التى تحققت بخصوص الحاجات الثلاث : الغذاء والكساء والايواء ٠

الفصل السادس

إستخدام المنهجية في تحديد أهداف الإستراتيجية إبتداء من الحاجات في الوضع العربي الراهن

تضمنت توصيات مؤتمر التنمية الصناعية الرابع للدول العربية التى عقد فى بغداد فى ديسمبر ١٩٧٦(١) ، والتى قامت على تبنى الاعتماد على الذات والتوجه الداخلى كاستراتيجية للتطوير العربى ، القيام بعدد من الدراسات حول حاجات الغذاء والكساء والسكن فى الوطن العربى ، دراسة يمكن اتخاذها كنقطة بدء فى الالمام بالعناصر المكونة للاستراتيجية • وقد تم بالفعل القيام بهذه الدراسات(٢) • وقد كان استخدام المنهجية لتصور استراتيجية للتصنيع ابتداء من الحاجات الاجتماعية يستلزم أن تتم دراسات مماثلة تغطى الحاجات الاجتماعية الأخرى فى العالم العربى ، الأمر الذى كان يمكن من التوصل الى أهداف الاستهلاك والانتاج لنهاية الفترة التى تغطيها الاستراتيجية ثم الى تقدير الاحتياجات المباشرة وغير المباشرة اللازمة لتحقيق أهداف الانتاج ، وهو ما يحدد نوع الهيكل الصناعى اللازم بناؤه ، مع الأخذ فى الاعتبار ضرورة أن يتحقق لهذا الهيكل حد أدنى من التكامل التكنولوجى يضمن له ذاتيته • واذا لم تغط الدراسات الحاجات الاجتماعية يصبح من الصعب ، ان لم يكن من المستحيل ، التوصل الى تصور كمى للهيكل الصناعى بفروعه المحورية الواجب توفيره كأساس للتطوير الاقتصادى والاجتماعى • ومع ذلك فتقديرنا أن البدء بدراسة هذه الحاجات الثلاث يمثل خطوة ، وخطوة هامة غزيرة المعنى ، فى سبيل تصور متكامل لاستراتيجية تطوير المجتمع العربى من خلال التصنيع ابتداء من الحاجات الاجتماعية •

وسنحاول ، ارتكازا على هذه الدراسات ، أن نرى كيف يمكن تصور الفروع الاستهلاكية اللازمة لاشباع هذه الحاجات الثلاث ، ثم تصور الفروع الوسيطة والأساسية الواجب تواجدها خلف هذه الفروع الاستهلاكية •

---

(١) انظر وثائق المؤتمر لدى مركز التنمية الصناعية لجامعة الدول العربية ، وكذا وثائق ندوة التنسيق الصناعى العربى (الاسكندرية — يونيو ١٩٧٦) •

(٢) د• مصطفى الجبلى ، الحاجة الأساسية للغذاء فى البلدان العربية للأعوام من ١٩٨٥ — ٢٠٠٠ ، ديسمبر ١٩٧٨ •

— سمير بدوى وسلوى العنترى ، تأمين الحاجة الأساسية للكساء فى البلدان العربية حتى عام ٢٠٠٠ ، يناير ١٩٧٩ •

— ياسين عبد الله ومحمد عجلان ، المدخلات الصناعية اللازمة لاشباع الحاجة الأساسية للسكن للمواطن العربى فى عام ٢٠٠٠ ، يناير ١٩٧٩ •

يرتكز تقديم الوضع الراهن لاشباع هذه الحاجات فى العالم العربى وتقديرات الأهداف الخاصة بها على الأرقام التى وردت فى هذه الدراسات الثلاث مع التصرف اللازم لاستكمالها فى بعض الحالات واستخلاص النتائج الواجب استخلاصها •

لنتوصل من خلال ذلك الى كيف الوجود الصـــناعى ، أى نوعية الهيكل الصناعى اللازم توفره ، ومستوى الأداء الاقتصادى لهـذا الهيكل اللازم لاشباع هذه الحاجات الثلاث ، ويعبر عن تلك النوعية وهذا المستوى كميا المعاملات والمعدلات التى تعكس تركيب الهيكل ومستوى ما يحققه من انتاج ، بعد ذلك يمكن أخذ المستوى الذى توجد عليه هذه المعاملات والمعدلات كأساس للقيام بعمل إسقاط خاص بالكميات التجميعية للاقتصاد القومى فى مجموعه وللقطاع الصناعى منه بصفة خاصة ٠

على هـذا الأســاس نبرز الكيفية التى تستخـدم بهـا منهجيـة بناء الاستراتيجية ابتداء من هذه الحاجات الثلاث على النحو التالى :

ــــ فى مرحلة أولى نـرى الوضع الراهن فى العـــالم العربى بالنسبة للحاجات الثلاث : الغذاء والكساء والايواء ٠ نرى الوضع الراهن ابتداء من الاستهلاك مرورا بالانتاج وما يرتبط به من صادرات وواردات ومستلزمات للقيام به لننتهى الى تقدير مدى الاعتماد على الذات فى اشباع هذه الحاجات ، وقد رؤى أن نقدم هـــذا الوضع الراهن للحاجات الثـلاث مجتمعة لتعطى صورة من جانب أكبـــر من مكونات مستوى المعيشة فى العـالم العربى ٠ وللصورة المستخلصة دلالتها الاقتصادية والاجتمـاعية رغم ما قد تتميز به من تعميم ٠

ــــ فى مرحلة ثانية ، وابتداء من الوضع الراهن يتم الاســقاط الخاص بالاستهلاك والانتــاج المتعلقين بهـذه الحاجات الثلاث بالنسبة للعالم العربى عام ٢٠٠٠ مرورا بعام ١٩٨٥ كسنة وسيطة تمثل السنة النهائية بالنسبة لعدد كبير من الخطط التى تم رسمها فى كثير من الأقطار العربية ٠ على هدى خط منهجى عــام يمكن إستخلاصه من الدراسات الثلاث نجرى الاســقاط بالنسبة للغذاء والكساء والايواء وكذلك ذلـك المتعلق بمستلزمات الانتــاج **المباشرة** لكل من هذه الحاجات ٠

ــــ استمرار عملية القيـــام بعمل الاســقاط اتبـاعا لمنهجية التغطية من الخلف يمكن من التوصل الى مستلزمات الانتاج **غير المباشرة** (من الفروع الوسيطة والأساسية) وانما بالنسبة لاشباع هــذه الحاجات الثلاث فقط ٠ هنا تكمن المرحلة الثالثة ٠

ــــ أما المرحلة الرابعة فالأصل أنها تتعلق باسقاط الهيكل الصناعى العربى ابتـــداء من الحاجات ، وانما الهيكل الواجب تحقيقه اذا ما أريد أن

تتمتع هذه الحاجات بالاشباع الواجب : التوصل الى كيف هذا الهيكل وكم الأهداف الواجب تحقيقها استثمارا وانتاجا لكى يوجد ويقوم بالانتاج ، مع تقديم هذا الهيكل فى شكل أجزاء تعبر عنهـا الفـروع الصناعية . ولكنها أجزاء لا تتمتع بنفس الأهمية النسبية من وجهـة نظر المبررات الأساسية لتواجد الهيكل : اشباع الحاجات الاجتماعية مع ضمان حد أدنى من التكامل التكنولوجى ، قضاء على التبعية وتوفيرا للاستقلال الاقتصادى ، فى ظل نمط جديد لتقسيم العمل الدولى . فى هذه المرحلة الرابعة سنحاول عمل اسقاط يتعلق بكليات الاقتصاد القومى بصفة عامة والكليات الصناعية بصفة خاصة ، وانما ابتداء من كيف ومستوى أداء الفروع التى تنتج لاشباع الحاجات الثلاث التى تمت الدراسات بشأنها .

أولا - الوضع الراهن فى العـالم العربى بالنسبة لحاجات الغذاء والكساء والايواء

يتحدد مدى اشباع حاجة معينة كيفيا بعاملين : حجم ما يستهلك من وحدات الناتج المشبع للحاجة ، ونمط الاستهلاك الذى يتحدد بدوره بالكيفية التى تتوافر بها مكونات ما يلزم للاشـباع والتى تتطلب نوعا من التوازن بينها ، والكيفية التى يتم بها الاستعمال الفعلى لهذه المكونات .

ويتم قيـاس مدى الاشـباع كميا وفقـا لمعايير تتحدد بعوامل طبيعية (فسيولوجية ومناخية) واجتماعية . فبالنسبة للغذاء يقاس مدى الاشباع ابتداء من مستوى قيـاس يمثل الحد الأدنى اللازم بيولوجيا لابقـاء الشخص على قيد الحياة متمتعا بقدرات معقولة لممارسة النشاط اليومى . وهو يتحدد ابتداء من قيمة فسيولوجية اتخذت كنقطة البدء فى القياس وتسمى BMR وهى قيمة مستمدة من الحد الحرج للطـاقة اللازمة للمحـافظة على حـالة الشخص ، وهذا الحد الحرج يسـاوى ١ر٥ BMR . وبما أن الحاجة للغذاء تتحلل الى الحاجة لسعرات وبروتينات ودهون وفيتامينات ، قدر الحد اللازم لتمتع الفرد بمستوى غذائى معقول كما وكيفا بعدد ٢٥٠٠ سعر ونحو ٧٠ جرام بروتين ، منها ٣٠ جرام بروتين حيوانى فى اليـوم . وهو حد يتوقف فى النهاية بالنسبة لكل شخص ، على عدة عوامل منهـا نوع العمل ، الظروف المناخية ، السن ، الجنس ، المستوى الحضارى .

ويتم قياس مدى اشباع الحاجة الى الكساء بعـدد من أمتار النسيج ، يتكون من الأنواع المختلفة من النسيج المستخدم وفقا لنمط الاستهلاك تعتبر

لازمة لكساء الفرد فى مواجهة الظروف الطبيعية والتصور الاجتماعى لما يعد كساء ٠

وكذلك يمكن قياس اشباع الحاجة للمسكن بعـــدد من الأمتار المربعة من المبانى يتوافر لها شروط معينة تحدد كيف المسكن من حيث ما يزود به من شروط داخلية كالتهوية ومدى تعرضه للشمس وما يزود به من خدمات كخدمات المياه والكهرباء والغاز ، وما يوجـــد بداخله من أساسيات كدورة المياه وما يلحق بها من مجارى ، وشروط خارجية كالطرق والمواصلات ومراكز للتســـويق والخدمات الصحية والتعليمية وغيرها من الشروط التى تحـــدد الوسط الخارجى للمسكن وتحـــدد مدى الراحة التى يجنيهـا الانســـان باستخدامه ٠

ولتجميع عناصر الصورة التى تعبر عن الوضع الراهن فى العالم العربى بالنسبة لحاجات الغذاء والكساء والايواء ، سنحاول أن نرى :

ـــ فى مرحلة أولى ، الاشباع الذى يتحقق لهـذه الحاجات ببيان حجم الاستهلاك ونمطه على أمل أن يمكننا ذلك ، فى ضوء معـايير قياس الاشباع الضرورى أو المعقول ، من التعرف على مدى اشباع الحاجات الثـلاث فى ظل كل من الحجم والنمط السائدين ٠

ـــ ثم نرى ، فى مرحلة ثانية ، مدى الاعتمـاد على الذات العـــربية فى اشباع هـــذه الحاجات الثلاث ، وهو ما يتحـــدد عن طريق التعرف على ما يحصل عليه العالم العربى من الخارج من منتجات تشبع هـــذه الحاجات بصفة مباشرة ومن مستلزمات لانتاج ما ينتج محليا لاشباعها ٠

(١) الاستهلاك ومدى اشباع الحاجة :

يصل متوسط استهلاك المواطن العربى من الغـــذاء الى ٢٢٥٩ سعر حرارى يوميا ومن الكساء الى ٣ر٣ كيلو جرام سنويا ومن المساحة السكنية الى ٠١ر٦ م٢ ، الا أن هذه المتوسطات تخفى داخلها تفاوتا كبيرا بين مستويات الاستهلاك الفردى من دولة الى أخـــرى فى الوطن العربى حيث تتحقق أعلى مستويات هذا الاستهلاك فى كل من ليبيـــا والبحرين ، قطر ، الكويت ، والامارات العربية بينما تصل الى أدناها فى كل من موريتانيا والصومال ، اليمن العربية واليمن الديموقراطية وذلك كما يتضح من الجدول رقم (١) :

جـــدول رقم (١)

المتوسط الحالى لنصيب الفرد من الغـذاء والكساء والمساحة السكنية

الـــدولة	متوسط الاستهلاك الفردى من الغذاء(١) سعر/يوم	متوسط الاستهلاك الفردى من الكساء(٢) كيلوجرام/سنة	متوسط نصيب الفرد من المساحة السكنية(٣) متر مربع
مصر	٢٦٢٢	٣ر٥	٢ر٤
السودان	٢٠٤٩	٢ر٥	—
السعودية	٢٣٨٧	٣ر٠	—
الكويت	—	١٥ر٣	٣٢ر٧
البحرين	—	١٣ر٥	—
قطـــر	—	٢٥ر٧	—
الامارات العربية	—	١٩ر٠	٢٨ر٨
ســـوريا	٢٥٠٤	٦ر٠	٩ر٨
العـــراق	٢٣٧٣	٣ر٢	٧ر٣
الأردن	٢١٨٣	٤ر٥	٤ر٨
لبنـــان	٢٣٩٠	٦ر٣	—
ليبيـــا	٢٦٦٦	١١ر٦	٢٦ر٠
الجـــزائر	٢٠٤٧	٣ر٢	٣ر٢
تونس	٢٣٤٧	٢ر٣	١٢ر٦
المغرب	٢٥٦٥	٢ر٧	٥ر٥
الصومال	١٩١٣	٢ر٢	—
موريتانيا	١٨٥٦	٢ر٧	—
اليمن العربية	١٩٩١	١ر٠	١ر١
اليمن الديمقراطية	١٩٩٩	—	—
عمـــان	—	—	—
المتوسط العام	٢٢٥٩	٣ر٣	٦ر٠١

المصدر : الدراسات المشار اليها فى الهامش رقم ٢ ص ١٧١

(١) متوسط الفترة ١٩٧٢ ـ ١٩٧٤

(٢) متوسط الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٧٥

(٣) عام ١٩٧٥

ومن الجدير بالذكر أن هذا التفاوت الكبير بين مستويات الاستهلاك الفردى لا يظهر فقط عند المقارنة بين دولة وأخرى فى داخل الوطن العربى بل انه يظهر كذلك فى داخل الدولة الواحدة بين مجموعات السكان ذوى الدخول المختلفة • وعلى الرغم من قصور البيانات فى هذا المجال الا أنه يمكن التدليل على ذلك بأخذ الوضع السائد للاستهلاك الغذائى فى تونس وفقا لمجموعات الدخول المختلفة كما يتضح من الجدول رقم (٢) :

— يتراوح متوسط استهلاك الفرد من الغذاء فى الريف بين ١٩٢٠ سعر/يوم للذين يحصلون على أقل من ٣٠ دينار فى السنة و ٣١٢٦ سعر/يوم لفئات الدخل أكثر من ٤٠٠ دينار سنويا • أما فى الحضر فيتراوح بين ١٤١٥ و ٢٨٩٩ سعرا ، بينما يتراوح فى المدن الكبرى بين ١٠٧٧ و ٢٥١٨ سعرا ، بما يؤكد الاتجاه السائد بتزايد مستوى الاستهلاك الفردى من الغذاء مع زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل •

— بالنسبة لكافة فئات الدخل يرتفع مستوى الاستهلاك الفردى من السعرات الحرارية فى الريف عنه فى الحضر والمدن الكبرى مما يمكن تفسيره بافتراض أن فقير المدينة أسوأ من فقير الريف حيث أن الفئات المستهلكة لاقل من ٢٥٠٠ سعر حرارى (والذى يمثل الحد الأدنى المتفق عليه علميا لاحتياجات الانسان من السعرات) تصل نسبتها الى ٧٠٪ فى الحضر بالمقارنة بـ ٥٠٪ فقط فى الريف ولمزيد من التفصيلات يمكن الرجوع الى الملحق رقم (١) ويمكن أن نضيف الى الافتراض السابق ما هو معروف من أن جزءا لا يستهان به من احتياجات الفرد الغذائية فى الريف يتم اشباعه بعيدا عن نطاق السوق وفى داخل الوحدة الانتاجية العائلية •

يمكن القول بأن كلا من حجم الاستهلاك ونصيب الفرد منه يتحددان بشكل أساسى وفقا للعامل السكانى ، والعوامل المتعلقة بحجم الدخل القومى ، ونصيب الفرد منه • فيلاحظ أن مصر تستأثر بالنصيب الأكبر من استهلاك الغذاء والكساء والسكن (٢٩٪) تقريبا ، على الرغم من أن نصيبها من اجمالى الدخل القومى لا يتعدى (٩٫٣٪) وذلك نتيجة لكبر حجم سكانها الذى يمثل حوالى (٢٦٪) من اجمالى سكان الوطن العربى •

ومن ناحية أخرى فان حجم السكان فى السعودية والكويت والبحرين وقطر والامارات العربية لا يتعدى ٧٫٢٪ من اجمالى سكان الوطن العربى وهى نسبة تقل قليلا عن مثيلتها فى الصومال وموريتانيا واليمن العربية

جـــدول رقم (٢)
مستويات استهلاك الغــذاء فى تونس
وفقـا لمجموعات الدخول فى ١٩٧٥

الدخل الفردى (دينار/سنة)	٪ من الأسر			السعرات/فرد/يوم		
	ريف	حضر	المدن الكبرى	ريف	حضر	المدن الكبرى
أقـل من ٣٠	٨ر٠	١ر٣	٣ر٠	١٩٢٠	١٤١٥	١٠٧٧
٣٠ ـ ٦٠	٢٢ر٦	١٣ر٣	٢ر٦	٢١٦٨	١٨٠٩	١٤٢٩
٦٠ ـ ٨٠	١٥ر٢	١٢ر١	٥ر٩	٢٤٣١	١٩٨١	١٨٢٩
٨٠ ـ ١٠٠	١١ر٧	١١ر٦	٨ر٢	٢٤٣٧	٢٢٠٠	١٨٥٤
١٠٠ ـ ١٢٠	٩ر٤	٩ر٧	٧ر٧	٢٥٦٠	٢٢١٧	١٩١٣
١٢٠ ـ ١٦٠	١٢ر٥	١١ر٦	١٥ر٢	٢٧٠٢	٢٣٠٢	٢٢٢٣
١٦٠ ـ ٢٠٠	٧ر٣	١١ر٨	١١ر٨	٢٨٣٧	٢٣٨١	٢٢١٩
٢٠٠ ـ ٣٠٠	٨ر١	١٣ر٥	١٨ر٣	٣٠٦٥	٢٥٦٩	٢٢١٩
٣٠٠ ـ ٤٠٠	٢ر٧	٦ر٨	١٠ر٥	٣٠١٣	٢٨٨٣	٢٥١٨
أكثر من ٤٠٠	٢ر٥	٦ر٥	١٩ر٥	٣١٢٦	٢٨٩٩	٢٤٦٩
كل الفئات	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	٢٤٧٤	٢٢٢٨	٢١٣٢

المصدر : FAO, The Fourth World Food Survey, 1977. P. 36

جـدول رقم (٣) النصيب النسبى للدول العربية من الغـذاء والكساء والسكن بالمقارنة بنصيبها من اجمالى السكان والدخل القومى

الدولة	الغذاء(١) ٧٢ ـ ١٩٧٤		الكساء(١) ١٩٧٥		السكن(١) ١٩٧٥		السكان(٢) ١٩٧٥		الدخل القومى(٣) ١٩٧٥	
	الاستهلاك سعر/يوم	٪	الاستهلاك ألف طن/سنة	٪	الاستهلاك ألف وحدة سكنية	٪	مليون نسمة	٪	مليون دولار	٪
مصر	٧٩٦١٧	٢٩ر٤	١٤١ر٢٠	٢٨	٦٩٩٨	٢٩ر٢	٣٧ر٢٣	٢٦ر٢	١١٥٥٠	٩ر٣
السودان	٣٢٢٣١	٩ر٧	٤٧ر٥٦	٩	٣٢٠٥	١٣ر٤	١٥ر٧٣	١١ر١	٤٥١٠	٣ر٦
السعودية	٢١٤١١	٦ر٤			١١٧٥	٤ر٩	٨ر٩٧	٦ر٣	٢٤٩٦٠	٢٠ر١
الكويت			١٨ر٩٧	٣ر٧	١٣٣	٠ر٥	١ر٠٠	٠ر٧	١١٢٨٠	٩ر١
البحرين			٣ر٣	٠ر٦	٣٧	٠ر٢	٠ر٢٦	٠ر١	٦٣٠	٠ر٥
قطـر			٢ر٧٣	٠ر٥	١٦	٠ر١	٠ر٠٩		١٦٨٠	١ر٤
الامارات العربية			١٢ر٦٣	٢ر٢	٩٤	٠ر٤	٠ر٢٢	٠ر١	٦٨٧٠	٥ر٥
سوريا	١٨٤٠٤	٥ر٥	٤٥ر٨٢	٩ر٠	١٠٩٦	٤ر٦	٧ر٣٥	٥ر١	٤٨٧٠	٣ر٩
العـراق	٢٦٣٨٨	٧ر٩	٤٨ر٣٧	٩ر٥	١٥٣٠	٦ر٤	١١ر١٢	٧ر٨	١٤٢٦٠	١١ر٥
الأردن	٥٨٩٤	١ر٨	١٣ر١٢	٢ر٦	٣٦٥	١ر٥	٢ر٧٠	١ر٨	١٢٤٠	١ر٠
لبنـان	٦٨٥٩	٢ر١			٣٩٦	١ر٦	٢ر٨٧	١ر٨	٣٢٩٠	٢ر٧
ليبيـا	٦٥٠٥	٢ر٠	٣٩ر٠٤	٨	٣٨٠	١ر٦	٢ر٤٤	١ر٦	١١٢٤٠٠	١٠ر٠
الجزائر	٣٤٣٤٩	١٠ر٣	٥١ر٠٦	١٠	٢٣٠٨	٩ر٦	١٦ر٧٨	١١ر٨	١٢٢٩٠	٩ر٩
تونس	١٣٣٠٧	٤ر٠	١٩ر٤٨	٤	١٠٠٦	٤ر٢	٥ر٦٧	٣ر٩	٤٢٣٠	٣ر٤
المغرب	٤٤٤٠٠	١٣ر٣	٤٩ر٤٢	١٠	٣٠٤٧	١٢ر٧	١٧ر٣١	١٢ر٢	٧٨٩٠	٦ر٤
الصومال	٦٠٦٤	١ر٨	٧ر١٥	١ر٤	٥٠١	٢ر٠	٣ر١٧	٢ر٠	٣٢٠	٠ر٣
موريتانيا	٢٤٥٠	٠ر٧	٣ر٦٠	٠ر٧	٢٦٨	١ر٢	١ر٣٢	٠ر٩	٤١٠	٠ر٣
اليمن العربية	١٣٢٨٠	٤ر٠	٤ر٥٥	٠ر٨	١٠٠٠	٤ر٢	٦ر٦٧	٤ر٧	١٣٨٠	١ر١
اليمن الديمقراطية	٣٣٩٨	١ر١			٢٨٢	١ر٢	١ر٦٩	١ر١		
عمـان					١٢٤	٠ر٥	٠ر٧٧	٠ر٨		
الاجمـالى	٣٣٢٥٥٧	١٠٠	٥٠٨ر٢٣	١٠٠	٢٣٩٦١	١٠٠	١٤٣ر٣٦	١٠٠	١٢٤٠٦٠	١٠٠

المصدر : (١) تم حساب أرقام كل من الغذاء والكساء والسكن من واقع بيانات قطرية .

(٢) U.N., Monthly Bulletin of Statistics, Jan. 1978

(٣) World Bank, World Banks Atlas, 1976

(٦ر٧٪) ومع ذلك فان النصيب النسبى لدول المجموعة الأولى من اجمالى الاستهلاك (٥ر٦٪ من الغذاء بالسعودية وحدها ، ٥ر١٦٪ من الكساء ، و ٦٪ من السكن) ارتفع كثيرا عنه فى دول المجموعة الثانية (٥ر٦٪ من الغذاء للمجموعة كلها ، ٩ر٢٪ من الكساء ، ٤ر٧٪ من السكن) ويمكن ارجاع التفاوت الواضح بين استهلاك كل من المجموعتين الى تباين أنصبتهما النسبية من اجمالى الدخل العربى حيث يصل نصيب المجموعة الأولى الى حوالى ٦ر٣٦٪ منه على حين لا يتجاوز نصيب المجموعة الثانية ٧ر١٪ وذلك كما يشير الجدول رقم (٣) .

نمط الاستهلاك العربى من الحاجات الثلاثة :

يعد النمط العام للاستهلاك من الغذاء ، الكساء ، والسكن متشابها الى حد كبير فى الدول العربية حيث يتميز فى مجال الغذاء بارتفاع نسبة السعرات من المصادر النباتية (٨٨٪) على حساب المصادر الحيوانية (١٢٪) كما يتميز فى مجال الكساء بتفصيل المستهلك العربى للمنسوجات القطنية (٥٧٪) وبتفضيل المنسوجات عموما على الملابس الجاهزة ومنتجات التريكو . أما فيما يخص الاسكان العربى فيتمز بارتفاع نسبة المساكن غير المناسبة (أى التى تفتقر الى التزود بالمرافق الأساسية والتى يرتفع فيهما معدل التزاحم أو المساكن الهامشية الغير معدة لسكنى الانسان) بحيث تمثل ٣٠٪ من اجمالى المساكن . وفيما يلى تفصيل ذلك :

١ - الغذاء :

على الرغم من أن النمط السائد لاستهلاك الدول العربية من الغذاء يتميز بانخفاض نسبة السعرات من المصادر الحيوانية وارتفاع تلك من المصادر النباتية الا أنه يمكن التمييز بين مجموعتين من الدول :

المجموعة الأولى : وتشمل المغرب ، الجزائر ، تونس ، ليبيا ، مصر ، سوريا ، الأردن ، العراق ، لبنان ، السعودية ، ودول الخليج وتتميز باستهلاك نسبة عالية من الحبوب (١٤٠ - ٢٠٠ كيلو جرام للفرد فى السنة) يأتى القمح فى مقدمتها حيث تمثل نسبته بين ٧٠ - ٩٠٪ ، وتستهلك كمية عالية نسبيا من الخضر والفواكه وكمية منخفضة نسبيا من اللحوم والألبان .

المجموعة الثانية : وتشمل السودان ، الصومال ، موريتانيا ، واليمن الديموقراطية ويعد استهلاكها من الحبوب أقل نسبيا (حوالى ١٢٠ كيلوجرام

للفرد فى السنة) ، وتكون الذرة بأنواعها نحـــو ٧٠٪ منها ، علاوة على أن استهلاكها من الخضر والفاكهة يقل كثــيرا عن دول المجموعة الأولى ، الا أن استهلاكها من البروتين الحيوانى (اللحوم والألبان) يعلو كثــيرا عن مثيله فى تلك المجموعة •

وبالرجوع الى أرقام الجدول رقم (٤) يتضح لنـا أن استهلاك المواطن العربى من البروتين يصل فى المتوسط الى ٦٢ر٣ جرام/يوم وهى وان كانت مرضية طبقا لما هو متعارفعليه وفقا للمقاييس العالمية الا أن نسبة البروتين الحيوانى فى معظم البلدان العربية لا تتجاوز ٢٥٪ من البروتين الكلى •

ويوضح الجدول رقم (٥) نمط الاستهلاك العربى وفقـا للمجموعات الغذائية المختلفة ، حيث يشير الى انخفاض معـدلات الاستهلاك من الأسماك والبيض واللحوم بوجه عام بالمقارنة بالحبوب والسكر •

٢ ــ الكساء :

يتميز النمط العربى لاستهلاك الكساء بسمتين :

الأولى : هى تفضيل المنسوجات القطنية على غيرها من منتجات الكساء حيث تصل نسبتها الى ٥٧٪ فى المتوسط ، يليهـا فى الأهمية منســوجات الألياف الصــناعية (٢٠٪) على حين ينخفض معـــدل استهلاك المنسوجات الصوفية (٤٪ فى المتوسط) الأمر الذى يعكس طبيعة المنــاخ السائد فى معظم الدول العربية والذى يتميز بارتفاع درجة الحرارة •

الثانية : تفضيل المنسوجات بوجه عـام على الملابس الجاهزة ومنتجات التريكو حيث لا تتجاوز نسبتهما الى اجمالى الاستهلاك من منتجـات الكساء ١٣٪ ، ٦٪ على التوالى بما يمكن ارجاعه الى العادات والتقاليد السائدة التى تفضل شراء الأقمشة وتولى تفصيلها للحصول على نوع الملبس المطلوب •

وعلى الرغم من هذه السمات العــامة يوجد قدر كبير من التفاوت بين أنماط الاستهلاك فى كل دولة اذ يصل تفضيل المنسوجات القطنية الى أقصاه فى السودان ومصر وسوريا فى الوقت الذى يصل فيه الى أدناه فى قطـــر ، الكويت والامارات العربية •

أما بالنسبة للمنسوجات الصـــوفية فيصل تفضيلها الى أقصـاه فى المغرب وتونس ولبنان والى أدناه فى السودان حيث يكاد ينعدم •

جـدول رقم (٤)
توزيع الاستهلاك الفردى من السعرات والبروتين
تبعا للمصدر فى الدول العربية المختلفة (١٩٧٢ - ١٩٧٤)

الدولة	سعر/يوم					البروتين/جرام/يوم
	مصدر نباتى	٪	مصدرحيوانى	٪	اجمالى	
الجزائر	١٨٤١	٩٠	٢٠٦	١٠	٢٠٤٧	٦١ر٥
مصر	٢٤٢٣	٩٢	١٩٩	٨	٢٦٢٢	٧١ر٣
العراق	٢١١٢	٨٩	٢٦١	١١	٢٣٧٣	٦٠ر٦
الأردن	٢٠٠٥	٩٢	١٧٨	٨	٢١٨٣	٥٢ر٥
لبنان	٢٠٨٠	٨٧	٣١٠	١٣	٢٣٩٠	٦٧ر٦
ليبيا	٢٣٣٩	٨٨	٣٢٧	١٢	٢٦٦٦	٦٨ر١
موريتانيا	١٣٩١	٧٥	٤٦٥	٢٥	١٨٥٦	٦٣ر٢
المغرب	٢٣٩٤	٩٣	١٧١	٧	٢٥٦٥	٧٠ر٠
السعودية	٢١٦٤	٩١	٢٢٣	٩	٢٣٨٧	٦١ر٤
الصومال	١٤٤٣	٧٦	٤٧٠	٢٤	١٩١٣	٥٩ر٢
السودان	١٧٣٠	٨٤	٣١٩	١٦	٢٠٤٩	٦٠ر٧
سوريا	٢٢٤٦	٩٠	٢٥٨	١٠	٢٥٠٤	٦٣ر٥
تونس	٢١٣٩	٩١	٢٠٨	٩	٢٣٤٧	٦٥ر٦
اليمن العربية	١٨٤٧	٩١	١٤٤	٩	١٩٩١	٥٩ر٢
اليمن الديمقراطية	١٦٩٩	٨٥	٣٠٠	١٥	١٩٩٩	٥٠ر١
المتوسط العام	١٩٩٠	٨٧ر٧	٢٦٩	١٢ر٣	٢٢٥٩٥	٦٢ر٣

المصدر : (١) دراسة د. مصطفى الجبلى ، الحاجة الى الغذاء فى الدول العربية للأعوام ١٩٨٥ و ٢٠٠٠
(٢) تم حساب النسب المئوية والمتوسط العام .

جـــدول رقم (٥) توزيع الاستهلاك الفردى من الغذاء وفقا للمجموعات الغذائية المختلفة فى الدول العربية ٧٢ - ١٩٧٤ (سعر/يوم)

الـــدول	الجزائر	مصر	العراق	الأردن	لبنان	ليبيا	موريتانيا	المغرب	السعودية	الصومال	السودان	سوريا	تونس	اليمن العربية	اليمن الديمقراطية
الحبوب	١٣٠٧	١٧٧٤	١٤٤٩	١٢٧٧	١٢٢٣	١١٦٦	١٠٢٨	١٧٤٢	١٤٣٣	١٠٥٢	٩٧٧	١٣٧٠	١٣٣٥	١٥٤٨	١١٨٨
الدرنات والجذور	٣٧	٣٢	٦	١٨	٤٣	١٧	١٢	١٤	٦	٢٧	٢١٢	٢٨	٣١	١٥	١
السكر	١٩٢	٢١٤	٣٤٠	٢٨٨	٣١٠	٣٨٦	١٩٠	٢٨١	٢٠٩	١٨٤	١٦٠	٢٨٦	٢١٧	٨٨	٢٢٦
البقول	٣١	٩٠	٤٠	٧٦	٣٥	٥١	٥١	٦٥	٣٨	١٠	٤٠	١٠٩	٧٥	٧٩	١٧
البذور الزيتية	٤	٢٠	٧	٢٥	٨٦	٨٣	١٧	١٠	٤٨	٦٦	٨٦	٧٥	٣١	٤	١٥
الخضروات	١٧	٧٧	٦٧	٣٨	٥٢	٧٤	١	١٨	٤٥	٩	١٣	٧٩	٦٢	١٣	١٧
الفواكه	٨٨	٨٥	٧٠	٤٧	١٥١	١٩٥	٤٦	٦٣	٢٧٢	٤٣	٤١	١١٠	٦٥	٦٦	١٧٠
اللحوم	٤٠	٥٨	١٠٦	٦٥	١١٣	١٠٩	١٠٦	٦٧	٧٨	١٤٨	١١٢	٨٤	٧٦	٦٥	٦٠
البيض	٣	٥	٩	٢٣	١٢	٦	٥	١٠	٧	٢	٣	١٢	٨	١	٤
الاسماك	٤	٦	٧	٤	٧	١٠	٤٤	١٠	١١	١	٣	٣	١	٣	٣٤
الالبان	١١٨	٣٨	٩٥	٧١	١٠٨	١٧٣	٢٨٨	٣٩	٩٤	٢٨٦	١٦٦	٨٣	٨٣	٥٥	٦٧
الزيوت النباتية	١٦٥	١٣١	١٣٣	٢٣٦	١٨٠	٣٦٧	٤٦	٢٠١	١١٣	٥٢	٢٠١	١٨٩	٣٢٣	٣٤	٦٥
الدهون الحيوانية	٤١	٩٢	٤٤	١٥	٧٠	٢٩	٢٢	٤٥	٣٣	٣٣	٣٥	٧٦	٣٠	٢٠	١٣٥
نبـــاتى	١٨٤١	٢٤٢٣	٢١١٢	٢٠٠٥	٢٠٨٠	٢٣٣٩	١٣٩١	٢٣٩٤	٢١٦٤	١٤٤٣	١٧٣٠	٢٢٤٦	١٢٣٩	١٨٤٧	١٦٩٩
حيوانى	٢٠٦	١٩٩	٢٦١	١٧٨	٣١٠	٣٢٧	٤٦٥	١٧١	٢٢٣	٤٧٠	٣١٩	٢٥٨	٢٠٨	١٤٤	٣٠٠
جملة	٢٠٤٧	٢٦٢٢	٢٣٧٣	٢١٨٣	٢٣٩٠	٢٦٦٦	١٨٥٦	٢٥٦٥	٢٣٨٧	١٩١٣	٢٠٤٩	٢٥٠٤	٢٣٤٧	١٩٩١	١٩٩٩

المصدر : الملاحق الاحصائية لدراسة الدكتور مصطفى الجبلى ، سابق الاشارة اليها .

جدول رقم (٦)
الاستهلاك العربى لمنتجات الكساء موزعا على أهم بنوده
(١٩٧٥)

(ألف طن)

الدولة	المنسوجات: قطنية	%	صوفية	%	الياف صناعية	%	اجمالى	%	منتجات التريكو	%	ملابس جاهزة	%	اجمالى الاستهلاك
مصر	١١٣ر٣	٨٠	٣ر٤٠	٢	٢ر٥	٤	١٢١ر٩	٨٦	٩ر٥	٧	٩ر٨	٧	١٤١ر٢
السودان	٤٠ر٠	٨٤	٠١ر٥		٦ر٥	١٤	٤٦ر٥	٩٨	٠ر١		١ر٠	٢	٤٧ر٦
الكويت	١ر٧	٩	١ر١٠	٦	٨ر٠	٤٢	١٠ر٨	٥٧	٢ر٠	١١	٦ر٢	٣٢	١٩ر٠
البحرين	٠ر٧	٢٣	٠ر١٦	٥	٠ر٨	٢٨	١ر٦	٥٦	٠ر١	١	١ر٣	٤٣	٣ر٠
قطر	٠ر٢	٧	٠ر١٤	٥	١ر٥	٥٦	١ر٨	٦٨			٠ر٩	٣٢	٢ر٧
الامارات	١ر٩	١٥	٠ر٣٣	٢ر٦	٩ر١	٧٢	١١ر٣	٨٩ر٦	٠ر٢	١ر٤	١ر٢	٩	١٢ر٦
سوريا	٣٥ر٧	٧٨	١ر٥٨	٣ر٣	٦ر١	١٣ر٤	٤٣ر٤	٩٤ر٧	١ر٥	٣ر٤	٠ر٩	١ر٩	٤٥ر٨
العراق	٣٤ر٠	٧٠	٢ر٠٦	٤	٩ر١	١٩	٤٥ر٢	٩٣	٢ر٠	٤ر٥	١ر٢	٢ر٥	٤٨ر٤
الأردن	١ر٦	١٢	٠ر١٠	١	٣ر٧	٢٨	٥ر٤	٤١	١ر٨	١ر٤	٥ر٩	٤٥	١٣ر١
ليبيا	٧ر١	١٨	٠ر٣٠	٠ر٧	١٤ر٧	٣٧ر٠	٢٢ر١	٥٥ر٧	٠ر٤	٠ر٩	١٧ر١	٤٣ر٤	٣٩ر٦
الجزائر	٢٣ر٦	٤٦	٠ر٤٢	١	١٦ر٤	٣٢	٢٠ر٤	٧٩	٦ر٦	١٣	٤ر١	٨	٥١ر١
تونس	٥ر٣	٢٧	١ر٣٥	٧	٤ر٦	٢٣	١١ر٢	٥٧	٢ر٩	١٥	٥ر٤	٢٨	١٩ر٥
المغرب	١٨ر٠	٣٦	٨ر٢٥	١٧	١١ر٤	٢٣	٣٧ر٧	٧٦	٤ر٥	٩	٧ر٢	١٥	٤٩ر٤
اليمن العربية	١ر٤	٣٠	٠١ر		٢ر٣	٥١	٣ر٨	٦			٠ر٨	١٩	٤ر٦
الاجمالى	٢٨٤ر٥	٥٨	١٩ر٢	٤	٩٩ر٤	٢٠	٤٠٣ر١	٨١	٣١ر٦	٦	٦٢ر٩	١٣	٤٩٧ر٦

المصدر : سمير بدوى ، سلوى العنترى : دراسة تأمين الاحتياجات العربية من الكساء حتى عام ٢٠٠٠

وفيما يتعلق بمنسوجات الألياف الصناعية فيصل معدل استهلاكها الى أقصاه فى دولة الامارات العربية وقطر والسعودية ويصل الى أدناه فى مصر والسودان ٠ ومن ناحية أخرى فانه على الرغم من انخفاض النصيب النسبى للملابس الجاهزة والتريكو على مستوى الدول العربية ككل يوجد تفضيل مرتفع لهما فى الأردن ، والبحرين ، ليبيا ، لبنان ويبلغ هذا التفضيل أدنى مستوياته فى السودان ومصر ٠ وذلك كما يتضح من الجدول رقم (٦) ٠

٣ ـ الاسكان :

هناك بعض الشروط الهامة اللازم توافرها بأى مسكن كى يصبح ملائما لسكنى الانسان لعل من أهمها :

ـــ القدرة على حماية الانسان من تقلبات العوامل المناخية المختلفة (حرارة ، برودة ، أمطار ، أعاصير) ويتوقف ذلك الى حد كبير على نوعية مواد البناء المستخدمة وأساليب استخدامها ٠

ـــ توافر بعض التجهيزات الأساسية والضرورية لحياة الانسان اليومية كمياه الشرب النقية والكهرباء ودورات المياه والحمامات بالاضافة الى نظام جيد للصرف الصحى ٠

ـــ توافر مسطح سكنى معقول يتيح للانسان حرية التنقل والقدرة على ممارسة أنشطته المختلفة داخل الأسرة ٠

ـــ القرب من مراكز الخدمات الاجتماعية المختلفة (سوق ، مدارس ، مستشفيات) ٠

وبدراسة الوضع العام للاسكان فى العالم العربى فى ظل الشروط السابقة يتضح أن هناك ٢ر٧ مليون مسكن لا تتمتع بمواصفات السكن المناسب ، أى بما يمثل ٣٠٪ من جملة الرصيد القائم للمساكن فى العالم العربى عام ١٩٧٥ وقدره ٢٣ر٩٦١ مليون مسكن ٠

وطبقا للبيانات المتاحة التى يوضحها الجدول رقم (٧) لا تتجاوز نسبة المساكن المجهزة بمياه الشرب النقية ٥ر٥٣٪ فى المتوسط ، ولا تتعدى نسبة المساكن المزودة بالكهرباء ٨ر٣٤٪ ، كما أن ٥ر٥١٪ من اجمالى المساكن يفتقر الى دورات المياه الخاصة أو المشتركة بينما يفتقر ٩٥٪ منها الى وجود حمام خاص أو مشترك ٠

جدول رقم (٧)

الوضع القائم للاسكان فى الدول العربية (١٩٧٥)

(عدد المساكن بالألف)

الدولة	عدد المساكن القائمة	نسبة التزود بالمرافق الأساسية: مياه الشرب	دورات المياه(١)	الحمامات(١)	المجارى	الكهرباء	معدل التزاحم فرد/حجره	عدد المساكن المناسبة	عدد المساكن غير المناسبة	٪
الأردن	٣٦٥	٣٦ر٦	٥٥ر٤	٨ر٧		١٧ر٠		٣٤٥	٢٠	٦
سوريا	١٠٩٦						٢ر٧	٩٣١	١٦٥	١٥
العراق	١٥٣٠	٢٠ر٥	٣٣ر٤	١٠ر٣		١٧ر١	٣ر٠	٥٠٥	١٠٢٥	٦٧
مصر	٦٩٩٨				٢٩ر٣		١ر٨	٥٨٠٩	١١٨٩	١٧
الامارات	٩٤	٣٠ر٩				٢٤ر٢	١ر٩	٢٨	٦٦	٧٠
السودان	٣٢٥							١٠٤٥	٢١٦٠	٦٧
الصومال	٥٠١	٦٣ر٩						٤٠١	١٠٠	٢٠
الكويت	١٣٣							١١٣	٢٠	١٥
موريتانيا	٢٦٨							١٣٦	١٢٣	٤٩
ليبيا	٣٨٠							٢٦٣	١١٧	٣١
اليمن العربية	١٠٠٠							٧١٠	٢٩٠	٢٩
اليمن الديمقراطية	٢٨٢							٢٠٦	٧٦	٢٧
البحرين	٣٧	٩٢ر٨				٨١ر٩	٢ر٤	٣٤	٣	٨
تونس	١٠٠٦	٣٤ر١	٥٥ر٩		٢٦ر٥		٤ر٦	٧٦٤	٢٥٢	٢٥
الجزائر	٢٣٠٨		٤٩ر١	١٣ر٣		٣٣ر٧		٢١٧٦	١٣٢	٦
السعودية	١١٧٥							١٠٤٢	١٣٣	١١
عمان	١٢٤							٩٩	٢٥	٢٠
قطر	١٦							١٤	٢	١٣
لبنان	٣٩٦							٣٨٨	٨	٢
المغرب	٣٤٧						٢ر٥	١٧٤١	١٣٠٦	٤٣
الاجمالى/المتوسط العام	٢٣٩٦١	٤٦ر٥	٤٨ر٥	١٠ر٨	٢٧ر٩	٣٤ر٨	٢ر٧	١٦٧٤٠	٧٢٢١	٣٠

(١) الخاصة أو المشتركة .

المصدر : ياسين عبد الله و د. محمد عجلان ، المصدر السابق .

ويشير الجدول الى ارتفاع معـــدل التزاحم فى المساكن العربية بحيث يصل فى المتوسط الى ٢ر٧ فرد/حجرة مما يعـــد من المعدلات المرتفعة نظرا لتعارضه مع مبدأ الخصوصية (مع ملاحظة أن التصور المتعـلق بالخصوصية يتحـــدد اجتماعيا بمفهوم قد يختلف من فئة اجتماعية لأخرى أو من مجتمع لآخر) ٠

أما فيما يتعـــلق بمدى توافر الخدمات الاجتماعية المختلفة بالقرب من المناطق السكنية فان القصور فى البيانات المتـاحة يحول دون اصدار حـكم بتواجدها من عدمه ٠

وأخيرا فانه اذا كان الوضع العام للاسكان العربى يتسم بالتدهور فان الموقف يبـدو أكثر تدهورا فى الريف عنه فى المدينة ويمكن الاستدلال على ذلك من الجداول التفصيلية الملحقة بالدراسة ٠

مـــدى اشـــباع الحاجات الثـــلاث فى ظل
كل من الحجم والنمط السائدين للاستهلاك :

يتضح لنا من الصفحات السابقة التى عرضنا فيها لحجم ونمط الاستهلاك العربى من الحاجات الثلاث (غذاء ــ كساء ــ سكن) انخفاض مستوى هـذا الاستهلاك سواء قسناه استنادا الى متوسطات الاســتهلاك العالمية أو وفقـا لما اصطلح عليه من معايير دولية ٠ ويصل هذا الانخفاض فى بعض الأحيـان الى حد وجود نقص مطلق فى مستوى اشباع الحاجة خاصة فيما يتعلق بالغذاء والسكن ٠ وفيما يلى نتعرض لهذه الجوانب بالتفصيل :

١ ــ الغـذاء :

تترجم الحاجة الى الغـــذاء الى الحاجة الى سعرات ، بروتين ، دهون ، فيتامينات ٠ ولذلك يستخدم نصيب الفـرد من السعرات فى اليـوم وكمية البروتين ونسبة السعرات المتحصل عليها من مصادر الطاقة النباتية كدليل للحكم على الموقف الغذائى ٠ ويحسب هـــذا على أساس ٢٥٠٠ سعر ونحو ٧٠ جرام بروتين للشخص فى اليوم منهـا نحو ٣٠ جرام بروتين حيوانى ٠ علما بأن هذا المستوى يتحدد اجتماعيا من قطر لآخر كما يتوقف على عـــدة عوامل منها : نوع العمل ، الظروف المنـــاخية ، السن ، الجنس ، المستوى الحضارى ٠ وبمقارنة الجدول رقم (٨) والذى يوضح احتياجات الفرد اليومية من المواد الغذائية المختلفة اللازمة لحصـوله على ٢٥٠٠ سعر/يوم وهو الحد

اللازم لكي يتمتع الفرد بمستوى غذائى مقبول كما وكيفا بالجدول رقم (٥) والسابق التعرف اليه عند الحديث عن النمط العربى السائد لاستهلاك الغذاء ، يتضح مدى اختلال هذا النمط بالزيادة فى جانب الحبوب والسكر والنقص فى جانب اللحوم والبيض والسمك والألبان ٠

جدول رقم (٨)

احتياجات الفرد اليومية من المواد الغذائية اللازمة لحصوله على ٢٥٠٠ سعر/يوم

المادة الغذائية	جرام/يوم	المادة الغذائية	جرام/يوم
الحبوب	٣٧٤	لحوم	٦٨
درنات	٤٤	بيض	٢٥
سكر	٥٠	سمك	١٥
بقول ومكسرات	٤٧	ألبان	٣٠٧
خضر وفاكهة	٣٩٧	دهون وشحوم	٣٠

ولقياس مدى سوء التغذية يمكن مقارنة الاستهلاك الفعلى للشخص بقيمة فسيولوجية معينة يطلق عليها BMR (Basal Metabolic Rate) وهى قيمة مستمدة من الحد الحرج للطاقة اللازمة للمحافظة على حالة الشخص وهذا الحد الحرج يساوى ٥ر١ من الـ BMR فاذا أمد الجسم بطاقة أقل من ٥ر١ BMR فان الشخص غالبا ما يعانى من سوء التغذية ولما كان الأفراد يختلفون فى قيمة الـ BMR فقد اقترح أن يكون الحد الحرج مساويا ٢ر١ BMR بمعنى أنه اذا قلت السعرات عن ذلك فان الغذاء لا يعتبر كافيا للمحافظة على الحياة ٠

ويشير الجدول رقم (٩) الى النسبة من السكان فى كل قطر من الأقطار العربية التى تعانى من سوء التغذية طبقا للمعيار السابق ، والتى تقدر بنحو ١٦٪ فى المتوسط ٠ وتبلغ هذه النسبة أقصاها فى كل من موريتانيا (٤٨٪) والصومال (٤٠.) والسودان (٣٠٪) فى حين تصل الى أدناها فى ليبيا (٧٪) ومصر (٨٪) ٠ على أنه يجدر بنا التنويه الى حقيقة أن حجم الاستهلاك الفردى من السعرات فى كل من مصر وليبيا يتجاوز ٢٥٠٠ سعر/يوم وهو الحد اللازم لحصول الفرد على مستوى غذائى مقبول كما وكيفا مما يشير الى أن النظرة الى المستوى القومى تخفى داخلها سوء توزيع

الاستهلاك بالمقارنة بالاحتياجات ، الأمر الذى يعكس فى النهاية سوء توزيع الدخل ٠

ويمكن أن نضيف الى هؤلاء الذين يعانون من سوء التغذية والبالغ عددهم ١٤٫٤٣٣ مليون نسمة ما لا يقل عن ٣٠ مليون فرد آخر يعانون من نقص البروتين/الطاقة ، حيث أنه على الرغم من وصول معدل الاستهلاك الفردى من اجمالى البروتين للفترة ٧٢ - ١٩٧٤ الى حوالى ٦٥ جرام فان ١٤ جراما منها فقط هى التى تأتى من مصدر حيوانى بالمقارنة بالمتوسط العالمى والذى يصل الى ٦٩ جراما منها ٢٤ جرام من مصدر حيوانى ٠ وتصل هذه المعدلات فى البلدان المتقدمة الى ٩٥ جرام ، ٥٦ جرام على التوالى ٠

كما تشير الدراسات الى وجود اتجاه عام نحو ارتفاع متواصل فى نسبة البروتين الحيوانى لاجمالى البروتين فى البلدان المتقدمة بالمقارنة باتجاه نحو ثباته أو تناقصه فى معظم البلدان العربية ٠

جدول رقم (٩)

نسبة السكان الذين يحصلون على ١٫٢ BMR
خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٧٤

الدولة	السعرات المقابلة لـ ١٫٢ BMR	عددالسكان (ألف فرد)	٪ الى اجمالى السكان	المستوى القومى سعرات/يوم
مصر	١٥٥٧	٢٨٦٦	٨	٢٦٣٢
العراق	١٥٢٨	١٤٤٧	١٤	٢٣٩٢
ليبيا	١٥٢٦	١٤٩	٧	٢٦٩٨
موريتانيا	١٥١٧	٥٩١	٤٨	١٨٦٧
السعودية	١٥٣٤	١٠١٤	١٢	٢٤١١
الصومال	١٤٩٢	١٢٠٢	٤٠	١٩١٦
السودان	١٥٢٦	٥١٥٣	٣٠	٢٠٦٧
سوريا	١٥٣٦	٦٨٣	١٠	٢٥٢٥
تونس	١٥١٥	٨٧٧	١٦	٢٣٧٨
المغرب	١٥٢٨	١٦٥٠	١٠	٢٥٩٣

المصدر : FAO, The Fourth World Food Survey, 1977. Appendex M.

٢ – الكساء :

يصل متوسط الاستهلاك الفردي لمنتجات الكساء في الدول العربية الى ٣ر٣ كيلوجراما/سنويا كما سبق الاشارة اليه عند دراسة الاستهلاك ، الا أن هذا المعدل يعتبر منخفضا الى حد كبير بالمقارنة بمتوسط الاستهلاك الفردي على مستوى العالم ٠ ويوضح الجدول رقم (١٠) معدل استهلاك الفرد في بعض الدول العربية من الألياف النسجية[1] – وهو يزيد قليلا عن معدل استهلاك منتجات الكساء فقط – بالمقارنة ببعض الدول الرأسمالية المتقدمة يمكن الاستدلال منه على انخفاض مستوى الاستهلاك الفردي في الدول العربية ٠

جدول رقم (١٠)

معدل استهلاك الفرد العربي من الألياف النسجية ١٩٧٣

بالمقارنة ببعض المعدلات العالمية

(كيلوجرام/سنة)

الدولة	معدل الاستهلاك الفردي	الدولة	معدل الاستهلاك الفردي
ليبيا	٩ر١٢	الولايات المتحدة الامريكية	٩ر٢٤
لبنان	٠ر١٢	سويسرا	٢ر٢١
سوريا	٢ر٧	السويد	٦ر٢٠
العراق	٣ر٤	الدانمرك	٠ر٢٠
تونس	٩ر٣	اليابان	٨ر١٩
الجزائر	٨ر٣	المانيا الغربية	٢ر١٩
المغرب	٤ر٣	انجلترا	٨ر١٦
السعودية	٠ر٣	استراليا ونيوزيلندا	٠ر١٥

(١) اضطررنا للمقارنة على أساس معدلات الاستهلاك من الألياف النسجية نظرا لعدم توافر البيانات عن المعدلات العالمية للاستهلاك من منتجات الكساء ٠

٣ — السكن :

يتحدد مدى اشباع الحاجة الى السكن فى ظل العوامل التالية :

— مدى توافر مسكن مناسب (بالمعنى السابق توضيحه) لكل أسرة •

— حصول كل فرد من السكان على نصيب معقول من المسطحات السكنية يتيح له حرية الحركة والقدرة على ممارسة أنشطته المختلفة المرتبطة بحياته الأسرية •

وبتقييم الوضع الراهن لاشباع الحاجة الى السكن فى الدول العربية يتضح ما يلى :

— يبلغ عدد الأسر العربية (طبقا لأرقام عام ١٩٧٥) حوالى ٢٥ر٤ مليون أسرة ، على حين لا يتجاوز عدد المساكن القائمة فى نفس العام ٢٣ر٩٦١ مليون مسكن لا يتمتع ٣٠٪ منها بمواصفات المسكن المناسب مما يعنى أن هناك حوالى ٩ مليون أسرة عربية تعيش فى مساكن غير مناسبة أو تتكدس مع غيرها من الأسر فى مسكن واحد •

— ومن ناحية أخرى فان دراسات الأمم المتحدة تشير الى أن الحد الأدنى لاحتياجات الفرد من المساحة السكنية يتحدد ما بين ١٠ — ١٦ م٢ وبالمقارنة مع متوسط نصيب الفرد من المسطحات السكنية فى الأقطار العربية يتضح أنه لا يتجاوز ٦ر٠١ م٢ بل وينخفض الى ١ر١ م٢ فى اليمن الديموقراطية ، ٣ر٢ م٢ فى الجزائر ، ٤ر٢ م٢ فى الأردن ، ٥ر٥ م٢ فى المغرب• وذلك كما سبق الاشارة فى الجدول رقم (١) •

(٢) مدى الاعتماد على الذات فى اشباع الحاجة الى الغذاء والكساء والسكن فى العالم العربى

تعرضنا فى الجزء السابق لدراسة كل من حجم ونمط الاستهلاك العربى من الغذاء ، الكساء ، والمسكن وسنحاول فيما يلى التعرف على مدى الاعتماد على الذات فى اشباع هذه الحاجات الثلاث • وسوف يتم ذلك على مرحلتين تستهدف الأولى التعرف على مدى قدرة الانتاج المحلى على الوفاء بهذه الحاجات ، وتقصد الثانية الى التعرف على مدى توفر المستلزمات لانتاج ما يشبع هذه الحاجات محليا •

(أ) **انتاج المنتجات المشبعة للحاجات :** يتضح لنا من بيانات الجدول رقم (١١) أن قدرة الانتاج المحلى على تغطية الاحتياجات من الغـذاء والكساء والسكن فى ظل توزيع الدخل والاستهلاك الحالى محدودة ، حيث لا تتجاوز ٨ر٧٢٪(١) من اجمالى الاستهلاك ويتبين ذلك بالنسبة للغـــذاء حيث تبلغ نسبة الانتـــاج النباتى الى اجمـالى الاستهلاك ٨٤٪ ، وتصل الى ٤ر٧٢٪ بالنسبة الى انتاج اللحوم بينما ترتفع الى ٥ر١٩٪ بالنسبة للانتاج السمكى. أما فى مجال الكساء فيقتصر الانتـاج المحلى على تغطية ٦٩٪ من الاحتياجات ويتشابه فى ذلك مع الرصيد القـــائم من المساكن المناسبة والتى لا تغطى سوى ٦٦٪ تقريبا من احتياجات الأسر العربية ٠

وفيما يلى عرض تفصيلى لمدى قدرة الانتـاج المحلى على اشباع الحاجات الثلاث :

١ - الغـذاء :

يتم اشباع الحاجة الى الغذاء باستهلاك جزء من الناتج الزراعى مباشرة وباستهلاك جزء من هذا الناتج بعد تحويله عن طريق الصناعات الغذائية ، وعلى هذا الأساس يلزم التفرقة فيما يتعلق بالناتج الزراعى بين الجزء الذى يتوجه الى الاســـتهلاك مباشرة والجزء الذى يستخدم كمدخل فى الصناعات الغذائية ٠ هذا الجزء الأول يحسب فى الانتاج المعد لاشباع الحاجة الى الغذاء ثم يضاف إليه ناتج الصناعات الغذائية ٠

ونظرا لغيـــاب البيانات الخاصة بالكميات من المنتجات الزراعية التى تستخدمها الصناعات الغذائية وتلك المتعلقة بنسب العادم من هذه المدخلات نفترض أن كمية الناتج من الصناعات الغذائية يساوى من الناحية العينية ومن ناحية القيمة الغذائية الكمية المستخدمة من المدخلات الزراعيـــة ٠ على أساس هذا الفرض يحتسب الناتج الزراعى مساويا لكل الناتج المتاح لاشباع الحاجة الى الغذاء قبل ادخال الصادرات ٠

ويتسم الاتجاه العام للانتاج الغـذائى خلال الفترة (٧٠ - ١٩٧٤) بالتزايد المستمر فيما عدا الأردن وموريتانيا ٠ الا أن هـذا الانتاج يتعرض لتذبذبات واضحة نتيجة مجموعة عوامل تؤثر على الانتـــاج أهمها الأمطار كمية وتوزيعا ٠ على أن هذا التغير تختلف درجته من منطقة لأخرى كما حدث

---

(١) مع استبعاد الانتاج السمكى ٠

جـــدول رقم (١١)

مدى تغطية الانتاج المحلى للاستهلاك من الغذاء ، الكساء ، المسكن فى الدول العـــربية

الغذاء والكساء : الف طن
السكن : الف وحدة

البيـــان	الغـــذاء			الكساء(٤)	السكن
	انتاج نباتى*	انتاج سمكى +	لحوم ×		
اجمـــالى الاستهلاك	٥٦٥٩٨	٤٩٩	٢١٧٧	٤٨٤ر٨٥	٢٥٣٩١(١)
الانتـــاج	٤٨٠٢٧ر٢	١٠٩٥ر٥٩	١٧٧١	٣٧٠ر٧٧	١٦٧٤٠(٢)
الصـــادرات	٤٢٩ر٤	—	١٩٥	٣٥ر٤٦	—
الجزء المتاح للاستهلاك من الانتاج المحلى	٤٧٥٩٧ر٨	١٠٩٥ر٥٩(٣)	١٥٧٦	٣٣٥ر٣١	١٦٧٤٠
النسبة المئوية للمتاح للاستهلاك من الانتـــاج المحلى	٨٤	٢١٩ر٥	٧٢ر٤	٦٩	٦٥ر٩
الواردات	٩٠٠٠ر٢	٢٧ر٤	٦٠١ر٠	١٤٩ر ٥	
نسبة الواردات الى اجمالى الاستهلاك	١٦	—	٢٧ر٦	٣١	

* أرقام عام ١٩٧٢ + أرقام عام ١٩٧٤ × أرقام عام ١٩٧٥

(١) عدد المساكن اللازمة لاشباع حاجة الأسر العربية عام ١٩٧٥

(٢) عدد المساكن المناسبة فى عام ١٩٧٥

(٣) على افتراض ضآلة حجم الصادرات من الانتاج السمكى .

(٤) أرقام ١٩٧٥ ولا تشمل لبنان والامارات والصومال وموريتانيا والسعودية لعدم وجود بيانات تفصيلية عنها .

فى الصومال وموريتانيا من قحط فى السنين الأخيرة أما زراعة الرى فتتمتع باستقرار أكبر ولذلك تساهم بدرجة أكبر فى الانتاج بالرغم من صغر نسبة المساحات المروية الى المساحات المطرية (٢٢ : ٧٨) هذا ويبلغ معدل النمو السنوى للانتاج الزراعى على مستوى الوطن العربى نحو ٦ر٢٪ ، بينما يبلغ معدل النمو السكانى نحو ٨ر٢٪ ومعدل نمو الطلب على الغذاء ٢ر٤٪ ، مما يؤدى الى زيادة الاعتماد على الاستيراد من الخارج من سنة لأخرى ، فاذا أضيف الى ذلك الارتفاع الرهيب فى أثمان بعض السلع الزراعية المستوردة لاتضح مقدار العبء المتزايد على موازين مدفوعات معظم الدول العربية ٠

ويشمل الانتاج العربى من منتجات الغذاء الرئيسية الانتاج النباتى بمكوناته (الحبوب ، البقول ، المحاصيل السكرية ، المحاصيل الدرنية ، البذور الزيتية ، الخضر والفاكهة) الى جانب كل من الانتاج السمكى وانتاج اللحوم ٠

وتأتى الحبوب فى المرتبة الأولى بين بنود الانتاج الغذائى النباتى المختلفة (٤٤٪) ، يليها فى ذلك الخضر والفاكهة (٣٠٪) ثم المحاصيل السكرية (١٩٪) ٠

الحبوب :

وتشمل الانتاج من القمح ، الشعير ، الأرز ، الذرة الشامية والرفيعة٠

يمثل القمح ٤٣٪ من اجمالى انتاج العالم العربى من الحبوب ، ويأتى بعده الذرة الرفيعة والشامية (٢٦٪) ثم الشعير (٢١٪) بينما لا يتعدى الأرز (١٠٪) ٠ وتسهم العراق بالجزء الأكبر من انتاج القمح (٢٣٪) يليها فى ذلك المغرب (١٩٪) ثم سوريا (١٤٪) ٠ أما بالنسبة للذرة الرفيعة والشامية فتستأثر مصر بالنصيب الأكبر حيث يمثل انتاجها من الذرة الشامية ٨٣٪ و ٢٠٪ من الذرة الرفيعة ٠ على حين يمثل انتاج السودان من الذرة الرفيعة ٥٣٪ ، كما يمثل انتاج اليمن العربى ٢٨٪ منها ٠

وتعتبر مصر أهم الدول المنتجة لمحصول الأرز والمغرب لمحصول الشعير ، وذلك على التفصيل الوارد فى الجدول رقم (١٢) ٠

جدول رقم (١٢)

الانتاج العربى من الحبوب* عام ١٩٧٢

الانتاج بالألف طن
المساحة بالألف هكتار

الدولة	القمح			الشعير			الأرز			الذرة الشامية			الذرة الرفيعة		
	الانتاج	٪	المساحة	الانتاج	٪	المساحة	الانتاج	٪	المساحة	الانتاج	٪	المساحة	الانتاج	٪	المساحة
الجزائر	١٦٩٢	١٤ر٧	٢٤٠٣	٧٢٠	١٢ر٩	٧٨١									
مصر	١٦١٦	١٤ر٠	٥٢١	١١٠	٢ر٠	٣٩	٢٥٠٧	٨٩ر٤	٤٧٠	٢٤١٧	٨٢ر٦	٦٤٥	٨٣١	٢٠ر٠	٢٠٣
العراق	٢٦٢٥	٢٢ر٨	١٩١٥	٩٨٠	١٧ر٥	٧٢٦	٢٦٨	٩ر٦	٩٤						
المغرب	٢١٨٤	١٩ر٠	١٩٩٨	٢٤٦٦	٤٤ر٠	١٩٣٣				٣٦٨	١٢ر٦	٤٨١			
الصومال										٦٥	٢ر٢	١٢٠			
السودان													٢٢٠٠	٥٣ر١	٢١٠٠
سوريا	١٨٠٨	١٥ر٧	١٣٥٤	٧١٠	١٢ر٧	٥٩٣									
تونس	٩١٤	٨ر٠	١٠٤٠	٢٣٦	٤ر٢	٣٩٤									
اليمن العربية				١٥٦	٣ر٠	١٢٦							٩٨٥	٢٣ر٨	١٢٨٠
الانتاج العربى	١١٥٠٨		٣٨٩٣	٥٥٩٩		٤٨٥٩	٢٨٠٤		٥٥٧	٢٩٢٧		١٣١٩	٤١٤٢		٣٧٢١

* أهم الدول المنتجة .

المصدر : د. مصطفى الجبلى « استغلال الموارد الزراعية فى الوطن العربى »

جـــدول رقم (١٣)
الانتاج العربى من منتجات الغذاء الرئيسية
(متوسط الفترة ١٩٧٦/٧٢)

	المساحة ألف هكتار	الانتاج ألف طن	أهم الدول المنتجة
الحبوب	٢٠٣٧٠	٢٦٩٨٠	مصر (٢٨٪) والمغرب (١٩٪) والعراق (١٤٪)
البقول	١٢٠٣	١٣٥٤	مصر (٣٢٪) والمغرب (٢٩٪) وسوريا (١٥٪)
المحاصيل السكرية	١٧١	١٠٩١٥	مصر (٦٧٪) والمغرب (١٨) والسودان (٧٪)
المحاصيل الدرنية	٢٧٥	١٩٣٤	مصر (٢٨٪) والسودان (٢٥٪) والجزائر (١٦٪)
البذور الزيتية	١٣١٣	٢٥٣٢	السودان (٤٣٪) ومصر (٣٩٪) وسوريا (١٢٪)
الخضر	٧١٨	٨١٤٢	مصر (٤٢٪) والعراق (١٦٪) والمغرب (١٠٪)
الفاكهة	—	٧٥٣٤	الجزائر (٣٠٪) والمغرب (١٨٪) ومصر (١٨٪)
الانتاج السمكى	—	٨٩٣	المغرب (٣٥٪) واليمن الديمقراطية (١٤٪) ومصر (١٢٪)
اللحوم	—	١٧٧١	مصر (٢٣٪) والسودان (٢٢٪) والمغرب (١١٪)

المصدر : الجداول المرفقة بدراسة د. مصطفى الجبلى سابق الاشارة اليها .

وفيما يتعلق بمدى اشباع الانتاج العربى من الحبوب لاجمالى الاستهلاك فانه يتفاوت بوجه عام من قطر لأخر فى الوطن العربى ، بحيث يصل الى ٩٪ فى الصومال والسعودية واليمن الشمالية واليمن الجنوبية والسودان ، بينما يقل عن ٥٠٪ فى لبنان ، ليبيا ، والجزائر ، موريتانيا ٠ مما يعنى أنه يمكن تقدير الفجوة الغذائية فى الحبوب بما يتراوح بين ١٠٪ - ٦٠٪ من اجمالى الاستهلاك العربى ٠

الخضر والفاكهة :

تتمتع الدول العربية بفائض فى انتاج الخضر والفواكه عن استهلاكها ، (أخذا فى الاعتبار أنماط الاستهلاك القائمة فى ارتباطها بنمط توزيع الدخل السائد ، على أن هناك تفاوتا كبيرا بينها حيث توجد بعض الدول التى تتمتع بفائض ممثلة فى مصر ، تونس ، المغرب ، ولبنان بينما تعجز كل من ليبيا وموريتانيا والسودان والعراق والسعودية عن تغطية استهلاكها ٠ أما بالنسبة للأردن ، سوريا واليمن الشمالية فيزيد انتاجها من الخضر بالنسبة للفواكه ، وذلك بعكس الحال فى الصومال واليمن الجنوبية ٠

المحاصيل السكرية :

تعانى الدول العربية من وجود عجز فى انتاجها من المحاصيل السكرية مما ينعكس على الانتاج العربى من السكر والذى يتراوح فيه العجز بين ١٠٪ - ١٠٠٪ ٠

اللحوم والألبان :

يمكن تقسيم الدول العربية بالنسبة لانتاج اللحوم الى دول يزيد فيها الانتاج أو يتساوى مع استهلاكها وتشمل السودان ، الصومال ، موريتانيا ، تونس ، الجزائر ، المغرب وهى الدول التى تمتلك مراعى واسعة ٠ هذا على حين تعانى بقية الدول من عجز كما فى مصر وسوريا والعراق واليمن الشمالية واليمن الجنوبية ودول الخليج والأردن ولبنان وليبيا ٠

أما فيما يتعلق بالألبان فيمكننا القول بأن جميع الدول العربية تعانى من عدم كفاية الانتاج لتغطية استهلاكها منه ٠

الانتاج السمكى :

تأتى المغرب فى مقدمة الدول المنتجة للأسماك حوالى (٣٥٪) من اجمالى الانتاج السمكى فى العالم العربى والذى يقدر بنحو ٥٩ر٨٩٢ ألف طن(١) ، يليها فى ذلك اليمن الديموقراطية (١٤٪) وتتبعها كل من مصر بانتاج يمثل حوالى (١٢٪) وعمان (١١٪) · ولمزيد من الايضاحات يمكن الرجوع الى الجدول التفصيلى للانتاج العربى من منتجات الغذاء الرئيسية رقم (١٣)·

٢ — الكساء :

رغم قدم الصناعة النسجية فى بعض الأقطار العربية الا أنها لم تدخل العالم العربى فى شكلها الحديث الا فى أواخر القرن التاسع عشر فى مصر وسوريا والعراق ثم تلتها بعض الأقطار الأخرى كالمغرب وتونس والجزائر بالاضافة الى السودان ولبنان والأردن واليمن العربية وليبيا فى مرحلة ثالثة ·

ويشمل الانتاج العربى من منتجات الكساء الرئيسية كلا من المنسوجات القطنية (وتمثل ٦٥٪ من اجمالى انتاج الكساء) ، المنسوجات الصوفية (١٤٪) ، منسوجات الألياف الصناعية (١٢٪) ، الملابس الجاهزة (٥ر١٠٪) ، منتجات التريكو (٥ر٨٪) — جدول رقم ١٥ — وتتصدر مصر قائمة الدول العربية المنتجة للكساء حيث يصل نصيبها النسبى من اجمالى الانتاج الى حوالى ٤١٪ ، يليها سوريا ١٤٪ ، المغرب ١٤٪ ، الجزائر ١٣٪ ، العراق ٦٪ ، تونس ٥٪ ، السودان ٤٪ ، الأردن ٢٪ ثم تأتى ليبيا واليمن العربية فى آخر القائمة ·

---

(١) يختلف هذا الرقم عن مثيله المعطى فى جدول رقم (١١) والذى يبين مدى تغطية الانتاج المحلى للاستهلاك من الحاجات الثلاثة فى الدول العربية ، حيث أن هذا الرقم يعطى عند مقارنته بالاستهلاك من الأسماك فجوة سلبية مقدارها (٣٪) بينما تبين أرقام الجدول وجود فائض فى الانتاج السمكى (يبلغ الاستهلاك حوالى ٤٥٪ فقط من اجمالى الانتاج) ، ونحن نرجح تلك الأرقام الموجودة بالجدول وعلى أساسها قد تم الاسقاط لعام ٢٠٠٠ ·

جدول رقم (١٤)

الانتاج العربى من منتجات الكساء فى عام ١٩٧٥

الدولة	منسوجات قطنية ألف طن	%	منسوجات صوفية ألف طن	%	م. ألياف صناعية ألف طن	%	ملابس جاهزة ألف طن	%	تريكو ألف طن	%	انتاج كلى ألف طن	%
مصر	١٢١ر٧٠	٥٠ر٧	٣ر٣٠	٢١ر٩	٥ر٢٠	١١ر٦	١١ر٩٠	٣٠ر٤	١١ر٥٠	٣٥ر٩	١٥٣ر٦٠	٤١ر٤
السودان	١٥ر٤٥	٦ر٤									١٥ر٤٥	٤ر٢
سوريا	٣٦ر٧٠	١٥ر٣	١ر٥٤	١٠ر٢	٧ر٣٠	١٦ر٣	١ر٩٤	٥ر٠	٣ر١٢	٩ر٨	٥٠ر٦٠	١٣ر٦
العراق	١٥ر٠٠	٦ر٣	٠ر٥٦	٣ر٧	٥ر٤٠	١٢ر٠	٠ر٨٧	٢ر٢	١ر٠٤	٣ر٣	٢٢ر٨٧	٦ر١
الأردن	٠ر٠٨		٠ر١٤	٠ر٩			٥ر٠٠	١٢ر٨	١ر٠٧	٣ر٣	٦ر٢٩	١ر٧
ليبيا	٢ر٥٥	١ر١			١٥ر٥٠	٣٤ر٥	٠ر٣٠	٠ر٨			٢ر٨٥	٠ر٨
الجزائر	٢٢ر٠٠	٩ر٢	٠ر١٤	٠ر٩	١٥ر٥٠		٣ر٧٥	٩ر٦	٦ر٤٤	٢٠ر١	٤٧ر٨٣	١٣ر١
تونس	٦ر٦٠	٢ر٨	١ر٢١	٨ر٠	١ر٢٠	٢ر٧	٧ر٥٠	١٩ر٢	٢ر٦٥	٨ر٣	١٩ر١٦	٥ر١
المغرب	١٨ر٥٣	٧ر٧	٨ر١٩	٥٤ر٤	١ر٢٦	٢٢ر٩	٧ر٨٠	٢٠ر٠	٦ر١٨	١٩ر٣	٥٠ر٩٥	١٣ر٧
اليمن العربية	١ر١٧	٠ر٥									١ر١٧	ر٣
الاجمالى	٢٣٩ر٧٨	١٠٠	١٥ر٠٨	١٠٠	٤٤ر٨٦	١٠٠	٣٩ر٠٥	١٠٠	٣٢ر٠٠	١٠٠	٣٧٠ر٧٧	١٠٠

ويمكن تقسيم الدول العـربية الى دول تكاد تحقق الاكتفاء الذاتى من منتجات الكساء وتشمل مصر (٩٩٪) ، سـوريا (٩٣٪) ، الجزائر (٩٣٪) ، والمغـرب (٩٠٪) ودول تعتمد تماما على الاسـتيراد وتشمل السعودية ، الكويت ، البحرين ، قطـر ، الامارات • أما باقى الدول فتعتمد بدرجات متفاوتة على كل من الانتاج المحلى والواردات •

وجدير بالذكر أنه فيمـا يخص الدول التى تعتمد فى جـزء كبير من اشـباع حاجاتها على الواردات من الخارج ، تمثل المنتجـات من الأليـاف الصناعية والملابس الجاهزة النسبة الغالبة منها مما يشير الى نمط الانتـاج والاستهلاك للدول المصدرة ، أما بالنسبة للدول التى يساهم انتاجها المحلى فى اشباع نسبة كبيرة من استهلاكها فيلاحظ تركز الانتاج حول المنسوجات القطنية بصفة عامة ممـا يتلاءم مع نمط الاسـتهلاك العـربى والتفضيلات المحلية •

جـدول رقم (١٥)
هيكل الانتاج العربى من منتجات الكساء ـ ١٩٧٥

البيـان	ألف طن	٪
منسوجات قطنية	٢٣٩ر٧٨	٦٤ر٧
منسوجات صوفية	١٥ر٠٨	٤ر١
منسوجات ألياف صناعية	٤٤ر٨٦	١٢ر١
ملابس جـاهزة	٣٩ر٠٥	١٠ر٥
منتجـات تريكو	٣٢ر٠	٨ر٦
الاجمـالى	٣٧٠ر٧٧	١٠٠ر٠

المصدر : سمير بدوى ، سلوى العنترى ، المصدر السابق •

٣ ـ السكن :

سبق أن رأينا أن هناك فجوة كبيرة بين عدد المساكن المناسبة وعدد الأسر فى الدول العربية وللتعرف على مدى قدرة الانتـاج العربى على سد حاجة هذه الأسر الى السكن نتطرق الى دراسة عدد المساكن المنشأة سنويا ونسبتها الى كل ألف من السكان خلال الفترة ٧٠ ـ ١٩٧٥ •

جـدول رقم (١٦)

معدلات انشاء المساكن في بعض الأقطار العربية ١٩٧٥ ـ ١٩٧٥ (الف مسكن)

البيـــان	الأردن	سوريا	العراق	مصر	الامارات	الكويت	موريتانيا	ليبيا	اليمن العربية	تونس	الجزائر	المغرب
المساكن المنشأة سنويا												
١٩٧٠	٢ر٤		١٥ر٠	٤١ر٠		٤ر		٦ر٠		٧ر٦		١٤ر١
١٩٧١	٢ر٤	١٦ر١	١٧ر٤	٣١ر٠		٦ر		٩ر٥	١ر٩	٦ر٧		١٥ر٦
١٩٧٢	٤ر٦	١٧ر٣	٢٦ر٩	٣٠ر٠		٥ر٠		١٤ر٨	٢ر٦	٧ر٩		١٧ر٢
١٩٧٣	٤ر١	١٦ر٤	٢٢ر١	٢٩ر٠		٥ر٠	٣ر٠	١٧ر٤	٣ر٠	/	١٤ر٩	١٩ر٢ *
١٩٧٤	٣ر٠	١٩ر٠	٢٠ر٤	٣٣ر٠		٤ر٠	٣ر٠	٣١ر١	٢ر٤		١٦ر١	٢٢ر٠
١٩٧٥	٤ر٨	٢٥ر٥	١٨ر٦	٦١ر٠		٧ر٠	٤ر٠	٢٨ر٣			١٩ ٦	٢٤ر٨
معدل انشــاء المساكن لكل ١٠٠٠ من السكان												
١٩٧٠	١ر٠		١ر٦	١ر٢		٥ر٤		٣ر٠		١ر٥		٠ر٩
١٩٧١	١ر٥	٢ر٥	١ر٨	٠ر٩		٧ر٧		٤ر٦	٠ر٣	١ر٣		١ ٠
١٩٧٢	١ر٩	٢ر٦	٢ر٧	٠ر٩		٦ر١		٩ر٢	٠ر٤	١ر٥		١ر١
١٩٧٣	١ر٦	٢ر٤	٢ر٢	ر٨		٥ر٧	٢ر٤	٧ر٧	٠ر٥		١ر٠	١ر٢
١٩٧٤	١ر١	٢ر٧	١ر٩	٠ر٩		٤ر٣	٢ر٣	١٣ر٢	٠ر٤		١ر٠	١ر٣
١٩٧٥	١ر٨	٣ر٤	١ر٧	١ر٦		٧ر٠	٣ر٣	١١ر٥			١ر٢	١ر٤
عـــدد المساكن المنفـذة	١٣ر٤	٩٤ر٤	١٠٦ر٥	١٨٤ر٠	٩٤ر٣	٢٠ر٠		٨٦ر٨	٩ر٩	٥٢ر٧	٧٠ر١	٨٤ر١
الزيادة في عـــدد الأسر (بالألف)	٦٢ر	١٨٥ر٠	٢٧٠ر٠	١٦٦ر٠	١٢٦ر٠	٢٢ر٠		٥٥ر٠	١٢٤ر٠	٧ر٦	٢٩٠ر٠	٤٨٤ر٠
نسبة الـــزيادة المنفذة الى الزيادة في عدد الأسر ٪	٢٢ر٠	٥١ر٠	٣٩ر٠	٢٨ر٠	٧٢ر٠	٩١ر٠		١٤٠ر٠	٨ر٠	٦٥ر٠	٢٤ر٠	١٨ر٠

المصدر : د. يس عبد الله ومحمد عجلان ـ دراسة المدخلات الصناعية اللازمة للاحتياجات الأساسية من السكن للمواطن العربي حتى عام ٢٠٠٠

يتضح من الجدول رقم (١٦) أن عدد المساكن المنشأة سنويا خلال الفترة ٧٠ - ١٩٧٥ يتزايد بوجه عام فى كل الدول المتوافر عنها بيانات . ولكن بدراسة معدل انشاء المساكن لكل ١٠٠٠ من السكان خلال نفس الفترة تتحدد معالم الصورة : فيتضح أنه فى كل من ليبيا والكويت حققت معدلات انشاء المساكن تزايدا مستمرا (من ٣ر٠ ، ٥ر٤ لكل ألف من السكان على التوالى الى ٥ر١١ ، ٧ر٠ لكل ألف) على حين ظلت معدلات الانشاء لكل ١٠٠٠ من السكان ثابتة الى حد كبير فى كل من تونس (٣ر١ - ٥ر١) والجزائر (٠ر١ - ٢ر١) والعراق (٦ر١ - ٧ر١) واليمن العربية (٣ر٠ - ٤ر٠) .

وبمقارنة عدد المساكن المنفذة خلال الفترة محل البحث والذى بلغ حوالى ٥٨٣ر١ مليون مسكن بالزيادة فى عدد الأسر (٢٩٢ر٢ مليون أسرة) يتضح مدى النقص القائم فى عدد المساكن اللازمة لاشباع حاجة الأسر الجديد فى كل الأقطار العربية الواردة بالجدول باستثناء ليبيا التى أمكنها تغطية احتياجات ١٤٠٪ من هذه الأسر الجديدة فى الوقت الذى وصلت فيه نسبة النقص الى ما يتراوح بين ٩٪ (فى الكويت) و ٩١٪ (فى اليمن العربية) .

(ب) **مستلزمات الانتاج الغذائى والكسائى والاسكانى الحالى :** ويتحدد مدى الاعتماد على الذات فى اشباع الحاجات الثلاث ، الغذاء والكساء والايواء ، كذلك بمدى قدرة الاقتصاد القومى على انتاج مستلزمات انتاج المنتجات المشبعة لهذه الحاجات. وتقاس درجة اعتماده على الخارج ، اذا جردنا من الكيفية التى يتم بها توفير الموارد المالية لتمويل الواردات . ونرى فيما يلى الوضع الراهن لمستلزمات الانتاج فى الفروع المنتجة للمنتجات التى تشبع هذه الحاجات الثلاث .

١ - **مستلزمات الانتاج الغذائى :** اقتصرت الدراسة على التعرض لمستلزمات الانتاج الغذائى المباشرة . وفى اطار هذه المستلزمات المباشرة تعرضت الدراسة بقدر من التفصيل للمستلزمات الآتية :

* الموارد الأرضية والمائية
* الآلات الزراعية
* الأسمدة
* المبيدات

وسكتت الدراسة أو كادت عن الأساس المادى للرى والصرف ، وعن القوة العاملة وعن الطاقة اللازمة للانتاج الغذائى ، كما سكتت عن مستلزمات الانتاج الغذائى فى الصناعة ٠

الموارد الأرضية والمائية الحالية فى الوطن العربى واستخداماتها :

يتضح من الجدول رقم (١٧) أن :

ـ المساحة المنزرعة هى فى حدود ٤٪ من المساحة الكلية وأن نصيب الفرد حاليا من المساحة المنزرعة لا يتعدى ٣ر٠ هكتار ٠

ـ تمثل المساحة الزراعية المطرية حوالى ٨٠٪ من المساحة المنزرعة ، ما يزرع منها بمحصول واحد فى السنة لا يتعدى ٥٠٪ والباقى يترك بورا ٠

ـ فى أراضى الرى لا يتعدى التكثيف الزراعى ٠ر١ ٠

جدول رقم (١٧)
الموارد الأرضية العربية الحالية واستخداماتها

البيان	مليون هكتار	٪
المساحة الكلية الجغرافية	١٣٦٥	١٠٠
المساحة القابلة للزراعة	١٣٠	١٠
المساحة المنزرعة الكلية (محصولية)	٥٠ ـ ٥٥	٤
المساحة المطرية	٣٩ ـ ٤٤	٣
المساحة المروية	٥ر٩ ـ ٠ر١٤	٨ر٠
مساحة المراعى	٢٦٥	١٩
مساحة الغابات	١٣٥	١٠
مساحات غير صالحة للاستغلال الزراعى	٨٣٥	٦١

المصدر : د٠ مصطفى الجبلى « الموارد الأرضية والمائية فى الوطن العربى » ٠

من هذا يتضح أن الطاقة الاستغلالية الفعلية المعبر عنها بالمساحة المنزرعة أقل كثيرا من الطاقة الاستغلالية المحتملة ٠

ويلزم عند دراسة الموارد الأرضية أن يبرز تقسيم الأراضى القابلة للزراعة وفقا لمعايير مختلفة :

ـ حسب معدل الأمطار (مأمونة ـ شبه مأمونة ـ هامشية الأمطار ـ غير مأمونة الأمطار) ٠

— حسب المناطق المناخية العالمية (رطبة - نصف رطبة - نصف جافة - جافة) .

— حسب الصلاحية للزراعة (جيدة - متوسطة الجودة - منخفضة الجودة - هامشية - غير صالحة) .

— حسب معدل التكثيف أى مدى تغطية الأرض بالزراعة على مدار السنة .

ويبين الجدول رقم (١٨) المساحة المنزرعة فى البلدان العربية المختلفة مع توزيعها بين اراضى مطرية وأراضى اروائية .

جدول رقم (١٨)
الموارد الأرضية الزراعية العربية مطريا واروائيا
(١٠٠٠ هكتار)

الدولة	الرقعة المنزرعة	الرقعة المروية	الرقعة المطرية
الأردن	١٣٠٠	٦٠	١٢٤٠
الامارات العربية	٢٠	—	
البحرين	٥ر٠	—	
تونس	٤٥١٠	٨٠	٤٤٣٠
الجزائر	٦٧٩٢	٢٧٠	٦٥٢٢
السعودية	٨٠٩	١٣١	٦٧٨
السودان	٧١٠٠	٧١١	٦٣٨٩
سوريا	٥٩٩٨	٥٤٠	٥٤٥٨
الصومال	٩٥٧	١٦٢	٧٩٥
العراق	١٠١٦٣	٣٦٧٥	٦٤٨٨
عمان	٣٦		
قطر	٢	٢	—
الكويت	٥ر٠	٥ر٠	—
لبنان	٣١٦	٦٨	٢٤٨
ليبيا	٢٥٢١	١٢٠	٢٤٠١
مصر	٢٨٥٢	٢٨٥٢	—
المغرب	٧٩٠٠	٢٦٥	٧٦٣٥
موريتانيا	٢٦٣	٣	٢٦٠
اليمن الشمالية	١٢٠٠	١٠٠	١١٠٠
اليمن الديمقراطية	٢٥٢	٢٥٢	—

المصدر : د. مصطفى الجبلى « الموارد الأرضية والمائية فى الوطن العربى » .

أى أن المساحة المطرية المتداولة هى فى حدود ٣٩ مليـون هكتار مع مراعاة أن هذه المساحة تتذبذب كثيرا من سنة لأخرى حسب كمية الأمطار وتوزيعها الأمر الذى يترتب عليه اختلاف التقـديرات من بلد لآخر بسبب نسبة البور وفقـا لشمولها أو عـدم شمولها ضمن المسـاحة المنزرعة يضاف الى ذلك أن درجة التكثيف الزراعى تختلف باختلاف كمية الأمطار ٠

ويترتب على ذلك أنه طالما لم توضع أسس موحدة للتعبير عن المساحة يدخل فيهـا درجة التكثيف الزراعى والبور يستمر التبـاين بين البـلدان العربية المختلفة فيما يتعلق بالبيانات الاحصائية للمساحات المطرية ٠

تتمثل مصادر المياه فى المصادر السطحية (أنهار وسيول) والجوفية والمحولة (الموجود منها حاليا فى العالم العربى يكاد لا يذكر) ٠

يتضح من مقارنة المياه المتاحة حاليا بالكمية التى يمكن الحصول عليها مستقبلا أنه لا يزال أمام العالم العربى مجال كبير لتنمية موارده المائية ٠

هذه التنمية تتم عن طريقين :

* ترشيد الاستخدامات الحالية ٠

* زيادة كمية المـاء المتـاحة وخاصة عن طريق تنمية الموارد المـائية السطحية الاضافية ٠

ويمكن تنمية الموارد السطحية الاضـافية فى حدود ٩٠ مليـار م٣ عن طريق التحكم فى الفواقد الحـالية والتخزين الموسمى والبعيـد المدى وخاصة بالنسبة لأنهار النيل ودجلة والفرات ومراكش وجوبا وشبيلى وذلك كما يتضح من الجدول رقم (١٩) ٠

جـــدول رقم (١٩) الموارد المائية المتاحة والممكن توفيرها مستقبلا فى الوطن العربى
(مليار متر مكعب)

	المياه السطحية المتاحة حاليا	المياه السطحية الممكن توفيرها	ميـــاه السيول	المياه الجوفية الممكن استخدامها بأمان
مصر	٥٦	٦٥		٧ ر١ ـ ٨ ر٢
السودان	١٨	٢٧		٥ ر٠ ـ ٠ ر٢
العـــراق	٢٧	٦٠		
مراكش	١٠	١٦		٢ر٥
سوريا	٦	١٧ر٥	٣ر٠ ـ ٨ر٠ ×	٠ر٣٥ ـ ٨ ر٠
الجزائر	٣	٥ر٠		٢ ر١ ـ ٨ ر١
السعودية	٥ ر٠	٠ر٥		٧ ر١ ـ ٥ ر٣
تونس	٧ ر١	٢ر٠		١ر١
الصومال	٥ ر١	٦ر٥		
ليبيا	٧ ر٠	٠ر٨	٥ر٠ ـ ٠ر١ ※	٢ر٢٥ ـ ٤ر٦٥
اليمن العربية	٧ ر٠	١ر٠	٢ +	٠ر٣٦ ـ ٧ ر٠
اليمن الديمقراطية	٥ ر٠	٠ر٨	٠ر٥٣ ـ ٠ر٩٠	٢ ر٠ ـ ٣ ر٠
لبنـــان	٧ ر٠	١ر٣٠		
الأردن	٥ ر٠	١ر٣٠		٠ر٠٦ ـ ٠ر١٢
سلطنة عمان	٣ ر٠	١ر٣٠		
موريتانيا	٣ ر٠	١ر٥		٠ر٣٦ ـ ٠ر٧٢
الامارات العربية				٠ر٠٥ ـ ١ ر٠
البحرين	١ر١٢ (البحرين والكويت وقطر)			٠ر١٨
الكويت				٠ر١٨
قطـــر				٠ر٠٢ ـ ٥ ر٠
الاجمـــالى	٥ ر١٢٧	٠ر٢٠٦	٣ر٢ ـ ٤ر٧	

المصدر : د. مصطفى الجبلى ، الموارد الأرضية والمائية فى الوطن العربى

× سوريا والعراق والأردن ※ ليبيا والجزائر ومراكش + اليمن العربية والسعودية

الميكنة الزراعية :

يظهر من الجدول رقم (٢٠) أن عدد الجرارات المستخدمة بالدول العربية في عام ١٩٧٧ يبلغ ١٦١ر٦ ألف جرار ، بينما يصل عدد الحاصدات ١٧ر٧ ألف حاصدة . يضاف الى ذلك أن متوسط المعدل السنوى لزيادة الميكنة كان مساويا لـ ٦٪ فى الفترة ما بين ١٩٦٣ - ١٩٧٧ .

جـدول رقم (٢٠)

عدد الجرارات والحاصدات بالدول العـربية فى عام ١٩٧٧

(ألف وحدة)

الـدولة	جرارات	حاصدات دراسة
المغـرب	١٨	٢
الجـزائر	٣٣ر٥	٣
تونس	١٨	١ر٨
ليبيـا	١٢ر٥	٣
مصـر	١٧	ر٣
السودان	١٤	ر٧
سـوريا	١٥ر٥	٢ر١
لبنـان	٤	٠٦ر٠
الأردن	٣ر٩	ر٢٦
العـراق	١٩	٤
السعودية	٢ر٥	ر٥٥
اليمن العربية	١	
اليمن الديمقراطية	١ر٢	
الصومال	١ر٢	
دول أخـرى	ر٣	
الاجمـالى	١٦١ر٦	١٧ر٧

المصدر : دراسة د. مصطفى الجبلى « الميكنة فى الدول العربية »

جـــدول رقم (٢١)
التوزيع النسبى للجرارات بين القوى المختلفة فى الدول العربية (١٩٧٧)

توزيع الجرارات بين القوى المختلفة	٪ من العدد الكلى
جرار بعجلتين قوة نحو ١٥ حصان	نسبة قليلة
جرار بأربعة عجلات قوة نحو ٤٥ حصان	٣٠ ـ ٤٠٪
جرار بأربعة عجلات قوة نحو ٧٠ حصان	٥٠ ـ ٦٠٪
جرار بأربعة عجلات قوتها أكثر من ٧٠ حصان	أقل من ١٠٪

المصدر : دراسة د. مصطفى الجبلى « الميكنة فى الدول العربية »

جـــدول رقم (٢٢)
مصـــادر الجهد فى الزراعة العـــربية

٪ للمزارع المستخدمة فيها

الـــدولة	المغرب	الأردن	مصر
الميكنـــة	١١	٣٢	٣٨
الحيوان والآلة	٥٧	٥٦	٤٤
الجهد الانسانى	٣٢	١٢	١٨

المصدر : دراسة د. مصطفى الجبلى « المصدر السابق »

يتبين من الجدولين السابقين أن الزراعة العـــربية ما زالت فى مرحلة تقليدية ، مع اختلاف الدرجة بين البلدان العـــربية ، اذ ما زالت الزراعة تعتمد على الجهد الانسانى والجهد الحيوانى بصفة أساسية .

ويمكن تمييز نوعين من الميكنة تكون التفرقة بينهما هامة بالنســـبة للبلدان التى يتمتع فيها القطاع الزراعى بكثافة سكانية كبـــيرة وبامكانية وجود فائض فى العمل الزراعى .

ـــ ميكنة باحلال الآلة محل الحيوان

ـــ ميكنة باحلال الآلة محل الجهد الانسانى

جـــدول رقم (٢٣)
معدل الميكنة فى الدول العـربية مقارنا بدول أخرى

الـــدولة	العاملون فى الزراعة مليون	عدد الجرارات ١٠٠٠	ما يخص كل ١٠٠٠ من العاملين فى الزراعة
الدول العربية	٢٣ر٠	١٦٠	٧ر٠
اندونيسيا	٢٩ر٧	١١	٠ر٣٧
باكستان	١١ر١	٤٠	٣ر٦
البرازيل	١٤ر٦	٢٩٠	٢٠ر٠
أسبانيا	٢ر٦	٣٥٠	١٣٠ر٠
فرنســـا	٢ر٤	١٤٠٠	٥٨٠ر٠

المصدر : دراسة د٠ مصطفى الجبلى : « الميكنة فى الدول العربية »

جـــدول رقم (٢٤)
معدل استخدام الجرارات فى الدول العربية ومقارنتها بزراعات أخرى

الـــدولة	معدل الاستخدام جرار/هكتار
السودان	١ : ٥٠٠
ليبيـــا	١ : ٦٠
متوسط العالم العربى	١ : ٢٥٠
الهنـــد	١ : ٣٠٠٠
غرب أوربا	١ : ٢٠
الولايات المتحدة	١ : ٥٠

المصدر : د٠ الجبلى ، المصدر السابق ٠

يشير الجدولان (٢٣ ، ٢٤) الى مدى انخفاض درجة استخدام الجرارات والميكنة بصفة عامة فى الدول العربية بالمقارنة بالوضع فى الولايات المتحدة وغرب أوربا ٠

- يراعى أن معدل الميكنة المعتدل بالنسبة للجرارات :

* فى البلدان المكتظة بالسكان : واحـد جرار لـكل ١٥٠ هكتار فى الزراعة المطرية ، وجرار لكل ٣٠ - ١٠٠ هكتار فى الزراعة الاروائية .

* فى البلدان الأقل كثافة : واحد جرار لـكل ٥٠ - ١٠٠ هكتار فى الزراعية المطرية ، وجرار لكل ٣٠ - ٦٠ هكتار فى الزراعة الاروائية .

مدى الاعتماد على الذات فى توفير الآلات اللازمة للزراعة :

(أ) الجرارات :

يتضح من الجدول رقم (٢٥) ما يلى :

* ان مجموع ما ينتجه العالم العربى من الجرارات ١٢٥٠٠ جرار سنويا يقتصر فيها دور العالم العربى على التجميع بالنسبة لـ ٨٣٣٣ ويصنع ٤١٦٧ سنويا .

* اذا ما أخذنا فى الاعتبار أن مجموع الطاقة الانتاجية الموجودة فعلا فى العالم العربى ٣٠٠٠٠ جرار سنويا اتضح أن معدل استخدام هذه الطاقة يكون مساويا ٤٢٪ .

* تقدر الاحتياجات السنوية للعـالم العربى بـ ٢٥٠٠٠ جرار ممـا يعنى أن هناك ١٢٥٠٠٠ جرار يتم استيرادها من العالم الخارجى سنويا .

جـــدول رقم (٢٥)
انتـاج واستـيراد الجرارات فى الدول العـربية

البيـــان	الانتـــاج تجميع	تصنيع	الاحتياجات السنوية (عمر الجرار ٧ سنوات)	الواردات
الجرارات	٨٣٣٣	٤١٦٧	٢٥٠٠٠	١٢٥٠٠

المصدر : دراسة د. الجبلى « الحاجة الى الغذا » .

(ب) الحاصدات :

يستورد العالم العربى كل احتياجاته من الحاصدات فيما عـدا الجزائر حيث تنتج احتياجاتها .

تثير الصيانة مشكلة خاصة اذ يؤدى تعـــدد أنواع وطرز الجرارات والآلات الزراعية بصفة عامة الى صعوبة الصيانة خاصة فى ظل عدم توافر قطع الغيار المناسبة أو فى الوقت المناسب ٠

الأســـمدة :

تستخدم الأنواع الثــلاثة من الأسمدة وهى الآزوتية ، الفوسفاتية ، والبوتاسية وخاصة النوعان الأول والثانى منها فى الزراعة العربية ٠

ويتوقف استخدام الأسمدة الكيماوية بصفة عــامة على نوع التربة ، نوع المحصول ، مدى وجود الميـــاه اللازمة للرى ، وجود الملوحة والقلوية فى التربة ـ وهذه بدورها تتوقف على الصرف ـ وكذلك الشكل التنظيمى للوحدات الانتاجية فى الزراعة ٠

ويتمثل استهلاك العالم العربى فى عام ١٩٧٩ فى ٦ر١٢٤٣ ألف طن من الأســـمدة النيتروجينية و ٣ر٦٣٠ ألف طن من الأســـمدة الفوسفاتية و ٦ر١٨٠ ألفا من الأسمدة البوتاسية فى الوقت الذى وصل فيـــه انتــاج الأسمدة النيتروجينية الى ١٨٠٣ طن والأسمدة الفوسفاتية الى ١٣٧١ ألفا٠ ولا يوجد فى العالم العربى انتاج يذكر من الأسمدة البوتاسية ٠

بمقارنة هـــذه الأرقام يتضح أن انتــاج العالم العــربى من الأسمدة النيتروجينية والفوسفاتية يفوق استهلاكه منهما بمقدار ٤ر٥٥٩ ألف طن من الأولى و ٧ر٨٤٠ ألف طن من الثانية فى الوقت الذى يستورد فيه العـــالم العربى كل ما يستهلكه من الأسمدة البوتاسية ٠

ولا تعنى زيادة الانتــاج على الاستهلاك أن متوسط استخدام الأسمدة بالنسبة للهكتار فى الزراعة العربية مرتفع ، اذ الواقع أن هذا المتوسط يقل كثيرا عن المتوسط العالمى المساوى لـ ٥٩ كيلوجرام نيتروجين/هكتار) ٠

ومعوقات التوسع فى استخدام الأسمدة فى الوطن العربى تتمثل فى :

عوامل مناخية (مثل سيادة الزراعة المطرية)

عوامل أرضية (وهى الملوحة والقلوية)

عوامل طبيعة أخرى (توافر المياه اللازمة للرى)

عوامل اجتماعية (نظام حيازة الأراضى)

عوامل حضارية (انتشار القبلية والبدوية)
التركيب المحصولى (البعثرة المحصولية) .

ويعتبر أهم المعوقات فى سبيل التوسع فى استخدام الأسمدة فى الدول العربية هو نقص المياه اللازمة للتوسع فى أراضى الرى .

جدول رقم (٣٦)

مدى تغطية الاستهلاك من الانتاج

للأسمدة المختلفة فى الدول العربية فى عام ١٩٧٩ (ألف طن)

البيان	الأسمدةالنتروجينية	الأسمدةالفوسفاتية	الأسمدةالبوتاسية
الانتاج	١٨٠٣ر٠	١٣٧١ر٠	
الاستهلاك	١٢٤٣ر٦	٦٣٠ر٣	١٨٠ر٦
الميزان	+ ٥٥٩ر٤	+ ٨٤٠ر٧	–١٨٠ر٦

المصدر : دراسة د. الجبلى : « الحاجة الى الغذاء »

المبيدات :

تستخدم فى الزراعة العربية المبيدات الحشرية والفطرية ومبيدات الحشائش وعلى الأخص النوع الأول حيث يوجه الاستخدام أساسا الى المحاصيل المتقدمة : وخاصة المعدة للتصدير كالقطن فى مصر والسودان والخضر والفواكه فى معظم الدول الأخرى وتتمثل العوامل المحددة لاستخدام المبيدات فى : المساحة المنزرعة ، التركيب المحصولى ، التكثيف الزراعى ، العوامل المناخية ، درجة الاصابة ، والظروف الاجتماعية والاقتصادية ...

ولا ينتج العالم العربى من المبيدات الا قدرا ضئيلا جدا فى مصر (٥٠٠ طن/سنة) والسودان والمغرب ويعتمد هذا الانتاج كلية على استيراد

المواد الفعالة المستخدمة وعليه يعتمد العالم العربى كلية على الواردات فى الحصول على المبيدات المستخدمة فى الزراعة ويكون من الممكن التعرف على الاستهلاك القائم من أرقام الواردات كما يبين فى الجدول رقم (٢٧) الذى يشير الى أن اجمالى الواردات يساوى ٣٦٢٣٢ طن بالسنة لعام ١٩٧٤ تستخدم مصر منه ما يزيد على النصف .

جدول رقم (٢٧)
واردات الدول العربية من المبيدات فى ١٩٧٤

الدولة	الكمية طن
مصر	١٩٣٧٣
الامارات	٦٦
العراق	٣٠٥١
الأردن	١٨٢
الكويت	١٦٢
لبنان	٢١٣٤
ليبيا	٦٥٢
المغرب	٢٥٤٧
موريتانيا	٤٠
عمان	٩٧
قطر	١٢٧
السعودية	١٠٤
الصومال	٤٠١
السودان	٤٧٤٥
سوريا	١٣٠٩
تونس	٩٩٢
اليمن العربية	١٦٤
اليمن الجنوبية	٨٦
اجمالى الدول العربية	٣٦٢٣٢

المصدر : دراسة د. مصطفى الجبلى « الانتاج المحلى للمبيدات »

ويبين الجدول رقم (٢٨) توزيع اجمالى الواردات بين الأنواع الثلاث الأساسية من المبيدات الحشرية ، الفطرية ، ومبيدات الحشائش فى الوطن العربى .

جـــدول رقم (٢٨)

اجمالى طلب الدول العربية على المبيدات (١٩٧٤)

اسم المجموعة	طن	٪
المبيدات الحشرية	١٨٧٢١	٥١ر٤
المبيدات الفطرية	١٥٩٩٠	٤٣ر٨
مبيدات الحشائش	١٠٥٦	٢ر٩
أخـــــرى	٦٩٣	١ر٩
الاجمـــــالى	٣٦٤٦٠	١٠٠

ذلك هو وضع مستلزمات الانتاج الغذائى فى الزراعة · ننتقل الآن الى التعرف على مستلزمات الانتـــاج فى الصناعات المنتجـــة للمنسوجات والملابس ·

٢ - مستلزمات الانتاج اللازمة للصناعات النسجية العربية :

الغزل والمواد الخام :

يغطى الانتاج المحلى من **الغــــزل** نسبة هامة من احتياجات الصناعة النسجية فى الدول العـــربية وتشير الأرقام المتاحة الى أن هـــذه النسبة قد وصلت الى حوالى ٧٣ر٣٪ فى عـــام ١٩٧٤ · هـــذا ويأتى غزل القطن فى مقدمة بنود الانتاج العربى للغزل حيث يمثل ٧٨٪ منه تقريبا الأمر الذى يفسره زراعة القطن فى أهم الدول العربية المنتجة للكساء (مصر ، السودان ، سوريا ، العراق ، الجزائر ، المغرب) · ويأتى غـــزل الألياف الصـــناعية فى المرتبة الثانية (١٤ر٥٪) من اجمالى انتاج الغزل ، وتعتبر المغـــرب أهم الدول العربية المنتجة له يليها مصر ثم العراق ولبنـــان وسوريا والجزائر وتونس ·

أما غزل الصوف فلا يتجاوز ٧ر٤٪ من اجمالى انتاج الغزل فى الدول العربية وتعتبر مصر أهم الدول المنتجة له يليها المغرب والجزائر ·

جـــدول رقم (٢٩)

مدى تغطية الانتاج المحلي من الغزل والقطن الخام والصوف الخام لاحتياجات صناعة النسيج العربية (بالألف طن)

الدولة	الغزل (١٩٧٤)					القطن الخام (١٩٧٥/٧٤)					الصوف الخام (١٩٧٥)				
	اجمالي المعروض	الانتاج	الصادرات	المتاح للصناعة	٪	اجمالي المعروض	الانتاج	الصادرات	المتاح للصناعة	٪	اجمالي المعروض	الانتاج	الصادرات	المتاح للصناعة	
مصر	١٦١ر٠	١٩٦ر٠	٣٧ر٠	١٥٩ر٠	٩٨ر٧	٢٥١ر١	٤٣٨	١٩١ر٢	٢٤٦ر٨	٩٨	٨ر٥٥١	١ر٥٠٠		١ر٥٠٠	١٧ر٥
السودان	٢٧ر٩	٢٦ر٠		٢٦ر٠	٩٣ر٢	٧١ر٩	٢٠٢	١٣٠ر١	٧١ر٩	١٠٠					
السعودية	١ر٤														
سوريا	٣٤ر٠	٢٠ر٠	١ر٥	١٨ر٥	٥٤ر٤	٦١ر١	١٤٥	٨٣ر٩	٦١ر١	١٠٠	٥ر٣٠٨	٥ر٥٠٠	٦ر٤٦٠	(٠ر٩٦٠)	(١٨)
العـــراق	٢١ر٢	١٦ر٥		١٦ر٥	٧٧ر٨	٣٠ر٢	١٥		١٥	٥٠	٨ر٢٤٨	٩ر٠٠٠	١ر٩١٠	٧ر٠٩٠	٨٥
الأردن	١ر٥										١ر٣٧٩	١ر٥٠٠	٠ر١٢١	١ر٣٧٩	١٠٠
لبنـــان	٢٤ر٤	١٠ر٠	٢ر٥	٧ر٥	٣٠ر٧	٥ر٤									
ليبيـــا	٣ر١										٢ر٤٦٦	٣ر٠٠٠	٠ر٥٣٤	٢ر٤٦٦	١٠٠
الجزائر	٤٧ر٠	١٥ر٠		١٥ر٠	٣٢	٩ر٥	٢	٠ر٢	٠ر٨	٨	٥ر٨٢٢	٥ر٠٠٠	٠ر٢٦١	٤ر٧٣٩	٩٥
تونس	٢٤ر٠	١٢ر٠	٠ر٤	١١ر٦	٤٨ر٣	٧ر٦					٣ر٧٠٨	٢ر٧٥٠	٠ر٢١٩	٢ر٥٣١	٦٨
المغرب	٥٩ر٨	٤٧ر٠	٣ر٨	٤٨ر٢	٧٢ر٣	١٥ر٤	٥	٠ر٩	٤ر١	٢٧	١٤ر٦٤٣	١٠ر٠٠٠	٠ر٠٤٠	٩ر٩٦٠	٦٨
اليمن العربية						٠ر٤	٣	٢ر٦	٠ر٤	١٠٠					
اليمن الديمقراطية						١ر٦	٧	٥ر٤	١ر٦	١٠٠					
الصومال						١ر١									
الاجمـــالي	٤٠٥ر٣	٣٤٢ر٥	٤٥ر٢	٢٩٧ر٣	٧٣ر٣	٤٥٥ر٣	٨١٦	٤١٤ر٣	٤٠١ر٧	٨٨	٥٠ر١٢٦	٣٨ر٢٥٠	٩ر٥٤٥	٢٨ر٧٠٥	٦٤ر٥

المصدر : ١ ـ الغزل :
— IDCAS, A Study for the Development of the Synthetic Fibers Industry in the Arab States (by Chem Systems International) 1978.

٢ ـ القطن الخام :
— ICAC, Cotton world Statistics, July 1976

٣ ـ الصوف : السكرتارية الدولية للصوف (IWS) بالنسبة لأرقام الانتاج
الاحصاءات القطرية للتجارة الخارجية بالنسبة للصادرات .

ويغطى انتاج القطن الخام فى الدول العربية ٨٨٪ تقريبا من احتياجات الصناعات النسجية ويشير الجدول رقم (٢٩) الى أن كلا من مصر والسودان وسوريا تعتمد بشكل أساسى على انتاجها المحلى من القطن الخام ويبقى لها فائض كبير للتصدير ، أما الدول الأخرى فتعتمد أساسا على الاستيراد ٠

ويغطى الانتاج العربى من الصوف الخام ٦٤٫٥٪ تقريبا من احتياجات الصناعات النسجية الا أن هناك درجة كبيرة من التفاوت بين الدول العربية من حيث تحقيق الاكتفاء الذاتى منه حيث تصل هـــذه النسبة الى أقصاها فى الأردن والجزائر والى أدناها فى مصر ٠ أما فيما يتعلق بسوريا فيلاحظ أنها تصدر جزءا كبيرا من انتاجها وتستورد كميات كبيرة من الأنواع الأخرى من الصوف لاستخدامها فى انتاج الغزل ٠

الطـــاقة الآلية :

طبقا للأرقام المتاحة وصل عدد المغازل فى الدول العربية المنتجة للكساء الى حوالى ٣٫٣١١ مليون مغزل فى عام ١٩٧٥ على حين وصل عدد الأنوال الى حوالى ٥٦٫٥٦٨ ألف نول ٠ وتتركز معظم هـــذه الطـــاقة الآلية فى مصر باعتبارها أولى الدول العربية انتاجا يليها المغرب وسوريا (مغازل) ، الجزائر وسوريا (أنوال) وذلك كما يوضح الجدول رقم (٣٠) ٠ وجدير بالذكر أن الدول العربية السابقة تعتمد اعتمادا كليا على الخارج فى التزود بحاجتها من المغازل والأنوال نظرا لعدم وجود صناعة محلية لها ٠

جـــدول رقم (٣٠)

الطاقة الآلية للصناعة النسجية فى الدول العربية - ١٩٧٥

الـــدولة	عدد المغازل بالألف	٪	عدد الأنوال بالوحدة	٪
مصر	٢١٣٠	٦٤ر٤	٣١٣٠٦	٥٥ر٣
السودان	١٠٠	٣ر٠	٢٨٠٩	٥ر٠
سوريا	٢٦٤	٨ر٠	٤٤٩٠	٨ر٠
العـــراق	١٥٠	٤ر٥	٣٩٤٣	٧ر٠
لبنـــان	١٠٠	٣ر٠	١٦٠٠	٢ر٨
تونس	٧٧	٢ر٣	١٨٣٠	٣ر٢
المغرب	٣٠٠	٩ر١	٣٧٩٠	٦ر٧
الجزائر	١٩٠	٥ر٧	٦٨٠٠	١٢ر٠
الاجمـــالى	٣٣١١	١٠٠	٥٦٥٦٨	١٠٠

المصدر : IFCATI, International Cotton Industry Statistics, vol. 3/1976 (supplement).

العمـــالة :

وصل عدد العاملين فى قطـــاع الصناعات النسجية بالدول العـربية فى عـــام ١٩٧٦ الى حوالى ٤٨٠ر٢٦ ألف عامل تستوعب الصـــناعة المصرية النسبة الكبرى منهم (٥ر٦٢٪) يليها الجزائر (٢ر٤٤٪) والمغرب (١ر١٠٪) ثم سوريا (٢ر٨٪) والعراق (٥ر٧٪) ٠ الأمر الذى يعكس الى حد كبير الأهمية النسبية لهذه الدول فى صناعة المنتجات النسجية ٠

وعلى الرغم من قصور البيانات فى هذا المجال فيمكن القول بأن الصناعة النسجية العربية تعتمد فى مجموعها على العمالة العربية ، بحيث يمكن أن يتواجد شكل من أشكال انتقال العمال من دولة عربية للعمل فى دولة عربية أخرى الا أن الموقف العربى الاجمالى هو الاعتمـــاد فى النهاية على العمـــالة العربية ٠

جـــدول رقم (٣١)

العمالة فى قطاع الصناعة النسجية بالدول العربية عام ١٩٧٦

(بالألف)

الـــدولة	عدد العاملين	٪
مصـــر	٣٠٠ر٠٠	٦٢ر٥
السودان	٦ر٠٠	١ر٢
سوريا	٣٩ر٣١	٨ر٢
العراق	٣٦ر٣٠	٧ر٥
الأردن	٣ر٥٤	٠ر٧
لبنـــان	١١ر٥٠	٢ر٤
الجـــزائر	٢٠ر٠٠	٤ر٢٤
تونس	١٥ر٢١	٣ر٢
المغرب	٤٨ر٤١	١٠ر١
الاجمـــالى	٤٨٠ر٢٧	١٠٠

المصدر : بالنسبة لكل من ســـوريا والعـــراق والأردن ولبنان تم الاعتمـــاد على أرقام ٠

U.N. Economic Commission for Western Asia, The Development of Textile and Clothing Manufacture in the countries of ECWA Region and Implications of the Multilateral Trade Negotiations and the Multifiber Arrangement for Expansion Possibilities.

بالنسبة لبقية الدول تم الاعتماد على مصادر قطرية ٠

٣ ـ مستلزمات الانتاج اللازمة لصناعة التشييد :

لا تقوم صناعة مواد البناء الا فى عدد قليل نسبيا من البلاد العربية ٠ ففيما عدا صناعة الأسمنت التى تتواجد فى ١٤ دولة عربية لا ينتج الزجاج المسطح الا فى ٥ دول فقط ، كما لا تنتج الخزفيات الا فى ٣ دول ، ولا تتواجد وحدات لانتـــاج الاسبستوس السمنتى الا فى ٩ دول فحسب ٠ أما فيما يتعلق بالمنتجات الحديدية فانه وان كان من المســـلم به وجود صناعات على المستوى الحرفى لانتـــاج المفصلات والترابيس وغيرها من المنتجات الصغيرة فى العديد من الدول العربية الا أن صناعة الحديد ـ وهى الركيزة الأساسية لهذه المنتجات ـ لا تقوم على أساس متكامل أو شبه متكامل الا فى ٤ دول

فقط ٠ ومن ناحية أخرى فان وحدات انتاج المواسير لا توجد الا فى ٩ دول فحسب ولا توجد وحدات لدرفلة الحديد لانتاج الأسياخ الا فى ٨ دول فقط علاوة على أن صناعة المنتجات الكهربائية لا توجد الا فى ٧ دول فقط ٠

وبالاضافة الى انخفاض عـــدد الدول المنتجة لهـــذه المستلزمات فان انتاجها لا يكفى لســد حاجة صناعة التشييد المحلية ممـا يؤدى الى زيادة الاعتماد على الاستيراد ٠٠ ويشير الجدول رقم (٣٢) الى تطور معـدل الاكتفاء الذاتى من أهم مواد البناء فى الدول العربية خلال الفترة ٧٠ ـ ١٩٧٥ ومنه يتضح تناقص معـــدلات الاكتفاء الذاتى فيمـا يتعـلق بكل من الأسمنت (من ٧ر٨١٪ الى ٦٠٪) وحـــديد التسليح (من ٨ر٦٠٪ الى ٢ر٢٤٪) والزجاج (من ٤ر٤٧٪ الى ٤٣٪) والأدوات الصحية (من ٦ر٤٦٪ الى ٢٢٪) ومنتجات الحديد والصلب (من ٣ر١٩٪ الى ٧ر١٥٪) ٠

وفيما يتعلق بالمواسير الصلب فقد زاد معـدل الاكتفاء الذاتى منهـا ليصل الى أكثر من ٨ر٥٠٪ (مقابل ٤ر٣٠٪ فى بداية الفترة) الا أن ذلك تم بشكل أساسى اعتمادا على استيراد الحديد اللازم من العالم الخارجى نظرا لعجز صناعة الحديد والصلب المحلية عن الوفاء باحتياجات صناعة التشييد من أسلاك وقضبان وقطاعات حديدية ومواسير ٠٠٠ الخ ٠

جـــدول رقم (٣٢)

تطور معدل الاكتفاء الذاتى العربى من أهم مواد البناء (٪)

	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥
أسمنت	٧ر٨١	٨ر٨٣	٢ر٦٨	٧ر٧٥	٤ر٦٣	٠ر٦٠
حديد التسليح	٨ر٦٠	٣ر٤١	٣ر٥٢	٧ر٣٢	٥ر٢٤	٢ر٢٤
المواسير الصلب	٤ر٣٠	٧ر٣٠	٢ر٣٤	ـ	ـ	٨ر٥٠
الزجاج	٤ر٤٧	٦٣	١ر٥١	٦ر٥٢	٦ر٤٤	٠ر٤٣
الأدوات الصحية	٦ر٤٦	٦ر٣٦	٤ر٣٣	٣٦	٨ر٢٤	٠ر٢٢
منتجات الحديد والصلب	٣ر١٩	٨ر١٧	٧ر١٨	٥ر٢٣	٧ر١٥	ـ

المصدر : ياسـين عبدالله ، محمد عجلان : « المدخلات الصـــناعية اللازمة للاحتياجات الأساسية من السكن للمواطن العربى حتى عام٢٠٠٠ »

جـــدول رقم (٣٣)

معدل الاكتفاء الذاتي العربي من أهم مستلزمات صناعة البنـاء (١٩٧٥)

(بالألف طن)

البيـــان	الاستهلاك	الانتـــاج	الصادرات	المتاح من الانتاج للصناعات المحلية	٪	الواردات	٪
الأسمنت	٢١٧٤٨	١٣٤١١	٣٢١	١٣٠٩٠	٦٠	٨٦٥٨	٤٠
حديد التسليح	١٨٩٨	٤٦٥	–	٤٦٥	٢٤	١٣٥٤	٧٦
المواسير الصلب	٦٤٧	٣٦٨	٣٩	٣٢٩	٥١	٣١٨	٤٩
الزجاج المسطح	٩٩ر٢٥	٤٣ر٧	١ر١	٤٢ر٦	٤٣	٥٦ر٦٥	٥٧
الأدوات الصحية	٥٩ر٠٢	١٥ر٧	٢ر٩	١٢ر٨	٢٢	٥٤ر٦٢	٧٨

المصادر : ياسين عبد الله ، د. محمد عجلان : « دراسة المدخلات الصناعية اللازمة لاشباع الاحتياجات الأساسية من السكن للمواطن العربي حتى عام ٢٠٠٠ »

ولا ترجع عدم قدرة صناعة مواد البنـاء المحلية على الوفاء باحتياجات صناعة التشييد الى انخفاض عـــدد وحداتها فقط بل وبشكل أســاسى الى انخفاض معدل تشغيل هذه الوحدات · حيث تتراوح هذه المعدلات بين ٥٠٪ و ٧٦٪ منها فقط فى مصـــانع الأسمنت والى ما يتراوح بين ١٧٪ و ٩٠٪ فى مصانع الاسبستوس الاسمنتى · كما تزداد هذه الظاهرة حدة فى مصانع الحديد ووحدات الدرفلة بحيث لا يتعدى معدل التشغيل ٣٠٪ من الطـــاقة الانتاجية لها ·

ونجم عن مجموعة الظواهر الســـابقة التى تميز صناعة مواد البنـاء العربية نتيجة هامة هى تحول العديد من الدول التى بدأت عقد السبعينات وهى مصدرة لأحــد مستلزمات صناعة التشييد الى وضع تـكاد تكفى فيه نفسها أو تتحول الى مستوردة · ومن أبرز الأمثلة فى هـــذا المجـال مصر والعراق وتونس والمغرب فى الأسمنت ، ولبنان فى حديد التسليح ·

ثانيا - الاسقاط الخاص بالاستهلاك والانتاج المتعلقين بالغذاء والكساء والسكن بالنسبة للعالم العربى عام ٢٠٠٠

على هدى خط منهجى عــام يمكن استخلاصه من الدراســات الثلاث سنحاول تقديم نتــائج عمل الاسقاط بالنسبة للحاجات الثــلاث وكذلك بخصوص مستلزمات الانتاج المباشرة لكل من هذه الحاجات ، ويتمثل هــذا الخط المنهجى العام فى الخطوات الآتية :

— ابتداء من الوضع الاستهلاكى الحالى (فى سنة الأســاس) معبرا عنه فى صورة سعرات حرارية ووحدات قياس عينى ، يجرى اسقاط أهداف بديلة للاستهلاك فى السنوات ١٩٨٥ و ٢٠٠٠ ، كان عددها ثلاثة بالنسبة لكل من الحاجات الثلاث .

— استخداما لمتوسطات خاصة باستهلاك الفرد معبرا عنها بوحدات قياس الحاجة ووحدات قياس الناتج المشبع لها ، بالاضافة الى توقعات خاصة بالسكان يتم تحــديد الأهداف الاستهلاكية للفئات المختلفة من المنتجــات اللازمة لاشــباع كل من الحاجات الثلاث لــكل قطر من الأقطار العربية ، للتوصل الى الأهداف الاستهلاكية لــكل من هــذه الفئــات بالنسبة للعــالم العربى ، لتنتهى أخيرا الى هدف خاص باجمالى الاستهلاك معبرا عنه بوحدات قياس الحاجة ووحدات قياس الناتج المشبع لها فى العالم العربى فى عــام ٢٠٠٠ ، على أن تحسب أهداف مماثلة لعام ١٩٨٥ كسنة وسيطة .

— ابتداء من أهداف الاستهلاك هــذه وعلى أساس تقديرات خاصة بحركة الصادرات والواردات المستقبلة تحسب أهداف الانتاج على مستوى العالم العربى لكل من الفروع المنتجة للفئــات المختلفة من المنتجات المشبعة للحاجات الثلاثة معبرا عنها بوحدات قياس هذه المنتجات .

— عند تقدير مدى امكانية انتــاج الكميات (معبرا عنها بوحدات قياس المنتجات) يتم ذلــك على أساس فروض خاصة بشروط الانتــاج ، وقد يجرى الاسقاط على أساس سيناريوهات متعددة بالنسبة لهذه الفروض والحالة التى توجد عليها شروط الانتاج ثباتا أو تغيرا كليا أو جزئيا ، أثناء الفترة التى يغطيها عمل الاسقاط .

وقد تم تقدير أهداف الانتاج على أساس عــدد من السيناريوهات فى حالة الحاجة الى الغذاء دون حالة الكساء والسكن .

ـــ على أساس الفروض المختلفة المتعـــلقة بشروط الانتـــاج (كما هو الشأن بالنسبة لدراسة الغذاء) أو ثبات هـــذه الفروض كما هو الحال بالنسبة لدراستى الكساء والسكن وجدت بدائل مختلفة من أهداف الانتاج لمقابلة الأهداف المختلفة للاستهلاك التى تحددت وفقا للسيناريوهات الثلاثة الخاصة بالاستهلاك عام ٢٠٠٠ مرورا بعام ١٩٨٥ ٠

ـــ ابتداء من اسقاط هدف الانتاج لعـام ٢٠٠٠ المقابل لأحد بدائل أهداف الاستهلاك يتم اسقاط الأهداف المتعلقة بمستلزمات **الانتاج المباشرة** اللازمة لانتاج المنتجات المشبعة للحاجة ٠

ـــ يبقى للانتهاء من عمل الاسقاط ابتداء من اشباع هـــذه الحاجات الثلاث أن يتم تقـــدير **الاحتياجات غير المبـاشرة** بمراحلها المتتـابعة خلف النشاطات المنتجة للغذاء والكساء والسكن ٠

فى ضوء هذا الخط المنهجى الذى تم عمل الاسقاط وفقا له نعرض نتائج هذا العمل بالنسبة لحاجات الغذاء والكساء والسكن تباعا ٠

١ ـ الحاجة للغـــذاء

(أ) تحديد أهداف الاستهلاك والانتاج لعام ١٩٨٥ و ٢٠٠٠

ابتداء من الاستهلاك الحالى ومقداره ٥٦٥٩٨ ألف طن تم تقدير أهداف للاستهلاك وفقا لبدائل ثلاثة :

البديل الأول : يتمثل فى وصول مستوى إشباع الحاجة الى الغذاء الى ١٠٠٪ من الحاجة الأساسية للغذاء على فرض بقاء نمط الاستهلاك على حاله ٠

البديل الثانى : يتمثل فى رفع مستوى الاستهلاك فى عام ٢٠٠٠ الى المستوى المحقق لـ ١١٠٪ من الحاجة الأساسية الى الغذاء على فرض بقاء نمط الاستهلاك على حاله ٠

البديل الثالث : يحسب على أساس الرغبة فى الوصول الى مستوى الاستهلاك فى عام ٢٠٠٠ الى المستوى المعـــادل الى ٧٠٪ من المستوى الحالى للاستهلاك فى الولايات المتحدة مع تعديل لنمط هذا الاستهلاك ٠

ابتداء من أهداف الاستهلاك هذه ودون ابراز الفروض الخاصة بالحركة المستقبلة للصادرات والواردات ، تم تقـدير أهداف الانتـــاج على مستوى البلدان العربية ومنها على مستوى العـالم العربى بالنسبة للفـروع المنتجة للفئات المختلفة للمنتجات الغذائية معبرا عنها بالكيلوجرامات ٠

وعند التقدير أخذ العمل شكل سيناريوهات أربعة تختلف باختلاف ما اعتنق من فروض فى شأن شروط الانتاج مع مراعاة أن الكلام عن شروط الانتاج اقتصر على المساحة المحصولية وانتاجية الهكتار ، دون أن يتضمن أى شأن بشأن القوة العاملة وانتاجية العمل ٠

وتمثلت هذه السيناريوهات فى أربعة :

أولا — مع افتراض ثبات كل من المساحة (سواء تعلق الأمر بتوسعها الأفقى عن طريق استصلاح أراضى جديدة ، أو الرأسى عن طريق زيادة معامل التكثيف على الأراضى القائمة) وانتاجية الهكتار طوال الفترة التى تغطيها الاستراتيجية ٠

ثانيا — مع افتراض ثبات المساحة طوال فترة البعد الزمنى للاستراتيجية وتغير انتاجية الهكتار فى اتجاه الوصول بها ارتفاعا من متوسط انتاجية الهكتار فى العالم العربى اليوم الى متوسط الانتاجية العالمية للفترة ٧٢ — ١٩٧٦ ٠

ثالثا — مع افتراض تغير المساحة خلال الفترة عن طريق التوسع الأفقى وتغير معامل التكثيف وثبات الانتاجية (هكتار) عند متوسط الفترة ٧٢ — ١٩٧٦ ٠

رابعا — مع افتراض تحقق حد أدنى من التوسع الأفقى فى المساحة مصحوبا برفع معامل التكثيف وافتراض الوصول بمتوسط انتاجية الهكتار فى العالم العربى فى الفترة من ٧٢ — ١٩٧٦ ارتفاعا نحو متوسط الانتاجية العالمية للفترة ٧٢ — ١٩٧٦ ٠

وعلى أساس هذه الفروض المختلفة المتعلقة بشروط الانتاج قدرت بدائل مختلفة من أهداف الانتاج لمقابلة الأهداف المختلفة للاستهلاك التى تحددت وفقا للسيناريوهات الثلاث لرؤية مدى التقابل بينها وما اذا كان هذا التقابل يحقق كل الهدف الاستهلاكى أو جزءا منه أو ما يزيد عليه بعدا عنه بفجوة سلبية أو ايجابية القدر ، وذلك بالنسبة لعام ٢٠٠٠ مرورا بعام ١٩٨٥ ٠

وقد نتج عن مقابلة بدائل الاستهلاك بسيناريوهات شروط الانتاج البدائل المركبة (سيناريو استهلاك مقترنا بسيناريو انتاج) التالية :

١ — افتراض ثبات كل من المساحة وانتاجية الهكتار مع البدائل الثلاثة للاستهلاك ٠

٢ – افتراض ثبات المساحة وزيادة الانتاجية مع البدائل الثلاثة للاستهلاك ·

٣ – افتراض زيادة المساحة وثبات انتاجية الهكتار مع البدائل الثلاثة للاستهلاك ·

٤ – افتراض زيادة المساحة وزيادة انتاجية الهكتار مع البدائل الثلاثة للاستهلاك ·

وتم التوصل الى تقديرات خاصة بالاستهلاك والانتاج ومدى التقابل بينهما بالنسبة لفروع الانتاج الغذائى المختلفة منظورا اليها على مستوى العالم العربى للسنوات ١٩٨٥ و ٢٠٠٠ ، تفصيل ذلك توضحه الجداول التالية بالنسبة لفروع الحبوب ، الدرنات والجذور ، السكر ، البقول ، الخضر ، الفاكهة ·

ويوضح الجدول رقم (٣٤) الانتاج والاستهلاك والفجوة بالنسبة لفروع الانتاج الغذائى فى سنة الأساس ، كما توضح الجداول (٣٥ – ٤٢) هذه البيانات بالنسبة لعامى ١٩٨٥ و ٢٠٠٠ ·

جـــدول رقم (٣٤)

الاستهلاك والانتاج والفجوة بالنسبة لفروع الانتاج الغذائى فى سنة الأساس ١٩٧٦/٧٢

(ألف طن)

فروع الانتاج الغذائى	استهلاك	انتاج	فجوة
الحبوب	٣٣٧٥٠ر٠	٢٦٩٨٠ر٠	– ٦٧٧٠ر٠
الدرنات والجذور	٢٤٨٠ر٠	١٩٣٤ر٠	– ٥٤٦ر٠
السكر	٢٨٠١ر٧	١٠٢٢ر٩	– ١٧٧٨ر٨
البقول	١٢٥٧ر٢	١٣٥٤ر٠	+ ٩٦ر٨
الخضر	٧٩٠٢ر٠	٨١٤٢ر٠	+ ٢٤٠ر٠
الفاكهة	٨٤٠٦ر٧	٨٥٩٦ر٣	+ ١٨٩ر٦

المصدر : د· مصطفى الجبلى ، الحاجة الى الغذاء ، مشار اليه ·

جـــدول رقم (٣٥)

الانتاج المتاح للاستهلاك والفجوة لفروع الانتاج الغذائى فى العالم العربى لسنة ١٩٨٥

(سيناريو الانتاج (١) مع البدائل الثلاثة للاستهلاك)

(ألف طن)

فروع الانتاج الغذائى	بديل(١)			بديل(٢)			بديل(٣)		
	الاستهلاك	الانتاج	الفجوة	الاستهلاك	الانتاج	الفجوة	الاستهلاك	الانتاج	الفجوة
الحبـــوب	٣٥٠١٩ر٣	١٨٩٩٣ر٥	– ١٦٠٢٥ر٨	٣٨٥٤١ر٧	١٨٩٩٣ر٥	– ١٩٥٤٨ر٢	٢١٩٠٤ر٦	١٨٩٩٣ر٥	– ٢٩١١ر١
الدرنات والجذور	٤١٢٧ر٨	٢٣٢٤ر٠	– ١٨٠٣ر٨	٤٤٨٢ر٤	٢٣٢٤ر٠	– ٢١٥٨ر٤	٧١٩٥ر٠	٢٣٢٤ر٠	– ٤٨٧١ر٠
الســـكر	٤٢٣٢ر٢	١٠٨٥ر٠	– ٣١٤٧ر٢	٤٥٤٥ر٤	١٠٨٥ر٠	– ٣٤٦٠ر٤	٨٠٥٩ر٩	١٠٨٥ر٠	– ٦٩٧٤ر٩
البقـــول	١٢٩٤ر١	٨٩١ر٨	– ٤٠٢ر٥	١٣٨٤ر٠	٨٩١ر٨	– ٤٩٢ر٢	٤٦٢ر٩	٨٩١ر٨	+ ٤٢٨ر٩
الخضـــر	١١٨٠٣ر٧	٩٩١٨ر٥	– ١٨٨٥ر٢	١٢٦٣٠ر٠	٩٩١٨ر٥	– ٢٧١١ر٥	١٣٩٧٩ر٥	٩٩١٨ر٥	– ٤٠٦١ر٠
الفـــاكهة	١٢٣٦٣ر١	٨١٤٤ر٠	– ٤٢١٩ر١	١٣٢٧٨ر٩	٨١٤٤ر٠	– ٥١٣٤ر٩	١٤٤٢٣ر١	٨١٤٤ر٠	– ٦٢٧٩ر١

جـــدول رقم (٣٦)

الانتاج المتاح للاستهلاك والفجوة لفروع الانتاج الغذائى فى العالم العربى لسنة ٢٠٠٠

(سيناريو الانتاج (١) مع البدائل الثلاثة للاستهلاك)

(ألف طن)

فروع الانتاج الغذائى	بديل(١)			بديل(٢)			بديل(٣)		
	الاستهلاك	الانتاج	الفجوة	الاستهلاك	الانتاج	الفجوة	الاستهلاك	الانتاج	الفجوة
الحبـــوب	٥١٥٤٢ر٠	١٨٩٩٣ر٥	٣٢٥٤٨ر٥	٥٧٤٦٦ر٢	١٨٩٩٣ر٥	− ٣٨٤٧٢ر٧	٣٢٧٨٥ر١	١٨٩٩٣ر٥	− ١٣٧٩١ر٦
الدرنات والجذور	٦٢٤٩ر٠	٢٣٢٤ر٠	− ٣٩٢٥ر٠	٦٧٩١ر٤	٢٣٢٤ر٠	− ٤٤٦٧ر٤	١٠٦٧٨ر٣	٢٣٢٤ر٠	− ٨٣٥٤ر٣
الســـكر	٦٣٦٨ر١	١٠٨٥ر٠	− ٥٢٨٣ر١	٦٨٤٥ر١	١٠٨٥ر٠	− ٥٧٦٠ر١	١٢٠٦٣ر٥	١٠٨٥ر٠	− ١٠٩٧٨ر٥
البقـــول	١٩١٣ر٣	٨٩١ر٨	− ١٠٢١ر٥	٢٠٤٧ر٩	٨٩١ر٨	− ١١٥٦ر١	٦٩٢ر٦	٨٩١ر٨	+ ١٩٩ر٢
الخضـــر	١٧٣٨٨ر٠	٩٩١٨ر٥	− ٧٤٦٩ر٥	١٨٦٢٥ر٣	٩٩١٨ر٥	− ٨٧٠٦ر٨	٢٠٩٢٣ر٥	٩٩١٨ر٥	− ١١٠٠٥ر٠
الفـــاكهة	١٨٤٦١ر٨	٨١٤٤ر٠	− ١٠٣١٧ر٨	١٩٨٤٧ر٣	٨١٤٤ر٠	− ١١٧٠٣ر٣	٢١٥٨٧ر٣	٨١٤٤ر٠	− ١٣٤٤٣ر٣

جـــدول (٣٧)

الانتـــاج المتاح للاستهلاك والفجوة لفروع الانتـــاج الغذائى فى ا لعالم العربى لسنة ١٩٨٥
(سيناريو الانتاج (٢) مع البدائل الثلاثة للاستهلاك)

(ألف طن)

فروع الانتاج الغذائى	بديل(١)			بديل(٢)			بديل(٣)		
	الاستهلاك	الانتاج	الفجوة	استهلاك	انتاج	فجوة	استهلاك	انتاج	فجوة
الحبـــوب	٣٥٠١٩ر٣	٣٦٩٠٣ر١	+ ١٨٨٣ر٨	٣٨٥٤١ر٧	٣٦٩٠٣ر١	ـ ١٦٣٨ر٦	٢١٩٠٤ر٦	٣٦٩٠٣ر١	+ ١٤٩٩٨ر٥
الدرنات والجذور	٤١٢٧ر٨	٤٨٧٤ر٤	+ ٧٤٦ر٦	٤٤٨٢ر٤	٤٨٧٤ر٤	+ ٣٩٢ر٠	٧١٣٥ر٢	٤٨٧٤ر٤	ــ ٢٢٦٠ر٨
الســـكر	٤٢٨٢ر٢	١٢٢٤ر٦	ــ ٣٠٠٧ر٦	٤٥٤٥ر٤	١٢٢٤ر٦	ــ ٣٣٢٠ر٨	٨٠٥٩ر٩	١٢٢٤ر٦	ــ ٦٨٣٥ر٣
البقـــول	١٢٩٤ر٣	٩٣٢ر٠	ــ ٣٦٢ر٣	١٣٨٤ر٠	٩٣٢ر٠	ــ ٤٥٢ر٠	٤٦٢ر٩	٩٣٢ر٠	ــ ٤٦٩ر١
الخضـــر	١١٨٠٣ر٧	١١٨٤٥ر٩	+ ٤٢ر٢	١٢٦٣٠ر٠	١١٨٤٥ر٩	ــ ٧٨٤ر١	١٣٩٧٩ر٥	١١٨٤٥ر٩	ــ ٢١٣٣ر٦
الفـــاكهة	١٢٣٦٣ر١	١٠١٨٠ر٧	ــ ٢١٨٢ر٤	١٣٢٧٨ر٩	١٠١٨٠ر٧	ــ ٣٠٩٨ر٢	١٤٤٢٣ر١	١٠١٨٠ر٧	ــ ٤٢٤٢ر١

جـدول رقم (٣٨)

الانتـاج المتاح للاستهلاك والفجوة لفروع الانتـاج الغذائى فى العالم العربى لسنة ٢٠٠٠

(سيناريو الانتاج (٢) مع البدائل الثلاثة للاستهلاك)

(ألف طن)

فروع الانتاج الغذائى	بديل(١)			بديل(٢)			بديل(٣)		
	استهلاك	انتاج	فجوة	الاستهلاك	الانتاج	الفجوة	استهلاك	انتاج	فجوة
الجنـوب	٥١٥٤٢٠٠	٣٦٩٠٣ر١	— ١٤٦٣٨ر٩	٥٧٤٦٦ر٢	٣٦٩٠٣ر١	— ٢٠٥٦٣ر١	٣٢٧٨٥ر١	٣٦٩٠٣ر١	+ ٤١١٨ر٠
الدرنات والجذور	٦٢٤٩ر٠	٤٨٧٤ر٤	— ١٣٧٤ر٦	٦٧٩١ر٤	٤٨٧٤ر٤	— ٤٤٦٧ر١	١٠٦٧٨ر٣	٢٣٢٤ر٠	— ٨٣٥٤ر٣
السـكر	٦٣٦٨ر١	١٢٢٤ر٦	— ٥١٤٣ر٥	٦٨٤٥ر١	١٢٢٤ر٦	— ٥٦٢٠ر٥	١٢٠٦٣ر٥	١٢٢٤ر٦	— ١٠٨٣٨ر٩
البقـول	١٩١٣ر٣	٩٣٢ر٠	— ٩٨١ر٣	٢٠٤٧ر٩	٩٣٢ر٠	— ١١١٥ر٩	٦٩٢ر٦	٩٣٢ر٠	+ ٢٣٩ر٤
الخضـر	١٧٣٨٨ر٠	١١٨٤٥ر٩	— ٥٥٤٢ر١	١٨٦٢٥ر٣	١١٨٤٥ر٩	— ٦٧٧٩ر٤	٢٠٩٢٣ر٥	١١٨٤٥ر٩	— ٩٠٧٧ر٦
الفـاكهة	١٨٤٦١ر٨	١٢٢١٦ر٣	— ٦٢٤٥ر٥	١٩٨٤٧ر٣	١٢٢١٦ر٣	— ٧٦٣١ر٠	٢١٥٨٧ر٣	١٢٢١٦ر٣	— ٩٣٧١ر٠

جـــدول رقم (٣٩)

الانتـاج المتاح للاستهلاك والفجوة لفروع الانتـاج الغذائى فى العالم العربى لسنة ١٩٨٥

(سيناريو الانتاج (٣) مع البدائل الثلاثة للاستهلاك)

(ألف طن)

فروع الانتاج الغذائى	بديل(١)			بديل(٢)			بديل(٣)		
	استهلاك	انتاج	فجوة	استهلاك	انتاج	فجوة	استهلاك	انتاج	فجوة
الحبــوب	٣٥٠١٩ر٣	٢٦٦٥٢ر٧	– ٨٣٦٦ر٦	٣٨٥٤١ر٧	٢٦٦٥٢ر٧	– ١١٨٨٩ر٠	٢١٩٠٤ر٦	٢٦٦٥٢ر٧	+ ٤٧٤٨ر١
الدرنات والجذور	٤١٢٧ر٨	٣٥٥٥ر٦	– ٥٧٢ر٢	٤٤٨٢ر٤	٣٥٥٥ر٦	– ٩٢٦ر٨	٧١٣٥ر٢	٣٥٥٥ر٦	– ٣٥٧٩ر٦
الســكر	٤٢٣٢ر٢	١٤٨٥ر٢	– ٢٧٤٧ر٠	٤٥٤٥ر٤	١٤٨٥ر٢	– ٣٠٦٠ر٢	٨٠٥٩ر٩	١٤٨٥ر٢	– ٦٥٧٤ر٧
البقــول	١٢٩٤ر٣	١٣٥٤ر٩	+ ٦٠ر٦	١٣٨٤ر٠	١٣٥٤ر٩	– ٢٩ر١	٤٦٢ر٩	١٣٥٤ر٩	+ ٨٩٢ر٠
الخضــر	١١٨٠٣ر٧	١٤٢٩٨ر٤	+ ٢٤٩٤ر٧	١٢٦٣٠ر٠	١٤٢٩٨ر٤	+ ١٦٦٨ر٤	١٣٩٧٩ر٥	١٤٢٩٨ر٤	+ ٣١٨ر٩
الفــاكهة	١٢٣٦٣ر١	١١٧٥٥ر٥	– ٦٠٧ر٦	١٣٢٧٨ر٩	١١٧٥٥ر٥	– ١٥٢٣ر٤	١٤٤٢٣ر١	١١٧٥٥ر٥	– ٢٦٦٧ر٦

جـــدول رقم (٤٠)

الانتـــاج المتـــاح للاســـــتهلاك والفجوة لفروع الانتاج الغذائى فى العالم العربى لسنة ٢٠٠٠

(سيناريو الانتاج (٣) مع البدائل الثلاثة للاستهلاك)

(ألف طن)

فروع الانتاج الغذائى	بديل(١)			بديل(٢)			بديل(٣)		
	استهلاك	انتاج	فجوة	استهلاك	انتاج	فجوة	استهلاك	انتاج	فجوة
الحبـــوب	٠ر٥١٥٤٢	١ر٣٧٢٦٧	– ٩ر١٤٢٧٤	٢ر٥٧٤٦٦	١ر٣٧٢٦٧	– ١ر٢٠١٩٩	١ر٣٢٧٨٥	١ر٣٧٢٦٧	+ ٠ر٤٤٨٢
الدرنات والجذور	٠ر٦٢٤٩	٠ر٤٨٠٩	– ٠ر١٤٤٠	٤ر٦٧٩١	٠ر٤٨٠٩	– ٤ر١٦٨٢	٣ر١٠٦٧٨	٠ر٤٨٠٩	– ٣ر٥٨٦٩
الســـكر	١ر٦٣٦٨	٦ر١٩٢٩	– ٥ر٤٤٣٨	١ر٦٨٤٥	٦ر١٩٢٩	– ٥ر٤٩١٥	٥ر١٢٠٦٣	٦ر١٩٢٩	– ٩ر١٠١٣٣
البقـــول	٣ر٩٣١٣	٦ر١٧٩١	– ٧ر١٢١	٩ر٢٠٤٧	٦ر١٧٩١	– ٣ر٢٥٦	٠ر٦٩٢	٦ر١٧٩١	+ ٠ر١٠٩٩
الخضـــر	٠ر١٧٣٨٨	٦ر٢٠٥١٩	+ ٦ر٣١٣١	٣ر١٨٦٢٥	٦ر٢٠٥١٩	+ ٣ر١٨٩٤	٥ر٢٠٩٢٣	٦ر٢٠٥١٩	– ٩ر٤٠٣
الفـــاكهة	٨ر١٨٤٦١	٣ر١٦٠٥٠	– ٥ر٢٤١١	٣ر١٩٨٤٧	٣ر١٦٠٥٠	– ٠ر٣٧٩٧	٧ر٢١٥٨٧	٣ر١٦٠٥٠	– ٠ر٥٥٣٧

جدول رقم (٤١)

الانتاج المتاح للاستهلاك والفجوة لفروع الانتاج الغذائى فى العالم العربى لسنة ١٩٨٥

(سيناريو الانتاج (٢) مع البدائل الثلاثة للاستهلاك)

(ألف طن)

فروع الانتاج الغذائى	بديل(١)			بديل(٢)			بديل(٣)		
	استهلاك	انتاج	فجوة	استهلاك	انتاج	فجوة	استهلاك	انتاج	فجوة
الحبوب	٣٥٠١٩ر٣	٥٢٥١٠ر٨	+ ١٧٤٩١ر٥	٣٨٥٤١ر٧	٥٢٥١٠ر٨	+ ١٣٩٦٩ر١	٢١٩٠٤ر٦	٥٢٥١٠ر٨	+ ٣٠٦٠٦ر٢
الدرنات والجذور	٤١٢٧ر٨	٧٧١٢ر٩	+ ٣٥٨٥ر١	٤٤٨٢ر٤	٧٧١٢ر٩	+ ٣٢٣٠ر٥	٧١٣٥ر٢	٧٧١٢ر٩	+ ٥٧٧ر٧
السكر	٤٢٣٢ر٢	١٦٧٥ر٠	− ٢٥٥٧ر٢	٤٥٤٥ر٤	١٦٧٥ر٠	− ٢٨٧٠ر٤	٨٠٥٩ر٩	١٦٧٥ر٠	− ٦٣٨٤ر٩
البقول	١٢٩٤ر٣	١٣٩٢ر٧	+ ٩٨ر٤	١٣٨٤ر٠	١٣٩٢ر٧	+ ٨ر٧	٤٦٢ر٩	١٣٩٢ر٧	+ ٩٢٩ر٨
الخضر	١١٨٠٣ر٧	١٧٣٩٢ر١	+ ٥٥٨٨ر٤	١٢٦٣٠ر٠	١٧٣٩٢ر١	+ ٤٧٦٢ر١	١٣٩٧٩ر٥	١٧٣٩٢ر١	+ ٣٤١٢ر٦
الفاكهة	١٢٣٦٣ر١	١٤٦٩٤ر٥	+ ٢٣٣١ر٤	١٣٢٧٨ر٩	١٤٦٩٤ر٥	+ ١٤١٥ر٦	١٤٤٢٣ر١	١٤٦٩٤ر٥	+ ٢٧١ر٤

جـــدول رقم (٤٢)

الانتاج المتاح للاستهلاك والفجوة لفروع الانتاج الغذائى فى العالم العربى لسنة ٢٠٠٠

(سيناريو الانتاج (٤) والبدائل الثلاثة للاستهلاك)

(ألف طن)

فروع الانتاج الغذائى	بديل(١)			بديل(٢)			بديل(٣)		
	استهلاك	انتاج	فجوة	استهلاك	انتاج	فجوة	استهلاك	انتاج	فجوة
الحبـــوب	٥١٥٤٢ر٠	٧٤٥٠٩ر٠	+ ٢٢٩٦٧ر٠	٥٧٤٦٦ر٢	٧٤٥٠٩ر٠	+ ١٧٠٤٢ر٨	٣٢٧٨٥ر١	٧٤٥٠٩ر٠	+ ٤١٧٢٣ر٩
الدرنات والجذور	٦٢٤٩ر٠	١١١٣٣ر٩	+ ٤٨٨٤ر٩	٦٧٩١ر٤	١١١٣٣ر٩	+ ٤٣٤٢ر٥	١٠٦٧٨ر٣	١١١٣٣ر٩	+ ٤٥٥ر٦
الســـكر	٦٣٦٨ر١	٢١٩٣ر٤	– ٤١٧٤ر٧	٦٨٤٥ر١	٢١٩٣ر٤	– ٤٦٥١ر٧	١٢٠٦٣ر٥	٢١٩٣ر٤	– ٩٨٧٠ر١
البقـــول	١٩١٣ر٣	١٨٤٦ر٣	– ٦٧ر٠	٢٠٤٧ر٩	١٨٤٦ر٣	– ٢٠١ر٦	٦٩٢ر٦	١٨٤٦ر٣	+ ١١٥٣ر٧
الخضـــر	١٧٣٨٨ر٠	٢٥٤٥٥ر٧	+ ٨٠٦٧ر٧	١٨٦٢٥ر٣	٢٥٤٥٥ر٧	+ ٦٨٣٠ر٤	٢٠٩٢٣ر٥	٢٥٤٥٥ر٧	+ ٤٥٣٢ر٢
الفـــاكهة	١٨٤٦١ر٨	٢٤٠٧٥ر٠	+ ٥٦١٣ر٢	١٩٨٤٧ر٣	٢٤٠٧٥ر٠	+ ٤٢٢٧ر٧	٢١٥٨٧ر٣	٢٤٠٧٥ر٠	+ ٢٤٨٧ر٧

من هذه الجداول يمكن استخلاص ما يلى :

- **اذا ما اعتنق البـــديل الأول فى الأهـــداف الاستهلاكية** (المحقق لـ ١٠٠٪ من الحاجة الأساسية) تـكون الفجوة بين الانتـــاج والاســتهلاك المتوقعين فى عام ٢٠٠٠ على النحو الآتى :

- فرض ثبات المســـاحة وانتـــاجية الهكتار :

ألف طن

حبوب - ٥ر٣٢٥٤٨
خضر وفواكه - ٣ر١٧٧٨٧

- فرض ثبات المساحة وزيادة انتاجية الهكتار :

حبوب - ٩ر١٤٦٣٨
خضر وفواكه - ٦ر١١٧٨٧

- فرض زيادة المساحة وثبات انتاجية الهكتار :

حبوب - ٩ر١٤٢٧٤
خضر وفواكه - ١ر٧٢٠

- فرض زيادة المساحة وزيادة انتاجية الهكتار :

حبوب + ٠ر٢٢٩٦٧
خضر وفواكه + ٩ر١٣٦٨٠

- **أما اذا اعتنق البديل الثانى من الأهداف الاستهلاكية** (المحقـــق لـ ١١٠٪ من الحاجة الأساسية للغذاء) ، تكون الفجوة بين الانتاج والاستهلاك المتوقعين فى عام ٢٠٠٠ على النحو الآتى :

ألف طن

- فرض ثبات المســـاحة وانتـــاجية الهكتار :

حبوب - ٧ر٣٨٤٧٢
خضر وفواكه - ١ر٢٠٤١٠

- فرض ثبات المساحة وزيادة انتاجية الهكتار :

حبوب - ١ر٢٠٥٦٣
خضر وفواكه - ٤ر١٤٤١٠

- فرض زيادة المساحة وثبات انتاجية الهكتار :

حبوب - ٦ر٢٠١٩٩
خضر وفواكه - ٧ر١٩٠٢

— فرض زيادة المساحة وزيادة إنتاجية الهكتار :

حبوب + ١٧٠٤٢٫٨
خضر وفواكه + ١١٠٥٨٫١

من هذا يبين أن تبنى سيناريو شروط الانتـاج المتضمن تغيير كل من المساحة وانتاجية الهكتار يعطينا فى حالة البديل الأول من أهداف الاستهلاك لسنة ٢٠٠٠ (المحقق لـ ١٠٠٪ من الحاجة الأساسية للغذاء) فائضا يزيد على الفائض الـــذى ينتج تحت نفس الشروط الانتاجية اذا ما قورن بهدف البـديل الثـــانى فى الاستهلاك (والمحقق لـ ١١٠٪ من الحاجة الأساسية للغذاء) • فاذا كان الاختيار بين البديلين يتم على أساس اشباع الحاجة فقط كان من البديهى أن يختار البديل الثانى خاصة فى مجتمع توجد به شرائح كبيرة من السكان عنـــد مستوى غذائى منخفض • أما اذا تم الاختيار على أساس ظروف الاقتصاد القومى فى مجموعه ودور الفائض المصـــدر من المواد الغذائية (وغيرها) فيكون الاختيار للبديل الأول •

أما فيما يتعلق باللحوم فقد تم تقدير الاستهلاك ، باعتبار عام ١٩٧٥ كسنة أساس بالنسبة لسنوات ١٩٨٥ ، ٢٠٠٠ على أساس نمط الاستهلاك الحالى والزيادة المتوقعة للسكان وقدر الانتـاج فى نفس السنوات كما يبين من الأرقام فى الجدولين رقم (٤٣ ، ٤٤) • ويظهر من هـــذه الأرقام أن الفجوة السلبية بين الاستهلاك المتوقع والانتـاج المتوقع ستكون فى تزايد اذا ما استمرت شروط الانتاج على ما هى عليه الآن ، الأمر الذى يعنى زيادة اعتماد العالم العربى على الخارج فيما يتعلق بالغذاء من اللحوم حيث تتناقص نسبة اكتفائه الذاتى من ٨١٫٥٪ فى عـــام ١٩٧٥ الى ٦٢٪ فى عام ٢٠٠٠ (دون أخذ الصادرات فى الاعتبار) •

وعليه يلزم التغيير فى شروط انتاج اللحوم بمقتضى الأساليب الآتية :

ـــ استبدال سلالات ذات كفاءة تحويلية عالية بالحيوانات والسلالات المحلية •

ـــ توفر الغذاء السليم عن طـريق المراعى الطبيعية والأعلاف المركزة والاستفادة بالمخلفات والنواتج الثـانوية من المحاصيل والصناعات الزراعية وتنظيم الرعى •

ـــ تكثيف الانتـــاج الحيوانى واعتبـــاره صناعة حتى يمكن التحكم فى عوامل الانتاج •

— تحرير الحيوان من العمل فى الميكنة بما يحل محل الحيوان ٠

— رفع مستوى الرعاية الصحية وتحصين الحيوانات ضد الأمراض ٠

جـــدول رقم (٤٣)

توقعات الاستهلاك والانتاج والفجوة بالنسبة للحوم فى العالم العربى
(مليون طن)

البيـــــان	١٩٧٥	١٩٨٥	٢٠٠٠
الاستهلاك	٢٫١٧٣	٣٫٧٧٠	٦٫٨١٦
الانتـــاج	١٫٧٧١	٢٫٦٤٩	٤٫٢٦٦
الفجـــوة	ـ٠٫٤٠٢	ـ١٫١٦١	ـ٢٫٥٥٠
الاكتفاء الذاتى (٪)	٨١٫٥	٧٠٫٣	٦٢٫٦

المصدر : دراسة د٠ مصطفى الجبلى « انتاج اللحوم فى الدول العربية »

جـــدول رقم (٤٤)
انتاج اللحوم فى الدول العربية فى ١٩٧٥ ، ١٩٨٥ ، ٢٠٠٠
ونصيب الفرد من الانتاج عامى ١٩٧٥ ، ٢٠٠٠

	انتاج اللحوم (ألف طن)			نصيب الفرد (كجم/سنة)	
	١٩٧٥	١٩٨٥	٢٠٠٠	١٩٧٥	٢٠٠٠
البحرين	٠ر٥	٠ر٦	٠ر٨	٢ر٠٨	١ر٥٤
العراق	١٣٤ر٠	١٩٩ر٠	٤٦١ر٠	١١ر٠٣	١٨ر١٧
الأردن	١٢ر٠	١٥ر٣	٢٢ر٠	٦ر٣٥	٥ر١٤
الكويت	٧ر٠٨	٩ر١	١٢ر٢	٧ر٥٦	٥ر٦٦
لبنـــان	٢٨ر٠	٤٣ر٠	٧٣ر٦	١١ر٦٢	١٤ر٢٤
عمـــان	٢ر٧	٣ر٣	٣ر٦	٤ر٩٤	٣ر١٧
قطـــر	٠ر٤	٠ر٥	٠ر٩	٢ر٢٩	١ر٩٣
السعودية	٣٩ر٠	١١٠ر٠	٢٠٥ر٥	٥ر٥٦	١٤ر٣٧
سوريا	٥١ر٧	٧٤ر٠	١٧٢ر١	٧ر١٠	٩ر٧٢
الامارات	١ر٦	١ر٩	٢ر٠	٣ر٣٨	١ر٤٨
اليمن العربية	٣٩ر٧	٥٢ر٢	٦٥ر٩	٦ر١١	٥ر٨٩
اليمن الديمقراطية	١٦ر٠	٢٠ر٣	٢٤ر٦	٩ر٦٤	٧ر٥٨
الجزائر	١٢٣ر٠	١٦٨ر٠	٢٢٧ر٠	٧ر٣٣	٦ر٨٨
مصر	٤١٧ر٠	٥٥٧ر٠	٨٦٧ر٠	١١ر٢٠	١٣ر٨٤
ليبيا	٣١ر٣	٥٠ر٨	٨٩ر٦	١٨ر٣٣	٢٩ر٦٨
موريتانيا	٣٤ر٠	٤٤ر٥	٦٢ر٤	١٧ر٧٧	٢٥ر١٦
المغرب	١٨٤ر٤	٢٩٩ر٠	٤٤٢ر٩	١٠ر٨٨	١٣ر٨٤
الصومال	٨ر٦	١٢٩ر٠	٢٤٥ر٠	٢٧ر١٢	٤٠ر٦٥
السودان	٤٩٣ر٠	٧٥٣ر٠	١١٢٨ر٠	٣١ر٧٤	٣٨ر٢٢
تونس	٨٨ر٨	١٢٤ر٨	١٥٨ر٩	١٥ر٩٢	١٧ر٢٧
المجموع	١٧٧١	٢٦٤٩ر١	٤٢٦٦ر٠	١٠ر٩٠	١٣ر٧٠

المصدر : دراسة د. مصطفى الجبلى « انتاج اللحوم فى الدول العربية »

وفيما يخص **الأسماك** تم تقدير أهداف انتاج للسنوات ١٩٨٥ ، ٢٠٠٠ على أساس سنة ١٩٧٥ ، لتتقابل مع أهداف قدرت للاستهلاك وفقا لبدائل خمسة يوضحها الجدول رقم (٤٥) وهى :

* امتداد الاستهلاك الحالى
* حساب هدف الاستهلاك على أساس متوسط الاستهلاك فى سنوات ٧٢ - ١٩٧٤
* حساب هدف الاستهلاك على أساس رفع متوسط الاستهلاك الى ما يشبع ١٠٠٪ من الاحتياجات ٠
* حساب هدف الاستهلاك مع رفع متوسط الاستهلاك الفعلى الى ١١٠٪ من الاحتياجات ٠
* حساب هدف الاستهلاك على أساس الوصول بمستوى الاستهلاك الحالى الى ٧٠٪ من متوسط الاستهلاك فى الولايات المتحدة الأمريكية فى الفترة ٧٢ - ١٩٧٤ ٠

ويتضح من هذا الجدول أن امكانيات مواجهة الاستهلاك من الأسماك كبيرة وفقا لأغلب البدائل التى حسبت وفقا لها أهداف الاستهلاك ، وأن التوسع فى انتاج الأسماك يمكن أن يمثل مجالا يستطيع أن يحقق العالم العربى فائضا كبيرا فيه ٠

وفيما يتعلق بأهداف الانتاج الخاصة **بالصناعات الغذائية** اقتصرت الدراسة الخاصة بالغذاء فى العالم العربى على تقدير أهداف الانتاج لسنوات ١٩٨٥ ، ٢٠٠٠ بالنسبة لصناعتين فقط : صناعة السكر وصناعة الزيوت ٠

بالنسبة لصناعة **السكر** تم تقدير الأهداف الانتاجية للسنوات ١٩٨٥ ، ٢٠٠٠ على أساس الاضافة الى الطاقة الانتاجية الحالية وقدر الناتج الكلى بـ ٣٢٧٠ ألف طن و ٥١٧٩٫٥ ألف طن لسنتى ١٩٨٥ و ٢٠٠٠ على التوالى٠ وبمقابلتها بأهداف الاستهلاك وجد أن الفجوة ستكون سلبية مقدرة بـ ١٥٦٤ ألف طن فى ١٩٨٥ ، ٢٩٠٠٢ ألف طن فى ٢٠٠٠ ، وعليه تقل درجة الاكتفاء الذاتى من ٦٨٪ فى السنة الأولى الى ٦٤٪ فى السنة الثانية ، رغم زيادة الانتاج وفقا لمشروعات زيادته الواردة فى خطط الأقطار العربية ، الأمر الذى يتضح معه أن البرامج المقترحة لا تؤدى الى سد الفجوة ، وأن الاعتماد على الاستيراد لسد هذه الفجوة سيكون عبئا ثقيلا ٠ وتشير الدراسة بوجوب الالتجاء الى الحلول التى تتيحها تكنولوجيا انتاج المواد السكرية الحديثة وأهمها انتاج السكر السائل (أنظر الجدول ٤٦) ٠

جـــدول رقم (٤٥)
الانتاج والاستهلاك والفجوة الغذائية فى الاسماك بالدول العربية فى ١٩٧٥ ـ ٢٠٠٠

(بالألف طن)

البدائل المختلفة للاستهلاك	سنة الأساس ١٩٧٥			سنة ١٩٨٥			سنة ٢٠٠٠		
	استهلاك	انتاج	فجوة	استهلاك	انتاج	فجوة	استهلاك	انتاج	فجوة
بديل (١) الاستهلاك الفعلى ـ امتداده)	٤٩٩ر٠	١٠٩٥ر٥٩	+ ٥٩٦ر٥٩	٨٠٦ر٩	١٦٠٠ر٩	+ ٧٩٤ر٠	١٥٢٥ر٦	٢٦١٨ر٠	+ ١٠٩٢ر٤
بديل (٢) (متوسط الاستهلاك ٧٢ ـ ١٩٧٤)	٤٩٩ر٠	١٠٩٥ر٥٩	+ ٥٩٦ر٥٩	٥٣٨ر٨	١٢٠٨ر٦	+ ٦٦٩ر٨	٧٧٨ر٩	٢٠٧٤ر٦	+ ١٢٩٥ر٧
بديل (٣) رفع متوسط استهلاك الفترة ٧٢/٧٤ الى ١٠٠٪ من الاحتياجات	٤٩٩ر٠	١٠٩٥ر٥٩	+ ٥٩٦ر٥٩	٥٦٥ر٠	١٢٠٨ر٦	+ ٦٤٣ر٦	٨٣٩ر١	٢٠٧٤ر٦	+ ١٢٣٥ر٥
بديل (٤) رفع متوسط استهلاك الفترة ٧٢/٧٤ الى ١١٠٪ من الاحتياجات	٤٩٩ر٠	١٠٩٥ر٥٩	+ ٥٩٦ر٥٩	٦٠٥ر٤	١٢٠٨ر٦	+ ٦٠٣ر٢	٩٠٠ر٠	٢٠٧٤ر٦	+ ١١٧٤ر٦
بديل (٥) (متوسط استهلاك أمريكا فى الفترة ٧٢/٧٤ بعد تخفيضه الى ٧٠٪	٤٩٩ر٠	١٠٩٥ر٥٩	+ ٥٩٦ر٥٩	١٢٣٣ر٨	١٢٠٨ر٦	ـ ٢٥ر٢	١٨٦٧ر٦	٢٠٧٤ر٦	+ ٢٠٧ر٠

المصدر : دراسة د. مصطفى الجبلى « الأســـماك في الوطن العربي (انتاج ـ استهلاك ـ تجارة خارجية) ، المنظمة العربية للتنمية والزراعة ، ديسمبر ١٩٧٨ »

جـــدول رقم (٤٦)

برنامج تطوير الانتاج من المحاصيل السكرية والسكر

فى الفترة ٧٩/١٩٨٥ ــ ٨٦/٢٠٠٠

فى الدول العــربية

	المساحة* المنزرعة الفهكتار	الطاقة الانتاجية الاضافية من السكر (ألف طن)	الانتـاج الكلى بعد البرنامج (ألف طن)	الاستهلاك (ألف طن)	درجة الاكتفاء الذاتى (٪)	الفجوة ألف طن
١٩٨٥	٢٩٥ر٧٥	١٧٨٤ر٠	٣٢٧٠ر٠	٤٨١٦ر٠	٦٨	ــ١٥٦٤ر٠
٢٠٠٠	٢٩٩ر٣٥	١٨٧٣ر٥	٥١٧٩ر٥	٨٠٧٩ر٧	٦٤	ــ٢٩٠٠ر٢

* قصب + بنجر

المصدر : برامج الأمن الغذائى ــ برنامج انتاج المحاصيل السكرية والسكر ، جامعة الدول العربية ٠

كما عوملت صـــناعة **الزيوت** ــ جدول رقم (٤٧) ــ على النحو الذى عوملت به صناعة السكر : تحديد هدف للاستهلاك فى سنوات ١٩٨٥ ، ٢٠٠٠ ثم رؤية ما اذا كانت زيادة الانتاج المتوقعة ، وفقـا لبرامج تطوير الصناعة الواردة فى خطط الأقطار العربية لتصل بالانتاج الى الحد الذى يسد الفجوة بينه وبين الاستهلاك ٠ فوجد أنه مع زيادة الانتاج على النحو المقدر فى الخطط النظرية تتزايد الفجوة السلبية بين الانتـاج والاستهلاك فى الفترة ما بين ١٩٧٥ و ١٩٨٥ ، ثم تميل الى التناقص فيما بين ١٩٨٥ و ٢٠٠٠ مع بقـــاء حالة اعتماد العالم العربى على الخارج تقريبا على ما هى عليه (٥٠٪) ٠

جـــدول رقم (٤٧)
الاستهلاك والانتـاج ونسبة الاكتفاء الذاتى من الزيوت
فى الدول العـربية
فى الأعوام ١٩٧٥ و ١٩٨٥ و ٢٠٠٠

(ألف طن)

البيـــان	١٩٧٥	١٩٨٥	٢٠٠٠
الاستهلاك	١٣٢٩٫٣	١٨٠٧٫٥	٢٨٧١٫٥
الانتـــاج	٦٥٦٫٤١	٨٦٤٫٩	١٤٣٩٫٥
الفـــرق	-٦٧٢٫٩	-٩٤٢٫٦	-١٤٣٢٫٠
نسبة الاكتفاء الذاتى بدون البرنامج المتضمن بالخطط القطرية (٪)	٤٩٫٤	٤٧٫٨	٥٠٫١
نسبة الاكتفاء الذاتى بالبرنامـــج المتضمن فى الخطط القطرية (٪)	-	٨٢٫٣	٨٧٫١

المصدر : مركز التنمية للصناعة للدول العـــربية ، دراسة برنامج انتـــاج البذور الزيتية فى الدول العربية .

(ب) تحديد الأهداف المتعلقة بمستلزمات الانتاج الغذائى المباشرة :

ابتداء من اسقاط هدف الانتاج المقابل للهدف الاستهلاكى الذى يحقق ١٠٠٪ من الحاجة الأساسية للغذاء فى عام ٢٠٠٠ على أساس افتراض زيادة المساحة المحصولية عن طريق التوسع الأفقى ، وزيادة معـامل التكثيف من المعامل الحالى فى العـــالم العربى ، وهو ٢٥ر٠ فى الأراضى المطرية و ٦٥ر٠ فى الأراضى المروية ، الى ٧٥ر٠ فى الأراضى الأولى و ٥٠ر١ فى الأراضى الثانية وافتراض زيادة إنتاجية الهكتار ، قامت الدراسة بتقدير احتياجات الفروع المنتجة للمنتجات الغـــذائية من مستلزمات الانتـاج الغـــذائى الزراعى ، وهى الآلات والمعـدات ، الأسمدة والمبيدات ، عن طريق معاملات استخدام هذه المستلزمات فى انتاج الغذاء .

هذه الاحتياجات من مستلزمات الانتـــاج تمثل الاحتياجات المبـاشرة للنشاط المنتج للغذاء فى الزراعة .

١ - الآلات الزراعية :

ابتداء مما يوجد من الآلات الزراعية فى سنة ١٩٧٥ كسنة أساس أى ١٦٠٠٠٠ جرار ، ١٨٠٠٠ حاصدة تم تقدير احتياجات الزراعة العربية من الجرارات ومن الحاصدات ومن الرشاشات والبدارات فى سنة ٢٠٠٠ وفقا لمستويات ثلاثة من الميكنة :

مستوى منخفض	٣٨٥٠٠٠ جرار
مستوى مرتفع	٦٦٠٠٠٠ جرار
مستوى أعلى	١٣٠٠٠٠٠ جرار

وعلى هذا الأساس قدرت الدراسة الاحتياجات فى سنة ٢٠٠٠ بين ٨٠ و١٠٠ ألف جرار يلزم استخدام ٢٩ ألف سنويا الى عام ١٩٨٠ ، ٤٨ ألف سنويا حتى عام ١٩٩٠ ، ٨٨ ألف سنويا حتى عام ٢٠٠٠ .

أما الحاصدات فقد قدرت احتياجات عام ٢٠٠٠ منها ٥٣٠٠٠ بمعدل احتياج سنوى مساوى لـ ٦٥٠٠ وقدرت الاحتياجات من الرشاشات والبدارات فى سنة ٢٠٠٠ بنحو ١٧٠٠ .

٢ - الاسمدة :

تم تقدير الاحتياجات من الاسمدة فى عام ١٩٨٥ ، ٢٠٠٠ على أساس الفروض التالية :

١ - زيادة المساحة المروية من ١٠ مليون هكتار الى ١٨ مليون هكتار.

٢ - زيادة معامل التكثيف الى ٧٥ر٠ فى الأراضى المطرية ، ٥٠ر١ فى الأراضى المروية .

٣ - واستصلاح الأراضى المالحة والأراضى اللامسامية على نحو يسمح باستخدام أكبر للاسمدة .

٤ - ان تبدأ أنواع البذور التى تعطى محاصيل أغزر فى السيادة فى الزراعة العربية .

٥ - أن يزداد متوسط معدل استخدام الاسمدة فى العالم العربى ليصل الى المعدل الحالى فى الأراضى المروية فى مصر . وأن يكون معدل استخدام الأسمدة فى الأراضى المطرية المأمونة مساويا لـ ٥٠٪ من معدل استخدامها فى الأراضى المروية .

٦ - ان يتم استخدام الاسمدة مع الحفاظ على التوازن بين أنواعها الثلاثة : النترات ، الفوسفات ، البوتاسيوم •

وقد تم تقدير الاحتياجات من الأسمدة على مرحلتين :

فى المرحلة الأولى يتم التقدير على افتراض اتباع معدل استخدام الأسمدة السائد حاليا فى العالم العربى ، وكما يظهر فى الجدول رقم (٤٨) يتضح وجود فائض من الأسمدة الازوتية والفوسفاتية وإن هذا الفائض يتزايد فى عام ١٩٨٥ ويبقى العجز فى الأسمدة البوتاسية مستمرا •

جدول رقم (٤٨)

انتاج الأسمدة بانواعها الثلاثة والطلب عليها فى العالم العربى لعامى ١٩٧٩ ، ١٩٨٥

(ألف طن)

	١٩٧٩			١٩٨٥		
	الأسمدة الازوتية	الأسمدة الفوسفاتية	الأسمدة البوتاسية	الأسمدة الازوتية	الأسمدة الفوسفاتية	الأسمدة البوتاسية
الانتاج	١٨٠٣ر٠	١٣٧١		٤٠٢٠	٢٨٣١	-
الطلب	١٢٤٣ر٦	٥٣٠ر٣	١٨٠ر٦	١٩٤٨ر٥	١٠٠١ر٨	٣٧٥ر٦
الفجوة	+ ٥٥٩ر٤	+ ٨٤٠ر٧	- ١٨٠ر٦	+ ٢٠٧١ر٥	+ ١٨٢٩ر٢	- ٣٧٥ر٦

فى مرحلة ثانية يتم التقدير على أساس زيادة معدل استخدام الأسمدة فى العالم العربى الى المستوى الحالى للزراعة المصرية والمقدر كمستوى أمثل فى ظل ظروف الزراعة العربية (انظر جدول ٤٩) • ويظهر هذا التقدير فى الجدول رقم (٥٠)، ومنه يتبين أن الطلب المسقط يقترب من الانتاج المسقط لعام ٢٠٠٠ وهو ما يوضح أنه يلزم لتحسين الوضع الغذائى تحسينا معتبرا أن يزيد استخدام الأسمدة بمعدل أعلى من معدل زيادتها الحالى • وهو ما يستلزم الاهتمام بالحث على زيادة استخدام الأسمدة من خلال البحث والارشاد وتوفير تسهيلات تسويقها وتوزيعها بين الوحدات الانتاجية •

جدول رقم (٤٩)

معامل استخدام الأسمدة فى بعض البلدان العربية

١٩٧٥

البلــــد	كيلو جرام/هكتار
الجـــزائر	٠ر٢٣
مصر	٠ر١٧٥
ليبيـــا	٠ر١٤
موريتانيا	١ر١
المغــرب	٤ر٢١
الصـــومال	٥ر٣
الســـودان	٧ر١٢
تونس	٢ر١١
العـــراق	٧ر٦
الأردن	٤ر٦٢
المتوسط العـــالمى	٥٩

جدول رقم (٥٠)
الطلب المقدر على الأسمدة فى مختلف الأقطار العربية للسنوات ١٩٨٥ ، ٢٠٠٠ مقارنة بسنة ١٩٧٤ كسنة أساس

(ألف طن عامل فعال)

القطـــر	١٩٧٤			١٩٨٥(١)			٢٠٠٠(٢)		
	الأسمدة الأزوتية	الأسمدة الفوسفاتية	الأسمدة البوتاسية	الأسمدة الأزوتية	الأسمدة الفوسفاتية	الأسمدة البوتاسية	الأسمدة الأزوتية	الأسمدة الفوسفاتية	الأسمدة البوتاسية
العـــراق	٣٧ر٢	١ر٦	١ر١	١٥٠	٩٥	٢٥	٦٠٠	١٦٥	–
لبنـــان	٩١ر١	٢٠ر٠	١٠ر٠	٦٦	٥٠	٢٣	–	–	–
سوريا	٩٧ر٢	١٣ر٤	١ر٦	١١٠	٧٠	٩	٣٣٦	٢٢٤	٢٧
الأردن	٢ر٠	٠ر٨	ر٤	٩	٧	٤	–	–	–
المملكة العربية السعودية	٣ر٢	٢ر٧	١ر٠	١٠	٩	٣	٧٠	٤٥	١٠
اليمن الشمالية	ر٧	٠ر١	ر١٥	–	–	–	–	–	–
اليمن الجنوبية	١ر٤	١ر٠	ر٣	–	–	–	–	–	–
الصومال	٧ر٤	١ر٤	٤	١٦	٥	٣ر٥	٧٥	٦٠	٣٠
السودان	٦٨ر٩	٠ر٢	٤ر٥	١٧٠	٢٠	٢٥	٨٨٠	١٩٠	–
مصر	٣٦٠	٦٥ر٠	٥ر٣	٨٢٠	٢٨٥	٦٥	١٣٢٠	٤٤٢	٦٥
ليبيـــا	٢ر٤	٤ر٠	١ر٢	٦٠	٣٦	١١	–	–	–
تونس	٢٢ر٧	٢١ر٨	٤ر٩	٩٠	٨٠	٢٨	١٣٤	١٠٧	٣٩
الجزائر	٧١ر٥	٥٤ر٧	١٧ر٤	٢٥٠	٢١٠	٩٦	٣٧٥	٣١٠	١٥٠
المغرب	٦٢ر٢	٥٨ر٧	٢٨ر٩	١٨٥	١٣٠	٦٨	٣٠٠	١٨٤	٩٠
موريتانيا	–	–	–	٢	١	٠ر٥	–	–	–
مجموع البلدان العربية	٨٤٠ر٦	٢٤٩ر٩	٨٠ر٧٥	١٩٣٨	٩٩٨	٣٦٢ر٨	٤١٥٥	١٧٧٩	٤١١

(١) تقديرات British sulfur

(٢) تقديرا د. مصطفى الجبلى

٣ ـ المبيدات :

تم تقدير إحتياجات الانتاج الغذائى من المبيدات فى سنة ٢٠٠٠ وفقا للفروض التالية :

(أ) زيادة المساحة المحصولية الى ٦٢ مليون هكتار أى بزيادة ما يقرب من ٢ مليون هكتار بالنسبة لعام ٧٤/١٩٧٥ ·

(ب) ارتفاع معامل التكثيف الى ٧٥ر٠ فى الأراضى المطرية و ٥٠ر١ فى الأراضى الاروائية ·

(جـ) تحول نظام الرقابة على الآفات الى نظام متكامل ·

(د) إتباع المعدلات الآتية فى استخدام المبيدات :

مبيدات حشرية	٥٢٨ر٢	ك·ج مادة فعالة
مبيدات حشائش	٥٧٥ر١	ك·ج مادة فعالة
مبيدات فطرية	٩٩٥ر٥	ك·ج مادة فعالة
مبيدات أخرى	٣٠٨ر٠	ك·ج مادة فعالة

(هـ) معدلات زيادة سنوية فى استعمال المبيدات مساوية ل ٨٥ر١٩٪ بالنسبة للكمية المستخدمة و ٧ر٣٩٪ بالنسبة لقيمة ما يستخدم ·

(و) اتباع نسب التوزيع التالية بين المجموعات المختلفة من المبيدات بالنسبة للكم (وهى نسبة عام ١٩٧٤) ·

المجموعة	٪ كم
مبيدات حشرية	٣٥ر٥١
مبيدات فطرية	٨٥ر٤٣
مبيدات حشائش	٩٠ر٢
مبيدات أخـرى	٩٠ر١

على أساس هذه الفروض وابتداء من استهلاك ١٩٧٥ الذى كان مساويا لـ ١٣٦٧٠٢ طن موزعا بين المجموعات المختلفة من المبيدات على النحو التالى:

ـ مبيدات حشرية	١٥٦٧٣٦	طن
ـ مبيدات فطرية	٦١٣٨٠	طن
ـ مبيدات حشائش	٩٧٦٥٠	طن
ـ مبيدات أخرى	١٩٩٦٠	طن
ـ احتياطى	٣٣٤٨٦	طن

ولما كان انتاج العالم العربى من المبيدات يكاد لا يذكر (٥٠٠ طن سنويا) وكانت هذه تمثل **مادة استراتيجية** اذ يتوقف عليها فى كثير من

الأحيان مصير محصولات تمثل أحيانا ما يقرب من ٣٠٪ من الناتج الزراعى برزت أهمية الاهتمام بهذه الصناعة فى إطار استراتيجية التصنيع التى تهدف بين أشياء أخرى الى تحقيق الأمن الغذائى اذ يترتب علـى الاستمرار فى اســـتيراد جل المســتلزم من المبيــدات أن يتضاعف العبء على موازين المدفوعات بمقدار ٢٦٩٪ حتى على افتراض ثبات أثمان المبيدات فى السوق الدولية • الاهتمام اذن بهذه الصناعة وارد وضرورى ، على أن تؤخذ العوامل الآتية فى الاعتبار :

- ان تركيب المبيدات يتطلب مستويات متقدمة من البحث العلمى والتكنولوجى •
- انه من المفضل أن نبدأ بتركيب مبيدات حشرية يمكن استخدامها ضد أكثر من حشرة بشرط أن تتوافر المادة الأولية اللازمة لصنعها محليا •
- من الممكن البدء بتحضير المساحيق القابلة للبلل وخاصة الكبريت ببناء وحدات انتاجية لا تقل طاقتها عن ١٠٠٠ طن سنويا ، وكذلك تحضير مستحلبات مركزة ببناء وحدات لا تقل طاقتها عن ٥٠٠ طن سنويا •

هذا فيما يتعلق بالاسقاط الخاص بمستلزمات الانتاج الغذائى بالنسبة لعام ٢٠٠٠ وبصفة عامة فانه يلزم اذا أريد الوصول بالاستهلاك الى تزويد من لديهم من السكان نقصا فى الغذاء الى الحد الأدنى المعقول ، وهو ٢٥٠٠ سعر/يوم فى عـــام ١٩٩٠ ، لزم أن يزيد عرض الحبـــوب بمعدل ٤٪ فى السنة • فاذا ما أخذنا فى الحسبان أن المعدل السنوى للزيادة فى انتاج الحبوب كان فى معظم الاقطار العربية أقل من ٢٪ فى الفترة ما بين ١٩٦٠ - ١٩٧٢ ، اتضح أن الهدف لا بد وأن يتمثل فى الارتفاع بهذا المعدل بما يزيد على مثليه •

هذا فيما يخص الحبوب ، أما بالنسبة لمعدل النمو اللازم للتوصل فى عام ٢٠٠٠ الى مستوى ما هو ضرورى بالنسبة للحاجة للغذاء بصفة عامة ، فيلزم لتحقيقه اتخاذ الخطوات الآتية :

- التوسع فى المساحة المنزرعة من ٤٩ مليون الى ٦٩ مليون هكتار •
- زيادة المساحة المروية من ١٠ مليون الى ١٨ مليون هكتار •
- زيادة معامل تكثيف المساحة المحصولية من ٦٥ر٠ الى ١٠ر١ •
- تحسين الأراضى المالحة واللامسامية الموجودة فى العراق وسوريا ومصر (وهى تمثل ما يقرب من ٥٠٪ من مساحة الأراضى المروية فى الأقطار الثلاثة) •
- وقف الاستقطاع من الأراضى الزراعية لاغراض البناء والتوسـع الحضرى (ويبلغ معدل الاستقطاع ٢٠٠٠٠ هكتار سنويا فى مصر) •

- وقف زحف الصحراء والتهامها للأراضى الزراعية فى معظم البلدان العـــربية (ويقدر ما تلتهمه الصحراء بـ ٥ كيلومتر مربع فى السنة فى السودان و ١٨٠٠٠ هكتار سنويا فى تونس) .
- زيادة المدخلات المستخدمة فى الزراعة .

وابتداء من هذا يتحدد ما تستلزمه الزراعة الغـــذائية من النشاط الصناعى :

- لبناء الأساس المادى اللازم للنشاط الزراعى (توفير مياه الرى النهرى والجوفى - تحقيق الصرف وعلى الأخص الصرف المغطى - اقامة المبانى اللازمة للنشاط الزراعى) .
- لتحويل الزراعة وزيادة انتاجية العمل فيها (الآلات ، الأسمدة ، المبيدات ، الكيماويات الزراعية بصفة عامة ، مواد التعبئة) ..
- انتاج مواد غذائية صناعية بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة بانتاج اعلاف لتربية المواشى والدواجن والاسماك .
- انتاج بدائل صناعية للمدخلات الزراعية المستخدمة فى الصناعة (القطن مثلا) وتحرير الأرض لانتاج المزيد من المواد الغذائية .
- انتاج ما هو لازم لاستهـــلاك العاملين فى الزراعة من المنتجات الصناعية .
- مع امكانية تصور مكان خاص لصناعة تربية الاسماك وصيدهـا وتجهيزها واقامة مركب صناعى حولها على أساس علاقات الترابط الأمامى والخلفى .

٢ - الحاجة للكساء :

(أ) تحديد أهداف الاستهلاك والانتاج لعام ١٩٨٥ وعام ٢٠٠٠

أولا - بافتراض استمرار النمط الحالى للاستهلاك :

يترتب على افتراض استمرار النمط الحالى للاســـتهلاك من منتجـات الكساء فى عامى ١٩٨٥ و ٢٠٠٠ التسليم بأن كلا من حجم الاستهلاك العربى من هذه المنتجات وبالتالى حجم الانتاج اللازم لمواجهته يتحددان بشكل أساسى وفقا للتغيرات فى عاملى السكان والدخل . لذا فانه لتقدير حجم الاستهلاك فى عامى ١٩٨٥ و ٢٠٠٠ تم الاستناد الى النموذج المبسط التالى :

$$(CWF/\rho\varphi\rho_t) = B_o + B(RGNP\ \rho\psi\rho)_t + U_t$$

حيث :

$CWF/\rho\varphi\rho_t$ هو متوسط الاستهلاك الفردى من المنسوجات فى الفترة الزمنية t

متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى الاجمالى الحقيقى فى الفترة الزمنية t هو

حجم السكان بالمليون نسمة $\rho\psi\rho_t$ RNGP/$\rho\psi\rho_t$

خطأ عشوائى U

وقد بدأت محاولة تقدير حجم الاستهلاك العربى من منتجات الكساء فى عامى ١٩٨٥ ، ٢٠٠٠ بتقسيم الدول العربية إلى مجموعات خمس تسود كلا منها ظروف مناخية وعادات وتقاليد ومستويات دخول متقاربة ثم محاولة تقدير الاستهلاك المتوقع فى كل مجموعة منها • وكانت هذه المجموعات كما يلى :

- مجموعة مصر والسودان :

وتتميز بظروف مناخية تميل الى الحرارة (خاصة فى السودان) • وطبقا للعادات والتقاليد الاجتماعية السائدة فيها تتحدد نوعيات الكساء السائدة كالتالى : الملابس الوطنية وتتمثل فى الجلباب القطن والعمامة أو الطاقية للرجال والجلباب مع رداء خارجى (مثل الثوب فى السودان) للنساء • مع ملاحظة أن الملابس الأوربية تسود المدن الرئيسية •

- مجموعة شبه الجزيرة :

وتسودها الظروف المناخية الحارة ، وتتحدد نوعيات الكساء فيها كالتالى : الجلباب أو الدشداشة مع الغطرة والعباءة أحيانا للرجال والفستان القصير أو الطويل مع العباءة للنساء •

- مجموعة الشام :

وتتميز ظروفها المناخية بالاعتدال الى حد كبير ، وتتمثل أزياؤها الوطنية فى الجلباب أو القفطان أو القميص والصدرية والسروال للرجال ، والفستان مع غطاء رأسى ومعطف فى الشتاء للنساء • ويلاحظ أيضا أن الأزياء الأوربية تسود نسبة كبيرة من سكان هذه المجموعة •

- مجموعة شمال أفريقيا :

ويسودها كذلك مناخ معتدل وتتحدد نوعية الملابس السائدة فيها كالتالى : البرنص للرجال والنساء (مقابل الرداء الخارجى للرجال والفراشية للنساء فى ليبيا) مع استخدام الملابس الأوربية تحت هذه الاردية الخارجية •

– مجموعة الصومال وموريتانيا واليمن العربية واليمن الديمقراطية :

ويسود فيها ارتداء القميص والبنطلون أو الازار للرجال والفستان للنساء مع ملاحظة أنه فى موريتانيا تستخدم العباءة للرجال والرداء الخارجى للنساء .

وكانت المنهجية المستهدفة هى استخراج تقديرات تتعلق بستة دول هى : مصر ، سوريا ، ليبيا ، السعودية ، تونس ، الكويت . باعتبارها الدول العربية الوحيدة التى تتوافر بياناتها بدرجة تسمح بالتحليل والتقدير، علاوة على انتماء كل منهما الى مجموعة من المجموعات الخمس التى تم تقسيم الدول العربية اليها ، مما يمكن من تعميم نتائج التقدير على الدول العربية ككل . وكان البند الوحيد من منتجات الكساء الذى أثبتت نتائج التقدير معنويته هو المنسوجات القطنية ، على العكس من المنتجات الأخرى التى لم تثبت معنويتها نتيجة عدم توافر سلسلة زمنية كافية من البيانات . لذا فقد تم التوصل الى التقديرات المتعلقة بكل من المنسوجات الصوفية والألياف الصناعية والملابس الجاهزة ومنتجات التريكو وفقا لوزنها النسبى الحالى فى الاستهلاك .

وفى ظل قصور البيانات المتاحة والتشكك فى سلامتها كان من الصعب التوصل بالتقدير الى عام ٢٠٠٠ لطول الفترة الزمنية . وعند محاولة اجراء مثل هذا التقدير أثبتت النتائج عدم منطقيتها ، على حين كانت التقديرات المتعلقة بعام ١٩٨٥ على العكس متسقة ومنطقية نظرا لقصر الفترة الزمنية نسبيا . لذا فقد تم الاستناد الى النموذج سابق الاشارة اليه للتوصل الى تقديرات حتى عام ١٩٨٥ ثم اتباع عدد من السيناريوهات تختلف من دولة لأخرى – وبالتالى من مجموعة لأخرى – للتوصل الى تقديرات عام ٢٠٠٠ وذلك كما يلى :

– بالنسبة لمصر (المجموعة الأولى)

تم افتراض تماثل معدل النمو السنوى لمتوسط نصيب الفرد من منتجات الكساء خلال الفترة ١٩٨٥ – ٢٠٠٠ مع المعدل المحقق خلال الفترة ٧١ – ١٩٧٥ .

– بالنسبة للكويت (المجموعة الثانية)

نظرا لارتفاع متوسط الاستهلاك الفردي المقـــدر فى عام ١٩٨٥

(٢٧٫٨ كيلوجرام) فقد افترض أن هذا الرقم سيصل بدول هذه المجموعة الى درجة التشبع مما يبرر ثباته بعد ذلك وحتى عام ٢٠٠٠ ٠

ـ بالنسبة لسوريا (المجموعة الثالثة)

تم التوصل الى تقدير لمتوسط الاستهلاك الفردى من منتجات الكساء فى عام ١٩٨٠ يبلغ ٩٫٧ كيلوجرام ، ونظرا لارتفاع هذا الرقم فقد افترض ان معدل النمو السنوى خلال الفترة ١٩٨٥ ـ ٢٠٠٠ لن يتجاوز ٢٪ ٠

ـ بالنسبة لتونس (المجموعة الرابعة)

تم التغلب على تقلب بيانات متوسط نصيب الفرد من منتجات الكساء خلال الفترة ٦٦ ـ ١٩٧٦ باستخدام المعادلة التالية للتوصل الى تقدير مستوى الاستهلاك الفردى فى عامى ١٩٨٥ ـ ٢٠٠٠ :

$$CWF = \lambda CWF$$

حيث λ تناظر الفترات الزمنية للتنبؤات ٠ ففى وجود ثلاث فترات زمنية تكون

λ = ١ فى الفترة ١٩٦٦ ـ ١٩٧٦
λ = ٢ فى الفترة ١٩٧٧ ـ ١٩٨٥
λ = ٣ فى الفترة ١٩٨٦ ـ ٢٠٠٠

ـ لم تكن بيانات المجموعة الخامسة (وتمثلها اليمن العربية) لتسمح بأى حال من الأحوال بالتوصل الى تقدير لمتوسط الاستهلاك الفردى بالاستناد الى النموذج المتبع ، لذا فقد اعتبر بيان الاستهلاك الفردى فى عام ١٩٧٥ رقم الأساس وتمت تنميته بمعدل نمو الاستهـــلاك للمجموعة الأولى خلال الفترة ٧١ ـ ١٩٨٥ ونسبته ٣٫٦٪ ٠

وفى ظل الفروض السابقة جميعها تم التوصل الى تقديرات لمتوسط الاستهلاك الفردى من منتجات الكساء فى عامى ١٩٨٥ / ٢٠٠٠ يوضحهـا الجدول رقم (٥١) ، ثم بالاستناد الى كل من التقديرات المتعلقة بمتوسط الاستهلاك الفردى للكساء وبحجم السكان (موزعين بين ريف وحضر من ناحية ونساء ورجال وأطفال من ناحية أخرى ، تم التوصل الى تقدير لحجم التوسع فى انتاج الكساء ، اللازم لتغطية الزيادة المتوقعة فى الاستهلاك عامى ١٩٨٥ ، ٢٠٠٠ ، وذلك كما يتضح من الجدول رقم (٥٢) ٠

جـــدول رقم (٥١)

تقديرات متوسط الاستهلاك الفردى من منتجات الكساء ١٩٨٥ / ٢٠٠٠

مجموعات الدول	١٩٧١ – ١٩٧٥				١٩٨٥			٢٠٠٠		
	١٩٧١ كجم	١٩٧٥ كجم	النمو ٧١ ـ ٧٥ كجم	٪ معدل النمو السنوى	متوسط الاستهلاك كجم	النمو منذ ١٩٧١ كجم	٪ معدل النمو السنوى	متوسط الاستهلاك كجم	النمو منذ ١٩٧١ كجم	النمو السنوى ٪
الأولى (تمثلها مصر)	٢ر٣	٣ر٨	٦ر	٣ر٨	٤ر٩٩	١ر٧٩	٣ر٧	٨ر٣	٥ر١	٥ر٣
الثانية (تمثلها الكويت)	١٦ر٥	١٩ر٠	٢ر٥	٣ر٠	٢٧ر٨	١١ر٣	٤ر٧	٢٧ر٨	١١ر٣	٢ر٣
الثالثة (تمثلها سوريا)	٥ر١	٦ر٢	١ر١	٤ر٣	٩ر٧	٤ر٦	٦ر٠	١٣ر٠	٧ر٩	٥ر٢
الرابعة (تمثلها تونس)	١ر٨	٣ر٥	١ر٧	١٨ر٩	٧ر٠	٥ر٢	١٩ر٣	١٠ر٥	٨ر٧	١٦ر١
الخامسة (تقديرية)	–	١ر٦	–	–	٢ر٣	٠ر٧	٣ر٧	٤ر٠	٢ر٤	٣ر٧

المصدر : سمير بدوى وسلوى العنترى ، المصدر السابق .

جدول رقم (٥٢)

الفجوة بين الاستهلاك المتصور والانتاج الحالى من منتجات الكساء

(ألف طن)

البيـــان	١٩٨٥	٢٠٠٠
الاستهلاك المتصور	١٥٦٧ر٨١١	٣٢٥٣ر٧٣٨
الانتـــاج الحـــالى	٣٧٠ر٧٧٠	٣٧٠ر٧٧٠
الفجوة بين الاستهلاك والانتاج	١١٩٧ر٠٥١	٢٨٨٢ر٩٦٨

ويشير الجدول السابق الى أنه لتغطية الاستهلاك المتوقع فى عام ١٩٨٥ لا بد من زيادة الانتاج بنسبة ٣٢٣٪ تقريبا وبغرض تحقق ذلك فانه لا بد من زيادة تالية نسبتها ٥ر١٠٧٪ لتغطية الفجوة بين الانتاج الحالى والزيادة المتوقعة فى الاستهلاك من منتجات الكساء خلال الفترة ١٩٨٥ – ٢٠٠٠ ٠

ثانيا – الاستهلاك والانتاج من منتجات الكساء فى عامى ١٩٨٥ و ٢٠٠٠ طبقا لمعايير وأنماط مقترحة :

تنشأ الحاجة الى الكساء انطلاقا من عاملين أحدهما بيولوجى ويتعلق بحماية الجسد الانسانى من الظروف المناخية (حرارة – برودة ٠٠٠ الخ) والآخر اجتماعى ويرتبط بالرغبة فى الحفاظ على الكرامة الانسانية طبقا للاطار الذى تحدده العادات والتقاليد الاجتماعية السائدة والتى تضم بشكل من الأشكال نمط توزيع الدخل القومى ومتوسط نصيب الفرد منه ٠

لذا فان محاولة وضع تصور أو تقدير لحجم الاستهلاك (والانتاج) اللازم للوفاء بالحاجة العربية الى الكساء فى عامى ١٩٨٥ و ٢٠٠٠ قد استندت الى تقسيم المنطقة العربية الى خمس مجموعات تسود كلا منها ظروف مناخية وعادات وتقاليد ومستويات دخول متقاربة ثم وضع تصور لاستهلاك الكساء اللازم للوفاء بالحاجة منه فى كل مجموعة ٠

هذا وقد تم التوصل الى تقدير لمعيار اشباع الحاجة للكساء فى ظل الفروض التالية :

- تساوى حجم الاستهلاك الفردى من منتجات الكساء لكل من الرجال والنساء ٠

- استهلاك الأطفال (أقــل من ١٥ سنة) يمثل ٦٠٪ من استهلاك البالغين ٠

- استهلاك الفرد فى الريف يمثل ٧٥٪ من استهلاك الفرد فى المدينة ٠

- استهلاك الفرد فى دول المجموعة الخامسة يتحدد عند أدنى مستوى بين المجموعات انطلاقا من واقعها الحالى الذى يتسم بانخفاض متوسط دخل الفرد بالمقارنة ببقية المجموعات ٠

- نظرا لما تستهدفه العملية الانمائية من ضرورة الوصول بالريف الى مستوى المدينة ومن رفع لمتوسط دخل الفرد الحقيقى فى الدول الأقل نموا فقد تم وضع تصورين لمعيار اشباع الحاجة الى الكساء فى عامى ١٩٨٥ ، ٢٠٠٠ احدهما أكثر واقعية ويفترض استمرار الفروق بين مستوى الاستهلاك الفردى فى القرية والمدينة والدول الأقل نموا وتلك التى تتمتع بمستوى أفضل نسبيا للمعيشة ٠ وتصــور آخر يمثل مؤشرا لما يجب أن يكون ، يتساوى فيه مستوى الاستهلاك الفردى فى الريف والمدينة (دون تماثل محتواه بالضرورة) ويصل فيه مستوى الاستهلاك فى دول المجموعة الخامسة الى المســتوى المحقق فى دول المجموعة الأولى ٠ ويقـدم الجدول رقم (٥٣) كلا من هذين التصورين

من الجدول رقم (٥٣) يمكن التوصل الى معيار المتوسط العام للاستهلاك الفردى من الكساء فى الدول العربية على مستوى المجموعات الخمس والوطن العربى ككل ٠٠ هذا المعيار يمكن المقارنة بينه وبين المتوسط الحالى للاستهلاك الفردى من الكساء كما فى الجدول رقم (٥٤) الذى يوضح نتيجة المقارنة كما يلى :

المجموعة الأولى

طبقا للتصور الأول لم يطرأ تغيير ملموس عـلى مستوى الاستهلاك الفردى من الكساء الا بالنسبة للسودان نظرا لانخفاض مستوى الاستهلاك الفردى الحالى فيها ٠ ولكن طبقا للتصور الثانى الذى يفترض ارتفاع مستوى الاستهلاك فى الريف الى مستوى الحضر يؤدى المعيار الى ارتفاع ملموس فى مستوى الاستهلاك الفردى ٠

المجموعة الثانية

طبقا لكل من التصورين ينخفض المعيار المقترح عن مستوى الاستهلاك الحالى للفرد فى دول هذه المجموعة (باستثناء السعودية) الأمر الذى يرجع الى حقيقة أن مستويات الاستهلاك الحالية مضخمة بأكثر من حقيقتها نظرا لوجود عدد كبير من الأجانب المقيمين فى دول تلك المجموعة والذين يضاف استهلاكهم ومشترواتهم من منتجات الكساء عند حساب استهلاك الفرد من أبناء تلك الدول ويضخمه بأكثر من حقيقته ، علاوة على الارتفاع الكبير فى مستوى معيشة سكان هذه المجموعة الذى يؤدى الى ارتفاع مستوى الاستهلاك الفردى فيها الى حد كبير لذا فان المعيار المقدر لاستهلاك الفرد فى كل من التصورين لا يزال أعلى من المستويات المقترحة لبقية المجموعات ٠

المجموعة الثالثة

يقدم كل من التصورين مستويات للاستهلاك الفردى أقل من تلك السائدة فى سوريا ولبنان الا أنها أعلى من (أو تساوى) مستويات الاستهلاك فى كل من العراق والاردن ذات مستويات الاستهـلاك الفردى المنخفضة نسبيا ٠

المجموعة الرابعة

يحقق المعيار المقترح فى كل من التصورين مستوى أعلى من الاستهلاك الفردى فى دول المجموعة باستثناء ليبيا التى يرتفع فيها الاستهلاك حاليا بشكل كبير كنتيجة للارتفاع الضخم فى متوسط الدخل الفردى فيها ٠

المجموعة الخامسة

يحقق المعيار المقترح ارتفاعا فى مستوى الاستهلاك الفردى من الكساء بالمقارنة بالمستوى السائد حاليا ، الذى يعتبر أكثر المستويات انخفاضا بين مجموعات الدول العربية ٠

جدول رقم (٥٣)
تصور لمعيار استهلاك الفرد العربى من الكساء
فى الفترة ١٩٨٥/٢٠٠٠(١)

(بالجرام/سنة)

المجمـــوعة	تصور أول		تصور ثانى	
	حضر	ريف	حضر	ريف
الأولى مصر ، السودان	٤٠٠٠	٣٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠
الثـــانية السعودية ، الكويت ، البحرين ، قطر ، الامارات العربية	٦٤٠٠	٤٨٠٠	٦٤٠٠	٦٤٠٠
الثالثة سوريا ، العراق ، الأردن ، لبنان	٤٨٠٠	٣٦٠٠	٤٨٠٠	٤٨٠٠
الرابعة ليبيا ، الجزائر ، تونس ، المغرب	٤٤٠٠	٣٣٥٠	٤٤٠٠	٤٤٠٠
الخامسة الصومال ، موريتانيا ، اليمن العربية ، اليمن الديمقراطية	٣٢٠٠	٢٤٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠

(١) الأرقام الواردة فى الجدول هى ترجمـــة كمية لأنمـاط الملابس المستهدف توفيرها مع التفرقة بين الرجال والنساء والأطفال فى الحضر وفى الريف ـ انظر الملحق الاحصائى لهذا الفصل .

المصدر : سمير بدوى وسلوى العنترى ، تأمين الحاجـة الأساسية من الكساء عام ٢٠٠٠ .

جدول رقم (٥٤)

مقارنة المعيار المتصور للاستهلاك من منتجات الكساء بمتوسط الاستهلاك الحـالى

(كيلوجرام/سنة)

المجموعة	متوسط الاستهلاك الفردى الحـالى	المعيار المتصور للاستهلاك عام ٢٠٠٠
الأولى		
مصر	٣ر٥	٣ر٥
السودان	٢ر٥	
الثانية		
السعودية	٣ر٠	
الكويت	١٥ر٣	
البحرين	١٣ر٥	٥ر٦
قطـــر	٢٥ر٧	
الامارات	١٩ر٠	
الثالثة		
سوريا	٦ر٠	
العراق	٣ر٢	٤ر٥
الأردن	٤ر٥	
لبنـــان	٦ر٣	
الرابعة		
ليبيـــا	١١ر٦	
الجزائر	٣ر٢	
تونس	٢ر٣	٤ر٠
المغرب	٢ر٧	
الخامسة		
الصومال	٢ر٢	
موريتانيا	٢ر٧	٢ر٦
اليمن العربية	١ر٠	
متوسط عـــام	٣ر٣	٣ر٩

المصدر : سمير بدوى وسلوى العنترى ، تأمين الحاجة الأساسية من الكساء عام ٢٠٠٠

هذا وقد تم وضع تصور لنمط الاستهلاك الفردى الذى يمكنه اشباع الحاجة الى الكساء فى عامى ١٩٨٥ و ٢٠٠٠ سواء فيما يتعلق بنوعية الألياف الداخلة فى انتـــاج الكساء (قطن ، صوف ، أليـاف صناعية) أو نوعية الأقمشة المستخدمة (سميكة ، متوسطة رفيعة) ٠٠ وأجرى هذا التصور للمجموعات الخمس من الدول استنادا الى ما يلى :

- نمط الاستهلاك الحالى لمنتجات الكساء وما يعكسه من تفضيلات تتفق فى الغالب مع الظروف المناخية والعادات والتقاليد ومستويات الدخـول السائدة ٠

- افتراض زيادة استهلاك الرجال والأطفال عموما من القطن وزيادة استهلاك النساء من الألياف الصناعية ٠

- التوقعات المستقبلة لصناعة الكساء والألياف المستخدمة فيها عـلى المستوى العالمى وما تتضمنه من زيادة الاتجاه الى استخدام الألياف الصناعية٠

- التوقعات المستقبلة لانتاج الخامات اللازمة لصناعة الكساء فى الدول العربية ٠

وبالاستناد الى العوامل السابقة تم وضع التصـــورات التى يعكسها الجدول رقم (٥٥) ٠

جدول رقم (٥٥)
النمط المتصور للاستهلاك الفردى من منتجات الكساء
تبعا لنوعية الألياف الداخلية فيها حتى عام ٢٠٠٠

المجموعة	قطن ٪	صوف ٪	ألياف صناعية ٪	اجمالى
الأولى	٦٠	٣	٣٧	١٠٠
الثانية	٣٥	٥	٦٠	١٠٠
الثالثة	٤٤	٦	٥٠	١٠٠
الرابعة	٣٥	١٠	٥٥	١٠٠
الخامسة	٣٨	٣	٥٩	١٠٠
متوسط عام	٤٣ر٤	٤ر٥	٥٢ر٢	١٠٠

ويشير الجدول رقم (٥٥) الى وجود اتجاه عام لرفع نسبة الألياف الصناعية فى الاستهلاك على حساب القطن ، الأمر الذى يتعارض مع النمط السائد حاليا للاستهلاك فى معظم الدول العربية ، نظرا لعدم ملاءمته للظروف المناخية الحارة ، والتى يلائمها القطن بشكل أكبر خاصة وأنه ينتج فى عديد من الدول العربية ٠٠ على الرغم من ذلك كلـــه فان النمط المقترح استند الى العوامل التالية :

– الاتجاه العالمى نحو زيادة الاستهلاك من منتجات الكساء التى يدخل فى تكوينها الألياف الصناعية ، ذلك الاتجاه الذى تؤكده أرقام الاستهلاك الفعلى لهذه المنتجات فى الدول العربية خلال الفترة ١٩٧١ – ١٩٧٥ وذلك كما يتضح من الجدول رقم (٥٦) ٠

– نجاح المنتجات المخلوطة من الالياف الصناعية مع الألياف الطبيعية نظرا لما تحققه من جمع بين مزايا النوعين خاصة من حيث سهولة التنظيف وتوفير الكى وقوة التحمل ٠

– عدم كفاية القطن لمواجهة الزيادة المستمرة فى الاستهلاك من منتجات الكساء ، نظرا للعوامل التى تحد من التوسع فى انتاجه ٠ كضيق المساحة المزروعة ومنافسة السلع الزراعية الأخرى له وارتفاع ربحيتها النسبية ، الأمر الذى يؤدى الى التوسع فى زراعتها على حسابه ٠٠ ذلك كله بالاضافة الى تناقص الانتاجية من الأراضى المزروعة قطنا فى العديد من الدول العربية ٠

ويشير الجدول رقم (٥٧) الى أنه باستثناء المغرب انخفضت المساحة المنزرعة قطنا فى جميع الدول العربية المنتجة ، كما أنه باستثناء المغرب وسوريا انخفضت غلة الهكتار المنزرع قطنا ٠

— اتجاه الانتاج العربى من الصوف الخام الى الانخفاض مما يحفز على التحول الى استخدام الألياف الصناعية لمواجهة الزيادة المتوقعة فى الاستهلاك ٠ ويوضح الجدول رقم (٥٨) تطور انتاج الصوف الخام فى الدول العربية خلال الفترة ٧٢ /١٩٧٣ ــ ٧٤ / ١٩٧٥ ٠

جدول رقم (٥٦)

تطور الاستهلاك العربى من منتجات الألياف الصناعية

(الف طن)

السنة	اجمالى الاستهلاك	منسوجات ألياف صناعية	٪
١٩٧١ (١)	٣٢٧ر٤	٤٦ر٤	١٤
١٩٧٢ (٢)	٣٥٢ر٢	٥٨ر٦	١٧
١٩٧٣ (٣)	٤٣٦ر٧	٩٤ر٥	٢٢
١٩٧٤ (٤)	٤٤٨ر٠	٩٦ر٠	٢١
١٩٧٥ (٥)	٤٩٧ر٥	٩٩ر٤	١٠

(١) لا يشمل ارقام : الجزائر واليمن العربية ولبنان والامارات العربية المتحدة ٠
(٢) لا يشمل أرقام : الجزائر ولبنان والامارات العربية المتحدة ٠
(٣) لا يشمل أرقام : الامارات العربية المتحدة ٠
(٤) لا يشمل أرقام : لبنان والامارات العربية المتحدة ٠
(٥) لا يشمل أرقام : السعودية ولبنان ٠

جدول رقم (٥٧)

تطور المساحة المنزرعة قطنا وغلة الهكتار فى الدول العربية

البيــــان	المساحة بالالف هكتار				الغلة بالكيلو (للهكتار)			
	٧٥/٧٤	٧٦/٧٥	٧٧/٧٦	٧٨/٧٧	٧٥/٧٤	٣٦/٧٥	٧٧/٧٦	٧٨/٧٧
العراق	٦١	٥٣	٥٣	٦١	٢٥٠	٢٢٦	٢٠٦	٢١٤
سوريا	٢٠٦	٢٠٨	١٨٢	١٨٣	٧٠٦	٧٦٠	٨٥٩	٧٨٦
اليمن الديمقراطية	١٢	١٢	١٢	١٣	٣٧٥	٢٦٨	٣٥٨	٣٥٨
مصر	٦١٠	٥٨٦	٥٢٤	٥٩٨	٧١٧	٦٧٦	٧٥٧	٦٧١
المغرب	١٤	١٧	١٢	١٩	٣٧٢	٢٢٦	٣٧٥	٤٠٧
السودان	٤٩٥	٤٠١	٤٢٥	٤٣٧	٤٤٥	٢٧٠	٣٧٦	٣٧٢
الجملة	١٣٩٨	١٢٥٦	١٢٠٨	١٣٠٩				

المصدر : Cotton World Statistics, April 1978

جدول رقم (٥٨)

تطور انتاج الصوف الخام (غير المغسول)

(ألف طن)

الدولة	١٩٧٣/٧٢	١٩٧٤/٧٣	١٩٧٥/٧٤
العراق	٠ر١٧	٠ر١٦	٠ر١٧
سوريا	٠ر١٢	٠ر١١	٥ر١٩
ليبيا	٣ر٤	٩ر٥	١ر٦
تونس	٢ر٥	٥ر٥	٥ر٥
الجزائر	٠ر١٤	٠ر١٣	٥ر١٣
المغرب	٠ر١٨	٠ر٢٣	٠ر١٨
مصر	٠ر٣	٠ر٣	٠ر٣
الأردن	٢ر٣	١ر٣	٢ر٣
لبنان	٣ر١	١ر١	١ر١
المجموع	٠ر٧٨	٦ر٨١	٩ر٧٦

المصدر : السكرتارية الدولية للصوف ٠

أما فيما يتعلق **بالنمط المتصور لدرجات الاقمشة** المستخدمة فى انتاج الكساء ، فيقوم على انخفاض نسبة الأقمشة الرفيعة بالمقارنة بالسميكة والمتوسطة ، وخاصة فيما يتعلق بالأقمشة القطنية ٠ واذا ما أخذ فى الاعتبار أن الأقمشة الرفيعة تستخدم عادة فى منتجات الكساء مرتفعة الجودة ، وغالية الثمن ، التى تشبع احتياجات الطبقة الأعلى دخلا ، وان الهدف الأول للتنمية الصناعية يجب أن يكون اشباع احتياجات القاعدة العريضة من السكان ، فانه لا بد من الاتجاه الى انتاج الأقمشة السميكة والمتوسطة التى يزداد عليها طلب هؤلاء الساكن وهو ما يوضحه الجدول رقم (٥٩) ٠

جدول رقم (٥٩)

النمط المقترح لأنواع الأقمشة المستخدمة فى الكساء حتى عام ٢٠٠٠

المجموعة	أقمشة قطنية		
	سميكة ٪	متوسطة ٪	رفيعة ٪
الأولى	٦٠	٣٥	٥
الثانية	٣٥	٤٥	٢٠
الثالثة	٥٠	٤٠	١٠
الرابعة	٥٠	٤٠	١٠
الخامسة	٦٠	٣٥	٥
المتوسط العام	٥٥	٣٥	١٠
المجموعة	**أقمشة ألياف صناعية**		
الأولى	٤٠	٤٥	١٥
الثانية	٢٠	٤٠	٤٠
الثالثة	٣٥	٤٠	٢٥
الرابعة	٣٥	٤٠	٢٥
الخامسة	٥٠	٤٠	١٠
المتوسط العام	٣٥	٤٠	٢٥

وبالاستناد الى كل من المعيار والنمط السابقين تم التوصل الى تقدير حجم الاستهلاك العربى من منتجات الكساء فى عامى ١٩٨٥ و ٢٠٠٠ يوضحه الجدول رقم (٦٠) الذى تشير بياناته الى ما يلى :

جـــدول رقم (٦٠)

كميات منتجات الكساء المطلوبة للوفاء باحتياجات الدول العربية

فى عامى ١٩٨٥ و ٢٠٠٠ **(ألف طن)**

المجموعة	١٩٨٥		٢٠٠٠	
	تصورأول	تصورثانى	تصورأول	تصورثانى
الاولى				
مصر	١٧٣ر٩	١٧٩ر١	٢٤١ر٩	٢٧٨ر٧
السودان	٨٠ر٦	٨٥ر١	١٢٧ر٢	١٦٢ر٣
المجموع	٢٥٤ر٥	٢٦٤ر٢	٣٦٩ر١	٤٤١ر٠
الثانية				
السعودية	٦٤ر٠	٦٧ر٠	٩٩ر٧	١٢٣ر٨
الكويت	١١ر٣	١١ر٤	٢٠ر٣	٢١ر١
البحرين	٢ر١	٦ر٦	٣ر٤	١٠ر٧
عمـــان	٦ر٦	٢ر١	١٠ر٥	٣ر٤
قطر	٠ر٨	٠ر٧	١ر٣	١ر٣
الامارات	١ر٩	١ر٨	٣ر٠	٣ر٤
المجموع	٨٦ر٧	٨٩ر٦	١٣٨ر٢	١٦٣ر٧
الثالثة				
سوريا	٤٣ر٠	٤٤ر٣	٦٨ر٧	٧٨ر٩
العراق	٦٩ر٦	٧٠ر٩	١١٢ر٢	١٢٢ر٤
الأردن	١٦ر٢	١٦ر٧	٢٦ر٢	٣٠ر٠
لبنان	١٧ر٧	١٨ر٠	٢٧ر٨	٣٠ر٨
المجموع	١٤٦ر٥	١٤٩ر٩	٢٣٤ر٩	٢٦٢ر١
الرابعة				
ليبيـــا	١٢ر٩	١٣ر٠	٢٠ر٢	٢١ر٧
الجزائر	٩٣ر٦	٩٥ر٤	١٥٠ر٢	٦٨ر٠
تونس	٣٠ر٠	٣٠ر٦	٤٣ر٩	٥٠ر٣
المغرب	٢٢٨ر٠	٩٤ر٠	١٤١ر٨	١٦٦ر٢
المجموع	٣٦٤ر٥	٢٣٣ر٠	٣٥٦ر١	٤٠٦ر٢
الخامسة				
الصومال	١٠ر٧	١١ر٣	١٦ر٥	٢٦ر٧
موريتانيا	٤ر٢	٤ر٨	٥ر٩	٩ر٨
اليمن العربية	٢٢ر٨	٢٤ر٠	٣٥ر٣	٥٨ر٩
اليمن الديمقراطية	٦ر٢	٦ر٤	٩ر٦	١٤ر٦
المجموع	٤٣ر٩	٤٦ر٠	٦٧ر٣	١٠٧ر٨
الاجمالى	٧٥٩ر٦	٧٨٢ر٧	١١٦٥ر٦	١٣٨٠ر٨

المصدر : سمير بدوى وسلوى العنترى ، المصدر السابق ٠

- طبقا للتصور الأول (الذى ينخفض فيه مستوى الاستهلاك الفردى فى الريف عن الحضر ويصل متوسط الاستهلاك الفردى الى أدناه فى المجموعة الخامسة) سيصل حجم الاستهلاك من منتجات الكساء الى ٧٥٩ر٦ ألف طن فى عام ١٩٨٥ والى ١١٦٥ر٦ ألفا فى عام ٢٠٠٠ ٠

- طبقا للتصور الثانى (الذى يصل فيه مستوى الاستهلاك الفردى فى الريف الى مستوى الحضر ويصل نصيب الفرد من منتجات الكساء فى المجموعة الخامسة الى مستوى المجموعة الأولى) فقد افترض ان هذه المساواة ستحدث فى عام ٢٠٠٠ وسيتحقق جزء منها (الريف ٨٠٪ من استهلاك الحضر) فى عام ١٩٨٥ نظرا لقصر الفترة الزمنية ٠ وعلى هذا فانه من المتوقع أن يصل حجم الاستهلاك العربى من منتجات الكساء الى ٧٨٢ر٧ ألف طن فى عام ١٩٨٥ ، ١٣٨٠ر٨ ألف طن فى عام ٢٠٠٠ ٠

- واذا أخذنا فى الاعتبار أن هناك شريحة من المجتمع فى كافة مجموعات الدول العربية تقدر بما يتراوح بين ٢٥٪ - ٣٠٪ من السكان يزيد معدل استهلاكها عن المستوى المتوسط نظرا لارتفاع دخلها والعادات التى تسود نمط استهلاكها من الكساء فانه لكى نصل الى تقدير لحجم الاستهلاك الفعلى الذى يشبع حاجتها الى الكساء تمت اضافة ١٠٪ الى اجمالى حجم الاستهلاك السابق تقديره لكل مجموعة من المجموعات الخمس ليصـــل بذلك حجم الاستهلاك المتوقع الى ٨٣٥ر٥ ألف طن فى عام ١٩٨٥ و ١٢٨٢ر٢٦ ألفا فى عام ٢٠٠٠ وفقا للتصور الأول ٠ كما يصل الى ٨٦١ر٠ ألف طن تقريبا فى عام ١٩٨٥ و ١٥١٨ر٩ ألفا فى عام ٢٠٠٠ طبقا للتصور الثانى ٠

- يتطلب اشباع الحاجة الى الكساء وفقا للتصورين السابقين زيادة كبيرة فى الانتاج يمكن توضيحها بالجدول رقم (٦١) ٠

جدول رقم (٦١)

الفجوة بين حجم الانتاج القائم وذلك المطلوب لاشباع الحاجة الى الكساء عامى ١٩٨٥ و ٢٠٠٠

(ألف طن)

البيـــــان	تصور أول	تصور ثانى
الانتاج الحالى	٣٧٠ر٨	٣٧٠ر٣
الانتاج المطلوب عام ١٩٨٥	٨٣٥ر٥	٨٦١ر٠
حجم الزيادة المطلوبة	٤٦٤ر٧	٤٩٠ر٢
الانتاج المطلوب عام ٢٠٠٠	١٢٨٢ر٢	١٥١٨ر٩
حجم الزيادة المطلوبة	٤٤٦ر٧	٦٥٧ر٩

أى أنه للتوصل الى اشباع حاجة الدول العربية من الكساء يجب زيادة الانتاج بنسبة ٣ر١٢٥٪ خلال الفترة ١٩٧٥ – ١٩٨٥ ، ثم زيادته بنسبة ٤ر٥٣٪ خلال الفترة ١٩٨٥ – ٢٠٠٠ وذلك وفقا للتصور الأول كما يجب أن يرتفع بنسبة ٢ر١٣٢٪ خلال الفترة ١٩٧٥ – ١٩٨٥ ، وبنسبة ٧٦٪ خلال الفترة ١٩٨٥ – ٢٠٠٠ وفقا للتصور الثانى .

* * *

مما سبق يتضح أن هناك ثلاث بدائل لتقدير كل من حجم الاستهلاك العربى لمنتجات الكساء فى الفترة ١٩٨٥–٢٠٠٠ وحجم الانتاج اللازم لاشباعه. ويمكن القول بان **البديل الثانى** هو الذى يمثل الأسلوب الأكثر معقولية الذى يمكن باتباعه اشباع حاجة المواطن العربى للكساء وذلك للأسباب التالية :

– البديل الأول يتضمن استمرار نمط الاستهلاك الحالى بما يعنيه ذلك من استمرار انخفاض مستوى الاستهلاك الفردى بوجه عام فى الدول العربية ووجود نقص مطلق فى اشباع الحاجة الى الكساء فى بعض الدول كالصومال وموريتانيا واليمن العربية واليمن الجنوبيـــة وتضخم مطلق فى مستويات الاستهلاك الفردى ببعض الدول الأخرى .

– يتطلب البديل الأول والبديل الثالث زيادة كبيرة فى الانتاج يصل معدلها الى ٦٧٧٪ ، ٢٩٧٪ على التوالى على حين لا يستلزم البديل الثانى سوى زيادة معدلها ٢٤٦٪ خلال الفترة ١٩٧٥ – ٢٠٠٠ – الأمر الذى يعتبر ملائما نظرا لحاجته لقدر أقل من الموارد .

– يقوم البديل الثانى على افتراض استمرار وجود فجوة بين مستوى الاستهلاك فى الريف والحضر وبين الدول الأقل نموا وتلك التى تعلوها فى مستوى المعيشة وهو فرض منطقى فى ظل الفترة التى اختارتها الدراسة والتى لا تتجاوز ٢٥ عاما .

(ب) تحديد الأهداف المتعلقة بمستلزمات الانتاج الكسائى لعامى ١٩٨٥/٢٠٠٠ فى ظل البديل الثانى :

أولا – حجم ونمط الانتاج المطلوب :

انطلاقا من أهداف الاستهلاك والانتاج السابق تقديرها لعامى ١٩٨٥/٢٠٠٠ بالنسبة لصناعة المنسوجات فى مجموعها ووفقا للبديل الثانى يمكن اسقاط متطلبات هذه الصناعة من مستلزمات الانتاج : ولكى يتم ذلك يلزم أولا توزيع الهدف الانتاجى الكلى على الفروع المكونة لصناعة المنسوجات ونتيجته يحتويها الجدول رقم (٦٢) .

جدول رقم (٦٢)

حجم ونمط الانتاج اللازم لاشباع حاجة الدول العربية من الكساء حتى عام ٢٠٠٠

(ألف طن)

البيــان	منسوجات			تريكو			اجمالى
	قطن	صوف	الياف صناعية	قطن	صوف	الياف صناعية	
انتاج حالى	٢٦٩	١٧	٥٣	٢٢	٢	٨	٣٧١
مطلوب عام ١٩٨٥	٣٢٢	٤٢	٣٤٦	٥٧	٨	٦٠	٨٣٥
حجم الزيادة المطلوبة فى الانتاج	٥٣	٢٥	٢٩٣	٣٥	٦	٥٢	٤٦٤
الانتاج المطلوب فى عام ٢٠٠٠	٤٣٢	٥٨	٤٧٢	١٤٤	١٩	٥٧	١٢٨٢
حجم الزيادة المطلوبة فى الانتاج	١١٠	١٦	١٢٦	٨٧	١١	٩٧	٤٤٧
حجم الزيادة الكلية	١٦٣	٤١	٤١٩	١٢٢	١٧	١٤٩	٩١١

ويلاحظ على الجدول رقم (٦٢) ما يلى :

— ارتفاع نسبة الانتاج من التريكو الى اجمالى منتجات الكساء بحيث تصل الى ١٥٪ ، ٢٥٪ فى عامى ١٩٨٥ ، ٢٠٠٠ على التوالى مقابل نسبة لم تتجاوز ٧٪ خلال الفترة ١٩٧١ — ١٩٧٥ — الأمر الذى يتمشى مع التغيرات المتوقعـــة فى هيكل الاستهلاك العربى مستقبلا فى اتجاه تفضيل الملابس الجاهزة ومنتجات التريكو والذى بدأ يتضح فعلا وبشكل متزايد فى بعض الدول العربية ٠

— لم يحسب حجم الانتاج المطلوب من الملابس الجاهزة لتفادى الوقوع فى خطأ ازدواجية الحساب حيث أن جزءا من انتاج المنسوجات يعود فيدخل فى انتاج الملابس الجاهزة ٠

— افترض السيناريو السابق أن الفجـــوة المتوقعة بين الاستهلاك المتصور لعامى ١٩٨٥ و ٢٠٠٠ وحجم الانتاج الحالى سيتم تغطيتها بالانتاج المحلى ، ولا يعنى ذلك استبعاد نشاط التصدير والاستيراد فهو وارد ولا شك٠ الا أن هذا التصور قد اعتمد على افتراض حالة من تبادل الســـلع تصديرا واستيرادا مع الدول الخارجية بقدر متوازن كميا ٠ ولا يمنع ذلك من اجراء تصور آخر يتضمن زيادة فى التصدير ٠ الا أن ذلك يبدو بعيدا عن المعقولية

فى ظل وضوح الاتجاه نحو تقييد الاستيراد من المنتجـــات النسجية فى الأسواق المستوردة الرئيسية كالسوق الأوربية المشتركة والولايات المتحدة بالاضافة الى توجه الجهود الانمائيـــة فى كثير من الدول النامية الى قطاع الصناعات النسجية مما يجعلهـــا تقف موقف المنافس للدول العربية فى التصدير ويقلل من امكانية التصدير اليها فى نفس الوقت ٠

ثانيا - المواد الخـام :

أضيفت نسبة تقديرية الى الانتاج المطلوب تحقيقه لامكان التوصل الى كمية الخامات اللازمة روعى فيها أن تغطى الفروق المعتادة فى المتوسط بين الخامات المستخدمة والانتاج والممثلة أساسا فى عوادم مراحـــل التشغيل السابقة للمنتج الذى أتخذ أساسا لحساب الانتاج المطلوب (نسيج تريكو)٠ وقد تم تحديد هذه النسبة التقديرية كما يلى :

	قطن	صوف	الياف صناعية (مخلوطة)
نسيج	٢٠٪	١٨٪	١٦٪
تريكو	٢٥٪	٢٢٪	٢٠٪

وعلى ذلك فقد تم التوصـــل - جدول رقم (٦٣) - الى تقدير لكمية الخامات اللازمة لتنفيذ الزيادة المطلوبة فى الانتاج حتى عام ٢٠٠٠ ٠

جدول رقم (٦٣)

كمية الخامات اللازمة لسد حاجة الانتاج العربى من الكساء

فى عامى ١٩٨٥ و ٢٠٠٠ (بالألف طن)

البيـــان	١٩٨٥			٢٠٠٠		
	قطن	صوف	ألياف	قطن	صوف	ألياف
الخامات اللازمة لصناعة المنسوجات	٥٧٥	٥٠	٢١٢	٨١٢	٦٨	٢٥٤
الخامات اللازمة لصناعة التريكو	٧١	١٠	٧٧	١٨٠	٢٣	١٨٨
جمالى الخامات اللازمة	٦٤٦	٦٠	٢٨٤	٩٩٢	٩١	٤٤٢
اجمالى الخاما تالمتاحة للاستهلاك المحلى (١٩٧٥)	٣٠٠	٤٠	-	٣٠٠	٤٠	-
الفجوة المتوقعة	٣٤٦	٢٠	٢٨٤	٦٩٢	٥١	٤٤٢

ويلاحظ من الجدول رقم (٦٣) ما يلى :

ـ يمكن للانتاج المحـــلى من القطن اذا ما استغل بالكامل محليا دون تصدير للخارج أن يكفى احتياجات الانتاج فى عام ١٩٨٥ حيث أنه قد بلغ فى عام ١٩٧٦ / ١٩٧٧ حوالى ٧٣٧ ألف طن ، الا أنه لا يكفى لسد احتياجات عام ٢٠٠٠ ٠

ـ ستظل هناك حاجة لاستيراد الصـــوف الخام من الخارج ليس فقط لوجود فجوة بين احتياجات عامى ١٩٨٥ ، ٢٠٠٠ والانتاج المحلى منه ولكن لأن الصوف العربى يفتقر الى الأصناف عالية الجودة التى ستظل هناك حاجة لاستيرادها ٠

ـ هناك حاجة كبيرة للتوسع فى صناعة الألياف غير الطبيعيـــة نظرا لضآلة المنتج منها حاليا ولضخـــامة الحجم المطلوب منها فى عامى ١٩٨٥ و ٢٠٠٠ ٠

ثالثا ـ الطاقة الآلية :

١ ـ المغـــازل :

للتوصل الى تقدير لعـــدد المغازل المطلوبة فى عامى ١٩٨٥ و ٢٠٠٠ تم أولا وضع تقدير لحجم الغزل المطلوب للصناعة النسجية أخذا فى الاعتبار نسب العوادم فى مرحلة الغزل كالآتى :

١٢٪ لغـزل القطن

١٠٪ لغـزل الصوف

٨ ٪ لغـزل الألياف الصناعية والمخلوطة

ثم تم حساب معدل الانتاج السنوى لكل ١٠٠٠ مغزل كالآتى :

١٤٠ طن غزل قطن
١٤٠ طن غزل ألياف صناعية ومخلوطة قطنا (متوسط نمرة ٢٠)
٧٠ طن غزل صوف

وقد تم احتساب هذه المعدلات وفقا للتكنولوجيات القائمة وأرقام الصناعة الفعلية فى الدول العربية ومنها تم التوصل الى بيان الاحتياجات من المغازل يوضحه الجدول رقم (٦٤) ٠

جدول رقم (٦٤)

احتياجات الصناعة النسجية من المغازل فى عامى ١٩٨٥ ، ٢٠٠٠

البيـــان	١٩٨٥			٢٠٠٠		
	قطن	**صوف**	**ألياف**	**قطن**	**ضوف**	**الياف**
الغزل المطلوب (بالالف طن)	٣٤٠	٤٥	٣٦٩	٤٥٦	١٦	٥٠٤
عدد المغازل المطلوبة (بالالف)	٢٤٢٩	٦٤٣	٢٦٣٦	٣٢٥٧	٨٧١	٣٦٠٠
العدد الاجمالى للمغازل المطلوبة (بالالف)		٥٧٠٨			٧٧٢٨	
عدد المغازل القائمة (بالالف)١٩٧٥		٣٣١١			٣٣١١	
عدد المغازل اللازمة لاحلال القديم (بالألف)		٩٩٣(٣٪سنويا)			١٧١٠(٢٪سنويا)	
اجمالى عدد المغازل المطلوب اضافتها (بالألف)		٣٣٩٠			٦١٢٧	

٢ - الانـــوال :

تم تقدير الطاقة الانتاجية للنول الواحد من المنسوجات القطنيـــة والألياف الصناعية والمخلوطة بحوالى ٧ طن فى المتوسط سنويا وبحوالى ٥ طن فى المتوسط من المنسوجات الصوفية · وعلى ذلك فقد تم حســاب الأنوال المطلوبة كما يلى :

جدول رقم (٦٥)

عدد الأنوال المطلوبة للوفاء باحتياجات الصناعة النسجية

عامى ١٩٨٥ ، ٢٠٠٠

البيـــان	١٩٨٥			٢٠٠٠		
	قطن	**صوف**	**ألياف**	**قطن**	**صوف**	**ألياف**
كمية المنسوجات المطلوبة (بالالف طن)	٣٢٢	٤٢	٣٤٦	٤٣٢	٥٨	٤٧٢
عدد الانوال اللازمة لانتاج هذه الكمية (بالألف نول)	٤٦	٨ر٥	٤٨ر٥	٦٢	١١ر٥	٦٧ر٥
مجموع الانوال المطلوبة (بالالف)		١٠٤			١٤١	
عدد الانوال القائمة بالالف (١٩٧٥)		٥٧			٥٧	
عدد الانوال اللازمة لاحلال القديم (بالالف)		١٨(٣٪سنويا)			٣٠(٨٪سنويا)	
اجمالى عدد الانوال المطلوب اضافتها (بالالف)		٦٥			١١٤	

٣ ـ آلات التريكو :

تم تقدير الانتاج المتوسط لآلة التريكو المستديرة بحوالى ١٠ طن فى السنة ، ثم احتسب عدد الآلات المطلوبة لمواجهـــة الاحتياجات العربية من منتجات التريكو فى عامى ١٩٨٥ و ٢٠٠٠ كما هو موضح بالجـــــدول رقم (٦٦) :

جدول رقم (٦٦)

تقدير احتياجات صناعة منتجات الكساء فى الدول العربية من آلات التريكو عامى ١٩٨٥ و ٢٠٠٠

البيـــــان	١٩٨٥			٢٠٠٠		
	قطن	صوف	ألياف	قطن	صوف	ألياف
كمية منتجات التريكو المطلوبة (بالالف طن)	٥٧	٨	٦٠	١٤٤	١٩	١٥٧
عدد الآلات المطلوبة بالوحدة	٥٧٠٠	٨٠٠	٦٠٠٠	١٤٤٠٠	١٩٠٠	١٥٧٠٠
مجموع الآلات المطلوبة بالوحدة		١٢٥٠٠			٣٢٠٠٠	
مجموع الآلات القائمة (بالوحدة) ١٩٧٥		٣٢٠٠			٣٢٠٠	
عدد الآلات اللازمة لاحلال القديم		٦٤٠ بمعدل ٢٪سنويا			٢٥١٥ بمعدل ١٪سنويا	
اجمالى عدد الآلات الاضافية		٩٩٤٠			٣١٣١٥	

هذا ويلاحظ أن عدد الآلات القائمة فى عام ١٩٧٥ قد تم تقديره على أساس أن انتاج التريكو يصل الى ٣٢ ألف طن وأن معدل انتاج الآلة ١٠ طن فى السنة ٠

٤ - آلات الحياكة :

تم تقدير العدد المطلوب من آلات الحياكة - جدول رقم (٦٧) - فى عامى ١٩٨٥ و ٢٠٠٠ على أساس :

- افتراض ان ثلث انتاج النسيج سيوجه الى صناعة التفصيل فى عام ١٩٨٥ ثم يرتفع المعدل ليصل نصيب الملابس الجاهزة من انتاج النسيج الى حوالى ٥٠٪ فى عام ٢٠٠٠ .

- تم تقدير الاحتياجات على أساس ٥٠٠ آلة حياكة لكل ألف طن من المنسوجات ، بالاضافة الى ٣ آلات لكل آلة تريكو مستديرة .

- تم تقدير عدد الآلات القائمة عام ١٩٧٥ انطـــلاقا من تقدير لانتاج الملابس الجاهزة فى ذلك العام يصل الى ٣٩ ألف طن وبذلك يتحدد عدد الآلات التى أنتجتها بحوالى ١٩٥٠٠ بالاضافة الى ٩٦٠٠ آلة فى صناعة التريكو وبذلك يصل العدد الاجمالى لآلات الحياكة فى عام ١٩٧٥ الى حوالى ٢٩ ألفا.

جدول رقم (٦٧)

تقدير لاحتياجات صناعة المنتجات النسجية من آلات الحياكة فى عامى ١٩٨٥ و ٢٠٠٠

البيـــــان	١٩٨٥	٢٠٠٠
اجمالى انتاج النسيج المطلوب بالالف طن	٧١٠	١٠٢١
عدد ماكينات الحياكة المطلوبة (بالالف)	١١٨	٢٥٥
عدد ماكينات الحياكة للتريكو (بالالف)	٣٠	٩٤
مجموع ماكينات الحياكة المطلوبة (بالالف)	١٤٨	٣٤٩
عدد آلات الحياكة المطلوبة لاحلال القديم (بالالف)	٣ (٢٪ سنويا)	٥ر٣ (١٪ سنويا)
اجمالى عدد آلات الحياكة المطلوبة (بالالف)	٠ر١٥١	٥ر٣٥٢
عدد آلات الحياكة القائمة (بالألف)	٠ر٢٩	٠ر٢٩
الاضافة المطلوبة (بالالف)	٠ر١٢٢	٥ر٣٢٣

رابعا : العمالـــة :

تم احتساب حجم العمالة الاضافية المطلوبة للتوسع فى الصناعـــة النسجية العربية فى عامى ١٩٨٥ و ٢٠٠٠ فى ظل الفروض التالية :

- هناك حاجة لـ ٦ عمال لكل ألف مغزل فى الوردية أى ١٨ عامل فى الورديات الثلاث ٠
- هناك حاجة الى عامل واحد لكل ٥ أنوال فى الوردية أى ٣ عمال فى الورديات الثلاث ٠
- هناك حاجة الى عامل لكل ٣ ماكينات تريكو مستديرة أى ٣ عمال فى الورديات الثلاث ٠
- فى صناعة الملابس الجاهزة يحسب عدد العمال مساويا لعدد الآلات ٠

وبذلك تم التوصل الى تقدير لحجم **العمالة الاضافية** المطلوبة لتحقيق الزيادة فى الانتاج من منتجات الكساء عامى ١٩٨٥ و ٢٠٠٠ ٠

جـــدول رقم (٦٨)
حجم العمالة الاضافية اللازمة للصناعات النسجية
فى عامى ١٩٨٥ و ٢٠٠٠

(ألف عامل)

البيـــان	١٩٨٥	٢٠٠٠
العمالة الاضافية فى صناعة الغزل	٤٣	٧٩
العمالة الاضافية فى صناعة النسيج	١٤	٢٥
العمالة الاضافية فى صناعة التريكو	٥ر٩	٢٩
المجموع	٥ر٦٦	١٥٣
العمالة المطلوبة للصباغة (١٥٪من المجموع)	٥ر١٠	٦ر١٨
العمالة المطلوبة للخدمات وطبقات الاشراف (٣٠٪)	٠ر٢٣	٤ر٥١
العمالة المطلوبة لتفصيل التريكو	٠ر٢٨	٥ر٨٦
العمالة المطلوبة لتفصيل المنسوجات	١١٩	٠ر٣٢٠
اجمالى العمالة الجديدة المطلوبة	٠ر٢٤٧	٥ر٦٢٩

من الجدول رقم (٦٨) يتضح أن الزيادة المطلوبة من العمالة فى عام ١٩٨٥ تمثل ٥ر٥١٪ من اجمالى العمالة القائمة فى عام ١٩٧٥ (٤٨٠ ألف عامل) كما تمثل ١٣١٪ منها فى عام ٢٠٠٠ ٠

خامسا : الاستثمارات

قدرت التكاليف الاستثمارية للاضافة والاحلال ـ جدول رقم (٦٩) ـ بهدف تحقيق التوسع اللازم فى الصناعة النسجية على أساس :

٧٠٠ دولار فى المتوسط للمغزل مقابل كافة التكاليف الاستثمارية لمشروعات الغزل ٠

٤٠ ألف دولار للنول فى المتوسط مقابل كامل التكاليف الاستثمارية لمشروعات النسيج ٠

٤٠ ألف دولار لآلة التريسكو المستديرة متضمنا كافة التكاليف الإستثمارية لمشروعات التريكو بما فى ذلك ماكينات الحياكة المطلوبة ٠

٤٠ ألف دولار لماكينة الحياكة فى المتوسط مقابل كامل التكاليف الاستثمارية لمشروعات التفصيل ٠

هذا وقد تم حساب هذه المعدلات من دراسات حديثة لمشروعات نسجية بالاضافة الى بيانات بعض المصانع المنشأة حديثا ، مما يعنى أن تقدير التكاليف قد استند الى الأسعار السائدة فى ١٩٧٥ ٠

جدول رقم (٦٩)

حجم الاستثمارات اللازمة للتوسع فى الصناعات النسجية حتى عام ١٩٨٥ ، ٢٠٠٠

(مليون دولار)

البيـــان	١٩٨٥		٢٠٠٠	
	عددالوحدات	التكلفة الاستثمارية	عددالوحدات	التكلفة الاستثمارية
الغزل بالالف مغزل	٣٣٩٠	٢٣٧٣	٦١٢٧	٤٢٨٩
النسيج بالالف نول	٦٥	٢٦٠٠	١١٤	٤٥٦٠
التريكو بالالف آلة	١٠	٤٠٠	٣١	١٢٤٠
التفصيل (للنسيج)	١١٨	١٤٩٨	٢٤٠	٢٦٤٠
الصباغة ١٠٪ تقديرى من جملة الاستثمارات	ـ	٦٦٧	ـ	١٢٧٣
اجمالى الاستثمارات		٧٣٣٨		١٤٠٠٢

يلاحظ أننا تعرضنا حتى الآن لتقـــدير المستلزمات المباشرة اللازمة للصناعة النسجية فى عامى ١٩٨٥ و ٢٠٠٠ بما يحقق اشباع الدول العربية من منتجات الكساء ٠ وكخطوة تالية سنحاول التعرض لأهم المستلزمات غير المباشرة المطلوبة لتلك الصناعة ولعلها فى هذا المجال تتحدد بالأراضى الزراعية المطلوبة كمصدر للقطن الذى لا يزال يأتى فى مقدمة المواد الخام المستخدمة فى الصناعة النسجية ٠

سادسا : الأراضى الزراعية

يبلغ حجم الزيادة المطلوبة من القطن الخام لمواجهة احتياجات التوسع فى الصناعة النسجية حوالى ٣٤٦ ألف طن فى عام ١٩٨٥ و ٦٩٢ ألفا فى عام ٢٠٠٠ كما سبق القول واذا ما أخذ فى الاعتبار أن متوسط المساحة المزروعة قطنا فى الدول العربية خلال الفترة ٧٤ / ١٩٧٥ ــ ٧٧ / ١٩٧٨ ، كان يبلغ حوالى ١٢٩٣ ألف هكتار وأن متوسط غلة الهتكار خلال تلك الفترة كان يبلغ حوالى ٥٨٢ كيلو للهتكار فانه لتحقيق الزيادة المطلوبة فى انتاج القطن الخام يجب زيادة المساحة المزروعة قطنا وفقا لما يلى :

	١٩٨٥	٢٠٠٠
الزيادة المطلوبة فى القطن الخام (بالألف طن)	٣٤٦	٦٩٢
الزيادة المطلوبة فى المساحة المزروعة قطنا (بالألف هكتار)	٥٧٧	١١٥٣

وبذلك يصل حجم الزيادة الكلية المطلوبة فى المساحة المزروعة قطنا الى ١١٥٣ ألف هكتار خلال الفترة ١٩٧٥ ــ ٢٠٠٠ ، أى بنسبة ٩٠٪ تقريبا من المساحة الحالية ، وليصم اجمالى المساحة المزروعة قطنا الى حوالى ١٨٧٠ ألف هكتار فى عام ١٩٨٥ والى حوالى ٢٤٤٦ ألف هكتار فى عام ٢٠٠٠ ٠

جدول رقم (٧٠)

ملخص المستلزمات المطلوبة للتوسع فى الصناعة النسجية عامى ٨٥ ، ٢٠٠٠

المستلزمات	الوحدة	الانتاج عام ١٩٧٥	الاضافة المطلوبة ١٩٨٥/٧٥		الاضافة المطلوبة ٢٠٠٠/٨٥		الاضافة الاجمالية	
			الكمية	الزيادة ٪	الكمية	الزيادة ٪	الكمية	الزيادة ٪
الخامات								
القطن	ألف طن	٧٣٧	٣٤٦	٤٧	٣٤٦	٤٧	٦٩٢	٩٤
الصوف	ألف طن	٤٠	٤٠	٥٠	٣١	٧٨	٥١	١٢٨
الألياف الصناعية	ألف طن	٢٠	٢٨٤	١٤٢٠	١٥٨	٧٩٠	٤٤٢	٢٢١٠
الآلات								
المغـــازل	ألف مغزل	٨٣١١	٣٣٩٠	١٠٢	٢٧٣٧	٨٣	٦١٢٧	١٨٥
الانوال	ألف نول	٥٧	٦٥	١١٤	٤٩	٨٦	١١٤	٢٠٠
آلات تريكو مستديرة	ألف آلة	٣	١٠	٣٣٣	٢١	٧٠٠	٣١	١٠٣٣
آلات حياكة	ألف آلة	٢٩	١١٩	٤١٠	٢٠١	٦٩٣	٣٢٠	١١٠٣
العمـــالة	ألف عامل	٤٨٠	٢١٧	٥١	٣٨٣	٨٠	٦٣٠	١٣١
الاستثمارات	مليون دولار	–	٧٣٣٨	–	٦٦٦٤	–	١٤٠٠٢	–
الأرض الزراعية	ألف هكتار	١٢٩٣	٥٧٧	٤٥	٥٧٦	٤٥	١١٥٣	٩٠

المصدر : سمير بدوي ، وسلوى العنترى ، تأمين الاحتياجات العربية من الكساء حتي عام ٢٠٠٠ .

٣ ـ الحاجة للمسكن :

(أ) تحديد أهداف الاستهلاك والانتاج لعام ١٩٨٥ وعام ٢٠٠٠ :

سبق القول بوجود نقص مطلق في اشباع الحاجة الى السكن فى الدول العربية يتمثل فى ازدياد معدلات الاشغال بالمساكن بأكثر من أسرة ، علاوة على ارتفاع نسبة المساكن غير المناسبة التى تفتقر الى التجهيزات الصحية المختلفة والمتهالكة أو التى لم تكن معدة أصلا لسكنى الانسان بحيث تصل هذه النسبة الى أكثر من ٣٠٪ من اجمالى رصيد المساكن القائمة فى عام ١٩٧٥ ٠

وعلى هذا فان اشباع احتياجات الدول العربية من السكن حتى عام ١٩٨٥ وعام ٢٠٠٠ يتطلب زيادة عدد المساكن لسد الفجوة الحالية ثم زيادتها مرة ثانية لمواجهة احتياجات الزيادة المتوقعة فى عدد السكان والأسر أخذا فى الاعتبار احتياجات الاحلال ٠

جدول رقم (٧١)

الزيادة المتوقعة فى عدد الأسر خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ٢٠٠٠
(بالألف أسرة)

السنة	عـــــدد الأسر				
	جملة	حضر	٪	ريف	٪
١٩٧٥	٢٥٣٩١	١٠٦٦٨	٤٢	١٤٧٢٣	٥٨
١٩٨٥	٣٤٦٩٣	١٦٣٦٧	٤٧	١٨٣٢٦	٥١
الزيادة	٩٣٠٢	٥٦٩٩	٦١	٣٦٠٣	٣٩
٢٠٠٠	٥٤٣٣٢	٣٠٥٢٤	٥٦	٢٣٨٠٨	٤٤
الزيادة	١٩٦٣٩	١٤٥١	٧٢	٥٤٨٢	٢٨
الزيادة الكلية ٧٥ ـ ٢٠٠٠	٢٨٩٤١	١٩٨٥٦	٦٩	٩٠٨٥	٣١

وانطلاقا من الأرقام السابقة تم تقدير الزيادة المطلوبة فى عدد المساكن حتى عام ٢٠٠٠ كما يلى :

جدول رقم (٧٢)

الزيادة اللازمة فى عدد المساكن لاشباع الحاجة العربية للسكن حتى عام ٢٠٠٠

البيـــــان	مليون مسكن
المطلوب لسد الفجوة القائمة	
- مواجهة النقص فى عدد المساكن وتعويض معدل التزاحم	٢ر٣
- الاحلال للرصيد القائم من المساكن غير المناسبة	٧ر٢
مجمـــــوع	٩ر٥
المطلوب لسد الفجوة المستقبلة	
- مواجهة الزيادة فى عدد السكان والاسر حتى عام ٢٠٠٠	٢٨ر٩
- متطلبات الاحلال المتكرر للمساكن	٢ر٨
مجمـــــوع	٣١ر٧
اجمالى الزيادة المطلوبة فى عدد المساكن	٤١ر٢
منهـــا بالحضر	٢٤ر٧
منهـــا بالريف	١٦ر٥

ويلاحظ من الجدول السابق ما يلى :

- ان حجم الزيادة الاجمالية فى عدد المساكن سيصل الى ٤١ر٢ مليون مسكن أى بما يمثل ٢٥٢٪ من اجمالى المساكن المناسبة فى عام ١٩٧٥ .

- بذلت محاولة للتدرج بالتنفيذ بمعدل زيادة سنوى ثابت خلال الفترة ١٩٧٥ - ٢٠٠٠ يصل الى ٨٪ بحيث يصل عدد المساكن المطلوب توفيرها فى عام ١٩٨٥ الى حوالى ١٦ر٥ مليون مسكن .

- تم تقدير احتياجات الاحلال المتكرر خلال الفترة ١٩٧٥ - ٢٠٠٠ بحوالى ٢ر٨ مليون مسكن وقد استند هذا التقدير الى أحد أسلوبين تم اتباع كل منهما تبعا لتوافر البيانات فى كل دولة :

١ — افتراض نسبة جزافية للاحلال قدرها ٢٪ من الرصيد القائم للمساكن المناسبة فى عام ١٩٧٥ وافتراض أن ما ينشأ خلال الفترة ١٩٧٥ — ٢٠٠٠ لن يتعرض للازالة ٠

٢ — الرجوع بمعدلات الانشاء السنوى لما اتيح من بيانات له خلال السنوات الأخيرة (لفترة لا تقل عن ٥ سنوات) الى ٥٠ سنة مضت بمعدلات ثابتة تتماثل مع معدلات الزيادة فى الانشاء السنوى للمساكن أو معدلات الزيادة فى عدد السكان والأسر تبعا لنوع البيانات المتوافرة وبذلك تم التوصل الى رقم لعدد المساكن القديمة والمتوقع احلالها بمساكن جديدة خلال الفترة ١٩٧٥ — ٢٠٠٠ ٠

— يلاحظ من الجدول السابق أنه قد حدد الهدف المتعلق باشباع الحاجة للسكن فى شكل عدد من الوحدات السكنية ٠ومن الواضح أن تحقيق هذا الهدف يمكن أن يتم فى ظل أكثر من بديل للمسطحات (المساحات) السكنية ولمواد البناء المستخدمة ويمكن تحديد هذه البدائل كما يلى :

— بناء المساكن الجديدة وفقا لمعايير وأنماط البناء السائدة حاليا ٠
— بناء المساكن الجديدة وفقا لمعايير وأنماط بناء مقترحة ٠

وفيما يلى نستعرض كيفية اشباع الحاجة الى السكن فى ظل كل من هذه البدائل ٠

١ — تحديد أهداف الاستهلاك والانتاج للسكن عام ٢٠٠٠
وفقا لمعايير وأنماط البناء السائدة حاليا :

يقصد بالمعيار السكنى السائد متوسط نصيب الفرد من الرقعة السكنية كما توضحه العلاقة المحددة عند الانشاء بين متوسط مساحة المسكن ومتوسط عدد أفراد الأسرة المعد المسكن لسكناها(١) ٠ ومن الواضح أن هذا المعيار يختلف من دولة الى أخرى ، فتشير الأرقام المتاحة الى أنه يصل الى أقصاه فى الكويت (٣٦ م٢) والى أدناه فى الجزائر (٣ر١٣ م٢) وذلك كما يبين الجدول التالى :

---

(١) قد يحدث أن يستخدم المسكن عند الاستعمال الفعلى بواسطة عدد من الأفراد يفوق العدد الذى أنشىء المسكن لسكناه ٠ هنا نكون بصدد تزاحم فى استعمال المسكن الأمر الذى يؤدى الى أن يكون متوسط نصيب الفرد من المستعملين فعلا للمسكن أقل من المتوسط الذى كان محددا عند انشاء المسكن ٠

جدول رقم (٧٣)

المعيار السكنى الحالى الذى يتم انشاء المبانى وفقا له فى بعض الدول العربية ١٩٧٠ - ١٩٧٥

الدولة	متوسط مساحة المسكن م٢	متوسط حجم الأسرة (فردا)	المعيار السكنى الحالى م٢
الكويت	٢٤٥	٨ر٦	٣٦
الأردن	١١٤	٢ر٥	٩ر٢١
سوريا	١١١	٩ر٥	٧ر١٨
تونس	١٠١	٥ر٥	٣ر١٨
العراق	١١١	٣ر٦	٦ر١٧
الامارات	٩٠	٢ر٥	٣ر١٧
ليبيـــا	٩٦	٨ر٥	٥ر١٦
مصر	٨٠	٢ر٥	٤ر١٥
المغرب	١١٦	٨ر٤	٨ر١٣
اليمن العربية	٧٠	٢ر٥	٥ر١٣
الجزائر	٦٤	٨ر٤	٣ر١٣

وكانت المنهجية المستهدفة للتوصل الى تقدير للمسطحات السكنية اللازمة لاشباع الحاجة إلى السكن حتى عامى ١٩٨٥ و ٢٠٠٠ تقوم على تقدير هذه المسطحات فى كل دولة تبعا للمعيار الحالى السائد فيها وعدد المساكن اللازمة لسد الفجوة الحالية والمستقبلة . ونظرا لعدم توافر البيانات عن المعيار السكنى الحالى فى جميع الدول العربية فقد تم استخدام البيانات المتاحة فى الجدول السابق مع التعميم على حالة الدول العربية ذات الظروف المشابهة كما يلى :

- الكويت والامارات : ممثلتان لدول الخليج البترولية بالاضافة الى السعودية .

- العراق : ممثلة لدول الشام

- مصر : ممثلة لبقية الدول الأفريقية غير المتوافر بيانات عنها ولليمن الديمقراطية .

ويلاحظ أن تقدير احتياجات الفرد من المسطحات السكنية لا يتطلب فقط التعرف على المعيار السكنى المستخدم ، بل والمعيار العمراني أيضا . ويقصد به احتياجات الفرد من مسطحات المبانى والمنشآت الخدمية فى اطار الحى السكنى ، وتقدر هذه الاحتياجات بحوالى ٣ م٢ .

وانطلاقا من المعيار السكنى السائد الى جانب المعيار العمرانى اللازم (نظرا لعدم وجود بيانات عن المعيار العمرانى السائد) أمكن التوصل الى تقدير للرقم الاجمالى للمسطحات السكنية المطلوب توفيرها فى الدول العربية حتى عام ٢٠٠٠ كما يلى :

جدول رقم (٧٤)

المسطحات السكنية المطلوب توفيرها حتى عام ٢٠٠٠

وفقا للمعيار السكنى السائد حاليا

البيـــــان	عددالمساكن بالمليونوحدة	المسطحات السكنيةمليونم٢
أولا : احتياجات الفجو ةالقائمة		
ـ النقص فى عدد المساكن وتعويض معدل التزاحم	٢ر٣	١٧٨
ـ احلال المساكن غير المناسبة	٧ر٢	٥٤٢
مجمـــــوع	٩ر٥	٧٢٠
ثانيا : احتياجات الفجوة المستقبلة		
ـ الزيادة فى عدد السكان والأسر	٢٨ر٩	٢٣١٨
ـ الاحلال المتكرر	٢٨	٢٢٥
مجمـــــوع	٣١ر٧	٢٥٤٣
اجمالى الاحتياجات المطلوبة	٤١ر٢	٣٢٦٣
منها بالحضر	٢٤ر٧	٢٢٩٨
منها بالريف	١٦ر٥	٩٦٥

أما فيما يتعلق بأسلوب بناء هذا العدد من المساكن وتوفير هذا العدد من المسطحات السكنية فانه سيتم وفقا للنمط السائد للبناء فى الدول العربية الذى تتحدد أهم سماته كما يلى :

- يمثل أسلوب البناء بالهياكل الخرسانية النسبة الغالبة فى نمط التشييد بالمدن ٠

- يستخدم الطوب اللبن والطين بكثرة فى الريف المصرى والسودان وجنوب العراق واليمن الديمقراطية والامارات العربية والاردن وتونس ٠

- تستخدم الاحجار بكثرة فى عدد من الدول العربية وخاصة فى شمال سوريا والعراق واليمن والمغرب والاردن وبالاشتراك مع الطوب فى تونس ومع الخرسانة فى البحرين ٠

- تعتبر مادة الخشب قليلة الاستخدام فى الدول العربية فيما عدا تونس التى تستخدمها بكثرة فى أسقف الأبنية ٠

- ينتشر استخدام أسلوب القباب خاصة فى تونس وسوريا ٠

ومن الواضح أن هذا النمط للبناء فى المدن العربية يمثل تنازلا عن كافة الانماط المتوارثة فى البناء والتى تعتمد على استخدام الأحجار والطوب المحروق وليس الهياكل الخرسانية التى ساعد على انتشار استخدامها القصور فى تطوير مصادر استخراج الأحجار وأسلوب استخدامها بالاضافة الى الاتجاه الرأسى فى الانشاء لمواجهة النمو الحضرى السريع والمتزايد الأمر الذى يتعارض الى حد كبير مع التقاليد العربية والتكوين البيئى والمناخى والنفسى للشعوب العربية ٠

كما أن النمط السائد للبناء بالريف يقوم عادة على استخدام المواد المتاحة فى البيئة المحلية اعتمادا على الجهود الذاتية وبشكل لا يضمن للمبانى الصلابة والصلاحية السكانية والقدرة على مواجهة الظروف الطبيعية أو البقاء لفترة ممتدة عبر الزمن ٠

(ب) تحديد أهداف الاستهلاك والانتاج للسكن لعام ٢٠٠٠ وفقا لمعايير وأنماط بناء مقترحة :

مما لا شك فيه أن احتياجات الانسان من الرقعة السكنية تتحدد بالدرجة الأولى وفقا للأنشطة الرئيسية التى يزاولها بمسكنه فى اطار الحياة الأسرية وما تستلزمه هذه الأنشطة من مسطحات سكنية ٠ وفى محاولة

لتحديد هذه الاحتياجات للمواطن العربى انطلاقا من السمات الخاصة المميزة لحياته اليومية واسترشادا بدراسات هيئة الأمم المتحدة فى هذا المجال تم التوصل الى ٣ معايير تمثل ٣ مستويات من اشباع الحاجة إلى السكن كما يلى :

المعيار الأدنى	١٤ م٢ فى المدينة	١١ م٢ فى الريف
المعيار الأوسط	١٨ م٢ فى المدينة	١٥ م٢ فى الريف
المعيار الأعلى	٢١ م٢ فى المدينة	٢٣ م٢ فى الريف

ومن الجدير بالذكر انه على الرغم من أن المعيار السكنى الأدنى يمثل أقل المستويات بين المعايير الثلاثة الا أنه يتجاوز المعيار السكنى الأدنى اللازم لاشباع الحاجة الى السكن كما تحدده الأمم المتحدة (١٠ر٢ م٢) ليأخذ فى اعتباره طبيعة العادات والتقاليد العربية التى تقوم على الارتباط بالمسكن وقضاء معظم ساعات النهار به خاصة بالنسبة للنساء بالاضافة الى الكبر النسبى لحجم الأسرة العربية الذى يستلزم رقعة سكنية كبيرة لاتاحة حرية التنقل والحركة والتخفيف من حدة التزاحم ٠

وفى ظل الظروف المرحلية للدول العربية والتى تتمثل فى وجود فجوة سكنية كبيرة يجب تغطيتها كان لا بد من تبنى المعيار الأدنى طالما أنه يكفل مستوى كريم لاشباع هذه الحاجة دون التطرق الى المعيار الأوسط أو الأعلى الذين يتطلبان ولا شك حجما أكبر من الموارد ٠

وعلى ذلك فانه يمكن تقدير المسطحات السكنية اللازمة لاشباع الحاجة العربية للسكن حتى عام ٢٠٠٠ بحوالى ٢٥٩٥ مليون متر ٢ كما يتضح من الجدول رقم (٧٥) ٠

جدول رقم (٧٥)

المسطحات السكنية المطلوب توفيرها حتى عام ٢٠٠٠

وفقا للمعيار السكنى الأدنى

البيـــــان	عدد المساكن بالمليون	المسطحات السكنية (مليون م٢)
المطلوب لسد الفجوة القائمة		
– مواجهة النقص فى عدد المساكن وتعويض معامل التزاحم	٢ر٣	١٤٢
– الاحلال للرصيد القائم غير المناسب	٧ر٢	٤٣٠
المجمـــوع	٩ر٥	٥٧٢
المطلوب لسد الفجوة المستقبلة		
– مواجهة الزيادة فى عدد السكان والأسر	٢٨ر٩	١٨٤٤
– متطلبات الاحلال المتكرر ١٩٧٥–٢٠٠٠	٢ر٨	١٧٩
المجمـــوع	٣١ر٧	٢٠٢٣
اجمالى الاحتياجات المطلوبة	٤١ر٢	٢٥٩٥
منها بالحضر	٢٤ر٧	١٦٩٥
منها بالريف	١٦ر٥	٩٠٠

وبالمقارنة بين تقديرات هذا الجدول والتقديرات الواردة بالجدول رقم (٧٤) يتضح أن المسطحات السكنية المطلوب توفيرها لاشباع الحاجة الى السكن تقل فى حالة اتباع المعيار الأدنى عنها وفقا للمعيار السائد بنسبة ٢١٪ تقريبا الأمر الذى يمكن ارجاعه الى ما يتضمنه المعيار الأدنى من تفاد للمعايير السكنية الحالية المبالغ فيها فى بعض الدول العربية (الكويت ، الاردن ٠٠) واستنادا الى المعيار السكنى الأدنى يمكن اشباع الحاجة الى السكن فى ظل البديلين التاليين :

- المعيار السكنى الأدنى ونمط البناء السائد ٠
- المعيار السكنى الأدنى ونمط البناء المناسب ٠

هذا وقد سبق التعرض بالتفصيل لنمط البناء السائد وعيوبه ، أما النمط المناسب فيتم طرحه كبديل لمحاولة تلافى تلك العيوب ٠

ملامح أسلوب البناء المناسب :

من المسلم به أن أساليب البناء السائدة لا يمكن تغييرها بين يوم وليلة وعلى ذلك فمن المتصور استمرار الأساليب السائدة للبناء خلال الفترة ١٩٧٥ – ٢٠٠٠ ٠ الا أنه يمكن ادخال بعض التعديلات والتحسينات عليها لتكون أكثر ملاءمة للاحتياجات العربية ٠ وتشمل هذه التعديلات والتحسينات :

- الاتجاه الى إستخدام الأحجار فى البناء خاصة فى المناطق التى لا تمثل فيها ندرة الأراضى ضغطا على التوسع فى انشاء المساكن ٠

- تحسين أسلوب البناء فى الريف من خلال رفع كفاءة مواد البناء المحلية وزيادة مستوى صلاحيتها وتثبيتها باضافات من مواد أخرى كالاسمنت وبعض المواد العضوية والكيماوية مثل المازوت والدياتول وبقايا المواد الزراعية والجبس ، وذلك تبعا لنوع مادة البناء المستخدمة وأوجه استخدامها سواء للحوائط أو الأسقف ٠
- التوسع فى استخدام الطين الرسوبى فى الطوب وحرقه واستخدام الطوب الطفلى والجيرى والرملى والقرميد ٠

من العرض السابق يتضح أن هناك ثلاثة بدائل لاشباع الحاجة العربية للسكن حتى عام ٢٠٠٠ :

- اشباع الحاجة الى السكن وفقا للمعيار والأسلوب السائدين حاليا ٠
- اشباع الحاجة الى السكن وفقا للمعيار الأدنى والأسلوب السائد ٠
- اشباع الحاجة الى السكن وفقا للمعيار الأدنى والأسلوب المناسب ٠

ومن بين هذه البدائل يبرز **البديل الثالث** باعتباره الأكثر معقولية فى ظل الظروف الحالية للدول العربية وذلك لما يلى :

– يتضمن هذا البديل تعديلا لأسلوب بناء المساكن بما يتفق واحتياجات المنطقة العربية وامكاناتها المحلية وبما يحسن من مستوى المساكن الريفية بعكس البديلين الأول والثانى ٠

– يعتبر هذا البديل أقل تكلفة من البديل الأول الذى يتطلب موارد ضخمة لتنفيذ المساكن ذات المسطحات السكنية الكبيرة ٠ ويمكن المقارنة فى هذا المجال بين البدائل الثلاثة واحتياجاتها من أهم مواد البناء ومعدات التشييد كما يلى :

جدول رقم (٧٦)

مقارنة بين الاحتياجات من مواد البناء الرئيسية اللازمة لاشباع الحاجة للسكن وفقا للبدائل الثلاثة

المـــادة	المطلوب وفقا للمعيار والأسلوب السائدين	المطلوب وفقا للمعيار الأدنى	
		الأسلوب السائد	الأسلوب المناسب
حديد التسليح (مليون طن)	٤١	٣٣	٣٧
الأسمنت (مليون طن)	٣٦٦	٢٩١	٣٤٥
الطوب والأحجار (مليون طوبة)	٦٨١	٥٤١	٣٩٥
الزجاج (مليون م٢)	٨٧	٦٩	٧٤
الأبواب والشبابيك (مليون م٣)	٥٠	٤٠	٤٤
الجير والجبس (مليون طن)	١٢٠	٩٥	١٢٦
البـــلاط (مليون م٢)	٢٠٠٠	١٥٩٠	١٨٨٠
خـــلاط (مليون وحدة)	٧	١٠	١٤
هـــزاز (مليون وحدة)	١٥	٣٠	٢٨
رافـــع (مليون وحدة)	٦	٩	١٢
طلمبـــات (مليون وحدة)	٦	٩	١٢
سيارات نقل (مليون وحدة)	٢٥	٣٩	٥٣

(ب) تحديد أهداف المستلزمات الصناعية للاسكان وفقا للبديل الثالث :

١ – مواد البناء الأساسية : لحساب الكميات المطلوبة من مواد البناء الأساسية كان لا بد من التعرف على معدلات استخدام هذه المواد أى الكمية

المستخدمة من كل مادة لكل ١٠٠ م٢ كمسطح لمبانى مقفلة ٠ وتم ذلك من واقع الحصر الفعلى لبعض العمارات السكنية وفقا للخطوات التالية :

- تحديد ٣ نماذج مختلفة لثلاث عمارات من خمس طوابق بكل طابق وحدتين سكنيتين تقارب كلها فى المساحة ومستوى الانشاء الذى يتلاءم مع المستوى المتوسط للدخل الفردى ٠
- الحصول على حصر كامل لبنود الاعمال التى نفذت وكمياتها ٠
- حساب مكونات بنود الأعمال السابقة من مواد البناء ٠
- حساب معدلات الاستخدام على أساس ١٠٠ م٢ من المبانى المقفلة ٠

وقد توصلنا من خلال هذا المنهج الى التقديرات التالية الخاصة بمعدلات استخدام المواد المختلفة :

جدول رقم (٧٧)
معدلات استخدام مواد البناء الرئيسية

المادة	الوحدات المستخدمة لكل ١٠٠ م٢ مبانى مقلقة
حديد التسليح (بالطن)	٣ر٢
الأسمنت (بالطن)	٥ر١٩
الطوب (بالألف)	٩ر٩
الأبواب والشبابيك (بالعدد)	٦ر١٤
الزجاج (بالمتر المربع)	٦ر٢
مواد البياض (بالطن)	٢ر٥
البلاط (متر مربع)	٩ر١٠٥
أعمال الكهرباء (بالعدد)	١ر١٦
الأعمال الصحية	
خزفيات وفخاريات (بالعدد)	٨ر٤
مواسير متنوعة (بالمتر الطولى)	٦ر٣٣
لوازم المواسير (بالعدد)	١ر٧

وبناء على المعدلات المستخرجة بالطريقة السابقة تم حساب اجمالى احتياجات الزيادة فى المسطحات السكنية حتى عام ٢٠٠٠ من مواد البناء طبقا للمعيار الأدنى والأسلوب المناسب ٠٠ ويوضح الجدول رقم (٧٨) هذه الاحتياجات :

جدول رقم (٧٨)

اجمالى الاحتياجات من مواد البناء اللازمة لسد الفجوة السكنية حتى عام ٢٠٠٠

المـــادة	الوحدات المطلوبة		المـــادة	الوحدات المطلوبة	
حديد تسليح	٣٧ر٢٣٤	مليون طن	**التركيبات الصحية**		
الأسمنت	٣٤٤ر٩٠٧	مليون طن	مرحاض	٢٧ر٢٤	مليون وحدة
الطوب	٢٩٠ر٨١٠	مليون طوبة	أحواض	٤٥ر٠٢٩	مليون وحدة
حجر طوب	٣٩٥ر٢٥٠	مليون م٣	سيفون أرضية	١٩ر١٣٩	مليون وحدة
أعمال النجارة			جاليتراب	٤ر٠٧٦	مليون وحدة
الخشب	٤٤ر٣٠٦	مليون م٣	غرفة تفتيش ٦٠ × ٦٠ سم	٦ر٩٠٣	مليون وحدة
زجاج شفاف وغير شفاف ٣م	٧٣ر٨٨٢	مليون م٢	غرفة تفتيش ٦٠ × ٩٠ سم	٣ر٨٩٦	مليون وحدة
مصيص	١٠٠٧٠ر٧	ألف طن	مواسير فخار	٣٥ر ٤٨	مليون م طولى
جبس	٩١٦٣ر٤٤	ألف طن	مواسير زهر	٢٢٥ر ٣٢	مليون م طولى
جـــير	١٠٦ر٣٧	مليون طن	مواسير حديد	٣٥٧ر ٠٤	مليون م طولى
بلاط موزايكو وأسمنتى	١٨٨٠ر٦٨	مليون م٢	دش بلـــدى	٢٧ر ٢٤	مليون وحدة
أعمال الكهرباء		مليون وحدة	محبس	١٢٦ر٥١٤	مليون وحدة
لوحة مصهرات	٢٧ر١٦٥		جريجورى	٢٦ر٥٤٥	مليون وحدة
دائرة انارة	١٩٢ر٢٣٤	مليون وحدة			
دائرة بريزة	٦٧ر٧٤٧	مليون وحدة			

ويتضح من الجدول السابق أن أسلوب البناء المقترح يبتعد عن استخدام الرخام والدهـــانات البلاستيكية ومواد تكسية الأرضية البلاستيكية نظرا لارتباطها بالمساكن الفاخرة التى تشبع احتياجات الفئة الأعلى دخلا من السكان وليس القاعدة العريضة من السكان كما يتجه هذا الأسلوب الى تفضيل مواد البناء المحلية على المستوردة كما فى حالة المواسير الفخارية والأسمنتية والزهر وتفضيلها فى الاستخدام على مواسير الاسبستوس حيث تتوافر خامات الأولى بالكامل محليا على حين يعتمد على الاستيراد فى الحصول على الأخيرة .

٢ ـ معدات التشييد الأساسية :

للتوصل الى تقدير لمعدات التشييد المطلوبة حتى عام ٢٠٠٠ واللازمة لمواجهة التوسع في عدد المساكن كان لا بد من حساب معدلات استخدام هذه المعدات في البناء ، أخذا في الاعتبار التمييز بينها وفقا للأعمال المختلفة التي تستخدم فيها ، والكميات المطلوبة منها لكل من تلك الأعمال ، ثم معدل استهلاكها • الا أنه يجب النظر الى أرقام هذه المعدلات في النهاية باعتبارها مؤشرات تقريبية ، نظرا لوجود بعض العوامل الخارجية التي يمكن أن تؤثر عليها سلبا أو ايجابا لعل من أهمها :

ـ مدى تعدد الفترات الزمنية التي تتعطل فيها العدد والمعدات عن العمل •

ـ احتمالات وجود اختناقات في توفير العمالة (خاصة المدربة منها) والخامات اللازمة وانتظام التشغيل والانشاء •

جدول رقم (٧٩)

معدات التشييد اللازمة لمواجهة التوسع في انشاء المساكن حتى عام ٢٠٠٠

البيـــان	معدل الاستخدام لكل ١٠٠ م٢ مباني مغلقة	الاحتياجات من المعدات
أولا ـ الشدة الخشبية※		
ـ عزوق فللري	١٥٫٩ م٣	٢٧٠ مليون م٣
ـ خشب موسكي	١٫٧ م٣	٢٩ مليون م٣
ـ خشب تيزانة	٣٫٠ م٣	٥١ مليون م٣
ـ خشب بياض	٠٫٢ م٣	٣٫٤ مليون م٣
ـ قمط حديد	١٢٠٠ عدد	٢٠٣٤٥ مليون وحدة
ثانيا ـ المعدات الأساسية		
ـ خـــلاط	٠٫٦ عدد	١٠ مليون وحدة
ـ هـــزاز	١٫٣ عدد	٢٠ مليون وحدة
ـ رافع للخرسانة والمون	٠٫٥ عدد	٨٫٥ مليون وحدة
ـ طلمبات مياه	٠٫٥ عدد	٨٫٥ مليون وحدة
ـ سيارة نقل ٥ ـ ٦ طن	٢٫٣ عدد	٣٩ مليون وحدة

※ يمكن استبدال الشدة الخشبية بالمعدنية بواقع متر مربع واحد شدات كاملة الأجزاء لكل حوالى ٨ م٢ مباني على أساس معدل دوران للاستخدام قدره ٨ مرات وذلك بخلاف المطلوب للاحلال •

وبمعرفة كل من معدلات استخدام معدات التشييد ، وعدد المسطحات السكنية المطلوب توفيرها حتى عام ٢٠٠٠ تم التوصل الى تقدير حجم معدات التشييد المطلوبة لسد الفجوة السكنية الحـــالية والمستقبلة ٠٠ وذلك كما يتضح من الجدول رقم (٧٩) مع ملاحظة أن كلا من معدلات استخدام معدات التشييد والاحتياجات المقدرة منها تقتصر على الحضر فقط نظرا للاعتماد فى انشاء المساكن بالريف على الجهود والامكانيات الذاتية ٠

٣ — الاستثمارات :

تم التوصل الى تقدير لحجم الاستثمارات المطلوبة للتوسع فى الاسكان والمتعلقة ببعض مواد البناء كما يلى :

جـــدول رقم (٨٠)

تقدير الاستثمارات المتعلقة ببعض مواد البناء
اللازمة لسد الفجوة السكنية حتى عام ٢٠٠٠

البيـــــان	التكلفة الاستثمارية (دولار)	السنوى للكمية الحدالأدنى المطلوبة
الأسمنت(١) (طن)	٧٥ — ١٠٠	١٠٠٠٠٠٠ طن
الزجاج(٢) (طن)	١٠٠٠	٢٠٠٠٠ طن
	١٧٠٠	٦٠٠٠٠ طن
الطوب الرملى(٣) (طوبة)	٠ر١	٤٠ مليون طوبة
	٠ر٢	٣٠ مليون طوبة
		+ ٦٦ مليون طوبة أسمنتى خفيف
الطوب الطفلى(٣) (طوبة)	٠ر٠٥	٥٠ مليون طوبة (مـــع بعض العمل اليدوى)
	٠ر٠٧	١٥٠ مليون طوبة
مواسير اسبستوس أسمنتى(٣) (طن)	٣٥	١٠٠٠٠ طن
مواسير أسمنتية سابقة الاجهاد (طن)	٣٠	١٠٠٠٠ طن
بلاط سيراميك عادى (طن)	١٦٠٠	٥٠٠٠٠ طن
بلاط سيراميك مزخرف (طن)	١٢٠٠	١٠٠٠٠ طن
الخزف (طن)	١٥٠٠	٣٠٠٠ طن

(١) احتسبت على أساس المتوسط الفعلى لمشروعات فى ثلاث بلاد عربية والهند فى عام ١٩٧٠ ورفع السعر بمعدل ٥٠٪ ٠

(٢) الرقم الأول من واقع الاتفاق الفعلى على مشروعين جديدين فى سوريا يتم تشغيلها بطريقة بتستبورج والثانى من تقديرات الهيئة العامة للتصنيع بمصر ٠

(٣) تم الاسترشاد بالدراسة التى قدمهـــا للهيئة العـــامة للتصنيع فى مصر المكتب الاستشارى Booz Allen & Hamitton

ويلاحظ على التقـــديرات السابقة أنها أغفلت الاستثمارات المتعلقـة بالعديد من مواد البناء ومعدات التشييد الهامة كحديد التسليح والأخشاب وسيارات النقل والعدد والأدوات المختلفة المستخدمة فى البناء بالاضـافة الى مساحات الأراضى المطلوبة مما لا يمكن معه التوصل الى تصور كامل لحجم الاستثمارات اللازمة لسد الفجوة السكنية حتى عام ٢٠٠٠ ·

ومن ناحية أخرى فان التعرض لمستلزمات الانتاج اللازمة لسد الفجوة السكنية عام ٢٠٠٠ كان يتطلب بالضرورة تقدير حجم العمالة المطلوبة حتى ذلك الحين وهو الأمر الذى لم تتعرض له دراسة «المدخلات الصناعية اللازمة للاحتياجات الأساسية من السكن للمواطن العربى عام ٢٠٠٠ » ·

* * *

على هذا النحو ننتهى من القراءة التحليلية للدراسات الثـلاث الخاصة بالغذاء والكساء والايواء ، أولا فى جانبها المتعـــلق بالوضع العربى الراهن لاشباع هذه الحاجات ، وثانيا فى جانبها المتمثل فى عمل اسقاط لأهـداف الاستهلاك والانتاج ومستلزمات الانتاج لعام ١٩٨٥ وعام ٢٠٠٠ ·

من هذه الدراسات يتضح :

أولا ـ بالنسبة للوضع الراهن فى شأن حاجات الغذاء والكساء والايواء :
اذا كان مدى اشـــباع الحاجـة يتحـدد كيفيـا بعـاملين : حجـم ما يستهلك من وحدات النـاتج المشبع للحاجة ، ونمط الاسـتهلاك ، الذى يتحدد بدوره بالكيفية التى تتوافر بها مكونات ما يلزم للاشباع والتى تتطلب نوعا من التوازن بينها ، والكيفية التى يتم بهـا الاستعمال الفعلى لهـذه المكونات ، وكان من الممكن أن يقاس مدى الاشباع كميا وفقـا لمعايير تتحدد علميا واجتماعيا ، فان مدى اشباع هذه الحاجات فى العالم العربى يعبر عنه **حجم الاستهلاك** ويصل وفقـا للمتوسط العربى فى أعوام ٧٠ ـ ١٩٧٥ الى ٢٢٥٩ سعر حرارى يوميا للفرد من الغذاء ، ٣ر٣ كيلوجرام سنويا للفـرد من المنسوجات ، و ١ر٦ متر مربع من المســاحة السكنية · وهو متوسط يخفى التفاوت بين البلدان العربية (من ٢٦٦٦ سعرا حراريا يوميا للفـرد فى ليبيا الى ١٨٥٦ فى موريتانيا ، ومن ٧ر٢٥ كيلوجرام من المنسوجات للفرد

سنويا فى قطر الى كيلوجرام واحد فى اليمن الشمالية ، ومن ٧ر٣٢ مترا مربعا مساحة سكنية للفرد فى الكويت الى ٣ر٢ فى الجزائر » • كما يخفى هذا المتوسط التفاوت فى حجم الاستهلاك بين الفئات الاجتماعية المختلفة فى داخل البلد الواحد محدد بمستويات الدخل • وبالاستشهاد بالوضع فى تونس وجد أن التفاوت فى نصيب الفرد من السعرات الحرارية اليومية يصل الى حد أدنى مساو لـ ١٩٢٠ وحد أعلى ٣١٢٦ فى الريف ، وحد أدنى ١٤١٥ للفئات ذات الدخول الدنيا وحد أعلى ٢٨٩٩ فى الحضر ، وحد أدنى ١٠٧٧ سعرا يوميا فى المدن الكبرى وحد أعلى ٣٤٦٩ •

كما يتحدد مدى اشباع الحاجة **بنمط الاستهلاك** • وقد لوحظ تشابه كبير فى نمط الاستهلاك بالنسبة للحاجات الثلاث فى البلدان العربية المختلفة • اذ تكاد تشترك ، مع تفاوت فى الدرجة ، بالنسبة لنمط الغذاء ، فى ارتفاع نسبة السعرات ذات المصدر النباتى (٨٨٪) على حساب المصدر الحيوانى (١٢٪) • ويتميز نمط الكساء بتفضيل الأفراد للمنسوجات القطنية على غيرها ، وتفضيلهم للمنسوجات على الملابس الجاهزة • كما يتميز نمط الاسكان بارتفاع نسبة المساكن غير المناسبة ، أى غير المزودة بالمرافق الأساسية وتلك المزدحمة بالسكان والمساكن التى هى من قبيل المأوى الهامشى الغير معد أصلا لسكنى البشر • فاذا ما أخذنا مدى الاشباع كما يتحدد بحجم الاستهلاك ونمطه وقسناه بما يعد ضروريا كحد أدنى وبالمتوسطات العالمية نجد أن الموقف الغذائى يتميز فى العالم العربى بوجود ١٦٪ من سكانه (أى ١٤٤٣٣٠٠٠ نسمة) يعانون من سوء التغذية مع تفاوت من ٤٨٪ من سكان موريتانيا و ٧٪ من سكان ليبيا وأن ما يقرب من ٣٠ مليون يعانون من نقص التغذية الناجم عن الحد الأدنى اللازم توافره من البروتين/طاقة فى الغذاء المتوازن • اذ بينما يلزم حصول الفرد يوميا على ٧٠ جرام من البروتينات منها على الأقل ٣٠ جراما من مصدر حيوانى نجد أن متوسط ما يحصل عليه الفرد فى العالم العربى هو ٦٥ جراما يوميا منها ١٤ جراما فقط من مصدر حيوانى ، فى الوقت الذى يصل فيه المتوسط العالمى الى ٦٩ جراما يوميا منها ٢٤ جراما من مصدر حيوانى ويصل هذا المتوسط فى الدول المتقدمة الى ٩٥ جراما يوميا منها ٦٥ من مصدر حيوانى• وعليه يجتمع فى عالمنا العربى ٥ر٤٤ مليون نسمة ، أى ما يعادل ١ر٣١٪ من سكانه ، يعانون من سوء التغذية ونقصها •

ولا يعكس مدى اشباع الحاجة الى الكساء وضعا أكثر بريقا من الموقف الغذائى اذ تصعب مقارنة متوسط استهلاك الفرد من المنتجات النسجية

فى العالم العربى وقدره ٣ر٣ كيلوجرام سنويا - مع تفاوت بين أعلى مستوى فى الامارات (١٩ كيلوجرام فى السـنة) ومستويات أدنى (٣ كيلوجرام) فى المغرب - مع متوسط استهلاك الفرد فى انجلترا البالغ ٩ر١٣ كيلوجرام سنويا والمتوسط الخاص بالولايات المتحـدة وقدره ١ر٢٠ كيلوجرام فى السنة ٠

ويقدر عدد المساكن غير المناسبة بـ ٣٠٪ من رصيد المساكن الموجودة فى العالم العربى يسكنها ٧ر٢ مليون أسرة ٠ فاذا أضفنا اليها ٢ مليـون أسرة يزاحمون الآخـرين فى مساكنهم بمتوسط معـدل للتزاحم مسـاو لـ ٧ر٢ فرد/حجرة (هذا المعدل يصل فى بعض أحيـاء المدن الكبرى الى ١٤٦ فرد/للمتر المربع) تمثلت النتيجة فى ٩ر٢ مليون أسرة ، أى ٤٦ مليون نسمة (بمتوسط عـدد أفراد الأسرة = ٥) ، أى أن ما يعادل ٣٠٪ من سكان العالم العربى يعيشون فى مساكن غير مناسبة أو مزدحمة ٠ ويتميز موقف الاسكان فى الريف بشروط عادة ما تكون أقل مناسبة منها فى المدن ٠ واذا أخذنا ما اعتبرته الأمم المتحدة حدا أدنى لاحتياجات الفرد من المساحة السكنية ويقدر بين ١٠ - ١٦ متر مربع وجدناه يبعد كثـيرا عن المتوسط فى معظم البلدان العربية : وهو ١ر١ متر مربع فى اليمن الجنوبية ٢ر٣ متر مربع فى الجزائر ، ٢ر٤ متر مربع فى الأردن على سبيل المثال ٠

يتضح من هذه الصورة أن المواطن العـربى يكاد يكون فى المتوسط ، بائسا فيما يتعلق بمدى اشباع هذه الحاجات الثلاث ٠ ويكون البؤس أوضح اذا أخذنا فى الاعتبار : التفاوت بين البلدان العربية ، والتفاوت فى داخل البلد الواحد بين الفئات الاجتماعية المختلفة وكذلك التفاوت فى داخل البلد الواحد بين الجهات المختلفة بصفة عامة وبين الريف والمدينة بصفة خاصة ٠

أما فيما يتعلق **بمدى الاعتماد على الذات** ، ومن ثم على الخارج بالنسبة لمستوى الاشباع المتحقق لهذه الحاجات الثلاث فتتضح صورته بالتعرف على القدر الذى ينتج محليا من المنتجات المشبعة لهذه الحاجات ، ومن المستلزمات المتطلبة لانتاج هذه المنتجات ٠

وبصفة عامة يمكن القول بأن العـالم العربى ينتج ما يعادل ٨ر٧٢٪ من مستوى الاشباع الحالى لهذه الحاجات الثلاث وتصل النسبة الى ٨٤٪ فيما يخص الغذاء النباتى وتقل عن ذلـك بالنسبة للكساء حيث تنتج البـلدان العربية ٦٩٪ من مستوى الاشباع الحالى ، على تفاوت بينها : اذ بينما تنتج

مصر ما يعـــادل ٩٩٪ من استهلاكها من المنسوجات والجزائر ٩٣٪ ، تعتمد السعودية والكويت والبحرين وقطـر والامارات كلية على الواردات (الأمر الـــذى يبين مدى امكانية التوسع فى صناعات النسيج العــربية لمواجهة الاحتياجات ، حتى فى شكلها الحالى من المنسوجات) ٠ أما رصيد المســاكن القائمة فلا يغطى الا ٦٦٪ من احتياجات الأسر العربية ولا يتعدى معــدل تغطية الزيادة السنوية فى عــدد الأسر ٧٠٪ عن طريق المساكن الاضــافية المنفذة سنويا (باستثناء ليبيا التى يبلغ فيها معدل التغطية ١٤٠٪) ٠

أما بالنسبة **لمستلزمات ما ينتج حاليا** من منتجات لتحقيق المســتوى الحالى من اشباع هذه الحاجات فالصورة توضح الاعتماد الكبير على العــالم الخارجى بالنسبة لهذه المستلزمات ، الأمر الذى يبين محدودية الشوط الذى يقطعه البناء الصناعى واقتصار السلسلة التكنولوجية على حلقة أو حلقتين فى داخل العالم العربى واستكمال جل حلقاتها فى خارجه : يستورد العالم العربى ٥٠٪ من احتياجاته الســـنوية من الجرارات وكـــل احتياجاته من الحاصدات (فيما عدا الجزائر التى تنتج كل الحاصدات المستخدمة) ويعتمد اعتمادا شـبه كلى على قطع الغيار الخاصة بالمعدات والآلات الزراعية ٠ انتاج العالم العربى من الأســمدة الآزوتية والفوسفاتية يفوق احتياجاته الحالية ، ويعتمـد على العالم الخارجى اعتمــادا كليا بالنسبة للأسمدة البوتاسية ٠ يستورد العالم العربى كل احتياجاته من المبيدات ويكون اعتماده على الخارج شبه كلى بالنسبة لناتج استراتيجى من زاوية الانتاج الزراعى ٠ يستورد العالم العــربى ٢٦ر٧٪ من غزل القطن وغــزل الصوف والأليـاف الصناعية ٠ ويستورد ١٢٪ من القطن الخام و ٣٥ر٥٪ من الصوف الخام ٠ يستورد العالم العربى ١٠٠٪ من المغـازل والأنوال اللازمة لصناعة المنسوجات كما يعتمد على الخارج بالنسبة لمستلزمات البناء ، فى ١٩٧٥ ، على النحو التالى : يستورد ٤٠٪ من الأسمنت ، ٧٥ر٨٪ من حديد التسليح ، ٥٠٪ من المواسير الصلب ، ٦٧٪ من الزجاج ، ٨٨٪ من الأدوات الصحية ٠ واتجاه الاعتماد على الخارج فى مجال مستلزمات البناء فى تزايد منذ ١٩٧٠ ٠

هــــذا فيما يخص الوضع الراهن ٠ ابتداء منه احتوت الدراسات على نتائج عمل اسقاط لأهداف الاستهلاك والانتـاج ومستلزماته لعـــام ١٩٨٥ وعام ٢٠٠٠ ٠

ثانيا – بالنسبة لعمل الاسقاط لأهداف الاستهلاك والانتاج فى شأن الغذاء والكساء والايواء : بالرغم من تشـــابه المنهجية العامة فى الدراسات الثلاث من حيث التفـــكير فى أمر بدائل مختلفة من الأهداف الاســتهلاكية

ثم ربطها ببدائل تتعلق بشروط الانتاج أو تتضمن تصورا معينا للتغير فيها وما تتضمنه من نفقة ، فان الدراسات الثلاث تختلف فيما بينها بالنسبة لصور البدائل والفروض التى يقوم عليها بناء المشاهد والمعيار المرجح لبديل من البدائل ٠

ورغم تشابه المنهجية التى تحدد خطوات عملية الاسقاط فى الدراسات الثلاث فيما يتعلق بتقدير أهداف استهلاك وانتاج السنة النهائية للفترة محل الاسقاط فقد اختلفت فيما بينها بالنسبة لطريقة التوصل الى مستلزمات الانتاج : فبينما تمثلت الطريقة المستخدمة فى دراسة الغذاء فى اسقاط الهدف الاستهلاكى والانتاجى لسنة ٢٠٠٠ ، ثم حساب المستلزمات من السلع الأساسية والسلع الوسيطة الواجب توافرها فى تلك السنة لتحقيق الهدف الانتاجى ، قامت الدراستان الأخريتان بتقدير الرصيد فى سنة الأساس والرصيد فى سنة ٢٠٠٠ للوصول الى الفرق بينهما ليمثل الزيادة الواجب تحقيقها طوال فترة الاسقاط (٢٥ سنة) ، ثم قدرت احتياجات هذه الزيادة من المستلزمات من سلع أساسية وسلع وسيطة ٠

عليه يمكن القول أن الدراسات الثلاث وان كانت تقوم فى الظاهر على وحدة المنهجية العامة فانها تحتوى فى الباطن اختلافات كيفية تجعل من الصعب تقديم نتائجها تقديما موحدا متناسقا ، ناهيك عن استخدامها كأساس لاسقاط الاحتياجات غير المباشرة ٠

ورغم ذلك فسنحاول تقديم نتائج عملية الاسقاط بالنسبة للدراسات الثلاث على نحو يمكن من تقريبها ، ولا نقول دمجها ، ويقترح فى نفس الوقت منهجية لتقديم النتائج بقصد استخدامها كنقطة يبدأ منها استكمال عملية الاسقاط ٠ وسنقوم بذلك اتباعا لخطوات أربع :

ويجدر ، قبل البدء فى تعداد هذه الخطوات أن نبرز أن الاسقاط قد تم فى الدراسات الثلاث متخذا سنة أساس تمثل متوسط السنوات ١٩٧٦/٧١ على اختلاف طفيف فى بداية الفترة أو نهايتها ، واعتبرت سنة ٢٠٠٠ السنة النهائية للفترة التى يتم الاسقاط بالنسبة لها ، واتخذت سنة ١٩٨٥ سنة وسيطة بين سنة الأساس والسنة النهائية يمكن ابتداء منها تغيير بعض الفروض الخاصة بأداء فرع الانتاج محل الاسقاط بعد أن نكون قد أنجزنا بعض التغييرات فى الفترة السابقة على هذه السنة الوسيطة ٠

— وتهدف الخطوة الأولى فى عرض نتائج عمل الاسقاط الى بيان أهم

البدائل التى تم بناء مشاهد لها ليجرى الاختيـــار بينها ، مع ابراز مرجع الاختيار ، على أن يربط كل هدف بوسيلة أو بمجموعة من وسائل تحقيقه ٠ هنا يتم تقديم النتيجة فى صورة بدائل : **تقابلات بين طلب متوقع** (استهلاك) **وعرض متوقع** (بما يتضمنه من شروط انتاج) وذلك بالنسبة لـكل فـرع من الفروع المنتجة لما يشبع الحاجات الثـــلاثة ٠ وذلك على النحو الذى يبرز فى الجدول رقم (٨١) الذى يبين بديلين لأهداف استهلاكية وما يرتبط بهـا من شروط انتاج بالنسبة لكل من الفروع الثلاثة ٠

- وتقصد الخطوة الثانية الى تقديم البديل الذى تم اختياره فى شـكل جدول يبين أهداف **الانتاج** للفروع المنتجة لما يشبع الحاجات الثلاث ، ببـيان الأهداف التى تم تقديرها لسنة ١٩٨٥ وسنة ٢٠٠٠ ومقارنتها بالانتاج فى سنة الأساس ٠ أنظر الجدول رقم (٨٢) مع مراعاة أن :

١ - البديل الاســـتهلاكى المختار بالنسبة للغذاء هـــو ذلك المحقق لـ ١٠٠٪ من الحاجة الأســـاسية فى عـام ٢٠٠٠ على أساس افتراض زيادة المساحة المحصولية وزيادة انتاجية الهكتار ٠

٢ - البديل الاستهلاكى المختـــار بالنسبة للكساء هـــو ذلك المحقق لـ ٢٦ر١٢٨٢ ألف طن من منتجات نسجية مع افتراض : استهلاك المرأة = استهلاك الرجل ، واستهلاك الطفل = ٦٠٪ من استهلاك البالغ ، استهلاك الريف = ٧٥٪ من استهلاك الحضر ووجود الفوارق بين مستويات مجمـوعات البلدان العربية ، بالاضافة الى نمط استهلاك يتميز بزيادة نسبة الأليـاف الصناعية وزيادة نســبة الأقمشة السميكة والمتوسطة بالمقارنة بنمط سنة الأساس ٠

٣ - البديل الاستهلاكى المختـــار بالنسبة للسـكن هو ذلك المحقق لـ ٢ر٤١ مليون وحدة سكنية مناسبة بمسطح ٢٥٩٥ مليون متر مربع يتم بناؤها بأسلوب للبناء يتضمن اختلاف طرق البناء بادخال مواد جديدة خاصة فى الريف تطيل من عمر المبانى ، مع زيادة استخدام المواد المتوفرة محليا ٠

جدول رقم (٨١)

اهم بدائل الأهداف الاستهلاكية مع ما يقابلها من اهداف وشروط انتاج التى تم اسقاطها لسنة ٢٠٠٠

الفروع المنتجة لما يشبع الحاجة	الفروض الخاصة بشروط الانتاج		البديل الاستهلاكى الأول	البديل الاستهلاكى الثانى
الغذاء	١ ـ ثبات المساحة وانتاجية الهكتار ٢ ـ ثبات المساحة وزيادة انتاجية الهكتار ٣ ـ زيادة المساحة وثبات انتاجية الهكتار ٤ ـ زيادة المساحة وزيادة انتاجية الهكتار	الفجوة (تقابل هدف الانتاج مع هدف الاستهلاك)	تحقيق ١٠٠٪ من الحاجة الأساسية للغذاء حبوب ـ ٥ر٣٢٥٤٨ الفطن خضر وفاكهة ـ ٣ر١٧٧٨٧ الفطن حبوب ـ ٩ر١٤٦٣٨ الفطن خضر وفاكهة ـ ٦ر١١٧٨٧ الفطن حبوب ـ ٩ر١٤٢٧٤ الفطن خضر وفاكهة ـ ١ر٧٢٠ الفطن حبوب + ٢٢٩٦٧ الفطن خضر وفاكهة + ٩ر١٣٦٨٠ الفطن	تحقيق ١١٠٪ من الحاجة الأساسية للغذاء ـ ٧ر٣٨٤٧٢ الفطن ـ ١ر٢٠٤١٠ الفطن ـ ١ر٢٠٥٦٣ الفطن ـ ٤ر١٤٤١٠ الفطن ـ ١ر٢٠١٩٩ الفطن ـ ٧ر١٩٠٢ الفطن + ٨ر١٧٠٤٢ الفطن ـ + ١ر١١٠٥٨ الفطن
الكساء			٢٦ر١٢٨٢ الف طن منتجات نسجية مع افتراض المرأة = الرجل ، الطفل = ٦٠٪ من البالغ ، الريف ٧٠٪ من الحضر ـ فوراق بين مجموعات البلدان ـ زيادة نسبة الألياف الصناعية ـ زيادة نسبة الاقمشة السميكة والمتوسطة .	٩ر١٥١٨ الف طن منتجات نسجية مع افتراض : المراة = الرجل ، الطفل = ٦٠٪ من البالغ ، الريف = الحضر ـ انقاص الفوارق بين مجموعات الدول ـ زيادة نسبة الألياف الصناعية ـ زيادة نسبة الاقمشة السميكة والمتوسطة .
	معدل نمو الانتاج اللازم تحقيقه خلال الفترة بين سنة الأساس ـ ٢٠٠٠ (بما يتضمنه من نفقة انتاج)		٢٤٦٪	٢٩٧٪
السكن			٢ر٤١ مليون وحدة سكنية مناسبة بمسطح ٣٢٦٣ مليون متر مربع يتم بناؤها باسلوب البناء السائد حاليا مع بقاء اسلوب البناء السائد فى الريف على حاله وما يتضمنه اسلوب البناء فى الحضر من الاعتماد على المواد المستوردة .	٢ر٤١ مليون وحدة سكنية مناسبة بمسطح ٢٥٩٥ مليون متر مربع يتم بناؤها باسلوب البناء المقترح والمتضمن لاختلاف طرق البناء بادخال مواد جديدة (خاصة فى الريف تطيل من عمر المبانى مع زيادة استخدام المواد المتوفرة محليا)
	النفقة فى صورة مستلزمات انتاج (باختيار اهمها)	ـ	حديد التسليح (مليون طن) ٤١ اسمنت (مليون طن) ٣٦٦ زجاج (مليون م²) ٨٧ خلاط (مليون وحدة) ٧ رافع (مليون وحدة) ٦ سيارات نقل (مليون وحدة) ٢٥	٣٧ ٣٤٥ ٧٤ ١٤ ١٢ ٥٣

جـــدول رقم (٨٢)

أهداف الانتاج المسقطة للفترة التي تغطيها الاستراتيجية (١٩٧٦/٧١ – ٢٠٠٠)

وفقا للبديل الذى تم اختياره للفروع الاستهلاكية المشبعة للحاجات الثلاث على تفصيل فى داخل الفروع

الفروع الانتاجية			سنة الأساس ٧١ – ١٩٧٦	١٩٨٥	٢٠٠٠
الغـــذاء		الحبوب (ألف طن)	٢٦٩٨٠	٨ر٥٢٥١٠	٧٤٥٠٩
		الدرنات والجذور (ألف طن)	١٩٣٤	٩ر٧٧١٢	٩ر١١١٣٣
		السكر (ألف طن)	٩ ر١٠٢٢	١٦٧٥	٤ر٢١٩٣
		البقول (ألف طن)	١٣٥٤	٧ر١٣٩٢	٣ر١٨٤٦
		الخضر (ألف طن)	١٨٤٢	١ر١٧٣٩٢	٧ر٢٥٤٥٥
		الفاكهة (ألف طن)	٣ ر٨٥٩٦	٥ر١٤٦٩٤	٥ر٢٤٠٧
		الأسماك (ألف طن)	٥٩ر١٠٩٥	٦ر١٢٦٨	٦ر٢٠٧٤
		اللحوم (ألف طن)	١٧٧١	٢٦٤٩	٤٢٦٦
الكســاء	المنسوجات	قطنية (ألف طن)	٢٦٩	٣٢٢	٤٣٢
		صوفية (ألف طن)	١٧	٤٢	٥٨
		ألياف صناعية (ألف طن)	٥٣	٣٤٦	٤٧٢
	التريكو	قطنية (ألف طن)	٢٢	٥٧	١٤٤
		صوفية (ألف طن)	٢	٨	١٩
		ألياف صناعية (ألف طن)	٨	٦٠	١٥٧
الســـكن		وحدات سكنية أسرية (بالمليون)	٩ ر٢٣ رصيد*	٥ر١٦	٢ر٤١
		مسطحات (مليون المتر المربع)		١٠٣٩	٢٥٩٥

* يتضمن ٢ر٧ مليون وحدة غير مناسبة ، فضلا عن ٣ر٢ مليون أسرة دون سكن وتزاحم الآخرين .

- أما الخطوة الثالثة فتبرز من خلالها ترجمة الانتاج المستهدف لكل من هذه الفروع الى **طلب** على المستلزمات المختلفة التى تستخدمها هذه الفروع والتعبير عنها فى صورة جدول طلب (من جانب الفروع الاستهلاكية) على المنتجات اللازمة مع التفرقة بين سلع وسيطة وسلع أساسية (أنظر الجدول رقم ٨٣) مع مراعاة أنه :

١ - لم يتم الاسقاط لطلب فرعى الغذاء والكساء على السلع الوسيطة والسلع الأساسية اللازمة لبناء المبانى الضرورية للقيام بالانتاج الغذائى والكسائى ٠

٢ - بالنسبة لطلب فرع الانتاج الغذائى على السلع الوسيطة والأساسية ، تشير الأرقام الى المدخلات من السلع الوسيطة وعدد وحدات السلع الأساسية اللازم استعمالها فى سنة ٢٠٠٠ لانتاج مايحقق ١٠٠٪ من الحاجة الأساسية ٠ أما طلب فرعى الانتاج الكسائى والسكن فتشير أرقامهما الى مجموع وحدات مستلزمات الانتاج اللازمة لانتاج كل الزيادة بين سنة الأساس وسنة ٢٠٠٠ ٠ ويرجع ذلك الى اختلاف طريقة الاسقاط فى الدراسة الخاصة بالغذاء حيث تم تقدير الهدف الانتاجى من الغذاء لسنة ٢٠٠٠ ثم مستلزماته ، عن طريق الاسقاط فى الدراستين الخاصتين بالكساء والسكن ، حيث تم تقدير الرصيد فى سنة الأساس والرصيد فى سنة ٢٠٠٠ للوصول الى الفرق بينهما الذى يمثل الزيادة الواجب تحقيقها طوال فترة الـ ٢٥ سنة ، ثم قدرت احتياجات هذه الزيادة من المستلزمات من سلع أساسية وسلع وسيطة ٠

جدول رقم (٨٣)
طلب الفروع المنتجة للمنتجات للحاجات الثلاث على مستلزمات الانتاج من السلع الوسيطة والانتاجية وفقا للأهداف المحددة لسنة ٢٠٠٠

	البيان	الوحدة	الغذاء	الكساء	السكن
السلع الوسيطة	الأسمدة	ألف طن	٦٣٤٥		
	المبيدات	ألف طن	٣٦٨ر٣		
	غزل قطن	ألف طن		٣٢٥٧ر٠	
	غزل صوف	ألف طن		٨٧١ر٠	
	غزل ألياف صناعية	ألف طن		٣٦٠٠ر٠	
	حديد تسليح	مليون طن			٣٧ر٢
	أسمنت	مليون طن			٣٤٤ر٨
	طوب	مليار طوبة			٢٩٠ر٨
	أبواب وشبابيك	مليون متر^{3}			٤٤ر٣
	زجاج	مليون متر^{2}			٧٣ر٩
	مواد البياض	مليون طن			٢١٥ر٩
	أعمال الكهرباء	مليون وحدة			٢٨٧ر١
	خزفيات وفخاريات	مليون وحدة			٢٣٣ر٤
	مواسير	مليون متر			٦١٧ر٨
	لوازم المواسير	مليون وحدة			١٥٣ر٠
	البلاط	مليون متر^{2}			١٨٨٠ر٧
السلع الأساسية	جرارات زراعية	ألف وحدة	٨٠ر٠		
	حاصدات	ألف وحدة	٥٣ر٠		
	رشاشات وبدارات	ألف وحدة	١ر٧		
	مغازل	ألف وحدة		٦١٢٧ر٠	
	أنوال	ألف وحدة		١١٤ر٠	
	ماكينات تريكو	ألف وحدة		٣١ر٣	
	ماكينات حياكة	ألف وحدة		٣٢٣ر٥	
	خلاط	مليون وحدة	٣٦٨ر٣		١٠ر٠
	هزاز	مليون وحدة			٢٠ر٠
	رافع	مليون وحدة			٨ر٥
	طلمبات مياه	مليون وحدة			٨ر٥
	سيارات نقل	مليون وحدة			٣٩ر٠

— وننتهى بفضل الخطوة الرابعة الى محاولة لبيان ما يتطلبه اشباع هذه الحاجات من نشاطات صناعية ، بالاضافة الى النشاط الصناعى المباشر الذى يشترك فى انتاج ما يشبع الحاجة والنشاطات المنتجة للمستلزمات المباشرة له ٠

تلك هى نتائج عمل الاسقاط الذى تم فى الدراسات التى غطت الحاجات الثلاث : ابتداء من أهداف استهلاك خاصة بالغذاء والكساء والسكن قدرت أهداف الانتاج للفروع المنتجة لما يشبع هذه الحاجات : النشاط الزراعى الغذائى والصناعى الغذائى ، صناعة المنسوجات والملابس ، وصناعة التشييد بالقدر الذى تنتج به مبانى للاسكان ٠ من هذه الفروع المنتجة للمنتجات الاستهلاكية حاولت الدراسة تعدى هذه الفروع الى الفروع المقدمة لها من منتجات وسيطة ومنتجات أساسية تستخدمها هذه الفروع الثلاثة ٠ وقد تبين أن خلف هذه الصناعات توجد بصفة مباشرة صناعات الآلات والمعدات الزراعية ، صناعة الأسمدة ، صناعة المبيدات ، صناعة الأعلاف الصناعية ، صناعة العبوات ، صناعة آلات النسيج : المغازل ، الأنوال ، ماكينات التريكو وماكينات الحياكة ، صناعة الغزل ، صناعة الصباغة ، صناعة الأسمنت ، صناعة حديد التسليح ، صناعة الزجاج ، صناعة الخزف والأدوات الصحية ، صناعة الأدوات الكهربائية ، صناعة المستلزمات الخشبية للمساكن ، صناعة البويات ، صناعات المعدات الآلية المستخدمة فى عملية البناء من خلاطات وهزازات ورافعات وسيارات نقل وغيرها من الصناعات ٠ وتكبر قائمة الصناعات التى ترتكز عليها الفروع المشبعة للحاجات الثلاث اذا ما تخطينا مستلزمات الانتاج المباشرة واستكملنا الشوط الذى يغطى المستلزمات غير المباشرة التى تمثل منتجات للحلقات المتتابعة للبناء الصناعى ٠

ويظهر من الانتقال من الفروع المنتجة لما يشبع الحاجات الثلاث الى الفروع المنتجة للسلع الوسيطة وللسلع الأساسية المكونة لمستلزمات الانتاج المباشرة لهذه الفروع أن هذه الفروع تلتقى فى طلبها على منتجات صناعية توجد خلفها أو بصفة عامة منتجات النشاطات الاقتصادية التى توجد خلفها ، الأمر الذى قد يخلق تنافسا بين هذه الفروع على منتجات فرع خلفى معين وهو تنافس قد يجد حلا له فى التوسع فى فرع آخر ٠ لتوضيح ذلك نسوق المثال التالى : لتحقيق الأهداف المقدرة لاشباع الحاجة للكساء وفقا للدراسة الخاصة بها يلزم زيادة الرقعة المنزرعة قطنا بما يوازى ٩٠٪ ، وذلك رغم

افتراض أن نمط الكساء سيتميز بازدياد نسبة الخيوط الصناعية فى صناعة المنسوجات · هذا الأمر يثير التنافس بين هدف تحقيق الغذاء وهدف تحقيق مستوى معين من الكساء فيمـا يتعـلق بالأرض الزراعية (اللهم الا اذا تم التوسع فى استصلاح الأرض ورفع معدل التكثيف على نحو يسمح بالتوسع في انتاج الغذاء والقطن معا) وقد يدعو هذا الى التفكير فى زيادة استخدام الألياف الصناعية فى صـــناعة المنسوجات (بقى أن نعرف ما اذا كان ذلك يتناسب مع الظروف المناخية العربية وذوق المستهلك العربى) الأمر الذى يدفع الى التفكير فى أهمية بناء الصناعة البتروكيماوية فى هذه الحالة خاصة ابتداء من توفر المواد الأولية اللازمة فى شكل النفط والغاز الطبيعى ·

وبصفة عامة يمكن أن نرى أهم الصناعات الخلفية التى تغذى الفروع المنتجة لما يشبع الحاجات الثلاث فى صناعات المعـــدات والآلات (الصناعات الهندسية والميكانيكية والمعدنية) ، صناعة التشييد (وهى تقوم بالبناء ليس فقط للاسكان وانما لأغراض انتاجية ، كبناء المبانى اللازمة للوحدات الانتاجية فى كافة فروع النشاط — وعـدم الاستمرار فى دراسة مستلزمات الانتـاج فى حلقاتها المتتالية أدى الى اغفـال مستلزمات نشاط انتاج الغذاء وصناعة المنسوجات والملابس من المبانى رغم أنهـا من المستلزمات المباشرة — كما أن صـــناعة التشييد تقوم ببنـــاء الأساس المـادى للخـــدمات ، وصـــناعة البتروكيماويات (بما تنتجه من مبيـدات وأسمدة وأعلاف صناعية وعبوات ومواسير الرى والصرف والألياف الصناعية والأصبغة والبويات والمواســير البلاستيك) وكذلك الصناعة المنتجة للطاقة ·

هذا فيما يتعلق بالتصـور الكيفى للصناعات الواجب توافرها خلف الفروع الثلاثة المنتجة اشباعا لهذه الحاجات· وقد اقتصرنا ، كما هو واضح ، على الصناعات المنتجة للمدخلات الحيوية · ووجدنا أنفسنا فى مواجهة عدد من الصناعات يذكرنا بالصناعات المحورية التى تمثل فى وجودها الجمـــاعى مجموعة من المركبات الصناعية التى تمنح الاقتصـاد القومى شروط البقـاء الصحى من خلال توفير حد أدنى من شروط تجدد الانتاج فى داخل الاقتصاد القومى ·

ومن الناحية الكمية يمكن أن نستخلص من الجداول التركيبية السابقة عددا من معدلات الأداء يمكننا من التعرف **على مستوى الأداء الذى اعتبر لازما لكى تتمكن الفروع الثـلاثة من تحقيق مستوى الاشـباع الذى اتخذ كهدف خلال الفترة من ١٩٧٥ الى ٢٠٠٠** وذلك كما يتضح من الجدول التالى :

جـــدول رقم (٨٤)

معدلات الأداء المستخلصة من نتائج عمل الاسقاط الخاص بالفروع الثلاثة عن الفترة ١٩٧٥ – ٢٠٠٠

البيـــان	١٩٧٥–١٩٨٥ الزيادةفي الفترة	متوسط المعـدل السنوى	١٩٨٥–٢٠٠٠ الزيادةفي الفترة	متوسط المعـدل السنوى
الحبوب	٩٤ر٦ ٪	٪٩ر٤٦	٪٤٢	٪٨ر٢
الدرنات والجذور	٪٢٩٩ر٠	٪٣٠	٪٤٤ر٣	٪٢ر٩
الخضر	٪١١٤ر٠	٪١١ر٤	٪٤٦ر٣	٪٣ر١
الأسماك	٪ ١٠ر٣	٪١	٪٧١ر٦	٪٤ر٧
اللحوم	٪ ٤٩ر٠	٪٥	٪٦١ر٠٤	٪٤ر٠٦
اجمالى الغذاء	٪ ٩٥	٪٩ر٥	٪٢٥	٪١ر٧
الكساء	٪١٢٥	٪١٢ر٥	٪٥٤	٪٣ر٦
السكن	٪ ٧٩	٪٧ر٩	٪٧١	٪٤

على هذا النحو ننتهى من القراءة التحليلية لهذه الدراسات · ونحاول الآن أن نرى الكيفية التى يمكن بها استكمال عمل الاسقاط ابتداء من النتائج التى أعطتها هذه الدراسات ·

ثالثا : استكمال عمل الاسقاط ابتداء من نتائج العمل التقديرى الخاص بالفروع المنتجة لما يشبع الحاجات الثلاث

لم يتعد العمل التقديرى الذى تم فى اطار الدراسات الثلاث مرحلة تقدير مستلزمات الانتاج المباشرة . **الأمر الذى يجعل** من المستلزمات غير المباشرة التى يرتكز عليها انتاج الغذاء والكساء والسكن **غائبا رقم واحد** يلزم توفره لاستكمال التعرف على الطاقة الانتاجية فى الصناعات **الوسيطة** والصناعات الأساسية التى تغذى الفروع الاستهلاكية المشبعة لهذه الحاجات الثلاث .

كما أن الدراسة لم تتعد الحاجات الثلاث الى غيرها من الحاجات الاجتماعية الواجب اشباعها طوال الفترة التى تغطيها استراتيجية التطوير من خلال التصنيع . وتوفر دراسة مماثلة لهذه الحاجات(١) كان يمكن من التعرف على مستوى اشباعها الحالى وتقدير أهداف استهلاكية وانتاجية بشأنها يمكن البدء بها ، والانتقال للطاقة الانتاجية فى الفروع المشبعة لهذه الحاجات ، ومنها للطاقة الانتاجية فى الفروع الوسيطة ، ثم الفروع الأساسية فى تعاقبها الفنى . وعدم وجود هذه الدراسات يخلق غائبا كبيرا يمثل **الغائب رقم ٢** الذى يجعل من الصعب ، ان لم يكن من المستحيل ، استكمال العمل التقديرى **كميا** فى اتجاه استخلاص بقية الهيكل الصناعى الواجب توافره لكى يمكن اشباع الحاجات الاجتماعية المختلفة .

ازاء هذين الغائبين يثور التساؤل حول الكيفية التى يمكن بها التعرف على الاتجاه الاستراتيجى ابتداء مما تم عمله بالنسبة لهذه الحاجات الثلاث . هنا يمكن أن نتصور **استكمال العمل التقديرى بالنسبة للاقتصاد القومى على أساس تصور حركة هذا الأخير ، خلال الفترة من ١٩٧٥ - ٢٠٠٠ عند مستوى أداء يتوافق مع مستوى الأداء الذى تم تصوره للفروع المنتجة لما يشبع الحاجات الثلاث** كما ورد فى الدراسات الثلاث معبرا عنه بمعدلات الأداء الكمية التى استخلصناها من نتائج العمل التقديرى واحتواها الجدول رقم (٨٤) . ابتداء من مستوى الأداء المقترح لهذه الفروع يمكن تصور سبيلين :

---

(١) حاجات النقل والتعليم والصحة والثقافة على الأخص .

ـــ وفقا للسبيل الأول يمكن توفر بيـــانات عن الحاجات الأخرى تعبر عن الوضع الراهن الخاص بمدى اشباع هـــذه الحاجات من اسقاط أهداف استهلاك وانتاج بشأن هذه الحاجات وكذلك طلب الفـــروع المشبعة لها على مستلزماتها ، وذلك على أساس مستوى الأداء الخاص بفروع الانتاج الغذائى والكسائى والسكن ٠

ـــ فى ظل غياب هـــذه البيانات ، اذ تمثل الحاجات الاجتماعية أحـد مجالات الواقع العربى التى يرتع فيها الجهل وغياب المنهج العلمى المنتظم ، لا يكون أمامنا الا السبيل الثانى : ويتمثل فى البدء من مستوى أداء الفروع الثلاث التى احتوتها الدراسات والقيام بعمل تقـديرى تجميعى على مستوى الاقتصاد القومى بعد تعديل فى مستوى الأداء نحو الارتفاع ٠

وما دمنا سنبدأ من مستوى الأداء الذى حدده العمل التقديرى الخاص بالفروع المشبعة لحاجات الغذاء والكساء والسكن يكون من الطبيعى أن نمعن النظر فيما يقترحه هذا العمل التقديرى : اذا أخذنا نتيجة العمل التقديرى كمعطى فانهـــا تنصح بتكثيف جهود التنمية تكثيفا كبـــيرا خـلال الفترة ٧٥ ــ ١٩٨٥ ثم التباطؤ بما يعادل ثلث هذا الجهد فى الفترة الثانية أى من ١٩٨٥ ــ ٢٠٠٠ ٠ وما دام عـــام ١٩٧٩ قد أوشك على الانتهـاء ، يتضمن اتخاذ اشباع الحاجات الأساسية فى مجال الغـذاء والكساء والسكن كهدف لســـنة ٢٠٠٠ انقـاص الفترة الى ٢٠ عاما (ما بين ١٩٨٠ ــ ٢٠٠٠) ٠ وهو ما يستلزم تكثيف الجهود تكثيفا كبيرا فى العشر ســنوات من ١٩٨٠ ــ ١٩٩٠ ثم تباطؤ الجهـــود وانما بمعدل أقل من معـــدل تبطيئها فى الحـالة السابقة ٠

وبمقارنة معدلات النمو اللازمة ، وفقـــا للعمل التقديرى للدراسـات الثلاث ، للوصول عبر الفترتين الى مستوىاشباع الحاجات الأساسية فى سنة ٢٠٠٠ بمعدلات النمو الممكنة (بفضل قدر معقول من التعبئة الجادة لامكانيات المجتمع العربى) وخاصة فى الفترة الثانية (١٩٨٥ ــ ٢٠٠٠) قد يظهر أن اتخاذ مستوى اشباع الحاجة الأساسية فى الغـذاء والكساء والسكن كهدف لسنة ٢٠٠٠ يتضمن الحد من التنمية الممكنة ، أى يمثل هدفا متواضع الطموح اذا ما قورن بامكانيات المجتمع ٠ بمعنى أن الاقتصار على هـــذا المستوى من الاشباع لا يحتاج الى تعبئة الموارد بمعدل يزيد كثيرا عن معدل تعبئتها الحالى٠ بعبارة أخرى ان اشـــباع الحاجات الثـلاث عند مســـتوى ما يعد أساسيا والاقتصار على هذا المستوى يكاد يكون من الممكن تحقيقه عند سنة ١٩٨٥ ، اذا ما اتخذت سنة ١٩٧٥ كسنة أساس (وهو ما أدى الى أن يكون متوسط معدل النمو السنوى منخفضا خلال الفترة الثانية ١٩٨٥ ــ ٢٠٠٠) ٠ الأمر

الذى يمكن معه تصور معـــدلا أكبر لتعبئة الموارد فى الفترة الثـــانية ومن ثم امكانية تحقيق مستوى لاشباع الحاجات الثلاث أعلى من ذلك الذى اقترحته الدراسات الثلاث ٠

وبناء عليه قد يكون من الأنسب اذا ما أريد الاحتفاظ بهدف عام ٢٠٠٠ عند مستوى الاشباع الذى قدرته الدراسات للحاجات الثلاث أن يعاد النظر فى أمر تحديد نصيب كل من الفترتين ٧٥ ـ ١٩٨٥ ، ١٩٨٥ ـ ٢٠٠٠ من الجهد اللازم لتحقيق هذا الهدف وذلك بتحميل الفترة الأولى ، وقد انقضى نصفها فعلا ، بمتوسط معدل نمو سنوى لا يختلف كثيرا عن متوسط الأداء الحالى وتحميل الفترة الثانية بما يتبقى لتحقيق الهدف النهائى ، وذلك ابتداء من مستوى الأداء العام الذى صورته الدراسات الثلاث للفترة من ١٩٧٥ ـ ٢٠٠٠ والمتمثل فى متوسط معدل سنوى مساو لما يقرب من ٨٪ للفترة كلها. وذلك وفقا للتفاصيل التالية :

ـــ يستخلص من الدراسات الثلاث أن متوسط معدل النمو السنوى فى الفـــروع المشبعة للحاجات الأساسية الثـــلاث هو ٨٪ خـــلال الفترة ١٩٧٥ ـ ٢٠٠٠ ٠

ـــ نظرا لأن انتاج ما يشبع الحاجات الثلاث يستلزم انتـــاج عديد من المنتجات الوسيطة والأساسية بواسطة صناعات تتميز بارتفاع معدلات الأداء بصفة عامة فانه يمكن افتراض متوسط معـــدل نمو سنوى مساو لـ ١٠٪ للاقتصاد القومى ككل خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ٢٠٠٠ ٠

ـــ ونظرا لأن الفترة الأولى ١٩٧٦ ـ ١٩٨٥ قد انقضى بالفعل نحـــو نصفها وتحددت معالم النمو الاقتصـــادى فى نصفها الآخر فى اطار خطط التنمية القطرية المستهدفة حاليا ، فانه يمكن تحديد معـدل النمو السنوى الـــذى تحقق خـــلال ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ ليسرى على الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٥ وهو ٥ر٧٪ كمتوسط سنوى ٠

ـ بذلك يمكن تصور تحديد أهداف النمو على النحو التالى :

* ٥ر٧٪ كمتوسط سنوى للفترة الأولى ، من ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥ ٠
* و ٦ر١١٪ كمتوسط سنوى للفترة الثانية ، من ١٩٨٥ ـ ٢٠٠٠ ٠

بهذا نكون قد أخـذنا مستوى الأداء الـــذى اقترح للفـروع المشبعة للحاجات الثلاث وأدخلنا عليه بعض التعديل قبل أن نقوم بالعمل التقديرى الخاص بالاقتصاد القومى فى احتوائه للفروع المنتجة للغذاء والكساء والسكن. وقد قمنا بالعمل التقديرى فى ضوء فروض تأخذ فى الاعتبار ظروف العالم

العربى والاتجاهات العريضة التى تبرز فى مسار عملية التطوير الاقتصادى والاجتماعى كما تعكسه تجارب المجتمعات الأخرى ، وذلك على مستويين :

— مستوى الاقتصاد القومى ، أى العربى

— ومستوى القطاع الصناعى العربى ٠

وقد تم تقدير ملامح الصورة الكمية على أساس أثمان سنة الاساس ، أى سنة ١٩٧٥ وهو فرض ، وان قصد به أساسا تسهيل العمل التقديرى ، ذو عبرة يلزم ابرازها : ان تكلفة اقامة البناء الصناعى تزداد يوما بعد يوم فى ظل الاتجاه التضخمى الرهيب الذى يسود اقتصاد السوق الدولى وارتفاع أثمان مستلزمات البناء الصناعى من معـــدات وآلات بمعدلات تفوق معدلات أثمان ما يصدره العالم العربى من سلع (بما فيها البترول) وكذلك تآكل ما يدخره العالم العربى فى خارجه فى صورة عملات أجنبية بتزايد معـــدل افتئات التضخم على ما تتمتع به من قوة شرائية ٠ فتأجيل البناء يعنى تضحية مضاعفة : تضحية متزايدة عند شراء مستلزمات فى تاريخ لاحق ، وتضحية بما كان يمكن أن يدره ان هو أقيم فى تاريخ سابق ٠

ومن المهم أن نبرز أننا فى القيـــام بالعمل التقديرى قد حرصنا على أن نتم آخذين فى الاعتبـــار **القدرات الانتاجية** وخاصـــة تلـــك المتمثلة فى خلق شروط تجدد الانتـــاج فى الاقتصاديات العـــربية وليست مستويات زيادة الثروة وعلى الأخص تلك الناتجة من النشاط الاستخراجى البترولى ٠ اذ لكى يكون للأرقام وللنسب بين الكميات الكلية دلالة فى ظل الزيادة الهائلة فى عوائد البترول ، وهى زيادة لم تعـــد تتصف بالاستقرار ، لابد وأن نبقى قريبين من قدرات الاقتصاد العربى على البناء الانتاجى عن طريق الاستثمار واستخدام قوته العاملة وانتاج ما يشبع الحاجات بصفة مبـــاشرة وصفة غير مباشرة ٠ فالمقدرة على بناء المشروعات وتشغيلها لا يمكن أن تتناسب طرديا وبصفة آلية مع معدلات زيادة عوائد البترول التى تؤدى بادخالها الى زيادة الناتج القومى للعالم العربى زيادات كبيرة ٠ بمعنى آخر ، **راعينا فى العمل التقديرى أن يكون معدل نمو الاقتصاد العربى محصلة استخدام القوة العاملة العربية عن طريق التوسع فى بنـــاء الوحدات الانتاجية بالاستثمار ، أى محصلة التوسع فى بناء القـــاعدة الانتاجية العـــربية وليس مجرد الزيادة فى الريع البترولى** ٠ خاصة اذا ما تذكرنا أن الجزء الأكبر من عوائد البترول يبقى عمليا خارج الوطن العـــربى ممثلا لمكنات تظل تحت تصرف اقتصاديات غير الاقتصاديات العـــربية وسنقدم الصـــورة الكمية النـــاتجة عن العمـــل التقديرى على النحو التالى :

— نبدأ بالصورة الكلية الخاصة بالنشـاط الاقتصـادى على المستوى القومى فى ارتكازها على السكان والقوة العاملة .

— ومن الصـورة الكلية نبرز الصـورة الخاصة بالنشاط الصناعى العربى .

١ - الصورة الكلية :

(أ) **التقديرات الخاصة بالسكان والقوة العاملة :** أخذت سنة ١٩٧٥ كسنة أساس . ويتم تقـدير السكان فى فترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ على أساس معدل نمو ٨ر٢٪ وهو المعدل الحالى ثم قدر اتجاه النمو السكانى فى الفترة من ١٩٨٥ - ٢٠٠٠ على أساس معـدل نمو سنوى أدنى مسـاو لـ ٥ر٢٪ باعتبـار أن الاتجاه يغلب عليـه أن يكون نحو انخفاض معـدل الزيادة ، وهو انخفاض عادة ما يأخـذ فترة طويلة نسبيا ليعبر عن نفسـه على نحو محسوس .

فيما يخص السكان فى سنى العمل افترضنا أن نسبتهم الى مجموع السكان تبقى ثابتة طوال الفترة الأولى . ومع التطور وخاصة مع اشـباع الحاجات الثلاث مع غيرها من الحاجات الاجتماعية ، يتغير متوسط العمر المتوقع للأفراد وتزيد نسبة السكان فى سن العمل الى مجموع السكان . واستهداء بالحالات المتشـابهة افترضنا أن النسبة المساوية له ٢٨٪ فى سنة الأساس سترتفع الى ٣٥٪ فى سنة ١٩٨٥ وتكون مساوية له ٤٥٪ فى عام ٢٠٠٠ .

كما افترضنا كذلك أنه وان وجدت البطـالة لجزء من القوة العـاملة العربية حاليا فان هذه البطالة تختفى خلال الفترة الثانية ١٩٨٥ - ٢٠٠٠ وذلك على أساس ما تظهره تجارب التطوير الجادة الواعية من امكانية القضاء على البطالة فى فترة تتصف بالمدى المتوسط .

على هذا الأساس يحتوى الجدول التـالى الصورة الكمية نتاج العمل التقديرى الخاصة بالسكان ، والسكان فى سن العمل ، والسكان المشتغلين فعـلا :

(بالمليون)

	١٩٧٥	١٩٨٥	٢٠٠٠
السكان	١٤٠ر٤	١٩٢	٢٧٩
السكان فى سن العمل	٣٩ر٣	٦٨ر٢	١٢٥ر٦
السكان المشتغلون فعلا	٣٥ر٨	٦٨ر٢	١٢٥ر٦

(ب) التقديرات الخاصة باجمالى الانتاج واجمالى الناتج القوميين

اجمالى الانتاج والناتج القوميين (بمليارات الدولارات) :

	١٩٧٥	١٩٨٥	٢٠٠٠
اجمالى الانتاج	٢٠٣ر٥	٣٥٦ر١	٩٨١
اجمالى الناتج	١٣٧	٢٣٩ر٧	٦٦٠ر٥

متوسط نصيب الفرد من الانتاج والناتج القوميين (بالدولار) :

متوسط نصيب الفرد	١٩٧٥	١٩٨٥	٢٠٠٠
من الانتاج القومى	١٤٤٩	١٨٥٤ر٧	٣٥١٦
من الناتج القومى	٩٧٥ر٨	١٢٤٨ر٤	٢٣٦٧ر٤

(جـ) التقديرات الخاصة بالاستثمار الكلى (منسوبا للناتج القومى — بمليارات الدولارات) :

	١٩٧٥	١٩٨٥	٢٠٠٠
الاستثمار الكلى	٢٢ر٧	٥٢ر٧	١٧٨ر٣
نسبته الى الناتج القومى	١٦ر٥٪	٢٢٪	٢٧٪

(د) **التقديرات الخاصة بالاستهلاك :**

	١٩٧٥	١٩٨٥	٢٠٠٠
الاستهلاك الكلى (بمليارات الدولارات	١١٤ر٣	١٨٧	٤٨٢
نسبته للناتج القومى	٨٣ر٥٪	٧٨٪	٧٣٪
متوسط الاستهلاك الفردى بالدولار	٨١٤ر١	٩٧٣ر٩	١٧٢٨ر٣
نسبة الزيادة فى الاستهلاك الفردى فى الفترتين		٢١٢ر٣٪	

٢ – الصورة الخاصة بالنشاط الصناعى :

أ – التقديرات الخاصـــة باجمالى الانتاج والنـــاتج الصناعيين(١) :

تم التقدير على افتراض أن نسبة مستلزمات الانتاج الصناعى الى الانتـــاج الصناعى تبقى دون تغيير طوال الفترة وذلك رغم أن الاتجاه العام هو نقصان هذه النسبة مع التطور الصناعى نظرا لارتفاع انتاجية العمل ٠

اجمالى الانتاج الصناعى بمليارات الدولارات :

	١٩٧٥	١٩٨٥	٢٠٠٠
اجمالى الانتاج الصناعى	٢٠ر١٨	٧١ر٢	٣٩٢ر٤
نسبته للانتاج القومى	٩ر٩٪	٢٥٪	٤٠٪

(١) أدت الزيادة الـــكبيرة فى عوائد البترول ابتـــداء من نهـــاية ١٩٧٣ الى زيادات كبيرة فى أرقام الانتاج والناتج القوميين دون أن يصحب ذلك زيادات متناسبة فى الاستثمار والانتاج الصناعيين ، الأمر الذى يظهر نسبة الانتاج والناتج الصناعيين فى الانتاج والنـــاتج القوميين فى مظهر منخفض للغاية ويطمس الصورة بالنسبة لبعض الاقطار العربية التى عرفت بعض البناء الصـــناعى المعتبر ٠ ويكاد استمرار الجرى على نسبة الأرقام المعبرة عن النشاط الانتاجى سواء أكان استثمارا أو انتاجيا جاريا فى فروع الانتاج المادى عدا استخراج البترول الى أرقام الناتج القومى (محتويا عوائد البترول) يفقد الارقام كل دلالة ٠

اجمالى الناتج الصناعى بمليارات الدولارات :

	١٩٧٥	١٩٨٥	٢٠٠٠
اجمالى الناتج الصناعى	٨ر١	٢٨ر٤٨	١٠٦ر٩٦
نسبته للناتج القومى	٥ر٩٪	١١ر٨٨٪	٢٣ر٧٦٪

متوسط نصيب الفرد من الانتاج والناتج الصناعيين (بالدولار) :

متوسط نصيب الفرد	**١٩٧٥**	**١٩٨٥**	**٢٠٠٠**
من الانتاج الصناعى	١٤٣	٣٧١	١٤٠٦
من الناتج الصناعى	٥٧	١٤٨	٥٦٣

ب ـ التقديرات الخاصة بالاستثمار الصناعى منسوبا للناتج القومى (بمليارات الدولارات) :

	١٩٧٥	**١٩٨٥**	**٢٠٠٠**
الاستثمار الصناعى	٦ر٩	٢١ر٦	٦٦ر٠٥
نسبته للناتج القومى	٥٪	٩٪	١٠٪

ج ـ الاستثمار الصناعى فى علاقته بالاستثمار الكلى (بمليارات الدولارات) :

	١٩٧٥	**١٩٨٥**	**٢٠٠٠**
الاستثمار الكلى	٢٢ر٧	٥٢ر٧	١٧٨ر٣
الاستثمار الصناعى	٦ر٩	٢١ر٦	٦٦ر٠٥
نسبة الاستثمار الصناعى للاستثمار الكلى	٣٠ر٤٪	٤١٪	٣٧ر٠٤٪

تلك هى الصورة الكمية التقديرية لمستوى أداء الاقتصاد القومى طوال الفترة التى تغطيها استراتيجية التطوير (١٩٧٥ ـ ٢٠٠٠) توصلنا اليها :

— ابتداء من الوضع الراهن عند سنة الأساس الخاص باشباع حاجات الغذاء والكساء والسكن وما تم من عمل تقديرى بالنسبة لتطوير الفـــروع المشبعة لهذه الحاجات والفـــروع المنتجة لمستلزمات انتاجهـــا كما ورد فى الدراسات الثلاث ·

— على أساس مستوى الأداء الذى تضمنه عمل الاسقاط الخاص بهذه الفروع بعد تعديله على نحو يأخذ فى الاعتبار طبيعة بقية أجزاء الاقتصـــاد القومى التى يرتكز عليها هذه الفـــروع بصفة مباشرة وغير مباشرة وكذلك الفـروع الاستهلاكية المشبعة للحاجات الأخـرى التى لم يتم دراستها حتى الآن :

— مع حرصنا على أن تبقى للنسب بين الكميات الـكلية والقطـــاعية (ناتج وعمالة واستثمار واستهلاك) دلالتها المرتكزة على جهود بناء القـاعدة الانتـاجية للاقتصـــاد العربى وتجددها على نطـــاق متسع عبر الزمن رغم الزيادات الكبيرة فى الناتج القومى النـاجمة عن الزيادات فى عوائد البترول والتى كاد حساب هذه النسب على أساس اعتبار وجودها مرادفا للزيادة فى قدرات القاعدة الانتاجية فى العالم العربى يفقد الأرقام دلالتها ·

وتبين هذه الصورة الكلية التى تبرز القطـــاع الصـــناعى بصفة عامة والفـــروع الصناعية الأساسية والوسيطة التى تكمن خلف الفروع المنتجة للغذاء والكساء والسكن بصفة خاصة ، وهذه الفـروع الاستهلاكية الأخيرة بصفة أخص ، نقول هذه الصورة تبين :

أولا — امكانية ، بل وضرورة ، أن يبدأ تصوير أهداف التطوير ابتداء من الحاجات الاجتماعية لغالبية أفراد الوطن العربى وبمستوى الاشباع الذى يعرفه الواقع العـــربى فى تمدده التاريخى · وهو السبيل الـــذى يضمن للنشاط الانتاجى تحقيق توازنه عن طـــريق ضمان واقعية الأهداف ووعى بالامكانية اللازمة ومستوى تعبئتها وضمان تسويق ما ينتج استجابة لهـــذه الحاجات ·

ثانيا — ان اتباع هذه المنهجية يبصر من البداية بتكامل أجزاء البنـــاء الصناعى وتماسكها تكنولوجيا وضرورة تصـــورها فى ترابطها والعمل على ايجاد حد أدنى من هذه الأجزاء عن طريق التغييرات الهيكلية على نحو يجنب الاقتصاد القومى الاختناقات الناجمة عن غياب بعض أجزاء البنـــاء الصناعى الحيوية ، وهى اختناقات عادة ما تعوق سير الجهاز الانتاجى · وكلنا يعـــلم مدى الضياع الذى يعرفه النشاط الاقتصادى العربى بسبب عدم القـــدرة على فهرسة codification قطع الغيار ، مثلا ، وضمان تصنيعها محليا·

ثالثا — ان تحويل النشاطات غير الصناعية ، كالزراعة مثلا ، وجعلها قادرة على تأمين ما يواجه احتياجات المجتمع ، رهين ببنـــاء أساس صناعى يزودها بأدوات التحويل ، وهو ما اتضح بوضوح عند النظر فى مستلزمات الانتاج الغذائى والكسائى من النشاط الصناعى ٠

رابعا — ان بناء هذا الأساس الصناعى ، المقصود لامكانية كل انتـاج صناعى وكقاعدة لتحويل النشاطات الاقتصادية الأخرى ، يكاد يرجعنا دائما الى عدد من الصناعات التى تمثل ركيزة البناء الصناعى بل والبناء الاقتصادى جميعا ، أظهرتهـــا دراسة حاجات ثلاث فقط من الحاجات الاجتمـــاعية ٠ وهى تكمن فى الواقع خلف اشـــباع كل الحاجات الأخرى : الصـــناعات الهندسية والميكانيكية والمعدنية ، بما ترتكز عليه من صناعة للحديد والصلب والصناعات البتروكيماوية وصناعة التشييد اللازمة لكل نشاط اقتصادى ، وما يزود كل هؤلاء وغيرهم بالطاقة اللازمة ، صناعة البترول والغاز الطبيعى فى عالمنا العربى ٠ وهو يردنا فى النهاية الى ما سميناه عند النظر فى الأساس النظرى لاستراتيجية الاعتمـــاد على الذات ابتـــداء من الحاجات الأساسية بمحاور التطوير من خلال التصنيع ٠

خامسا — ان اتبـاع هذه المنهجية يمكن من تصور استراتيجية تقوم على تصور التوسع فى بعض النشاطات الصناعية وغير الصناعية التى يكون للانتاج العربى فيها ميزة واضحة ، على نحو يمكن من مواجهة الحاجات ليس فقط فى القطر العربى الواحد وانما فى بقيـــة أجزاء العالم العـــربى ، مع امكانية أن ينظر لمـــدى التوسع على أساس تصدير ناتج هـــذه النشاطات فى خارج العـالم العربى ، بشرط أن تحل القضـايا الخاصة بتوفر السـوق الخارجية والشروط التى يتم بها التبـادل مع الخارج ٠ وقد أوضحت بعض البدائل (من أهداف استهلاك وإنتـاج) التى تم اسقاطها فى مجال الغـــذاء امكانية أن يحقق العالم العربى فائضا من الغـــذاء ، مع الرفع المستمر من مستوى اشباع الحاجة للغذاء ، فى عام ٢٠٠٠ على أساس تعبئة معقولة للموارد الاحتمالية عن طريق ترشـــيد المستخدم فيها والتوسع فى استخدام غـير المستخدم حاليا ٠

سادسا — ان مؤدى استراتيجية تبنى تفصيلا وفقـا لهذه المنهجية أن يزداد حجم التجارة العـــربية مع الخارج ، على الأقل فى مرحلة أولى طويلة نسبيا ، لشراء المعدات والآلات من الخارج ، الأمر الذى يستلزم تعظيم النتائج من الصادرات ، عن طريق تعظيم حصيلة الصادرات التقليدية وهى فى طريق

تغيرها واختفائها فى الزمن الطويل ، وتصدير جزء من النـاتج الصناعى . اذا ما أحسنا البصر بالفروع الصناعية التى يمكن التوسع فيهـا فيما وراء الحاجات الداخلية ، فى ظل حلول مواتية لقضية المشترى فى السوق الدولية وشروط البيع . وهو ما يستلزم اعادة النظر فى أمر التجارة الدولية للعالم العربى : فيما بين بلدانه ، فيما بينه وبين بقية بلدان العالم الثالث ، وفيما بينه وبين اقتصاديات السوق والاقتصاديات الاشتراكية .

سابعا – ان هذه المنهجية تبرز بصورة خاصة محورية قضية التكامل التكنولوجى للاقتصاد العربى ومن ثم تبرز قضية التكنولوجيا والكيفية التى يلزم أن نطرح بها فى مجال تطوير الاقتصـــاد العربى فى اطار الاقتصـــاد الدولى ، خاصة فى ظل الظروف الراهنة لاقتصاد السوق الدولى فى أزمته ، وامكانية أن تستغل الأزمة وما تحت تصرف العالم العربى من مكنات فى مجال الطاقة ومجال مكونات السيولة الدولية ، فى العمل على بناء قاعدة تكنولوجيا تسترجع للقوة العاملة فى العالم العربى وسطا تكنولوجيا يقوم على الاستفادة مما حققه المجتمع البشرى فى هـــذا المجال ويمكن هـــذه القوة العاملة من الاستيعاب والتعديل والتطوير على نحو يحتوى فيه الاقتصاد العربى مجالى خلق واستعمال الفنون الانتاجية . مؤدى هذا أن تنفرد قضية التكنولوجيـا بوضع خاص يدفعنا الى اعادة النظـــر فى أمرها من النـاحية النظرية وهو ما سبق أن تعرضنا له عند دراسة الأساس النظرى لاستراتيجية الاعتمـاد على الذات ، وأن نبلور لها سياسة محـــددة يتبعها العالم العربى فى المـدى الطويل والمدى القصير فى اطار استراتيجية التطوير من خلال التصنيع .

المرفقات الإحصائية
للفصل السادس

مرفق رقم (١)

توزيع الاستهلاك الغذائى بالسعرات بين سكان الحضر والريف في تونس سنة ١٩٧٥

الاستهلاك الغذائى سعر/يوم	٪ من عـــدد الســكان		
	حضر	ريف	اجمالى الدولة
أقل من ١٠٠٠	١ر٠	٠ر٤	٠ر٧
من ١٠٠٠ ـ ١٤٩٩	٨ر٦	٥ر٣	٧ر٠
١٥٠٠ ـ ١٩٩٩	٢٦ر٥	١٧ر٤	٢٢ر٠
٢٠٠٠ ـ ٢٤٩٩	٣١ر٠	٢٨ر٥	٢٩ر٨
٢٥٠٠ ـ ٢٩٩٩	١٥ر٢	٢٠ر٤	١٧ر٨
٣٠٠٠ ـ ٣٤٩٩	٨ر٧	١١ر٩	١٠ر٣
٣٥٠٠ ـ ٣٩٩٩	٤ر٧	٦ر٨	٥ر٨
٤٠٠٠ ـ ٤٤٩٩	١ر٩	٣ر٤	٢ر٦
٤٥٠٠ ـ ٤٩٩٩	١ر١	٢ر٨	١ر٩
٥٠٠٠ ـ ٥٤٩٩	٠ر٥	١ر٨	١ر١
٥٥٠٠ فأكثر	٠ر٨	١ر٣	١ر٠
الاجمـــالى	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

المصدر : FAO, The Fourth World Food Survey, Rome, 1977

مرفق رقم (٢)

الأرقام القياسية لانتاج المواد الغذائية خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٥

(١٩٦١ - ١٩٦٥ = ١٠٠)

الدولة	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥
الجزائر	١١٠	١٠٧	١٠٩	١٠٢	٩٧	٩٤
مصر	١٢٥	١٣٠	١٣٢	١٣٣	١٣٥	١٣٩
ليبيا	١١٥	٩٧	١٧٧	٢٠٣	١٩٢	٢١٥
موريتانيا	١١٢	١٠٨	٩٤	٧٨	٧٩	٨٣
المغرب	١٤٤	١٤١	١٤٣	١٢٢	١٤٧	١٣٠
الصومال	١٢٥	١٢١	١٣٢	١٢٨	١٣٢	١٣٦
السودان	١٤٧	١٤١	١٤٤	١٤٧	١٦٥	١٨١
تونس	١١٨	١٤٩	١٤٤	١٥٤	١٦١	١٨٩
العراق	١٣٢	١٢٩	١٨٣	١٣٣	١٤٥	١٤٠
الأردن	٤٦	٦٦	٧٩	٣٩	٨٩	٥٥
لبنان	١٢٠	١٤٢	١٦٠	١٥١	١٧٠	١٥٧
السعودية	١٣٠	١٣١	١٣٠	١٣٦	١٥٢	١٥٤
سوريا	٨١	٨٥	١٤٢	٧٨	١٣٩	١٣٧
اليمن الشمالية	٨٢	١٠٧	١١٣	١١٢	١٠٨	١٤٧
اليمن الجنوبية	١١٣	١٢٣	١١٧	١٣٢	١٣٩	١٣٨

المصدر: FAO, The State of Food and Agriculture, 1974 & 1976

مرفق رقم (٣)
الأرقام القياسية لنصيب الفرد من الانتاج الغذائى
خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥
(١٩٦١ ـ ١٩٦٥ = ١٠٠)

الدولة	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥
الجزائر	٨٩	٨٢	٨٠	٧٣	٦٧	٦٣
مصر	١٠٤	١٠٦	١٠٥	١٠٤	١٠٣	١٠٣
ليبيا	٩٣	٧٤	١٢٩	١٤٥	١٣٣	١٤٤
موريتانيا	٩٧	٩٢	٧٨	٦٤	٦٤	٦٥
المغرب	١١٦	١١٤	١١٢	٩٣	١٠٩	٩٣
الصومال	١٠٧	١٠١	١٠٧	١٠٢	١٠٢	١٠٢
السودان	١١٩	١١٢	١١١	١١٠	١١٩	١٢٧
تونس	٩٦	١٢٦	١٢٠	١٢٦	١٢٨	١٤٧
العراق	١٠١	١٢٩	١٨٣	١٣٣	١٤٥	١٤٠
الأردن	٣٧	٥٢	٥٩	٢٨	٦٣	٣٧
لبنان	٩٩	١١٣	١٢٥	١١٤	١٢٤	١١٢
السعودية	١٠٨	١٠٦	١٠٢	١٠٣	١١٢	١١٠
سوريا	٦٥	٦٦	١٠٧	٥٨	٩٩	٩٥
اليمن الشمالية	٦٨	٨٦	٨٨	٨٥	٧٩	١٠٥
اليمن الجنوبية	٩٤	٩٩	٩٢	١٠٠	١٠٣	٩٩

المصدر : FAO, The State of Food and Agriculture, 1974 & 1976.

مرفق رقم (٤)

الوضع الحالى للانتاج من القصب والبنجر والانتاجية والاستهلاك والفجوة والحركة التجارية

البيـــان	الوحدة	٦٠ – ٦٤	٦٥ – ٦٩	٧٠ – ٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨
المساحة المنزرعة من القصب	ألف هكتار	٥٩ر٥٠	٨٠ر٧٠	١١٣ر٦	١٣٠ر٤	١٣٦ر٦	١٤٥ر٨	١٥٤ر٤
الانتاجية الهكتارية	طن	٨٤ر٩٠	٨٣ر٩٠	٨٠ر٥	٧٨ر٤	—	—	—
الانتاج من القصب	ألف طن	٥٠٥٠ر٠٠	٦٧٧١ر٠٠	٩١٤٨ر٧	١٠٢٢٧ر٤	—	—	—
المساحة المنزرعة من البنجر	ألف هكتار	١٧ر٠٠	٣٦ر٣٠	٧٣ر٨	٨١ر٤	٨٣ر٥٤	٨٧ر٩	٨٩ر٣١
الانتاجية الهكتارية	طن	١٩ر٩٠	٢٤ر٤٠	٢٨ر٥	٢٩ر٧	—	—	—
الانتاج من البنجر	ألف طن	٣٣٨ر٢١	٨٨٥ر٠٤	٢١٠٥ر٥	٢٤١٧ر٤	—	—	—
اجمالى الانتاج من السكر	ألف طن	٤٢٠ر٣٠	٦٣٤ر٥٠	١٠٢٢ر٩	١٠٥٣ر٠	١٠٧٨ر٠	—	—
استهلاك السكر	ألف طن	—	—	٢٧٢٧ر٣	٢٩٥٠ر٦	٣٠٥٥ر٠	—	—
درجة الاكتفاء الذاتى	٪	—	—	٣٩ر٩	٤١ر١	٣٥ر٣	—	—
متوسط استهلاك الفرد	كجم/سنة	—	—	١٩ر٥	٢١ر٤	—	—	—
الواردات من السكر	ألف طن	٩٨٧ر٣٠	١٢٧٣ر٦٠	١٧٥٨ر٢	١٩٨٠ر٨	—	—	—
الصادرات من السكر	ألف طن	٦١ر٢٠	٤٧ر١٠	٩٥ر٥	٦٦ر٤	—	—	—
الفجوة بين الانتاج والاستهلاك (عجز)	ألف طن	٩٢٦ر٠٠	١٠٢٦ر٠٠	١٧٠٤ر٤	١٨٩٧ر٦	١٩٧٧ر٠	—	—

المصدر : منظمة الزراعة العربية بالنسبة للسنوات ١٩٦٠ – ١٩٧٥
اتحاد السكر العربى بالنسبة للسنوات ١٩٧٦ – ١٩٧٨

مرفق رقم (٥)
واردات الدول العربيـــة من الحبوب فى الفترة ٧٢ – ١٩٧٦

الدولة	كمية الصادرات (١٠ طن)					قيمة الصادرات (١٠٠٠٠ دولار)				
	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦
الجزائر	١٢٨١٧٦	١٤٣٨١٣	١٨٧٧٨٩	٢٦٣٦٩٩	١٦٦٩٦٤	٧٤٣٩	١٥٨٢٠	٣٣٢٩٨	٤٤١٩٠	٣٣٧٩٢
مصر	٧٧٣٦٢	١٨٧٢٢١	٢٩٩٧٣٢	٣٨٢٢٣٧	٣٣٧٧٧٥	١١٩١٦	١٧١٤٣	٦٧٠١٩	٧٣٢٦٦	٥٦٤٢٠
المغرب	٤٧٨٦٧	١٠٥٨٨٧	٨٩٠٨٥	١٥٠٨٨٣	١٢٣٩٧٠	٣٦٥٧	١٢٩٠٨	١٨٥٢٤	٢٧٧٠٨	٢٠٥٧٥
السودان	٢٢٢٠٣	٢٠٣١٥	١٢٥٢٦	١٢٤٣٠	١٩٥١٤	١٦٠٩	٢٦٢١	٢٧٥٥	٢٣١٦	٣٥٥٣
تونس	٣٤٠٨٤	٢٩٣٣٤	٣٠٦٩٢	٣٣٨٠٠	٣٨١٤٢	٢٣٩١	٣٦٦٧	٥٣٣٧	٥٣٤٠	٥٠٣١
العراق	١٠٥٧٦	١٧٠٥٥	٨٦٩٨٦	٧٦٩٦٨	٦٨٢٠٠	٢٢٠٢	٢٨٣٢	٢٦٦٢٧	٢٢٥٠٦	٢٠١٧٠
الأردن	٢٧٩٢٦	٢٣٦٣٤	١٧١١٩	١٧٦٠٧	٣٣٣٩٤	٢٣٥٥	٢٩٧٥	٣٧٦٨	٣٢١٩	٦٧٣٢
لبنان	٥١٣٨٠	٧٤٦٤١	٣٤٩٣٨	٥٨٦٧٨	٣٣١٠٤	٣٤١٩	٦٢٩١	٦٦٤٧	٩٩٨١	٢٥٦١
سوريا	٤٢٠٦٦	١٧٣٨٧	٣٣٩٣٤	٣٤٤٧٦	٢٧٢٢٤	٢٩٨٠	٣٠١٠	١٠٠٢٤	٧٨٥٠	٥٥٠٧
ليبيا	٣٠١٦٥	٧٩٨٩٤	٦١٢٠٤	٦٩٧٠٧	٦٧١٥٥	٢٢١٩	٨٣٠٤	١٣٨٨٤	١٤٩٣٢	١٣٩٥٣
السعودية	٥٦٣٩٨	٤٥٧٢٢	٤٨٣٦٤	٦٥٢٤٧	٩٤٩٢١	٦٢٨٧	٨٩٠٩	١٦٢٧١	١٩٩٤٧	٢٤٢٠٠
الكويت	١٨٦٠٤	١٦٣٨٤	١٠٠٦٠	٢١٦١٣	٢٤٤٨٦	٢٢٧٥	٢٥٥٧	٣٧٦٤	٧٧٦٢	٦٤٠١
عمان	٤٠١٧	٥٤٥٩	٥٠٤٧	٥٥٠٨	٦٩٧٥	٤٤٢	١٠٠٢	١٤٣٤	١٦٩٩	١٧٤٤
قطر	٢٩٥١	٢٧٠٧	٣٥١٧	٣٥٦٠	٣٨٣٨	٣٠٧	٥٣٩	١٠٨٨	١٠٩٨	١١٦٠
اليمن الشمالية	١٦٥٧٢	١٩٧٨٥	١٥٧٩٦	٢٠٩٧٠	٣٤٤٣٤	١٧٥٥	٢٣٨٦	٣٦٣٤	٥٧٣٢	٩٦٢٠
اليمن الديمقراطية	٩٥٤٩	١٢٦٠٢	١٤٨٤٦	٨٥٦٣	١١٠٧٨	٩٥٢	١٨٠٧	٣٩٨٦	٢٣٦٢	٢٣٨٦
الصومال	٦٨٣٨	٥٠١٠	٤٢٢١	١٨٨٣١	١١١٢٢	٦٥٤	٨١٠	١٣٦٩	٥١٥٤	٢١٩٤
البحرين	٤٣٦٣	٤٠٥٧	٢٦٦٥	٢٩٨٤	٣١٨٩	٦٣٧	١٢٧٣	١٨٢٠	٨٥٨	١١٣٠
موريتانيا	٨٢٨١	١٠٤٥٩	١٢٦٤٥	١٢٠٩٥	١٣٧٠١	٨٥٠	١١٩١	١٨٣٣	٢٥٣٣	٢٥٥٣
الاجمالى	٦٩٩٣٧٨	٨٢١٣٦٦	٩٧١١٦٦	١٢٥٩٨٥٦	١١١٩١٨٦	٥٤٣٤٦	٩٦٠٤٥	٢٢٣٠٨٢	٢٥٨٤٥٣	٢٢٣٣٨٢

المصدر : FAO, Trade Yearbook, various issues :

مرفق رقم (٦)
صادرات الدول العربية من الحبوب فى الفترة ٧٢ ـ ١٩٧٦

الدولة	كمية الصادرات (١٠ طن)					قيمة الصادرات (١٠٠٠٠ دولار)				
	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦
الجزائر	—	٧٠٢٤	٢٣٦	—	—	—	٥٣٩	١١٠	—	—
مصر	٤٥٦٩٩	٢٩٨٠٣	١٣٦٨٧	١٠٤٤٦	٢١١٢١	٥٠٨٤	٦٥٨٥	٩٢٣٠	٦٢٦٢	٧٩٢٣
المغرب	—	—	٣١١٨	٣٥٣١	٢٦٩٨	—	—	١٠١٨	١٥٤٠	١٣٥٤
السودان	٦١٦٧	١٠٨٤٨	١٠٢٠٧	٤٧٨٥	٢٠٠٠	٥١٠	٩٤٣	١٤٣٣	٦٧٣	٢٦٠
تونس	٣٨٩	١٥٩٨	١٣٢	٢٤٠٠	٨٥٦	٩٥	٢٧٦	٤٦	٥٤٣	٢٤١
العراق	٦٨٣٦	١٥٢٣٦	٦٨٤	٥٥٥	٥٧٣	٤٠٨	١٢٤٥	١٤١	١٢٠	١٢٢
الأردن	١٢٢٨	٣٥٩	٤٩٨	١٧٤	٦٦	٩٧	٣٤	٤٤	٤٢	١٥
لبنان	٢٤٩٤	١١٧٨	٢٣٩	٢٠٠	٢٢٢	١٥٩	١٢٦	٦٥	٤٧	٥٠
سوريا	٣١٥٥٨	١٣٤٩٤	٣٢٧	٢٨٢	٧١٣٦	٢٢٠٠	١٢٤٦	٥٦	٤٢	٨٧٤
ليبيا	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
السعودية	٣٦٤	٥٤٢	١٣٦	١٨٦	١٨٦	٥٣	١٢١	٩٤	٤٥	٤٤
الكويت	٣٠٧٦	٧٤٤	١٢٩٨	١٦٠٧	١٦١٧	٣٦٥	١٣٠	٢١٢	٥٦٨	٥٧١
عمان	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
قطر	١٧٠	١٣٥	١٢٠	٧	٧	٢٦	٢٥	٢٢	٣	٣
اليمن الشمالية	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
اليمن الديمقراطية	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
الصومال	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
البحرين	١٦٧٢	١٦١٨	١٣٥٩	٢٧١	١٣٩	٢٠٠	٥٨٩	١٠٣٠	٦٥	٢٥
موريتانيا	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
الاجمالى	٩٩٦٤٣	٨٢٥٧٩	٣٢٠٤١	٢٤٤٤٦	٣٦٦١١	٩١٩٧	١١٨٤٩	١٣٥٨٠	٩٩٥٠	١١٤٨٢

المصدر : FAO, Trade Yearbook, Various issues

مرفق رقم (٧)
واردات الدول العربية من اللحوم في الفترة ٧٢ ـ ١٩٧٦

الدولة	الكميـــة بالطن					القيمة (١٠٠٠ دولار)				
	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦
الجزائر	٥٥٣	٥٩٨	٨١٦	١٣٣٥	٦٤٢٤	٢٩٢٩	٣١٨٢	٢٣٧٣	٢٩٥٠	١٥٢٦٨
مصر	١٦٨٥٩	١٩١٩٢	١٠٠٨٠	٢١٦٥٦	٥٠٨٣٤	١١٤٩٣	١٤٢٣٠	١٠٧٣٠	٢٤٦٤٠	٥٥٣٨٦
المغرب	٨٥	٩	٨٤٥	٣٠٤٩	١١٠٠	٦٠	٧	٤١٢٠	٩٥٧١	٩٥٠٠
السودان	١٣٠	١٠٢	١٦٥	١٦٣	١٦٢	٥٠	١٢	٢٢	١٧	١٥
تونس	١٧٥٢	٢١٨٦	٣٧١٢	٦١٠٠	٤٥٧٨	٤٥٩٧	٧٢٨٢	١٢١٤١	١٤٤٤٢	١١٣١٣
العراق	١٠٠٦	١٣١٣	١٠٧٥٩	٢٧٣١٢	٤٨٨٦٠	٦٤١	٩٤٦	١٦٦٨٩	٣٣٥٨٥	٥٨٤٠٠
الأردن	٦٨٩٩	٨٢٠٣	٨٥١٠	٩٢٤٦	٨٧٣٨	٦٩٧٤	١١٦٧٤	١٥٢١٩	١٦٦٦٨	١٦١٦٠
لبنان	٢٤٣٩١	٢٠٦٦٩	٣٠١٤٥	٢٠٦٨١	١٩٥٨٩	٢٠٧٦٨	٢٢٢٧٦	٢٦٨٣١	٣٠٣٣٦	٣٠٨٤١
سوريا	٦٨٣٤	٨٧٧٠	١٧٥٣٣	٨٢٨٤	٤٦٩٠	٥٤٠٠	٦٨٨٤	٢٧٦١٠	١٣٧٦٦	٩١٩٦
ليبيا	١٦٧٢٣	١٩٨٨٩	٢١٤٣٧	٢٢٣٨٠	٢٣٥٣٤	٣١١٥٩	٤٧٥٨٦	٥٢٣٧٠	٥٤١٩٠	٥٦٢٤٠
السعودية	٤٤١٣١	٤٠٤٢٣	٤٣٢٤٣	٦٨٢٣١	٧٠٠٢٤	٤١٣٨٣	٤٧٨٤١	٦٠١٨٨	١٠٠٦١٥	١٠٨٦٩٧
الكويت	٢٦١٠٩	٢٧٨٧٣	٣٢٢٧٦	٣٩٦٦٥	٤٠٥٣٧	٢٦٢٦٧	٣٤٢٧٦	٤٤٠٩٣	٥٩٤٦٩	٦٢٤٠٠
عمان	٨٠٠	٨٠٠	٣٣٥٠	٣٦٥٥	٣٨٨٠	٧٥٠	١٠٠٠	٣٧٧٨	٤٦٥٠	٥٤٠٠
قطر	٤٩١٩	٤٨١٩	٥٠٦٧	٥٧٢١	٥٩٥٨	٥٣٨٥	٦٦٨٦	٩٩٨٨	١٠٢٥٠	١٠٣٦٠
اليمن الشمالية	—	١٧٣	١٦٦	١٢٦٣	٢٥١٥	—	١٦٩	١٨٩	١٦٠١	٤٣٠٠
اليمن الديمقراطية	٣٥٠٢	٢٦٩٥	١٢٢٩	١٤١٩	١٥٥٨	٢٨٧٩	٢٤٨٢	١٧٧٨	٢٤٣٨	٢٥٥٥
الصومال	٥١٧٠	٥١٦٦	٥١٧١	٥١٦١	—	٣٨١٤	٣٨١٩	٤٣٢٤	٤٦٠٢	—
البحرين	٤٤٢٦	٥٢٩٥	٥٢٢١	٥٦٨٢	٦٦٩٢	٥٠٤٧	٦٩٧٣	٨٣٢٨	١٠٠٥٦	١١٧٣٧
موريتانيا	٥٠	٧٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٧٠	١٢٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠
الاجمالى	١٦٤٣٣٩	١٦٨٢٤٦	١٩٩٨٢٥	٢٥١٠٨٣	٢٩٩٧٧٣	١٦٩٦٦٦	٢١٧٤٤٨	٣١٠٩٧١	٣٩٤٠٤٦	٤٦٧٩٦٨

مرفق رقم (٨)
صادرات الدول العربية من اللحوم في الفترة ٧٢ ـ ١٩٧٦

الدولة	كميـــة (طن)					قيمـــة (ألف دولار)				
	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦
الجزائر	—	٤١٧	٢٨٨	—	—	—	٤٧٨	٤٩٣	—	—
مصر	١٣٥٩	١٣٥٥	٦٢٢	٦٩	١٠٦	٢١٠٧	٢١٩٠	١٢٩٧	١٤١	١٦٧
المغرب	٣٥٥٤	٤٠٠٧	٢٦٠٠	١٨٥٩	١٦٠٠	٣٨٠٩	٥٤١٠	٣٥١١	٢٥٦٢	٢٤٠٠
السودان	٨٤٦٢	٢٠٨٥٧	٢٠٢٩٢	٢٩٠٠	٤٢٧٠	٩٧٠١	٢١٣٠٩	٢٧٥٩٤	٥٩٢٢	١١٢٠٠
تونس	١٥٧	٦٤٤	٤٧٧	١٠٧٢	١٠٧٠	٢٥٧	١١٣٥	٧٨٤	١٥٣١	١٥٣٠
العراق	٧٩	٣٣	٢١	١٤	—	١٢٩	٣٦	١٩	٩	—
الأردن	١٨	٢١٧٣	١٧٢٨	٤٨	—	١٠	١٧٠٢	٣٧٢٥	٦٥	—
لبنان	٤٢٥	٤٧٧	٣٣٣	٣٤٢	٣٥١	٥٢١	٦٦٩	٤٧١	٤٨٣	٤٩٥
سوريا	٩٣٦٩	٦٨٧٦	٢٢٢٢	٣٤٧٧	٥٥٣	١٣٩٥٤	١٢٦٧٩	٣٢٢٥	٥٢١٧	٧٦٤
ليبيا	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
السعودية	٢٧٩	١٤٧١	٤	٦٣	٨٦	٤١٧	٢٠٣	٩٩	٦٢١	٦٥٠
الكويت	١٨٧٩	١٢٨	٢٨٢	١١٩٢	١٢٥٦	١٤٢٨	١٤٧	٣١٣	١٣١٢	١٣٥٤
عمان	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
قطر	٣٣	٢٧٩	٤٠	٤٠	٤٠	٣٨	٣٢٣	٧١	٧١	٧١
اليمن الشمالية	٢١٤	٢٨٥	٤٧	—	—	٦٨	١٥١	٢٧	—	—
اليمن الديمقراطية	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
الصومال	٣٣٤٧٩	٢٧٧٣١	٢٢٥٤٥	٢٨٠٨١	٢٩٤٧٠	٢٣٩١٩	٣٠٩٢١	٣٥٨١٠	٥٣٩١٨	٥٥٥١٨
البحرين	١٥٢	١٦٦	١٦٨	٢٤٠	٢٣٥	٢٥٤	٣٨٨	٤٢٨	٦٤٨	٦٤١
موريتانيا	١٦١٠٠	١٠٩٠٠	١١٥٠٠	١٣٠٨٤	١٤٧٦٨	١٦٤٠٠	١٥٠٠٠	١٦٠٠٠	١٨١٠٠	١٩٦٠٠
الاجمالى	٧٥٥٨٦	٧٧٧٩٩	٦٣١٠٤	٥٢٤٨١	٥٣٨٠٥	٧٣٠١٢	٩٢٧٤١	٩٣٧٩١	٩٠٦٠٠	٩٤٣٩٠

مرفق رقم (٩)

واردات الدول العربية من الفاكهة فى الفترة ٧٢ – ١٩٧٦

الدولة	الـكمية (١٠ طن)					القيمـة (١٠٠٠ دولار)				
	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦
الجزائر	١٠٣٦٩	١٣٨٣٨	٨١٩٨	٨٧٠٠	١٩٩٢	٢١١٦	٣١٤٦	٢٢٥٤	٢٥٠٠	٧٣٠
مصر	٦٤١٦	٣٤٠٨	٢٣٧١	٥٠٣٨	٦٠٠٠	٥٧٠	٣٦٥	٢٧٢	٧٧٠	٧٨٠
المغرب	٢٩٢٢٠	٢٩٨٢٢	٢٤٦٠٦	٢١٨٩٦	٢٥٣٩٠	٤١٩٤	٤٩٢٨	٥٣٢٢	٦٩١٥	٦٩٤٠
السودان	٦٩٤٠	١٧٨١	٤٨٦٠	٦٢٨٧	١٧٩٣	٨٦٦	٦٦١	١١٨٣	١٢٥٤	١٩١٢
تونس	٦١٧١	٧٤٥١	٥٩٥٧	٧٤٣٣	١٠٩٥٧	١٢٩٩	١٨٦٨	١٥٩٥	٢٦٥٩	٣٨٧٣
العراق	٢٨٢٨٧	١٣٥٤٣	٢٣٨٧٨	١٩٤٧٩	٢٧٢٧٠	٣٦٤٥	١٩٦٢	٥٣٦٢	٧٤٧٦	٩٤١٧
الأردن	٥٢٢٥٦	٦٤٢٨٠	٨٨٧٨٩	١٤٢٧١٨	١٤٩٢٠٠	٥١٧١	٧٩٨٦	١٤٢١٧	٢٤٣٨٧	٣٤٢٣٠
لبنان	٩٢٧٤	١٨٣٥١	١٠٨٧٠	٦٨٩٠	٧٢١٠	٥٦١	١٢٠٠	٩٠٠	١٠٠٢	١٠٠٤
سوريا	١١٨٣١٣	١٧٣١٨٩	١٤٧٤٠٩	١٤٨٢١١	١٨١٧٩٥	١٢٥٠٧	١٨٤٤٩	٢٠٧٠٧	٢١٧٩٦	٣١٠٣٧
ليبيا	٤١٩٢٠	٤٦٠٥٢	٤٧٠٦٩	٥٢٠٠٠	٥٥٦٠٠	٨٧٠٤	١٢٥٤٢	١٥٧٩٥	١٨٤٠٠	١٩٣٠٠
السعودية	١٠٠٧٦٩	١٢٥٢٩٨	١٢١١٢٥	١٤٠٦٩٨	١٥٠٩٠٠	١٥٥١٦	٢٣٧٧٦	٢٣٩٨٤	٢٩٣٦٨	٣٠٩٣٠
الكويت	٨١٧١٧	٧٤٩٩٢	٧٠٤١٦	٨٦٧٢٧	٨٦٢٠٠	١١٩٧٧	١٢٩٣٩	١٤٨٥٠	٢٤٣٨٩	٢٥١٨٢
عمان	—	—	١٥٠٠	٢٠٠٠	٣٠٠٠	—	—	١٩٠	٤٠٠	٧٠٠
قطر	٤١٧٨	٢٣٥٩	٩١	٤٠٠٠	٤٥٠٠	٦٩٨	٩٢٧	٢٠	٦٠٠	٧٢٠
اليمن الشمالية	٦٣٦٣	١٤٠٣٣	٢٤٤١٢	١٧٢٧٩	٢٠٠٠٠	٨٦٩	١٧٠١	٢٦٣٢	٤١٥٧	٤٢٠٠
اليمن الديمقراطية	٣٣٨٩	١١٦٩	٦٥	٧٠٢٠	٧٠٠٠	٢٧٢	٢٠٢	٢١	٩٨٧	٩٨٠
الصومال	٨٧٧٢	٧٩٢٨	١٤١٧٠	٨١٠٠	١٠٠٠٠	٨٣٧	١١١٥	١٦٦٨	١٣٠٠	١٤٠٠
البحرين	١٢٥٩٦	١٠٤٣٧	١٠١٢٨	١٠٦٦٣	١١٠١٠	١٩٣٢	٢٠٢٩	٢٠٢٠	١٩٧٨	٢٠٢٠
موريتانيا	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
الاجمالى	٥٢٧٨٥٢	٦٠٧٩٣١	٦٠٥٩١٤	٦٩٥١٣٩	٧٥٩٨١٧	٧١٧٣٤	٩٥٧٩٦	١١٢٩٩٢	١٤٩٥٣٨	١٧٥٣٥٥

مرفق رقم (١٠)
صادرات الدول العربية من الفاكهة فى الفترة ٧٢ – ١٩٧٦

الدولة	الـكمية (١٠ طن)					القيمـة (١٠٠٠ دولار)				
	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦
الجزائر	١٤٢٧٠٩	١٥٥١٩٥	١١٧٩٦٦	١٠٢١٠٠	٨٧٢٨١	٢٤٩٠٦	٣٢٠٩٨	٢٥٦٤٤	٢٣٥٦٥	٢١٢٤٣
مصر	٨٣٨٩٤	١٤٧٨٩١	١٦٣١٧٩	٢١١٥٣٠	١٧١٤٢٧	١١٣٢٥	٤٠٢٣١	٢٦١٧٤	٤٨٣٠٣	٤٩٤٢١
المغرب	٥٨٧٣٥٤	٧٠٠٤٤٢	٥٤٥٠٧٥	٤٤٦٤٨٠	٥٢٣٦٣١	٩١٩١٨	١١٥٥٧٣	٨٩٧٥٨	١٠٠٥٤٠	١٣٤٧٢٩
السودان	٤٦٠	١٤١	٢٨	٢٨	٢٨	٤٣	٢٤	١٠	١٠	١٠
تونس	٣٧٦٥٧	٣٤١٦٥	٣٥٠٦١	٢٨٤٠٠	٣٢٢٥٧	٩٤٥٦	٩٥٢١	٧١٨١	٩٠٨٥	١٠٤٧٠
العراق	٣١٤٥٦٩	٣٣٦٢٢٢	٢٤٢٢٤٨	٢٥٤١٧٧	٣٠٠٠١٥	٣١١٥٨	٣٣٢٩٩	٢٩٤٤٠	٣٨٨٤٤	٤٠٠٠٩
الأردن	٥٠٤٢٠	٦٢٩٠٣	٩٨٧٨٩	١٤٢٠٨١	١٣٤٩٥٠	٣٩٠٨	٤٧٩٦	١١٩٢٢	١٨٨٤٠	١٨١٨٩
لبنان	٢٦٦٦٧٥	٣٠٩٨٧٨	٢٦٩١٠٠	٢٢٦١٠٠	١٨٤٦٠٠	٢٦١٥٤	٣٥٢٠٤	٤١٠٥٠	٤٠٥٦٠	٢٨٠٢٠
سوريا	٣٢٢٩	٨٥٥	٦٠٠	١٠٧٦	—	٢٦٣	٦٦	٦٠	٩٢	—
ليبيا	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
السعودية	٩٤٢٩	٨٥٨١	١٤١٨٤	١٨٦٢٤	١٩٢٠٠	١٠٣٨	١٧٨٨	٣٣٩٨	٥٥٠٦	٥٤٠٠
الكويت	٩٠٦٧	١٠٠٥٤	٢٣١٨	٢٤٠٩	٢٥٦٣	٢١٦٤	٢١٥٦	٥٩٧	٧٢١	٧٤٤
عمان	٧٣٥٠	٩٢٥٠	٤٧٠٠	٨٥٠٠	٥٠٠٠	٨٣٧	١٠٩٠	٥٠٦	١٠٢٦	٦٨٠
قطر	١٥٠	٨٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٢	٢٨	٥	٥	٥
اليمن الشمالية	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
اليمن الديمقراطية	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
الصومال	١١٦٦٣٣	١٠٢٢٨٥	١٠٧٣٠٨	٨١٥٠٨	٧٣٠٠٨	١١٢٧١	١٠٧٥٤	١٠٣٠٦	١٠٩٢٤	١٠٥٠٢
البحرين	١٢١٦	٥٥٠	٣٦٢	٣٠٣	٣١٤	٤٢٩	٤٠٣	٣٦٧	٢٨٩	٢٩٣
موريتانيا	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٦٠	١٧٠	١٨٠	١٨٠	١٨٠
الاجمالي	١٦٣١٨١٢	١٨٧٩٩٩٥	١٦٠٢٠٣٨	١٥٢٤٣٣٦	١٥٣٥٢٩٤	٢١٥٠٥٢	٢٨٧٢٠١	٢٤٦٥٩٨	٢٩٨٤٩٠	٣١٩٨٩٥

مرفق رقم (١١)
واردات الدول العربية من الخضر في الفترة من ٧٢ ـ ١٩٧٦

الدولة	الكمية (١٠ طن)					القيمة (١٠٠٠ دولار)				
	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦
الجزائر	٤٢٤٥٨	٩٦٣٢٣	١٠٥٨٧٦	١٠٦٠٠٠	٨٢٦٢٠	٤٧٩٠	١٣٣٦٨	١٥٦٣٠	١٦٠٠٠	١٩١٣٢
مصر	٤٦٤٢	١٢٩٨٧	٢١٨٦٩	٣٤٧٧٩	٢٩٨٨٤	٤٧٢	٢٠٢٤	٥٠٥٠	١١٣٠٥	١١٤٠٦
المغرب	٢٩٧٣٣	٢٩٦٤٨	٣٢٢٥٥	٣٠٨٥٧	٣٥٠٠٠	٢٦٥٥	٤٢٧٠	٥١١٩	٦٨١٨	٨٧٠٠
السودان	٢	٦٢	٥١	٦٩٦	—	—	٨	٣	١٧٢	—
تونس	٢٩٤٣	١٤٦٩٩	١٦٩٩٠	١١٩٠٥	٧١٦٤	١٢٩٠	٢٥٠٥	٣٣٤٨	٢٩٥١	٢٩٣٦
العراق	٤١٣٩٩	١٩٠٨٩	٤٩٨٥٣	٥٥٣٦	٦٠٠٠	٣٢٥٨	٢٤٢١	٦٨١٦	٦٩٠	٩٠٠
الأردن	٢٠٢١٠	٣١٩٧٩	٣٠٦٦٨	٢٨١٣١	٢٦١٠٠	١٥٤٤	٣٧٣٤	٤٠١٦	٤٢٤٤	٤٦٢٠
لبنان	٥١٢٨	٥٩٩٣	٩٨٧٢	١٣٠٠٠	١٣٠٠٠	٥٩٣	٥٩٧	١٣٩٩	٢١٢٠	٢١٧٠
سوريا	٢٧٣٧٣	٣٨٣٦٣	٥٨٣٤٧	٣١٠٤٢	٤٠٦٠٤	٢٤٧٥	٣٣٠٧	٥٣٢٤	٣٢٩٥	٧١٢١
ليبيا	٥١٣٨	٣٢٩٤	٥٠٠٠	٤٦٠٠	٤٦٠٠	٦٧٨	٢٦٢	٨٣٤	٧٣٠	٧٣٠
السعودية	٣٥٣٢٢	٢٦٦٥٠	٤١٦٩٢	٤٣١٠٠	٤٣٥٠٠	٣٧٠٣	٣٨٩٢	٦٨٠٦	٧٥٥٠	٨٦٦٠
الكويت	٤٩٦٢٢	٥٨١١٠	٥١١٢٠	٥٣٣٧٣	٥٢٨٠٠	٤٩١٤	٦٩٣١	٨٤٠١	١٠٦٥١	١٢٩٠٠
عمان	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
قطر	٢٥٨٥	٤٢١١	٤٣٣١	٤٦٠٠	٤٩٠٠	٦٩٠	٦٢٦	٦٩١	٧٢٠	٧٥٠
اليمن الشمالية	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
اليمن الديمقراطية	١٦٩	٧٠	٢٠٣	٥٨	٥٨	٢٧	١٠	٦٢	٣٦	٣٦
الصومال	١١٩٥	١٢٧٩	١١٩٤	١٢٠٠	١٣٠٠	٩١	١٢١	١٣٢	١٣٠	١٤٠
البحرين	١٠٥٩١	١٢١٥٣	١٢٣٤٣	١٦٠٤١	١٦٥٠٠	١٠٠٠	١٢٠٧	١٣٦٩	١٦٤٤	١٧٧٠
موريتانيا	٢٠٠٠	٢٥٠٠	٢٥٠٠	٢٥٠٠	٢٥٠٠	٣٥٠	٤٠٠	٥٠٠	٥٧٠	٥٩٠
الاجمالى	٢٨٩٥١٠	٣٥٦٥١٠	٤٤٤١٦٤	٣٨٧٤١٨	٣٦٦٥٣٠	٢٨٥٣٠	٤٥٦٨٣	٦٥٤٩٠	٦٩٦١٧	٨٢٥٥١

مرفق رقم (١٢)

صادرات الدول العربية من الخصر في الفترة ٧٢ ـ ١٩٧٦

الدولة	الكمية (١٠ طن)					القيمة (١٠٠٠ دولار)				
	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦
الجزائر	٢٥٨٣٤	٧١١	—	—	٢٠٧٦	٣٢٩٦	٢٣٤	—	—	٦٤٦
مصر	١٨٩٥٦٩	٢٠٢٤٣٣	٢٠٥٦٧١	١١٩٧٩٥	٢٣٣٦٥٢	٣٠٥٠٦	٤١٦٤١	٣١٨٨٥	٢٦٨٨٥	٧١٠٠٤
المغرب	٢٠٢٤٥٦	٢٦٤٦٩٤	٢١٧١٠٤	٢٢٢٣٠٩	١٩١٧٣٣	٤٨٧١٩	٦٢٥١٤	٦٠٨٨٥	٦٠٨٠٨	٥٠٣٢٥
السودان	٦٣	١٤٤	٢٦٩	٢٧٠	٢٧٠	١٣	٥٢	٢٨٥	٢٩٠	٢٩٠
تونس	٤٦٣٥	٢٨٢٥	٢٨٦٤	٤٥٦٩	٤٦٠٣	٣٢٤	٢٢٧	٥٠٢	٧٣٠	٧٥٦
العراق	٢٧٦٦	٣٤٦٥	٥١	٦٩١	—	١٦٣	٨٦	١٢	١٤٢	—
الأردن	٣١٤٩٠	٤٢٥٨٣	٨٥٣٢١	٥٦٩٦٠	٣٩٠٠٠	٢٢٨٧	٣٠٨١	٥٩٥١	٣٧١١	٣٧٣٠
لبنان	٥٦٣٩٧	٤٥٧١٥	٢٩٥١٩	١٢٥٠٠	٦٠٠٠	٣٨٢٥	٣٩٩٦	٣٥٣٦	١٦٥٠	١١٨٠
سوريا	٢٣٤٥٢	٦٥٣١	٢١٦٧٨	٢٥٣٣٥	٢٥٩٣٠	١٠٥٧	٥١٩	١١٩٦	١٤٧١	٢١٠٠
ليبيا	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
السعودية	٥٨٨٨	٤٠٦٤	٧٥٠	٩٣٠	١٢٠٠	٤٨٦	٥٠٠	٧٠٦	٦٦٠	٦٨٠
الكويت	٣٦٤٣	١٢٧٨٣	١١٤٥	١٥٤٤	١٥٩٠	٣٠٥	١١١٦	١٤٩	٢٦٩	٢٧٤
عمان	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
قطر	—	١٠٥٠	٥٠٠	—	—	—	١٣٥	٨٤	—	—
اليمن الشمالية	١٤٥٩	٦٦٥٤	٤٦	١٤١	١٧٠	٤٩	١٠٨	١٨	١٧	٢٠
اليمن الديمقراطية	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
الصومال	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
البحرين	١١٢٢	٩١٨	٤٠٦	١٠٤٤	١١٢٧	٢٢٧	٣١٣	٢١٦	٣١٦	٣٢٧
موريتانيا	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
الاجمالي	٥٤٨٧٧٤	٥٩٤٥٦٩	٥٦٥٣٢٤	٤٤٦٠٨٨	٥٠٧٣٥١	٨١٢٥٧	١١٤٥٢٢	١٠٥٤٢٥	٩٦٩٤٩	١٣١٣٣٢

مرفق رقم (١٣)

احتياجات المحاصيل الرئيسية من المبيدات الحشرية ، والفطرية ، ومبيدات الحشائش لعام ١٩٧٥

١٠٠٠ كيلو جرام

المحصول	المساحة ١٠٠٠ هكتار	بذور	مبيدات حشرية	مبيدات فطرية	مبيدات حشائش
القطن	١٥٢٣	١٦	٣٢٤٤	٦٠٩	٥٤٨٢
القمح	٧٥٦٦	٦٢٨	١٤٨٢٩	—	٧٥٦٥
الشعير	٤٧٧٤	٣٩٦	٢٨٦٣	—	٤٧٧١
الذرة	٤٧٢٥	١٦	١٦٥٣٨	—	٥٩٠٦
الأرز	٥٢٥	٢	٦٩٦	١٠٧٦	٤٧٢٤
الفول	٤٤١	—	١٤١٦	٢١١٤	—
العدس	٢٦٧	—	٢٧٨	٨٥٦	—
البازلاء	٢٥٨	—	٨٠٦	٤١٣	—
الطماطم	٢٤٦	—	١٣٣٣	٥٤٤٣	—
الكروم	٥٢١	—	٢٣٤٤٣	٢٣١٨٢	٩١١٧

المصدر : د. مصطفى الجبلى « الحاجة الى الغذاء فى الدو لالعربية » .

مرفق رقم (١٤)

السكان والطلب الغذائي للفرد
عامي ١٩٧٥ ، ١٩٨٠ في الدول العربية

الدولة	السكان (مليون نسمة)		الطلب الغذائي اليومي					
	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٧٥			١٩٨٠		
			سعر يوم	جم بروتين	جم دهون	سعر يوم	جم بروتين	جم دهون
الجزائر	١٥ر٩٢٠	١٨ر٥٤١	٢٠٦٣	٥٨ر١	٣٦ر٦	٢١٤٤	٦٠ر٣	٤٠ر١
المغرب	١٧ر٠٢٥	١٩ر٨٦٩	٢٥٦٠	٦٩ر٥	٣٥ر٠	٢٥٧٠	٧٠ر٠	٣٦ر٠
تونس	٥ر٧٨١	٦ر٦٣١	٢٣٣٦	٦٩ر٤	٥٤	٢٣٣٠	٦٩ر٥	٥٨ر٥
موريتانيا	١ر٣٢٧	١ر٥١٦	٢١٧٧	٧٩ر٣	٥٤ر٤	٢٣٢٥	٨٤ر٥	٥٨ر٩
ليبيـــا	٢ر٣٤٦	٢ر٧٧٣	٢٥٨٧	٦٧ر٥	٧٠ر٤	٢٥٩٦	٦٨ر٥	٧٣ر٩
السودان	١٨ر٣٩٥	٢١ر٧٤٧	٢١٨١	٦١ر٧	٤٧ر١	٢٢٤٠	٦٣ر٥	٤٩ر١
ســـوريا	٦ر٩٩٦	٨ر١٩٠	٢٥٤٨	٢٧ر٧	٥٩ر٢	٢٦٠٣	٧٤ر٤	٦٢ر٣
اليمن الشمالية	٦ر٣٠٧	٧ر١٣٦	٢٠٠٢	٥٩ر٤	٣٢ر٦	٢٠٨٧	٦١ر٨	٣٤ر٣
الصـــومال	٣ر١٧٢	٣ر٦٥٦	١٩٩٤	٦١ر٢	٤٢ر٥	٢١٥٦	٦٦ر٠	٤٦ر٤
مصر	٣٧ر٨٧١	٤٣ر٢٦٧	٢٤٦٢	٧١ر٧	٤١ر٩	٢٥١٧	٧٣ر٥	٤٤ر١
العـــراق	١١ر٥٣٨	١٣ر٩٠٣	٢٢١٢	٦٠ر٨	٣٩ر٩	٢٣٢١	٦٤ر٢	٤٣ر٩
الأردن	٢ر٦٤٧	٣ر١٤٤	٢٥٨٣	٦٩ر١	٥٥ر١	٢٦٣١	٧٠ر٥	٥٧ر٦
لبنـــان	٣ر٠٤٢	٣ر٤٩٢	٢٥٥٤	٧٣ر٩	٦٦ر٨	٢٦٣٥	٧٧ر١	٧١ر١
السعودية	٦ر٠٤٨	٦ر٩٤٣	٢٤١٢	٦٥ر٧	٤٠ر١	٢٤٧٧	٦٧ر٩	٤٥ر٩
اليمن الجنوبية	١ر٤٠٥	١ر٥٩٧	٢٢٧٣	٦٤ر٨	٥٣ر١	٢٤٥٠	٧٠ر٩	٥٦ر٦

مرفق رقم (١٥)
الانتاج المتاح للاستهلاك والاستهلاك والفجوة
للمجاميع الغذائية المختلفة بالدول العربية (بديل ٢)
عـــام ١٩٨٥

ألف طن

	الحبوب			الدرنات والجذور			السكر		
	الانتاج	الاستهلاك	الفجوة	الانتاج	الاستهلاك	الفجوة	الانتاج	الاستهلاك	الفجوة
الجزائر	٦٠٣٢ر٣	٤٥٣٦ر٣	١٤٩٦ر٠	٧٣٦ر٨	٥٢٧ر٤	٢٠٩ر٤	٦٥ر٨	٥٠٠ر١	-٤٣٤ر٣
مصر	٨٨٥٧ر٣	٩٨٠٢ر١	-٩٤٤ر٨	٨١٧ر٨	٧٣٦ر٢	٨١ر٦	٩١٤ر٩	٨٦٣ر٦	٥١ر٣
العـــراق	٣٦٩٧ر٦	٢٥٤٩ر١	١١٤٨ر٥	٢٤ر٦	٥٠ر٤	-٢٥ر٨	٣٢ر٣	٥٠٦ر٧	-٤٧٤ر٤
الأردن	٨١١ر٧	٦٤٦ر٢	١٦٥ر٥	—	٣٨ر٤	-٣٨ر٤	—	١١٣ر٨	-١١٣ر٨
لبنان	١٢٨ر٩	٦٤٧ر٨	-٥١٨ر٩	١١٤ر٦	٨٧ر٠	٢٧ر٦	٣٣ر٤	١١٧ر٩	-٨٤ر٥
ليبيـــا	١٧٣٣ر٨	٣٢٨ر٦	١٤٠٥ر٢	٣١٦ر٠	٢٧ر٥	٢٨٨ر٥	—	١١٣ر٦	-١١٣ر٦
موريتانيا	٥٠٣ر٩	٢٥٨ر١	٢٤٥ر٨	٤٨ر٢	١٠ر٨	٣٨ر٤	—	٣٥ر٥	-٣٥ر٥
المغرب	٩٦٥٠ر٠	٤٨١٤ر٧	٤٨٣٥ر٣	٣٦٩ر٨	١٧١ر٣	١٩٨ر٥	٣٥٣ر٥	٦٣٠ر٤	-٢٧٦ر٩
السعودية	٨٥٠ر٤	١٩٥٣ر٣	-١١٠٢ر٩	—	٣٤ر٠	-٣٤ر٠	—	٢٤٢ر٦	-٢٤٢ر٦
الصومال	١٥٧٨ر٥	٥٩٢ر٠	٩٨٦ر٥	٢٣ر٧	٤٧ر٠	-٢٣ر٣	٥٨ر٣	٨٨ر٣	-٣٠ر٠
السودان	٧٩٠٤ر٤	٣٤٥٧ر٧	٤٤٤٦ر٧	٥٠٠٠ر٤	٢٠٤٨ر٩	٢٩٥١ر٥	١٢٥ر٢	٤٣٤ر٤	-٣٠٩ر٢
سوريا	٤١٩٦ر٣	١٧٢٠ر٦	٢٤٧٥ر٧	١٠٢ر٣	١٤٣ر٢	-٤٠ر٩	٦٥ر٨	٢٧٣ر٢	-٢٠٧ر٤
تونس	٣٢٥٤ر٤	١٢٩٤ر٢	١٩٦٠ر٢	١٠٤ر٥	١٢١ر٨	-١٧ر٣	١٥ر٨	١٥٦ر١	-٤٠ر٣
اليمن الشمالية	٣١٠٤ر٠	٢٠٤١ر٥	١٠٦٢ر٥	٥٤ر٢	٨٢ر٣	-٢٨ر١	١٠ر٠	٩٨ر٨	-٨٨ر٨
اليمن الجنوبية	٢٠٧ر٣	٣٧٧ر١	-١٦٩ر٨	—	١ر٦	-١ر٦	—	٥٧ر٢	-٥٧ر٢
الجملة	٥٢٥١٠ر٨	٣٥٠١٩ر٣	١٧٤٩١ر٥	٧٧١٢ر٩	٤١٢٧ر٨	٣٥٨٥ر١	١٦٧٥ر٠	٤٢٣٣ر٢	-٢٥٥٧ر٢

تابع مرفق رقم (١٥)

	البقول			الخضر			الفاكهة		
	الانتاج	الاستهلاك	الفجوة	الانتاج	الاستهلاك	الفجوة	الانتاج	الاستهلاك	الفجوة
الجزائر	٦٢ر٣	٩٢ر٩	ـ٣٠ر٦	٩٨٩ر٦	٥٢٤ر٧	٤٦٤ر٩	٢٢٣٤ر٢	١٤٢٩ر٢	١٨٠٥
مصر	٤٤٣ر٧	٤٤٣ر٦	١ر	٦٠٦٣ر٢	٤٧٧٥ر٧	١٢٨٧ر٥	٢٥٠٦ر٦	٣٥١١ر٠	ـ١٠٠٤ر٤
العراق	٣٦ر١	٦٩ر٢	ـ٣٣ر١	٢٥١١ر٣	١٦٩٧ر٨	٨١٣ر٥	٧٨٢ر١	١٣٢٠ر٢	ـ٥٣٨ر١
الأردن	٣٧ر٤	٣٣ر٤	٤ر٠	٧٢٨ر١	٢٤١ر٨	٤٨٦ر٣	١٩٤ر٧	١٧٧ر٢	١٧ر٥
لبنان	١٥ر٨	١٤ر٦	١ر٢	٤٢٣ر٢	٣٠٣ر٤	١١٩ر٨	١٢٦٧ر٩	٥٩١ر٠	٦٧٦ر٩
ليبيا	١٤ر١	١٦ر٤	ـ٢ر٣	١٥٥٦ر١	٣٤١ر٠	١٢١٥ر١	٨٣٤ر٨	٣٦٥ر٤	٤٦٩ر٤
موريتانيا	٢٦ر٣	١١ر٠	١٥ر٣	—	٣ر٠	ـ٣ر٠	٢١ر٤	٢٣ر١	ـ١ر٧
المغرب	٤١٠ر٥	١٦٤ر١	٢٤٦ر٤	١١٦٣ر٣	٥٠٤ر٣	٦٥٩ر٠	٢٥٠٤ر٨	٩٣٢ر٥	١٥٧٢ر٣
السعودية	٦ر٤	٤٩ر٧	ـ٤٣ر٣	٢٥٩ر١	٦٢٧ر٢	ـ٣٦٨ر١	٤٩٨ر٩	١٣١٥ر١	ـ٨١٦ر١
الصومال	٥ر٩	٥ر١	٨ر	—	٧٥ر٥	ـ٧٥ر٥	٢٢٣ر٧	٩٢ر٤	١٣١ر٣
السودان	٥٣ر٠	١٢٠ر٠	ـ٦٧ر٠	٤٤٠ر٤	٥٧٤ر٤	ـ١٣٤ر٠	١٨٦ر١	٦٥٤ر٤	ـ٤٦٨ر٣
سوريا	١٥٢ر٦	١١٦ر٩	٣٥ر٧	١٨٦٩ر١	١٢٤٩ر٠	٦٢٠ر١	٧٢٣ر٢	١١٢٢ر٠	ـ٣٩٨ر٨
تونس	٧٦ر٤	٥٩ر٤	١٧ر٠	١٠٥٥ر٠	٥٨٤ر٧	٤٧٠ر٣	١٥٦٦ر٤	٤٥٨ر٣	١١٠٨ر١
اليمن الشمالية	٥٢ر٢	٩٣ر٣	ـ٤١ر١	١٩٨ر٤	٢٣٠ر٥	ـ٣٢ر١	١٢٧ر٨	٢١١ر٨	ـ٨٤ر٠
اليمن الجنوبية	—	٤ر٧	ـ٤ر٧	١٣٥ر٣	٧٠ر٧	٤٦ر٦	٢١ر٩	١٥٩ر٥	ـ١٣٧ر٦
الجملة	١٣٩٢ر٧	١٢٩٤ر٣	٩٨ر٤	١٧٣٩٢ر١	١١٨٠٣ر٧	٥٥٨٨ر٤	١٤٦٩٤ر٥	١٢٣٦٣ر١	٢٣٣١ر٤

مرفق رقم (١٦)
الانتاج المتاح للاستهلاك والاستهلاك والفجوة
للمجاميع الغذائية المختلفة بالدول العربية (بديل ٢)
لعــام ٢٠٠٠

	الحبوب *			الدرنات والجذور			الســكر		
	الانتاج	الاستهلاك	الفجوة	الانتاج	الاستهلاك	الفجوة	الانتاج	الاستهلاك	الفجوة
الجزائر	٧٩١٣ر١	٧٠٧٦ر٩	٨٣٦ر٢	٦٧٢ر٩	٨٢٢ر٨	ـ١٤٩ر٩	٨٤ر٣	٧٨٠ر٢	ـ٦٩٥ر٩
مصر	١٠٧٩٦ر٥	١٢٧٨٠ر٠	ـ١٩٨٣ر٥	١٠٠٤ر٧	١٠٠٧ر٦	ـ٢ر٩	١١١٧ر٢	١١٨٢ر٠	ـ٦٤ر٨
العراق	٩٤٢٤ر٨	٤٠٠٠ر١	٥٤٢٤ر٧	٢٦ر٢	٧٩ر٠	ـ٥٢ر٨	٨٢ر٩	٧٩٥ر١	ـ٧١٢ر٢
الأردن	١٠٩٥ر٠	١٠١٤ر٢	٨٠ر٨	—	٦٠ر٢	ـ٦٠ر٢	—	١٧٨ر٦	ـ١٧٨ر٦
لبنان	١٩٣ر٠	١٠٠١ر٨	ـ٨٠٨ر٨	١٧١ر٩	١٣٤ر٦	٣٧ر٣	٥٠ر١	١٨٢ر٣	ـ١٣٢ر٢
ليبيا	٢١٩٠ر٠	٥٠٤ر٤	١٦٨٥ر٦	٣٩٩ر٥	٤٢ر٢	٣٥٧ر٣	—	١٧٤ر٣	ـ١٧٤ر٣
موريتانيا	٧٨٨ر٥	٣٦٨ر٩	٤١٩ر٦	٧٥ر٣	١٥ر٥	٥٩ر٨	—	٥٠ر٧	ـ٥٠ر٧
المغرب	١٢٥٤٤ر٤	٧٢٦٧ر١	٢٥٧٧ر٣	٤٨٠ر٢	٢٥٨ر٥	٢٢١ر٧	٤٥٨ر٩	٩٥١ر٥	ـ٤٩٢ر٦
السعودية	١١٦٨ر٦	٢٩٩٤ر٦	ـ١٨٢٦ر٠	—	٥٢ر١	ـ٥٢ر١	—	٣٧٢ر٠	ـ٣٧٢ر٠
الصومال	٢٢١٥ر٧	٩١٤ر٦	١٣٠١ر١	٣٣ر٤	٧٢ر٥	ـ٣٩ر١	٨٢ر١	١٣٦ر٤	ـ٥٤ر٣
السودان	١٢٥٦٦ر٠	٥٣٥٩ر٣	٧٢٠٦ر٧	٧٩٤٩ر٢	٣١٧٥ر٧	٤٧٧٣ر٥	١٩٩ر٠	٦٧٣ر٢	ـ٤٧٤ر٢
سوريا	٥٧١٣ر٧	٢٧٠٠ر٧	٣٠١٣ر٠	١٣٩ر٣	٢٢٤ر٧	ـ٨٥ر٤	٨٩ر٦	٤٢٨ر٨	ـ٣٣٩ر٢
تونس	٣٩٠٧ر٢	١٨٦٣ر٦	٢٠٤٣ر٦	١١٦ر٦	١٧٥ر٤	ـ٥٨ر٨	١٦ر٩	٢٢٤ر٧	٢٠٧ر٨
اليمن الشمالية	٣٦٩٥ر٠	٣١١٩ر٦	٥٧٥ر٤	٦٤ر٦	١٢٥ر٨	ـ٦١ر٢	١٢ر٤	١٥٠ر٩	ـ١٣٨ر٥
اليمن الجنوبية	٢٩٧ر٥	٥٧٦ر٢	ـ٢٧٨ر٧	—	٢ر٤	ـ٢ر٤	—	٨٧ر٤	ـ٨٧ر٤
الجملة	٧٤٥٠٩ر٠	٥١٥٤٢ر٠	٢٢٩٦٧ر٠	١١١٣٣ر٩	٦٢٤٩ر٠	٤٨٨٤ر٩	٢١٩٣ر٤	٦٣٦٨ر١	ـ٤١٧٤ر٧

تابع مرفق رقم (١٦)

	البقول			الخضر			الفاكهة		
	الانتاج	الاستهلاك	الفجوة	الانتاج	الاستهلاك	الفجوة	الانتاج	الاستهلاك	الفجوة
الجزائر	٨٠ر٢	١٤٤ر٩	ـ٦٤ر٧	١٢٧١ر٧	٨١٨ر٥	٤٥٣ر٢	٤٩٩٠ر٢	٢٢٢٩ر٦	٢٧٦٠ر٦
مصر	٥٣٩ر٩	٦٠٧ر١	ـ٦٧ر٢	٧٣٩٥ر٨	٦٥٣٦ر٣	٨٥٩ر٥	٣٦٨٢ر١	٤٨٠٥ر٣	ـ١١٢٣ر٢
العـــراق	٩٢ر٦	١٠٨ر٦	ـ١٦ر٠	٦٣٩٩ر٧	٢٦٦٤ر٣	٣٧٣٥ر٤	٢٣٩١ر٦	٢٠٧١ر٧	٣١٩ر٩
الأردن	٥٠ر٥	٥٢ر٣	ـ١ر٨	٩٨١ر٥	٣٧٩ر٥	٦٠٢ر٠	٣١٥ر٢	٢٧٨ر١	٣٧ر١
لبنان	٢٣ر٧	٢٢ر٦	١ر١	٦٣٢ر٣	٤٦٩ر٣	١٦٣ر٠	٢٢٧٣ر٧	٩١٤ر٠	١٣٥٩ر٧
ليبيـــا	١٧ر٨	٢٥ر١	ـ٧ر٣	١٩٦٥ر٤	٥٢٣ر٤	١٤٤٢ر٠	١٢٦٥ر٣	٥٦٠ر٩	٧٠٤ر٤
موريتانيا	٤١ر٣	١٥ر٨	٢٥ر٥	—	٤ر٢	ـ٤ر٢	٤٠ر٣	٣٢ر٩	٧ر٤
المغرب	٥٣٣ر٣	٢٤٧ر٧	٢٨٥ر٦	١٥٠٩ر٤	٧٦١ر٢	٧٤٨ر٢	٣٩٠٥ر٦	١٤٠٧ر٤	٢٤٩٨ر٢
السعودية	٨ر٧	٧٦ر٣	ـ٦٧ر٦	٣٥٦ر٦	٩٦١ر٦	ـ٦٠٥ر٠	٨١٦ر٢	٢٠١٦ر٢	ـ١٢٠٠ر٠
الصومال	٨ر٢	٧ر٩	ر٣	—	١١٦ر٧	ـ١١٦ر٧	٣٧٦ر٥	١٤٢ر٧	٢٣٣ر٨
السودان	٨٤ر٢	١٨٦ر٠	ـ١٠١ر٨	٦٩٩ر٣	٨٩٠ر٣	ـ١٩١ر٠	٣٥٥ر١	١٠١٤ر٣	ـ٦٥٩ر٢
سوريا	٢٠٧ر٩	١٨٣ر٦	٢٤ر٣	٢٥٤٤ر٥	١٩٦٠ر٦	٥٨٣ر٩	١١٨١ر٥	١٧٦١ر٢	ـ٥٧٩ر٧
تونس	٩٥ر٧	* ٨٥ر٥	١٠ر٢	١٢٦٧ر١	٨٤١ر٩	٤٢٥ر٢	٢٢٥٦ر٢	٦٦٠ر٠	١٥٩٦ر٢
اليمن الشمالية	٦٢ر٣	١٤٢ر٦	ـ٨٠ر٣	٢٣٦ر٣	٣٥٢ر٢	ـ١١٥ر٩	١٨٢ر٥	٣٣٣ر٧	ـ١٤١ر٢
اليمن الجنوبية	—	٧ر٣	ـ٧ر٣	١٩٦ر١	١٠٨ر٠	٨٨ر١	٤٣ر٠	٢٤٣ر٨	ـ٢٠٠ر٨
الجملة	١٨٤٦ر٢	١٩١٣ر٣	ـ٦٧ر٠	٢٥٤٥٥ر٧	١٧٣٨٨ر٠	٨٠٦٧ر٧	٢٤٠٧٥ر٠	١٨٤٦١ر٨	٥٦١٣ر٢

مرفق رقم (١٧)
نسبة الاكتفاء الذاتي من الزيوت في البلاد العربية
في عام ١٩٧٥ ، ١٩٨٥ ، ٢٠٠٠

(الف طن)

الدولة	١٩٧٥ انتاج	١٩٧٥ احتياجات	١٩٧٥ الفرق	١٩٧٥ نسبة الاكتفاء الذاتي	١٩٨٥ انتاج	١٩٨٥ احتياجات	١٩٨٥ الفرق	١٩٨٥ نسبة الاكتفاء الذاتي	٢٠٠٠ انتاج	٢٠٠٠ احتياجات	٢٠٠٠ الفرق	٢٠٠٠ نسبة الاكتفاء الذاتي
العراق(١)	٣ر٢١	١٠ر٦	(٢٩٧ر٤)	٣ر٢	٧ر٧	١٢١ر١	(١١٣ر٤)	٦ر٤	١٥ر٩	١٥٢	(١٣٦ر١)	١٠ر٥
(٢)					١٠٧	١٢١ر١	(١٤ر١)	٨٨ر٤	١٣٧	١٥٢	(١٥)	٩٠
سوريا(١)	٦٦	٧٨ر٨	(١٢ر٨)	٨٣ر٧	١٢٤	١٢٤	٠٠٠	١٠٠	٢٣٦	٢٣٧ر٤	(١ر٤)	٩٩ر٤
(٢)					١٦٥	١٢٤	٤١	١٣٣	٢٨٣	٢٣٧ر٤	٤٤ر٦	١١٩
مصر(١)	٩٥	٥٠٨	(٤١٣)	٤٧ر٨	١٣٧	٥٣٤	(٣٩٧)	٢٥ر٦	١٦٧	٥٩١	(٤٢٤)	٢٨ر٢
(٢)					١٩٢	٥٣٤	(٣٤٢)	٣٥ر٩	٢٣٣	٥٩١	(٣٥٨)	٣٩ر٤
المغرب(١)	٨ر٨	١٠٥	(٩٦ر٢)	٨ر٥	١٧ر٤	٢١	(١٩٢ر٦)	٨ر٣	٣١	٤٧٠	(٤٣٤)	٦ر٦
(٢)					٧٤	٢١٠	(١٣٦)	٣٦	١٦٧	٤٧٠	(٣٠٣)	٣٥ر٥
السودان(١)	٣٢٦ر٢	١٦٩ر٤	١٥٦ر٨	١٩٢ر٦	٤٠٠	٢٨٦	١١٤	١٣٩ر٩	٧٩٧	٥٤١	٢٥٦	١٤٧ر٣
(٢)					٧٦٩ر٩	٢٨٦	٤٨٣ر٩	٢٦٩ر١	١٥١٠	٥٤١	٩٦٩	٢٧٩
تونس	١٢١ر٤	١٠٣ر٣	١٨ر١	١١٧ر٥	١٣١	١٣٤ر٧	(٣ر٧)	٩٧ر٢	١٣٣	١٧٩ر٥	(٤٦ر٥)	٧٤ر١
اليمن الشمالية	٢ر٢	٠ر٥	١ر٧	٤٤٠	٢ر٨	٠ر٧	٢ر١	٤٠٠	٥ر٤	١ر١	٤ر٣	٤٩١
دول عربية اخرى	٣٣ر٦	٢٦٣ر٧	(٢٣٠ر١)	١٢ر٧	٤٥	٣٩٧	(٣٥٢)	١١ر٣	٥٤ر٢	٦٩٩ر٥	(٦٤٥ر٣)	٧ر٧
اجمالي(١)	٦٥٦ر٤١	١٣٢٩ر٣	(٨٤٩ر٥)	٤٩ر٤	٨٦٤ر٩	١٨٠٧ر٥	(١٠٥٨ر٧)	٤٧ر٨	١٤٣٩ر٥	٢٨٧١ر٥	(١٦٤٢ر٣)	٥٥ر١
فائض			١٧٦ر٧				١١٦ر١				٢٦٠ر٣	
صافي العجز			(٦٧٣ر٩)				(٩٤٢ر٦)				١٣٨٢ر٠	
اجمالي(٢)					١٤٨٦ر٧	١٨٠٧ر٥	(٩٤٧ر٨)	٨٢ر٧	٢٥٢١ر٦	٢٨٧١ر٥	(١٣٦٧ر٨)	٨٧ر٨
فائض							٥٣٧				١٠١٧ر٩	
صافي العجز							(٣٤٠ر٨)				(٣٤٦ر٩)	

(١) بدون البرنامج المتضمن في خطط الاقطار المختلفة
(٢) بالبرنامج المتضمن في خطط الأقطار المختلفة .

مرفق رقم (١٨)

تطور استهلاك الدول العربية من المنسوجات القطنية ونسبتها الى اجمالى الاستهلاك من منتجات الكساء الرئيسية

(بالألف طن)

الدولة	١٩٧١ اجمالى الاستهلاك	١٩٧١ منسوجات قطنية	١٩٧١ ٪	١٩٧٢ اجمالى الاستهلاك	١٩٧٢ منسوجات قطنية	١٩٧٢ ٪	١٩٧٣ اجمالى الاستهلاك	١٩٧٣ منسوجات قطنية	١٩٧٣ ٪	١٩٧٤ اجمالى الاستهلاك	١٩٧٤ منسوجات قطنية	١٩٧٤ ٪	١٩٧٥ اجمالى الاستهلاك	١٩٧٥ منسوجات قطنية	١٩٧٥ ٪
مصر	١٠٨ر٤	٩١ر٢	٨٤	١١٨ر٧	٩٥ر٣	٨٠	١٢٥ر٢	١٠٠ر٦	٨١	١٣١ر٣	١٠٦ر٥	٨١	١٤١ر٢	١١٣ر٣	٨٠
السودان	٤٧ر٥	٤٣ر٢	٩١	٣٧ر٧	٣٢ر١	٨٥	٣٠ر٢	٢٧ر١	٩٠	٣٢ر٧	٢٧ر٦	٨٤	٤٧ر٦	٤٠ر٠	٨٤
السعودية	١٦ر٠	٤ر٦	٢٨	٢١ر٩	٤ر٨	٢٢	٣١ر١	٤ر٨	١٥	٢٥ر٤	٤ر٥	١٨	—	—	—
الكويت	١٣ر٠	٢ر٢	١٦	١٣ر٢	٢	١٥	٩ر٣	١ر٣	١٤	١٣ر٧	١ر٤	١٠	١٩ر٠	١ر٧	٩
البحرين	١ر٨	٠ر٦	٣٣	٢ر٢	٠ر٥	٢٣	٦ر٢	٢ر٠	٣٢	٢ر٦	٠ر٤	١٥	٣ر٠	٠ر٧	٢٣
قطر	١ر٧	٠ر٥	٢٩	٢ر١	٠ر٣	١٤	٢ر٤	٠ر٢	٨	٢ر٢	٠ر٢	٩	٢ر٧	٠ر٢	٧
الامارات	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١٢ر٦	١ر٩	١٥
سوريا	٣٢ر٨	٢٦ر٧	٨٢	٣٩ر٣	٢٧ر٧	٧٠	٤٢ر٦	٢٨ر١	٦٨	٤٧ر٤	٣٣ر٦	٧١	٤٥ر٨	٣٥ر٧	٧٨
العراق	٢٩ر٠	١٨ر٤	٦٣	٣٠ر٧	٢٠ر٧	٦٧	٢٩ر٢	١٩ر٣	٦٦	٣٢ر٩	٢١ر٢	٦٥	٤٨ر٤	٣٤ر٠	٧٠
الأردن	١٠ر٢	٢ر١	٢٠	١١ر٨	٢ر٤	٢٠	١٢ر٠	٢ر٢	١٨	١٠ر٨	١ر٤	١٣	١٣ر١	١ر٦	١٢
لبنان	—	—	—	—	—	—	١٧ر١	٤ر٠	٢٦	—	—	—	—	—	—
ليبيا	١٥ر٣	٤ر٦	٣٠	٢٠ر٦	٥ر٤	٢٦	٢٧ر٧	٦ر٠	٢١	٢٩ر٨	٥ر٠	١٧	٣٩ر٥	٧ر١	١٨
الجزائر	—	—	—	—	—	—	٤٧ر١	١٦ر٦	٣٥	٥٧ر٥	٢١ر٧	٣٨	٥١ر١	٢٣ر٦	٤٦
تونس	٩ر٩	٣ر٥	٣٥	٩ر٥	٢ر٩	٤٥	٩ر١	٣ر٣	٣٦	١٤ر٥	٤ر٠	٢٨	١٩ر٥	٥ر٣	٢٧
المغرب	٤١ر٢	١٥ر٦	٣٨	٤٢ر٥	١٦ر٤	٣٩	٤٥ر٠	١٦ر٩	٣٧	٤٤ر١	١٦ر٧	٣٨	٤٩ر٤	١٨ر٠	٣٦
اليمن ع	—	—	—	١ر٩	١ر٥	٨٠	٢ر٥	١ر٨	٧٢	٣ر١	١ر٦	٥٢	٤ر٦	١ر٤	٣٠
الاجمالى	٣٢٧ر٣	٢١٣ر٢	٦٥	٣٥٢ر١	٢١٢ر٠	٦٠	٤٣٦ر٧	٢٣٥ر٣	٥٤	٤٤٨ر٠	٢٤٥ر٨	٥٥	٤٩٧ر٥	٢٨٤ر٥	٥٧

المصدر : البيانات القطرية للدول المتضمنة في الجدول ·

مرفق رقم (١٩)

تطور استهلاك الدول العربية من المنسوجات الصوفية

ونسبتها الى اجمالى الاستهلاك من منتجات الكساء الرئيسية

(بالألف طن)

الدولة	١٩٧١ اجمالى الاستهلاك	١٩٧١ منسوجات صوفية	١٩٧١ ٪	١٩٧٢ اجمالى الاستهلاك	١٩٧٢ منسوجات صوفية	١٩٧٢ ٪	١٩٧٣ اجمالى الاستهلاك	١٩٧٣ منسوجات صوفية	١٩٧٣ ٪	١٩٧٤ اجمالى الاستهلاك	١٩٧٤ منسوجات صوفية	١٩٧٤ ٪	١٩٧٥ اجمالى الاستهلاك	١٩٧٥ منسوجات صوفية	١٩٧٥ ٪
مصر	١٠٨ر٤	٣ر٣	٣	١١٨ر٧	٣ر٢	٣	١٢٥ر٢	٣ر١	٢	١٣١ر٣	٢ر٦	٢	١٤١ر٢	٣ر٤	٢
السودان	٤٧ر٥	٠ر٠	—	٣٧ر٧	٠ر٠	—	٣٠ر٢	٠ر٠	—	٣٢ر٧	٠ر٠	—	٤٧ر٦	٠ر٠	—
السعودية	١٦ر٥	٠ر٣	٢	٢١ر٩	٠ر٣	١	٣١ر١	٠ر٩	٣	٢٥ر٤	٠ر٩	٤	—	—	—
الكويت	١٣ر	٠ر٨	٦	١٣ر٢	٠ر٨	٦	٩ر٣	٠ر٩	٩	١٣ر٧	٠ر٨	٦	١٩ر٠	١ر٢	٦
البحرين	١ر٨	٠ر١	٥	٢ر٢	٠ر٢	٩	٦ر٢	٠ر١	٢	٢ر٦	٠ر٢	٨	٣ر٠	٠ر٣	٦
قطر	١ر٧	٠ر١	٦	٢ر١	٠ر١	٥	٢ر٤	٠ر١	٤	٢ر٢	—		٢ر٧	٠ر١	٤
الامارات	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١٢ر٦	٠ر٣	٢
سوريا	٣٢ر٨	٢ر٠	٦	٣٩ر٣	٢ر	٥	٤٢ر٦	٢ر٢	٥	٤٧ر٤	١ر٧	٤	٤٥ر٨	١ر٦	٣
العراق	٢٩ر٠	٠ر٥	٢	٣٠ر٧	٠ر٧	٢	٢٩ر٢	٠ر٧	٢	٣٢ر٩	ر١	٣	٤٨ر٤	٢ر١	٤
الأردن	١٠ر٢	٠ر١	١	١١ر٨	٠ر٢	٢	١٢ر٠	٠ر١	١	١٠ر٨	٠ر١	١	١٣ر١	٠ر١	١
لبنان	—	—	—	—	—	—	١٧ر١	١ر٨	١١	—	—	—	—	—	—
ليبيا	١٥ر٣	٠ر٢	١	٢٠ر٦	٠ر١	١	٢٧ر٧	٠ر٢	١	٢٩ر٨	٠ر٢	١	٣٩ر٥	٠ر٣	١
الجزائر	—	—	—	—	—	—	٤٧ر١	٠ر٣	١	٥٧ر٥	٠ر٨	١	٥١ر١	٠ر٤	١
تونس	٩ر٩	١ر٢	١٢	٩ر٥	١ر٤	١٥	٩ر١	٠ر٨	٩	١٤ر٥	١ر٧	١٢	١٩ر٥	١ر٣	٧
المغرب	٤١ر٢	٦ر١	١٥	٤٢ر٥	٧ر٠	١٦	٤٥ر٠	٧ر٤	١٦	٤٤ر١	٧ر٨	١٨	٤٩ر٤	٨ر٢	١٧
اليمن ع	—	—	—	١ر٩	—	—	٢ر٥	٠ر٠	١	٣ر١	٠ر٠	١	٤ر٦	٠ر٠	—
الاجمالى	٣٢٧ر٣	١٤ر٧	٥	٣٥٢ر١	١٦ر٠	٤	٤٣٦ر٧	١٨ر٤	٤	٤٤٨ر٠	١٧ر٨	٤	٤٩٧ر٥	١٩ر٢	٤

مرفق رقم (٢٠)

تطور استهلاك الدول العربية من منسوجات الألياف الصناعية
ونسبتها الى اجمالي الاستهلاك من منتجات الكساء الرئيسية

(بالألف طن)

الدولة	١٩٧١			١٩٧٢			١٩٧٣			١٩٧٤			١٩٧٥		
	اجمالي الاستهلاك	منسوجات أليــاف صناعية	٪	اجمالي الاستهلاك	منسوجات أليــاف صناعية	٪	اجمالي الاستهلاك	منسوجات أليــاف صناعية	٪	اجمالي الاستهلاك	منسوجات أليــاف صناعية	٪	اجمالي الاستهلاك	منسوجات أليــاف صناعية	٪
مصر	١٠٨ر٤	٢ر٥	٢	١١٨ر٧	٤ر٠	٣	١٢٥ر٢	٤ر٠	٣	١٣١ر٣	٣ر٩	٣	١٤١ر٢	٢ر٥	٤
السودان	٤٧ر٥	٣ر٣	٧	٣٧ر٧	٤ر٤	١٢	٣٠ر٢	٢ر٧	٩	٣٢ر٧	٤ر٤	١٣	٤٧ر٦	٦ر٥	١٤
السعودية	١٦ر٥	٦ر٢	٣٧	٢١ر٩	٨ر٨	٤٠	٣١ر١	١٤ر٠	٤٥	٢٥ر٤	١١ر١	٤٤	—	—	—
الكويت	١٣ر٠	٤ر٧	٣٦	١٣ر٢	٤ر٦	٣٥	٩ر٣	٤ر٧	٥٠	١٣ر٧	٥ر٢	٣٨	١٩ر٠	٨ر٠	٤٢
البحرين	١ر٨	٠ر٤	٢٢	٢ر٢	٠ر٥	٢٣	٦ر٢	١ر٥	٢٤	٢ر٦	٠ر٩	٣٤	٣ر٠	٠ر٨	٢٧
قطر	١ر٧	٠ر٦	٣٦	٢ر١	٠ر٩	٤٣	٢ر٤	١ر١	٤٦	٢ر٢	١ر١	٥٠	٢ر٧	١ر٥	٥٦
الامارات	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١٢ر٦	٩ر١	٧٣
سوريا	٣٢ر٨	٢ر٥	٨	٣٩ر٣	٦ر٩	١٨	٤٢ر٦	٩ر٠	٢١	٤٧ر٤	٩ر٠	١٩	٤٥ر٨	٦ر١	١٤
العراق	٢٩ر٠	٨ر٣	٢٩	٣٠ر٧	٧ر٥	٢٤	٢٩ر٢	٧ر٤	٢٥	٣٢ر٩	٨ر٧	٢٦	٤٨ر٤	٩ر١	١٩
الأردن	١٠ر٢	٢ر٢	٢١	١١ر٨	٢ر٩	٢٤	١٢ر٠	٣ر٠	٢٥	١٠ر٨	٢ر٤	٢٢	١٣ر١	٣ر٧	٢٨
لبنان	—	—	—	—	—	—	١٧ر١	٢ر١	١٨	—	—	—	—	—	—
ليبيا	١٥ر٣	٥ر١	٣٤	٢٠ر٦	٧ر٧	٣٧	٢٧ر٧	١١ر٦	٤٢	٢٩ر٨	١١ر٤	٣٨	٣٩ر٥	١٤ر٧	٣٧
الجزائر	—	—	—	—	—	—	٤٧ر١	٢٠ر٩	٤٤	٥٧ر٥	٢٥ر٠	٤٣	٥١ر١	١٦ر٤	٣٢
تونس	٩ر٩	١ر٥	١٥	٩ر٥	١ر٢	١٣	٩ر١	١ر٢	١٣	١٤ر٥	٢ر٤	١٦	١٩ر٥	٤ر٦	٢٣
المغرب	٤١ر٢	٩ر٠	٢٢	٤٢ر٥	٨ر٩	٢١	٤٥ر٠	٩ر٧	٢٢	٤٤ر١	٩ر٩	٢٢	٤٩ر٤	١١ر٤	٢٣
اليمن ع	—	—	—	١ر٩	٠ر٣	١٦	٢ر٥	٠ر٤	١٦	٣ر١	٠ر٩	٢٩	٤ر٦	٢ر٣	٥٠
الاجمالي	٣٢٧ر٣	٤٦ر٣	١٤	٣٥٢ر١	٥٨ر٦	١٧	٤٣٦ر٧	٩٤ر٥	٢٢	٤٤٨ر٠	٩٦ر٣	٢١	٤٩٧ر٥	٩٩ر٤	٢٠

مرفق رقم (٢١)
تطور استهلاك الدول العربية من الملابس الجاهزة
ونسبتها الى اجمالى الاستهلاك من منتجات الكساء الرئيسية

(بالألف طن)

الدولة	١٩٧١			١٩٧٢			١٩٧٣			١٩٧٤			١٩٧٥		
	اجمالى الاستهلاك	الملابس الجاهزة	٪	اجمالى الاستهلاك	الملابس الجاهزة	٪	اجمالى الاستهلاك	الملابس الجاهزة	٪	اجمالى الاستهلاك	الملابس الجاهزة	٪	اجمالى الاستهلاك	الملابس الجاهزة	٪
مصر	١٠٨ر٤	٥ر٠	٥	١١٨ر٧	٧ر٤	٦	١٢٥ر٢	٨ر٨	٧	١٣١ر٣	٩ر٠	٧	١٤١ر٢	٩ر٨	٧
السودان	٤٧ر٥	٠ر٦	١	٣٧ر٧	١ر١	٣	٣٠ر٢	٠ر٤	١	٣٢ر٧	٠ر٦	٢	٤٧ر٦	١ر٠	٢
السعودية	١٦ر٥	٣ر١	١٩	٢١ر٩	٤ر٥	٢١	٣١ر١	٥ر٣	١٧	٢٥ر٤	٦ر٧	٢٦	—	—	—
الكويت	١٣ر٠	٥ر٤	٤٢	١٣ر٢	٥ر٨	٤٤	٩ر٣	٢ر٢	٢٤	١٣ر٧	٦ر١	٤٥	١٩ر٠	٦ر١	٣٢
البحرين	١ر٨	٠ر٧	٣٨	٢ر٢	١ر٠	٤٥	٦ر٢	٢ر٥	٤١	٢ر٦	١ر٠	٣٩	٣ر٠	١ر٣	٤٣
قطر	١ر٧	٠ر٥	٢٩	٢ر١	٠ر٨	٣٨	٢ر٤	١ر٠	٤٢	٢ر٢	٠ر٩	٤١	٢ر٧	٠ر٩	٣٣
الامارات	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١٢ر٦	١ر١	٩
سوريا	٣٢ر٨	٠ر٢	—	٣٩ر٣	١ر٦	٤	٤٢ر٦	١ر٨	٤	٤٧ر٤	١ر٧	٣	٤٥ر٨	٠ر٩	٢
العراق	٢٩ر٠	٠ر٩	٣	٣٠ر٧	٠ر٨	٣	٢٩ر٢	٠ر٨	٢	٣٢ر٩	٠ر٨	٢	٤٨ر٤	١ر٢	٢
الأردن	١٠ر٢	٤ر٤	٤٤	١١ر٨	٤ر٦	٣٩	١٢ر٠	٤ر٩	٤١	١٠ر٨	٥ر٠	٤٦	١٣ر١	٥ر٩	٤٥
لبنان	—	—	—	—	—	—	١٧ر١	٠ر٦	٤	—	—	—	—	—	—
ليبيا	١٥ر٣	٥ر٢	٣٤	٢٠ر٦	٧ر١	٣٥	٢٧ر٧	٩ر٦	٣٥	٢٩ر٨	١٢ر٩	٤٣	٣٩ر٥	١٧ر١	٤٣
الجزائر	—	—	—	—	—	-	٤٧ر١	٣ر٤	٧	٥٧ر٥	٣ر٦	٥	٥١ر١	٤ر٠	٨
تونس	٩ر٩	١ر٦	١٦	٩ر٥	١ر٧	١٨	٩ر١	١ر٥	١٧	١٤ر٥	٤ر١	٢٨	١٩ر٥	٥ر٤	٢٨
المغرب	٤١ر٢	٥ر٥	١٣	٤٢ر٥	٥ر٠	١٢	٤٥ر٠	٥ر٦	١٣	٤٤ر١	٤ر٩	١١	٤٩ر٤	٧ر٢	١٥
اليمن ع	—	—	—	١ر٩	٠ر١	٤	٢ر٥	٠ر٣	١٢	٣ر١	٠ر٦	١٩	٤ر٦	٠ر٩	١٩
الاجمالى	٣٢٧ر٣	٣٣ر١	١٠	٣٥٢ر١	٤١ر٥	١٢	٤٣٦ر٧	٤٨ر٧	١١	٤٤٨ر٠	٥٧ر٩	١٣	٤٩٧ر٥	٦٢ر٨	١٣

مرفق رقم (٢٢)
تطور استهلاك الدول العربية من منتجات التريكو
ونسبتها الى اجمالى الاستهلاك من منتجات الكساء الرئيسية

(بالألف طن)

الدولة	١٩٧١ اجمالى الاستهلاك	١٩٧١ منتجات التريكو	١٩٧١ ٪	١٩٧٢ اجمالى الاستهلاك	١٩٧٢ منتجات التريكو	١٩٧٢ ٪	١٩٧٣ اجمالى الاستهلاك	١٩٧٣ منتجات التريكو	١٩٧٣ ٪	١٩٧٤ اجمالى الاستهلاك	١٩٧٤ منتجات التريكو	١٩٧٤ ٪	١٩٧٥ اجمالى الاستهلاك	١٩٧٥ منتجات التريكو	١٩٧٥ ٪
مصر	١٠٨ر٤	٦ر٤	٦	١١٨ر٧	٨ر٨	٨	١٢٥ر٢	٨ر٧	٧	١٣١ر٣	٩ر٣	٧	٦٤١ر٢	٩ر٥	٧
السودان	٤٧ر٥	٠ر٤	١	٣٧ر٧	٠ر١	—	٣٠ر٢	٠ر٠	—	٣٢ر٧	١ر	١	٤٧ر٦	١ر	—
السعودية	١٦ر٥	٢ر٣	١٤	٢١ر٩	٣ر٥	١٦	٣١ر١	١ر٦	٢٠	٢٥ر٤	٢ر٢	٨	—	—	—
الكويت	١٣ر٠	—	—	١٣ر٢	—	—	٩ر٣	٠ر٢	٢	١٣ر٧	٠ر٢	١	١٨ر٠	٢ر٠	١١
البحرين	١ر٨	٠ر٠	٢	٢ر٢	٠ر٠		٦ر٢	٠ر١	١	٢ر٦	٠ر١	٤	٣ر٠	٠ر١	١
قطر	١ر٧	—	—	٢ر١	—	—	٢ر٤	—	—	٢ر٢	—	—	٢ر٧	—	—
الامارات	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١٢ر٦	٠ر٢	١
سوريا	٣٢ر٨	١ر٤	٤	٣٩ر٣	١ر١	٣	٤٢ر٦	١ر٠	٢	٤٧ر٤	١ر٤	٣	٤٥ر٨	١ر٥	٣
العراق	٢٩ر٠	٠ر٩	٣	٣٠ر٧	١ر٠	٤	٢٩ر٢	١ر٠	٤	٣٢ر٩	١ر٢	٤	٤٨ر٤	٢	٥
الأردن	١٠ر٢	١ر٤	١٤	١١ر٨	١ر٧	١٥	١٢ر٠	١ر٨	١٥	١٠ر٨	١ر٩	١٨	١٣ر١	١ر٨	١٤
لبنان	—	—	—	—	—	—	١٧ر١	٧ر١	٤١	—	—	—	—	—	—
ليبيا	١٥ر٣	٠ر٢	١	٢٠ر٦	٠ر٣	١	٢٧ر٧	٠ر٣	١	٢٩ر٨	٠ر٣	١	٣٩ر٥	٠ر٣	١
الجزائر	—	—	—	—	—	—	٤٧ر١	٥ر٩	١٣	٥٧ر٥	٦ر٤	١١	٥١ر١	٦ر٧	١٣
تونس	٩ر٩	٢ر١	٢٢	٩ر٥	٢ر٣	٢٤	٩ر١	٢ر٣	٢٥	١٤ر٥	٢ر٣	١٦	١٩ر٥	٢ر٩	١٥
المغرب	٤١ر٢	٤ر٩	١٢	٤٢ر٥	٥ر٢	١٢	٤٥ر٠	٥ر٤	١٢	٤٤ر١	٤ر٨	١١	٤٩ر٤	٤ر٥	٩
اليمن ع	—	—	—	١ر٩	—	—	٢ر٥	—	—	٣ر١	—	—	٤ر٦	—	—
الاجمالى	٣٢٧ر٣	٢٠ر٠	٦	٣٥٢ر١	٢٤ر٠	٧	٤٣٦ر٧	٣٩ر٩	٩	٤٤٨ر٠	٣٠ر٢	٧	٤٩٧ر٥	٣١ر٦	٦

مرفق رقم (٢٣)

تطور الانتاج العربى من المنسوجات القطنية وتوزيعه على الدول

الـــدولة	١٩٧١		١٩٧٢		١٩٧٣		١٩٧٤		١٩٧٥	
	ألف طن	٪	ألف طن	٪	ألف طن	٪	ألف طن	٪	ألف طن	٪
مصر	١١٣ر٦٠	٦٠ر٦	١١٥ر٩٠	٥٨ر٧	١١٨ر٢٠	٥٤ر٠	١٢٠ر٠٠	٥٢ر٢	١٢١ر٧٠	٥٠ر٧
السودان	١٣ر٢٠	٧ر٠	١٤ر١٠	٧ر١	١٤ر٤٠	٦ر٦	١٤ر٥٥	٦ر٣	١٥ر٤٥	٦ر٤
سوريا	٢٩ر٠٠	١٥ر٥	٣٠ر٠٠	١٥ر٢	٣١ر٠٠	١٤ر٢	٣٥ر٠٠	١٥ر٢	٣٦ر٧٠	١٥ر٣
العراق	١١ر٢٥	٦ر٠	١٤ر٤٠	٧ر٣	١٣ر٩٥	٦ر٤	١٣ر٢٠	٥ر٧	١٥ر٠٠	٦ر٣
الأردن	ر٠٧	—	ر٠٧	—	ر٠٨	—	ر٠٨	—	ر٠٨	—
ليبيـا	١ر٥٠	ر٨	١ر٥٠	ر٨	١ر٥٠	ر٧	٢ر٠٢	٠ر٩	٢ر٥٥	١ر١
الجزائر	—	—	—	—	١٦ر٠٠	٧ر٣	٢٠ر٠٠	٨ر٧	٢٢ر٠٠	٩ر٢
تونس	٤ر٢٠	٢ر٢	٤ر٣٥	٢ر٢	٥ر٦٢	٢ر٦	٦ر١٥	٢ر٧	٦ر٦٠	٢ر٨
المغرب	١٤ر٨٠	٧ر٩	١٥ر٨٩	٨ر١	١٦ر٧٢	٧ر٦	١٧ر٦٠	٧ر٧	١٨ر٥٣	٧ر٧
اليمن العربية	—	—	١ر٢٠	٠ر٦	١ر٢٦	٠ر٦	١ر٣٣	٠ر٦	١ر١٧	٠ر٥
الاجمالى	١٨٧ر٦٢	١٠٠	١٩٧ر٤١	١٠٠	٢١٨ر٧٣	١٠٠	٢٢٩ر٩٣	١٠٠	٢٣٩ر٧٨	١٠٠

المصدر : البيانات القطرية للانتاج

مرفق رقم (٢٤)
تطور الانتاج العربى من المنسوجات الصوفية وتوزيعه على الدول

الدولة	١٩٧١		١٩٧٢		١٩٧٣		١٩٧٤		١٩٧٥	
	ألف طن	٪	ألف طن	٪	ألف طن	٪	ألف طن	٪	ألف طن	٪
مصر	٣ر١٠	٢٤ر٦	٣ر١٠	٢١ر٩	٣ر١٠	٢١ر٧	٢ر٤٠	١٧ر٦	٣ر٣٠	٢١ر٩
سوريا	١ر٨٠	١٤ر٣	٢ر٠٠	١٤ر٢	٢ر٢٠	١٥ر٤	١ر٧٠	١٢ر٤	١ر٥٤	١٠ر٢
العراق	ر٥٧	٤ر٥	ر٥٦	٤ر٠	ر٦٣	٤ر٤	ر٧٠	٥ر١	ر٥٦	٣ر٧
الأردن	ر١٢	ر٩	ر١٢	ر٨	ر١٣	ر٩	ر٢٤	١ر٨	ر١٤	ر٩
الجزائر	—	—	—	—	ر١٤	١ر٠	٠ر١٤	١ر٠	٠ر١٤	٠ر٩
تونس	١ر٠١	٨ر٠	١ر٣٣	٩ر٤	٠ر٧٠	٤ر٩	٠ر٧٣	٥ر٣	١ر٢١	٨ر٠
المغرب	٦ر٠١	٤٧ر٧	٧ر٠٢	٤٨ر٧	٧ر٣٩	٥١ر٧	٧ر٧٨	٥٦ر٨	٨ر١٩	٥٤ر٤
الاجمالى	١٢ر٦١	١٠٠	١٤ر١٣	١٠٠	١٤ر٢٩	١٠٠	١٣ر٦٩	١٠٠	١٥ر٠٨	١٠٠

المصدر : البيانات القطرية للانتاج

مرفق رقم (٢٥)
تطور الانتاج العربي من منسوجات الألياف الصناعية وتوزيعه على الدول

الـدولة	١٩٧١		١٩٧٢		١٩٧٣		١٩٧٤		١٩٧٥	
	ألف طن	٪	ألف طن	٪	ألف طن	٪	ألف طن	٪	ألف طن	٪
مصر	٢ر٩٠	١٤ر٠	٤ر١٠	١٥ر٢	٤ر١٠	٨ر٢	٣ر٩٠	٧ر٤	٥ر٢٠	١١ر٦
سوريا	٤ر٠٤	١٩ر٥	٨ر٦٣	٣١ر٩	١٠ر٥٦	٢١ر٣	٩ر٦٩	١٨ر٤	٧ر٣٠	١٦ر٣
العراق	٤ر٤٠	٢١ر٢	٤ر٦٣	١٧ر١	٤ر٨٧	٩ر١	٥ر١٣	٩ر٨	٥ر٤٠	١٢ر٠
الجزائر	—	—	—	—	٢٠ر٠٠	٤٠ر٣	٢٣ر٠٠	٤٣ر٧	١٥ر٥٠	٣٤ر٥
تونس	١ر٠٦	٥ر١	٠ر٨٨	٣ر٣	٠ر٨٥	١ر٧	١ر١٧	٢ر٢	١ر٢٠	٢ر٧
المغرب	٨ر٣٦	٤٠ر٢	٨ر٨٠	٣٢ر٥	٩ر٢٦	١٨ر٧	٩ر٧٥	١٨ر٥	١٠ر٢٦	٢٢ر٩
الاجمالي	٢٠ر٧٦	١٠٠	٢٧ر٠٤	١٠٠	٤٩ر٦٤	١٠٠	٥٢ر٦٤	١٠٠	٤٤ر٨٦	١٠٠

المصدر : البيانات القطرية للانتاج

مرفق رقم (٢٦)

تطور الانتاج العربى من الملابس الجاهزة وتوزيعه على الدول

الدولة	١٩٧١		١٩٧٢		١٩٧٣		١٩٧٤		١٩٧٥	
	ألف طن	٪	ألف طن	٪	ألف طن	٪	ألف طن	٪	ألف طن	٪
مصر	٧ر٧٠	٣٥ر٤	١٠ر٦٠	٤٠ر٤	١٠ر٨٠	٣٢	١١ر٢٠	٣١ر١٠	١١ر٨٩	٣٠ر٤
سوريا	١ر٠٨	٥ر٠	٢ر٣٠	٨ر٨	٢ر٨١	٨ر٣	٢ر٥٧	٧ر١	١ر٩٤	٥ر٠
العراق	٠ر٧١	٣ر٣	٠ر٧٥	٢ر٩	٠ر٧٩	٢ر٤	٠ر٨٣	٢ر٣	٠ر٨٧	٢ر٢
الأردن	٤ر٠٧	١٨ر٧	٤ر٢٩	١٦ر٣	٤ر٥١	١٣ر٤	٤ر٧٥	١٣ر٢	٥ر٠٠	١٢ر٨
ليبيا	—	—	—	—	—	—	—	—	٠ر٣٠	٠ر٨
الجزائر	—	—	—	—	٣ر٣٨	١٠ر٠	٣ر٥٦	٩ر٩	٣ر٧٥	٩ر٦
تونس	١ر٧٧	٨ر١	١ر٧٧	٦ر٧	٤ر٤٤	١٣ر٢	٥ر٧٦	١٦ر٠	٧ر٥٠	١٩ر٢
المغرب	٦ر٤٣	٢٩ر٥	٦ر٥٤	٢٤ر٩	٦ر٩٨	٢٠ر٧	٧ر٣٦	٢٠ر٤	٧ر٨٠	٢٠ر٠
الاجمالى	٢١ر٧٦	١٠٠	٢٦ر٢٥	١٠٠	٣٣ر٧١	١٠٠	٣٦ر٠٣	١٠٠	٣٩ر٠٥	١٠٠

المصدر : البيانات القطرية للانتاج

مرفق رقم (٢٧)
تطور الانتاج العربي من منتجات التريكو وتوزيعه على الدول

الـــدولة	١٩٧١		١٩٧٢		١٩٧٣		١٩٧٤		١٩٧٥	
	ألف طن	٪	ألف طن	٪	ألف طن	٪	ألف طن	٪	ألف طن	٪
مصر	٩ر٠٠	٤٤ر٩	٩ر١٠	٤٣ر٦	١٠ر٣٠	٣٦ر٢	١٠ر٣٠	٣٤ر٧	١١ر٥٠	٣٥ر٩
سوريا	٢ر١٧	١٠ر٨	٢ر٢٨	١٠ر٩	٢ر٤٤	٨ر٦	٢ر٨	٩ر٤	٣ر١٢	٩ر٨
العراق	٠ر٨٥	٤ر٢	٠ر٨٩	٤ر٣	٠ر٩٤	٣ر٣	٠ر٩٩	٣ر٣	١ر٠٤	٣ر٣
الأردن	٠ر٨٧	٤ر٣	٠ر٩٢	٤ر٤	٠ر٩٦	٣ر٤	١ر٠٢	٣ر٤	١ر٠٧	٣ر٣
الجزائر	—	—	—	—	٥ر٨١	٢٠ر٥	٦ر١٢	٢٠ر٦	٦ر٤٤	٢٠ر١
تونس	٢ر١٥	١٠ر٧	٢ر٣٩	١١ر٥	٢ر٣٩	٨ر٤	٢ر٦٥	٨ر٩	٢ر٦٥	٨ر٣
المغرب	٥ر٣٠	٢٥ر١	٥ر٢٨	٢٥ر٣	١٥ر٥٧	١٩ر٦	٥ر٨٧	١٩ر٧	٦ر١٨	١٩ر٣
الاجمالي	٢٠ر٠٧	١٠٠	٢٠ر٨٦	١٠٠	٢٨ر٤١	١٠٠	٢٩ر٧٥	١٠٠	٣٢ر٠٠	١٠٠

المصدر : البيانات القطرية للانتاج

مرفق رقم (٢٨)
تطور الواردات العربية من منتجات الكساء وتوزيعها على الدول

الدولة	١٩٧٢		١٩٧١		١٩٧٣		١٩٧٤		١٩٧٥	
	ألف طن	٪	ألف طن	٪	ألف طن	٪	ألف طن	٪	ألف طن	٪
مصر	٠ر٢١	٠ر٢	٠ر١٠	٠ر١	٠ر٢٠	٠ر٢	٠ر٤٠	٠ر٣	١ر١٠	٠ر٧
السودان	٣٤ر٣١	٣٣ر٤	٢٣ر٦٢	٢٢ر٩	١٥ر٨٤	١٣ر٨	١٨ر٢٠	١٤ر٧	٣٢ر١١	٢١ر٥
السعودية	١٦ر٥٠	١٦ر١	٢١ر٨٥	٢١ر٢	٣١ر٠٨	٢٧ر١	٢٥ر٣٦	٢٠ر٥	—	—
الكويت	١٣ر٠٤	١٢ر٧	١٣ر٥٠	١٣ر٢	٩ر٢٨	٨ر٢	١٣ر٧٠	١١ر١	١٨ر٩٧	١٢ر٧
البحرين	١ر٨٠	١ر٧	٢ر١٤	٢ر١	٦ر٢٤	٥ر٤	٢ر٦٥	٢ر٢	٣ر٠٣	٢ر٠
قطر	١ر٧٣	١ر٧	٢ر٠٣	٢ر٠	٢ر٤٢	٢ر١	٢ر١٨	١ر٠	٢ر٧٢	١ر٨
سوريا	٠ر٨٩	٠ر٩	١ر٠٧	١ر٠	٠ر٧٥	٠ر٧	١ر٣٤	١ر١	٣ر١٩	٢ر١
العراق	١١ر٤٥	١١ر٢	٩ر٥٧	٩ر٣	٨ر١٨	٧ر١	١٢ر١٢	٩ر٨	٢٥ر٥٣	١٧ر١
الأردن	٥ر٢٨	٥ر١	٦ر٥٠	٦ر٣	٦ر٥٣	٥ر٧	٥ر٢٠	٤ر٢	٧ر٢٦	٤ر٨
ليبيا	١٣ر٧٧	١٣ر٤	١٩ر١٤	١٨ر٦	٢٦ر٢١	٢٢ر٨	٢٧ر٧٩	٢٢ر٥	٣٦ر٦٩	٢٤ر٥
الجزائر	—	—	—	—	١ر٨٣	١ر٦	٤ر٨٩	٤ر٠	٣ر٢٥	٢ر٢
تونس	٠ر٨٥	٠ر٨	٠ر٩٦	٠ر٩	٠ر٨١	٠ر٧	٤ر٣٤	٣ر٥	٧ر٤٥	٥ر٠
المغرب	٢ر٩٠	٢ر٨	١ر٧٣	١ر٧	٣ر٠٦	٣ر٥	٣ر٤٧	٢ر٨	٤ر٨٨	٣ر٣
اليمن العربية	—	—	٠ر٦٨	ر٧	١ر٢٧	١ر١	١ر٨٣	١ر٥	٣ر٣٨	٢ر٣
الاجمالي	١٠٢ر٧٣	١٠٠	١٠٢ر٨٩	١٠٠	١١٣ر٧٠	١٠٠	١٢٣ر٤٧	١٠٠	١٤٩ر٥٦	١٠٠

المصدر : البيانات القطرية للانتاج

مرفق رقم (٢٩)
تطور الواردات العربية من منتجات الكساء وتوزيعها على أهم بنودها

السنة	منسوجات قطنية		منسوجات صوفية		منسوجات ألياف صناعية		ملابس جاهزة		منتجات تريكو		اجمالى الواردات
	ألف طن	٪	ألف طن	٪	لف طن	٪	ألف طن	٪	ألف طن	٪	
١٩٧١	٥١ر٥٣	٥٠ر١	٢ر٤٦	٢ر٤	٢٨ر٥١	٢٧ر٨	١٦ر٤١	١٦ر٠	٣ر٨٢	٣ر٧	١٠٢ر٧٣
١٩٧٢	٤٠ر٤٢	٣٩ر٣	١ر٩٧	١ر٩	٣٤ر٢٥	٣٣ر٣	٢١ر١٧	٢٠ر٦	٥ر٠٨	٤ر٩	١٠٢ر٨٩
١٩٧٣	٣٥ر٥٢	٣١ر٢	٢ر٦٠	٢ر٣	٤٣ر٧٧	٣٨ر٥	٢٣ر٢١	٢٠ر٤	٨ر٦٠	٧ر٦	١١٣ر٧٠
١٩٧٤	٣٦ر٢٧	٢٩ر٤	٤ر٤٣	٣ر٦	٤٥ر٩١	٣٧ر٢	٣١ر٧٩	٢٥ر٧	٥ر٠٧	٤ر١	١٢٣ر٤٧
١٩٧٥	٥٨ر٦٨	٣٩ر٢	٤ر٣٣	٠ر٩	٤٨ر٠٣	٣٢ر١	٣٢ر٣٠	٢١ر٦	٦ر٢٢	٤ر٢	١٤٩ر٥٦

المصدر : محسوب من واقع البيانات القطرية للتجارة الخارجية للـدول العربية

مرفق رقم ٣٠ (أ)

تصور لاستهلاك الفرد من الكساء فى المجموعة الأولى (حضر)

	عدد × وزن (جم)	نوع الملابس	الوزن الاجمالى (جم)
الرجال	٤ × ٢٥٠	قميص	١٠٠٠
	١ × ٧٠٠	بنطلون	٧٠٠
	١ × ٣٠٠	بلوفر	٣٠٠
	١ × ١٢٠٠	جاكيت	١٢٠٠
	٢ × ٥٠	جوارب	١٠٠
	٦ × ١٥٠	ملابس داخلية	٩٠٠
	٢ × ٤٠٠	بيجاما	٨٠٠
		اجمالى الرجال	٥٠٠٠
النساء	٥ × ٦٠٠	فستان	٣٠٠٠
	٦ × ١٥٠	ملابس داخلية	٩٠٠
	١ × ٥٠٠	ثوب أو رداء خارجي	٥٠٠
	٤ × ٢٥	جوارب	١٠٠
	٢ × ٢٥٠	قميص نوم	٥٠٠
		اجمالى النساء	٥٠٠٠
الأولاد	٤ × ١٥٠	قميص	٦٠٠
	٢ × ٤٠٠	بنطلون	٨٠٠
	١ × ٢٠٠	بلوفر	٢٠٠
	١ × ٤٠٠	جاكيت	٤٠٠
	١ × ٢٠٠	بيجاما	٢٠٠
	٦ × ١٠٠	ملابس داخلية	٦٠٠
	٤ × ٥٠	جوارب	٢٠٠
		اجمالى الأولاد	٣٠٠٠
البنات	٢ × ١٥٠	بلوزة	٣٠٠
	١ × ٤٠٠	بنطلون	٤٠٠
	١ × ٢٠٠	بلوفر	٢٠٠
	١ × ٤٠٠	جاكيت	٤٠٠
	٢ × ٣٠٠	فستان	٦٠٠
	١ × ١٥٠	قميص نوم	٣٠٠
	٦ × ١٠٠	ملابس داخلية	٦٠٠
	٤ × ٥٠	جوارب	٢٠٠
		اجمالى البنات	٣٠٠٠

مرفق رقم ٣٠ (ب)

تصور لاستهلاك الفرد من الكساء في المجموعة الأولى (ريف)

	تصور أول			تصور ثاني		
	عدد × وزن (جم)	نوع الملابس	الوزن الاجمالي (جم)	عدد × وزن (جم)	نوع الملابس	الوزن الاجمالي (جم)
الرجال	١ × ١٢٠٠	جاكيت	١٢٠٠	١ × ١٢٠٠	جاكيت	١٢٠٠
	٣ × ٦٠٠	جلباب	١٨٠٠	٥ × ٦٠٠	جلباب	٣٠٠٠
	٤ × ١٥٠	ملابس داخلية	٦٠٠	٤ × ١٥٠	ملابس داخلية	٦٠٠
	١ × ٥٠	جوارب	٥٠	٢ × ٥٠	جوارب	١٠٠
	٢ × ٥٠	طاقية أو تلفيحة	١٠٠	٢ × ٥٠	طاقية أو تلفيحة	١٠٠
		اجمالي الرجال	٣٧٥٠		اجمالي الرجال	٥٠٠٠
النساء	١ × ٦٠٠	فستان	٦٠٠	٣ × ٦٠٠	فستان	١٨٠٠
	٥ × ١٥٠	ملابس داخلية	٧٥٠	٥ × ١٥٠	ملابس داخلية	٧٥٠
	٢ × ٥٠٠	ثوب أو رداء	١٠٠٠	٢ × ٥٠٠	ثوب أو رداء	١٠٠٠
	٤ × ٢٥	جوارب	١٠٠	٤ × ٢٥	جوارب	١٠٠
	١ × ١٢٠٠	فستان طويل	١٢٠٠	١ × ١٢٠٠	فستان طويل	١٢٠٠
	٢ × ٥٠	طرحة	١٠٠	٣ × ٥٠	طرحة	١٥٠
		اجمالي النساء	٣٧٥٠		اجمالي النساء	٥٠٠٠
الأولاد	٤ × ٢٥٠	جلباب	١٠٠٠	٤ × ٢٥٠	جلباب	١٠٠٠
	١ × ١٥٠	قميص	١٥٠	٣ × ١٥٠	قميص	٤٥٠
	١ × ٤٠٠	بنطلون	٤٠٠	٢ × ٤٠٠	بنطلون	٨٠٠
	١ × ٢٠٠	بلوفر	٢٠٠	١ × ٢٠٠	بلوفر	٢٠٠
	٤ × ١٠٠	ملابس داخلية	٤٠٠	٤ × ١٠٠	ملابس داخلية	٤٠٠
	٢ × ٥٠	جوارب	١٠٠	٣ × ٥٠	جوارب	١٥٠
		اجمالي الأولاد	٢٢٥٠		اجمالي الأولاد	٣٠٠٠
البنات	١ × ١٥٠	بلوزة	١٥٠	٢ × ١٥٠	بلوزة	٣٠٠
	٢ × ٢٠٠	جوب	٤٠٠	٢ × ٢٠٠	جوب	٤٠٠
	١ × ١٥٠	بلوفر	١٥٠	١ × ١٥٠	بلوفر	١٥٠
	٣ × ٣٠٠	فستان	٩٠٠	٤ × ٣٠٠	فستان	١٢٠٠
	١ × ١٥٠	قميص نوم	١٥٠	٢ × ١٥٠	قميص نوم	٥٠٠
	٤ × ١٠٠	ملابس داخلية	٤٠٠	٥ × ١٠٠	ملابس داخلية	٣٠٠
	٣ × ٥٠	جوارب	١٠٠	٣ × ٥٠	جوارب	١٥٠
		اجمالي البنات	٢٢٥٠		اجمالي البنات	٣٠٠٠

مرفق رقم ٣١ (أ)

تصور لاستهلاك الفرد من الكساء فى المجموعة الثانية (حضر)

	عدد × وزن (جم)	نوع الملابس	الوزن الاجمالى (جم)
الرجال	٧ × ٦٠٠	جلباب	٤٢٠٠
	٣ × ٢٠٠	غطرة	٦٠٠
	١ × ٢٠٠	عبـاءة	١٢٠٠
	٤ × ٥٠	جوارب	٢٠٠
	١٢ × ١٥٠	ملابس داخلية	١٨٠٠
		اجمالى الرجال	٨٠٠٠
النساء	٤ × ٦٠٠	فستان	٢٤٠٠
	٨ × ١٥٠	ملابس داخلية	١٢٠٠
	٢ × ٢٥	جوارب	٥٠
	٣ × ٢٥٠	قميص نوم	٧٥٠
	١ × ١٢٠٠	عبـاءة	١٢٠٠
	٢ × ١٢٠٠	فستان طويل	٢٤٠٠
		اجمالى النساء	٨٠٠٠
الأولاد	٢ × ٢٠٠	بلوفر	٤٠٠
	٢ × ٤٠٠	جاكيت	٨٠٠
	١٠ × ١٠٠	ملابس داخلية	١٠٠٠
	٥ × ٥٠	جوارب	٢٥٠
	٧ × ٢٥٠	جلباب	١٧٥٠
	١ × ٦٠٠	عباءة أولاد	٦٠٠
		اجمالى الأولاد	٤٨٠٠
البنات	٤ × ١٥٠	بلوزة	٦٠٠
	٢ × ٢٠٠	بلوفر	٤٠٠
	٥ × ٣٠٠	فستان	١٥٠٠
	٣ × ١٥٠	قميص نوم	٤٥٠
	١٠ × ١٠٠	ملابس داخلية	١٠٠٠
	٥ × ٥٠	جوارب	٢٥٠
	١ × ٦٠٠	رداء خارجى	٦٠٠
		اجمالى البنات	٤٨٠٠

مرفق رقم ٣١ (ب)

تصور لاستهلاك الفرد من الكساء فى المجموعة الثانية (ريف)

	تصور أول: عدد × وزن (جم)	تصور أول: نوع الملابس	تصور أول: الوزن الاجمالى (جم)	تصور ثانى: عدد × وزن (جم)	تصور ثانى: نوع الملابس	تصور ثانى: الوزن الاجمالى (جم)
الرجال	٥ × ٦٠٠	جلباب	٣٠٠٠	٦ × ٦٠٠	جلباب	٣٦٠٠
	٣ × ٢٠٠	غطرة	٦٠٠	٣ × ٢٠٠	غطرة	٦٠٠
	١ × ١٢٠٠	عبـاءة	١٢٠٠	١ × ٢٠٠	عبـاءة	١٢٠٠
	٨ × ١٥٠	ملابس داخلية	١٢٠٠	٨ × ١٥٠	ملابس داخلية	١٢٠٠
				١ × ١٢٠٠	فستان	١٢٠٠
				٤ × ٥٠	جوارب	٢٠٠
		اجمالى الرجال	٦٠٠٠		اجمالى الرجال	٨٠٠٠
النساء	٢ × ٦٠٠	فستان	١٢٠٠	٣ × ٦٠٠	فستان	١٨٠٠
	٨ × ١٥٠	ملابس داخلية	١٢٠٠	٩ × ١٥٠	ملابس داخلية	١٣٥٠
	١ × ١٢٠٠	عبـاءة	١٢٠٠	١ × ١٢٠٠	عبـاءة	١٢٠٠
	٢ × ١٢٠٠	فستان طويل	٢٤٠٠	٣ × ١٢٠٠	فستان طويل	٣٦٠٠
				٢ × ٢٥	جوارب	٥٠
		اجمالى النساء	٦٠٠٠		اجمالى النساء	٨٠٠٠
الأولاد	٦ × ٢٥٠	جلباب	١٥٠٠	٨ × ٢٥٠	جلباب	٢٠٠٠
	١ × ٦٠٠	عبـاءة	٦٠٠	١ × ٦٠٠	عبـاءة	٦٠٠
	١ × ٢٠٠	بلوفر	٢٠٠	٢ × ٢٠٠	بلوفر	٤٠٠
	١ × ٤٠٠	جاكيت	٤٠٠	٢ × ٤٠٠	جاكيت	٨٠٠
	٨ × ١٠٠	ملابس داخلية	٨٠٠	٨ × ١٠٠	ملابس داخلية	٨٠٠
	٢ × ٥٠	جوارب	١٠٠	٤ × ٥٠	جوارب	٢٠٠
		اجمالى الأولاد	٣٦٠٠		اجمالى الأولاد	٤٨٠٠
البنات	١ × ٦٠٠	عبـاءة	٦٠٠	٢ × ٦٠٠	عبـاءة	١٢٠٠
	١ × ٢٠٠	بلوفر	٢٠٠	٣ × ٢٠٠	بلوفر	٦٠٠
	٥ × ٣٠٠	فستان	١٥٠٠	٥ × ٣٠٠	فستان	١٥٠٠
	٢ × ١٥٠	قميص نوم	٣٠٠	٢ × ١٥٠	قميص نوم	٣٠٠
	٨ × ١٠٠	ملابس داخلية	٨٠٠	١٠ × ١٠٠	ملابس داخلية	١٠٠٠
	٤ × ٥٠	جوارب	٢٠٠	٤ × ٥٠	جوارب	٢٠٠
		اجمالى البنات	٣٦٠٠		اجمالى البنات	٤٨٠٠

مرفق رقم ٣٢ (أ)

تصور لاستهلاك الفرد من الكساء فى المجموعة الثالثة (حضر)

	عدد × وزن (جم)	نوع الملابس	الوزن الاجمالى (جم)
الرجال	٥ × ٢٥٠	قميص	١٢٥٠
	٢ × ٧٠٠	بنطلون	١٤٠٠
	١ × ٣٠٠	بلوفر	٣٠٠
	١ × ١٢٠٠	جاكيت	١٢٠٠
	٣ × ١٥٠	جوارب	١٥٠
	٦ × ١٥٠	ملابس داخلية	٩٠٠
	٢ × ٤٠٠	بيجاما	٨٠٠
		اجمالى الرجال	٦٠٠٠
النساء	٥ × ٦٠٠	فستان	٣٠٠٠
	٦ × ١٥٠	ملابس داخلية	٩٠٠
	٦ × ٢٥	جوارب	١٥٠
	٣ × ٢٥٠	قميص نوم	٧٥٠
	١ × ١٢٠٠	معطف	١٢٠٠
		اجمالى النساء	٦٠٠٠
الأولاد	٤ × ١٥٠	قميص	٦٠٠
	٢ × ٤٠٠	بنطلون	٨٠٠
	١ × ٢٠٠	بلوفر	٢٠٠
	١ × ٤٠٠	جاكيت	٤٠٠
	١ × ٦٠٠	بالطو	٦٠٠
	١ × ٢٠٠	بيجاما	٢٠٠
	٦ × ١٠٠	ملابس داخلية	٦٠٠
	٤ × ٥٠	جوارب	٢٠٠
		اجمالى الأولاد	٣٦٠٠
البنات	٢ × ١٥٠	بلوزة	٣٠٠
	١ × ٤٠٠	بنطلون	٤٠٠
	١ × ٢٠٠	بلوفر	٢٠٠
	٣ × ٣٠٠	فستان	٩٠٠
	١ × ٦٠٠	بالطو	٦٠٠
	٢ × ١٥٠	قميص نوم	٣٠٠
	٦ × ١٠٠	ملابس داخلية	٦٠٠
	٦ × ٥٠	جوارب	٣٠٠
		اجمالى البنات	٣٦٠٠

مرفق رقم ٣٢ (ب)
تصور لاستهلاك الفرد من الكساء في المجموعة الثالثة (ريف)

	تصـــور أول			تصـــور ثانى		
	عدد × وزن (جم)	نوع الملابس	الوزن الاجمالى (جم)	عدد × وزن (جم)	نوع الملابس	الوزن الاجمالى (جم)
الرجـال	١ × ٣٠٠	بلوفر	٣٠٠	٢ × ٣٠٠	بلوفر	٦٠٠
	٣ × ٢٠٠	جاكيت	٦٠٠	٣ × ٢٠٠	جاكيت	٦٠٠
	٤ × ٦٠٠	جلباب	٢٤٠٠	٦ × ٦٠٠	جلباب	٣٦٠٠
	٦ × ١٥٠	ملابس داخلية	٩٠٠	٦ × ١٥٠	ملابس داخلية	٩٠٠
	٤ × ٥٠	جوارب	٢٠٠	٤ × ٥٠	جوارب	٢٠٠
	٢ × ٥٠	طاقية أو تلفيحة	١٠٠	٢ × ٥٠	طاقية أو تلفيحة	١٠٠
		اجمالى الرجال	٤٥٠٠		اجمالى الرجال	٦٠٠٠
النسـاء	٣ × ٦٠٠	فستان	١٨٠٠	٥ × ٦٠٠	فستان	٣٠٠٠
	٦ × ١٥٠	ملابس داخلية	٩٠٠	٨ × ١٥٠	ملابس داخلية	١٢٠٠
	٤ × ٢٥	جوارب	١٠٠	٤ × ٢٥	جوارب	١٠٠
	١ × ١٢٠٠	معطف	١٢٠٠	١ × ١٢٠٠	معطف	١٢٠٠
	٢ × ٢٥٠	قميص نوم	٥٠٠	٢ × ٢٥٠	قميص نوم	٥٠٠
		اجمالى النساء	٤٥٠٠		اجمالى النساء	٦٠٠٠
الأولاد	٢ × ٢٥٠	جلباب	٥٠٠	٤ × ٢٥٠	جلباب	١٠٠٠
	٣ × ١٥٠	قميص	٤٥٠	٣ × ١٥٠	قميص	٤٥٠
	١ × ٤٠٠	بنطلون	٤٠٠	٢ × ٤٠٠	بنطلون	٨٠٠
	١ × ٢٠٠	بلوفر	٢٠٠	١ × ٢٠٠	بلوفر	٢٠٠
	١ × ٤٠٠	جاكيت	٤٠٠	١ × ٤٠٠	جاكيت	٤٠٠
	٦ × ١٠٠	ملابس داخلية	٦٠٠	٦ × ١٠٠	ملابس داخلية	٦٠٠
	٣ × ٥٠	جوارب	١٥٠	٣ × ٥٠	جوارب	١٥٠
		اجمالى الأولاد	٢٧٠٠		اجمالى الأولاد	٣٦٠٠
البنات	١ × ٢٠٠	بلوفر	٢٠٠	٢ × ٢٠٠	بلوفر	٤٠٠
	٣ × ٣٠٠	فستان	٩٠٠	٤ × ٣٠٠	فستان	١٢٠٠
	١ × ٦٠٠	بالطو	٦٠٠	١ × ٦٠٠	بالطو	٦٠٠
	١ × ١٥٠	قميص نوم	١٥٠	٢ × ١٥٠	قميص نوم	٣٠٠
	٦ × ١٠٠	ملابس داخلية	٦٠٠	٦ × ١٠٠	ملابس داخلية	٦٠٠
	٥ × ٥٠	جوارب	٢٥٠	٦ × ٥٠	جوارب	٣٠٠
				١ × ٢٠٠	جوب	٢٠٠
		اجمالى البنات	٢٧٠٠		اجمالى البنات	٣٦٠٠

مرفق رقم ٣٣ (أ)

تصور لاستهلاك الفرد من الكساء فى المجموعة الرابعة (حضر)

	عدد × وزن (جم)	نوع الملابس	الوزن الاجمالى (جم)
الرجال	٤ × ٢٥٠	قميص	١٠٠٠
	٢ × ٧٠٠	بنطلون	١٤٠٠
	١ × ٣٠٠	بلوفر	٣٠٠
	٢ × ٥٠	جوارب	١٠٠
	٦ × ١٥٠	ملابس داخلية	٩٠٠
	٢ × ٤٠٠	بيجاما	٨٠٠
	١ × ١٠٠٠	برنص	١٠٠٠
		اجمالى الرجال	٥٥٠٠
النساء	٥ × ٦٠٠	فستان	٣٠٠٠
	٦ × ١٥٠	ملابس داخلية	٩٠٠
	٤ × ٢٥	جوارب	١٠٠
	٢ × ٢٥٠	قميص نوم	٥٠٠
	١ × ١٠٠٠	برنص	١٠٠٠
		اجمالى النساء	٥٥٠٠
الأولاد	٤ × ١٥٠	قميص	٦٠٠
	٢ × ٤٠٠	بنطلون	٨٠٠
	١ × ٢٠٠	بلوفر	٢٠٠
	١ × ٦٠٠	بالطو	٦٠٠
	١ × ٢٠٠	بيجاما	٢٠٠
	٦ × ١٠٠	ملابس داخلية	٦٠٠
	٦ × ٥٠	جوارب	٣٠٠
		اجمالى الأولاد	٣٣٠٠
البنات	٢ × ١٥٠	بلوزة	٣٠٠
	١ × ٤٠٠	بنطلون	٤٠٠
	١ × ٢٠٠	بلوفر	٢٠٠
	٢ × ٣٠٠	فستان	٦٠٠
	١ × ٦٠٠	بالطو	٦٠٠
	٢ × ١٥٠	قميص نوم	٣٠٠
	٦ × ١٠٠	ملابس داخلية	٦٠٠
	٦ × ٥٠	جوارب	٣٠٠
		اجمالى البنات	٣٣٠٠

مرفق رقم ٣٣ (ب)

تصور لاستهلاك الفرد من الكساء فى المجموعة الرابعة (ريف)

	تصور أول			تصور ثانى		
الفئة	عدد × وزن (جم)	نوع الملابس	الوزن الاجمالى (جم)	عدد × وزن(جم)	نوع الملابس	الوزن الاجمالى (جم)
الرجال	٤ × ٢٥٠	قميص	١٠٠٠	٤ × ٢٥٠	قميص	١٠٠٠
	١ × ٧٠٠	بنطلون	٧٠٠	٢ × ٧٠٠	بنطلون	١٤٠٠
	١ × ٣٠٠	بلوفر	٣٠٠	١ × ٣٠٠	بلوفر	٣٠٠
	١ × ١٠٠٠	برنص	١٠٠٠	١ × ١٠٠٠	برنص	١٠٠٠
	٤ × ١٥٠	ملابس داخلية	٦٠٠	٤ × ١٥٠	ملابس داخلية	٦٠٠
	٤ × ٥٠	جوارب	٢٠٠	٤ × ٥٠	جوارب	٢٠٠
	١ × ٤٠٠	بيجاما	٤٠٠	١ × ٦٠٠	جلباب	٦٠٠
				١ × ٤٠٠	بيجاما	٤٠٠
		اجمالى الرجال	٤٢٠٠		**اجمالى الرجال**	٥٥٠٠
النساء	٣ × ٦٠٠	فستان	١٨٠٠	٥ × ٦٠٠	فستان	٣٠٠٠
	٦ × ١٥٠	ملابس داخلية	٩٠٠	٦ × ١٥٠	ملابس داخلية	٩٠٠
	٤ × ٢٥	جوارب	١٠٠	٤ × ٢٥	جوارب	١٠٠
	١ × ١٠٠٠	برنص	١٠٠٠	١ × ١٠٠٠	برنص	١٠٠٠
	٣ × ٥٠	غطاء رأس	١٥٠	٥ × ٥٠	غطاء رأس	٢٥٠
	١ × ٢٥٠	قميص نوم	٢٥٠	١ × ٢٥٠	قميص نوم	٢٥٠
		اجمالى النساء	٤٢٠٠		**اجمالى النساء**	٥٥٠٠
الأولاد	٣ × ١٥٠	قميص	٤٥٠	٤ × ١٥٠	قميص	٦٠٠
	١ × ٤٠٠	بنطلون	٤٠٠	٢ × ٤٠٠	بنطلون	٨٠٠
	١ × ٢٠٠	بلوفر	٢٠٠	١ × ٢٠٠	بلوفر	٢٠٠
	١ × ٦٠٠	بالطو	٦٠٠	١ × ٦٠٠	بالطو	٦٠٠
	١ × ٢٠٠	بيجاما	٢٠٠	١ × ٢٠٠	بيجاما	٢٠٠
	٥ × ١٠٠	ملابس داخلية	٥٠٠	٦ × ١٠٠	ملابس داخلية	٦٠٠
	٣ × ٥٠	جوارب	١٥٠	٦ × ٥٠	جوارب	٣٠٠
		اجمالى الأولاد	٢٥٠٠		**اجمالى الأولاد**	٣٣٠٠
البنات	١ × ١٥٠	بلوزة	١٥٠	٢ × ١٥٠	بلوزة	٣٠٠
	١ × ٢٠٠	جوب	٢٠٠	٢ × ٢٠٠	جوب	٤٠٠
	٢ × ٣٠٠	فستان	٦٠٠	٢ × ٣٠٠	فستان	٦٠٠
	١ × ٦٠٠	بالطو	٦٠٠	١ × ٦٠٠	بالطو	٦٠٠
	١ × ١٥٠	قميص نوم	١٥٠	٢ × ١٥٠	قميص نوم	٣٠٠
	٦ × ١٠٠	ملابس داخلية	٦٠٠	٦ × ١٠٠	ملابس داخلية	٦٠٠
	٤ × ٥٠	جوارب	٢٠٠	٦ × ٥٠	جوارب	٣٠٠
				١ × ٢٠٠	بلوفر	٢٠٠
		اجمالى البنات	٢٥٠٠		**اجمالى البنات**	٣٣٠٠

مرفق رقم ٣٤ (أ)

تصور لاستهلاك الفرد من الكساء فى المجموعة الخامسة* (حضر)

	عدد × وزن (جم)	نوع الملابس	الوزن الاجمالى (جم)
الرجال	٣ × ٢٥٠	قميص	٧٥٠
	١ × ٧٠٠	بنطلون	٧٠٠
	١ × ١٢٠٠	جاكيت	١٢٠٠
	١ × ٥٠	جوارب	٥٠
	٦ × ١٥٠	ملابس داخلية	٩٠٠
	١ × ٤٠٠	بيجاما	٤٠٠
		اجمالى الرجال	٤٠٠٠
النساء	٣ × ٦٠٠	فستان	١٨٠٠
	٦ × ١٥٠	ملابس داخلية	٩٠٠
	٢ × ٥٠٠	رداء	١٠٠٠
	٢ × ٢٥	جوارب	٥٠
	١ × ٢٥٠	قميص نوم	٢٥٠
		اجمالى النساء	٤٠٠
الأولاد	٤ × ١٥٠	قميص	٦٠٠
	٢ × ٣٠٠	بنطلون	٦٠٠
	٦ × ١٠٠	ملابس داخلية	٦٠٠
	٢ × ٥٠	جوارب	١٠٠
	٢ × ٢٥٠	جلباب	٥٠٠
		اجمالى الأولاد	٢٤٠٠
البنات	٣ × ٣٠٠	فستان	٩٠٠
	٢ × ١٥٠	قميص نوم	٣٠٠
	٦ × ١٠٠	ملابس داخلية	٦٠٠
	٢ × ٥٠	جوارب	١٠٠
	٢ × ٢٥٠	رداء	٥٠٠
		اجمالى البنات	٢٤٠٠

* بالنسبة للتصور الخاص برفع معدل استهلاك الفرد من منتجات الكساء فى هذه المجموعة لتصل الى مستوى المجموعة الأولى ، يمكن الوصول الى هذا التصور (بافتراض ارتفاع مستوى الدخل تدريجيا وحتى سنة ٢٠٠٠) عن طريق زيادة معدل استهلاك الفرد من كافة وحدات الكساء الموضحة أعلاه بمقدار الربع ليتساوى مع معدل استهلاك الفرد فى المجموعة الأولى .

مرفق رقم ٣٤ (ب)

تصور لاستهلاك الفرد من الكساء في المجموعة الخامسة (ريف)

	تصور أول			تصور ثاني		
	عدد × وزن(جم)	نوع الملابس	الوزن الاجمالى (جم)	عدد × وزن(جم)	نوع الملابس	الوزن الاجمالى (جم)
الرجال	٤ × ٢٥٠	قميص	١٠٠٠	٣ × ٢٥٠	قميص	٧٥٠
	١ × ٧٠٠	بنطلون	٧٠٠	١ × ٧٠٠	بنطلون	٧٠٠
	١ × ٦٠٠	جلباب	٦٠٠	١ × ٦٠٠	جلباب	٦٠٠
	٤ × ١٥٠	ملابس داخلية	٦٠٠	٤ × ١٥٠	ملابس داخلية	٦٠٠
	٢ × ٥٠	جوارب	١٠٠	٣ × ٥٠	جوارب	١٥٠
				١ × ١٢٠٠	جاكيت	١٢٠٠
		اجمالى الرجال	٣٠٠٠		**اجمالى الرجال**	٤٠٠٠
النساء	٢ × ٦٠٠	فستان	١٢٠٠	٣ × ٦٠٠	فستان	١٨٠٠
	٦ × ١٥٠	ملابس داخلية	٩٠٠	٦ × ١٥٠	ملابس داخلية	٩٠٠
	١ × ٥٠٠	رداء خارجي	٥٠٠	٢ × ٥٠٠	رداء خارجي	١٠٠٠
	٢ × ٢٥	جوارب	٥٠	٢ × ٢٥	جوارب	٥٠
	١ × ٢٥٠	قميص نوم	٢٥٠	١ × ٢٥٠	قميص نوم	٢٥٠
	٢ × ٥٠	غطاء رأس	١٠٠			
		اجمالى النساء	٣٠٠٠		**اجمالى النساء**	٤٠٠٠
الأولاد	٢ × ٢٥٠	جلباب	٥٠٠	٣ × ٢٥٠	جلباب	٧٥٠
	٣ × ١٥٠	قميص	٤٥٠	٤ × ١٥٠	قميص	٦٠٠
	١ × ٣٠٠	بنطلون	٣٠٠	١ × ٣٠٠	بنطلون	٣٠٠
	٤ × ١٠٠	ملابس داخلية	٤٠٠	٦ × ١٠٠	ملابس داخلية	٦٠٠
	٣ × ٥٠	جوارب	١٥٠	٣ × ٥٠	جوارب	١٥٠
		اجمالى الأولاد	١٨٠٠		**اجمالى الأولاد**	٢٤٠٠
البنات	١ × ٦٠٠	رداء خارجي	٦٠٠	١ × ٦٠٠	رداء خارجي	٦٠٠
	٢ × ٣٠٠	فستان خارجي	٦٠٠	٣ × ٣٠٠	فستان	٩٠٠
	٤ × ١٠٠	ملابس داخلية	٤٠٠	٦ × ١٠٠	ملابس داخلية	٦٠٠
	٤ × ٥٠	جوارب	٢٠٠	٤ × ٥٠	جوارب	٢٠٠
				٢ × ٥٠	غطاء رأس	١٠٠
		اجمالى البنات	١٨٠٠		**اجمالى البنات**	٢٤٠٠

مرفق رقم (٣٥)

تصور نسب استهلاك الكساء للفرد حسب الخامات في المستقبل حتى عام ٢٠٠٠

المجموعة الأولى

الخامات	حضر			ريف			متوسط عـام
	رجال	نساء	أطفال	رجال	نساء	أطفال	
قطن	٥٥	٤٨	٥٨	٦٥	٦٢	٦٥	٦٠ر٦٠٪
صوف	٥	٥	٥	٢	٢	٢	١١ر٣ ٪
ألياف صناعية	٤٠	٤٧	٣٧	٣٣	٣٦	٣٣	٨٣ر٣٦٪
المجموع	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

مرفق رقم (٣٦)

تصور نسب استهلاك الكساء للفرد حسب الخامات في المستقبل حتى عام ٢٠٠٠

المجموعة الثانية

الخامات	حضر			ريف			متوسط عـام
	رجال	نساء	أطفال	رجال	نساء	أطفال	
قطن	٢٢	١٧	٢٩	٣٧	٣٣	٥٠	٩٦ر٣٤٪
صوف	٥	٥	٥	٥	٥	٥	ـ ر٥ ٪
ألياف صناعية	٧٣	٧٨	٦٦	٥٨	٦٢	٤٥	٠٤ر٦٠٪
المجموع	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

مرفق رقم (٣٧)

تصور نسب استهلاك الكساء للفرد حسب الخامات في المستقبل حتى عام ٢٠٠٠

المجموعة الثالثة

الخامات	حضر			ريف			متوسط عام
	رجال	نساء	أطفال	رجال	نساء	أطفال	
قطن	٣٩	٣١	٤٧	٥٠	٤٧	٥٥	٤٣ر٩٠٪
صوف	٨	٨	٨	٤	٤	٤	٦ر٣٢٪
ألياف صناعية	٥٣	٦١	٤٥	٤٦	٤٩	٤١	٤٩ر٧٨٪
المجموع	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

مرفق رقم (٣٨)

تصور نسب استهلاك الكساء للفرد حسب الخامات في المستقبل حتى عام ٢٠٠٠

المجموعة الرابعة

الخامات	حضر			ريف			متوسط عام
	رجال	نساء	أطفال	رجال	نساء	أطفال	
قطن	٣٢	٢٨	٣٥	٣٩	٣٥	٤٢	٣٥ر٣١٪
صوف	١٣	١٣	٩	٩	٩	٩	١٠ر٢٨٪
ألياف صناعية	٥٥	٥٩	٥٦	٥٢	٥٦	٤٩	٥٤ر٤١٪
المجموع	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

مرفق رقم (٣٩)

تصور نسب استهلاك الكساء للفرد حسب الخامات
فى المستقبل حتى عام ٢٠٠٠

المجموعة الخامسة

الخامات	حضر			ريف			متوسط عام
	رجال	نساء	أطفال	رجال	نساء	أطفال	
قطن	٣٦	٢٩	٣٨	٤١	٣٤	٤٣	٣٩ر٣٨٪
صوف	٥	٥	٥	٢	٢	٢	٥١ر٢ ٪
ألياف صناعية	٥٩	٦٦	٥٧	٥٧	٦٤	٥٥	١٠ر٥٩٪
المجموع	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

مرفق رقم ٤٠ (أ)

فى عام ١٩٨٥ (بالطن)

كميات منتجات الكساء المطلوبه للوفاء بالاحتياجات الأساسية

الـــدول والمجموعات	حضر			ريف			المجموع
	رجال	نساء	اطفال	رجال	نساء	اطفال	
مصر	٣٤٨٠٠	٣٤٨٠٠	٢٥٣٤١	٢٨٩٣٥	٢٨٩٣١	٢١١٣٠	١٧٣٦٤٢
السودان	٤٦٥٥	٤٦٥٠	٤٦٧٧	٢٢٢٠٧	٢٢٢٠٧	٢٢٢٣٧	٨٠٦٣٣
المجموعة الأولى	٣٩٤٦٠	٣٩٤٥٠	٣٠٠١٨	٥١١٤٢	٥١١٣٨	٤٣٣٦٧	٢٥٤٥٧٥
السعودية	٥٨٧١	٥٨٧٢	٥٨٢٢	١٥٥٠٢	١٥٥٠٤	١٥٤١٩	٦٣٩٩٣
الكويت	٣٢٥٦	٣٢٥٦	٣٨٠٢	٣٢٤	٣١٨	٣٧٤	١١٣٣٠
البحرين	٦١٦	٦١٦	٧٢٠	٦٠	٦٠	٧٢	٢١٤٤
عمان	١٨٨٨	١٨٨٨	٢٢٠٣	١٨٦	١٨٦	٢١٦	٦٥٦٧
قطر	٢٣٢	٢١٤	٢٦٤	٢٤	١٨	٢٥	٧٨٧
الامارات	٥٤٤	٥٤٤	٦٣٨	٥٤	٥٤	٦١	١٨٩٥
المجموعة الثانية	١٣٤٠٨	١٢٤٠٠	١٣٤٤٩	١٦١٥٢	١٦١٤٠	١٦١٦٧	٨٦٧١٦
سوريا	٧٨٣٦	٧٨٣٠	٧٩١٣	٦٤٦٦	٦٤٦٢	٦٤٧٧	٤٢٩٨٤
العراق	١٦٤٩٤	١٦٤٨٨	١٦٩٩٣	٦٤٨٥	١٤٨٥	٦٦٨٨	٦٩٦٣٢
الأردن	٣٢٣٤	٣٢٢٨	٣٢٦٩	٢١٥٦	٢١٥١	٢١٨٧	١٦٢٢٥
لبنان	٤٠٢٦	٤٠٢٠	٣٦٦١	٢٠٣٩	٢٠٣٩	١٨٦٨	١٧٦٥٣
المجموعة الثالثة	٣١٥٩٠	٣١٥٦٦	٣١٨٣٠	١٧١٤٦	١٧١٣٧	١٧٢٢٠	١٤٦٤٩٤
ليبيا	٣٢٦٢	٣٢٥٢	٣١١٥	١١١٧	١١١٣	١٠٥٨	١٢٩٢١
الجزائر	١٨٧٤٤	١٨٧٣٩	٢٠٠٠٨	١١٧٩٨	١١٧٩٤	١٢٥١٥	٩٣٥٩٨
تونس	٥٣٩٠	٥٣٩٠	٤٧٠٢	٥٠١٩	٥٠١٥	٤٣٧٣	٢٩٩٣٩
المغرب	١٣٨٠٥	١٣٨٠٠	١٣٥٠٤	١٦٩٣٤	١٦٩٣٤	١٦٥٣٣	٩١٥١٠
المجموعة الرابعة	٤١٢٠١	٤١١٨٥	٤١٣٧٩	٣٤٨٦٨	٣٤٨٥٦	٣٤٤٧٩	٢٢٧٩٦٨
الصومال	٤٠٨	٤٠٤	٤٠٦	٣١٨٩	٣١٨٩	٣١٢٧	١٠٧١٣
موريتانيا	٢٠٤	٢٠٤	١٧٥	١٢٣٩	١٢٣٦	١٠٧١	٤١٢٩
اليمن العربية	٨٨٤	٨٨٠	٨٤٢	٦٨٠٤	٦٨٠٤	٦٦١٠	٢٢٨٢٤
اليمن الديمقراطية	٨٤٨	٨٤٨	٨٤٠	١٢٠٩	١٢٠٦	١١٩٣	٦١٤٤
المجموعة الخامسة	٢٣٤٤	٢٣٣٦	٢٢٦٣	١٣٤٤١	١٢٤٢٥	١٢٠٠١	٤٣٨٢٠
الاجمالى	١٢٧٠٠٣	١٢٦٩٣٧	١١٨٩٤٤	١٣١٧٤٩	١٣١٧٠٦	١٢٣٢٣٤	٧٥٩٥٧٣

مرفق رقم ٤٠ (ب)
منتجات الكساء المطلوبة للوفاء بالاحتياجات الأساسية
فى عام ٢٠٠٠ (بالطن)

	حضر			ريف			المجموع
	رجال	نساء	أطفال	رجال	نساء	أطفال	
مصر	٥٠٠٥٥	٥٠٠٥٥	٣١٣٨٨	٤٢٠٢٢	٤٢٠٢٢	٢٦٣٠٢	٢٤١٨٤٤
السودان	٧٧٠٠	٧٦٩٥	٦٦٦٦	٣٦٧٦١	٣٦٧٥٧	٣١٦٦٠	١٢٧٢٣٩
المجموعة الأولى	٥٧٧٥٥	٥٧٧٥٠	٣٨٥٠٤	٧٨٧٨٣	٧٨٧٧٩	٥٧٩٦٢	٣٦٩٠٨٣
السعودية	٩٦٧٢	٩٦٧٢	٨٠٣٥	٢٥١١٠	٢٥١١٠	٢٢٠٩٧	٩٩٦٩٦
الكويت	٦٢٤٠	٦٢٤٠	٥٩٥٧	٦٧٢	٦٦٦	٥٧٢	٢٠٣٤٧
البحرين	١٠٥٦	١٠٤٨	١٠٠٣	١١٤	١١٤	٩٧	٣٤٣٢
عمـان	٣٢١٦	٣٢٠٨	٣٠٦٧	٣٤٨	٣٤٢	٢٩٥	١٠٤٧٦
قطـر	٣٩٢	٣٨٤	٣٧٠	٤٢	٤٢	٣٦	١٢٦٦
الامارات	٩٢٩	٩٢٨	٨٨٨	١٠٢	٩٦	٨٦	٣٠٢٨
المجموعة الثانية	٢١٥٠٤	٢١٤٨٠	١٩٣٢٠	٢٦٣٨٨	٢٦٣٧٠	٢٣١٨٣	١٣٨٢٤٥
سوريا	١٣٢٩٦	١٣٢٩٠	١١٣٩٤	١٠٦٨٣	١٠٦٧٨	٩٣٩٩	٦٨٧٤٠
العراق	٢٨٦٠٢	٢٨٦٠٢	٣٢٧٦٠	١١٠٠٣	١٠٩٩٨	٩٢٣٩	١١٢٢٠٤
الأردن	٥٤٧٨	٥٤٧٨	٤٦٦٦	٣٧١٣	٣٧٠٨	٣١٨١	٢٦٢٢٤
لبنان	٦٦١٢	٦٦٠٦	٥٢٨٥	٣٣٠٣	٣٣٠٣	٢٦٤٣	٢٧٧٥٢
المجموعة الثالثة	٥٣٩٨٨	٥٣٩٧٦	٤٥١٠٥	٢٨٧٠٢	٢٨٦٨٧	٢٤٤٦٢	٣٢٤٩٢٠
ليبيا	٥٣٤٠	٥٣٤٠	٤٣٧٦	١٨٣١	١٨٣١	١٤٨٠	٢٠١٩٨
الجزائر	٣٢٤٦٧	٣٢٤٦٧	٢٧٣٤٤	٢٠٤٠٤	٢٠٤٠٤	١٧١٤٠	١٥٠٢٢٦
تونس	٨٣٦٠	٨٣٥٥	٦٠٨٩	٧٧٤٩	٧٧٤٩	٥٥٩٠	٤٣٨٩٢
المغرب	٢٢٨٠٩	٢٢٨٠٩	١٨٠٠٨	٢٨١٢٣	٢٨١٢٣	٢١٩٠٣	١٤١٧٧٥
المجموعة الرابعة	٦٨٩٧٦	٦٨٩٧١	٥٥٨١٧	٥٨١٠٧	٥٨١٠٧	٤٦١١٣	٣٥٦٠٩١
الصومال	٦٥٦	٦٥٢	٦٢٩	٤٩٠٨	٤٩٠٨	٤٧١٢	١٦٤٦٥
موريتانيا	٢٧٦	٢٧٢	٢٧٤	١٧٧٩	١٧٧٩	١٥١٩	٥٨٩٩
اليمن العربية	١٣٧٦	١٣٧٦	١٣٢٠	١٠٩٣٥	١٠٩٣٢	٩٤٠٧	٣٥٣٤٦
اليمن الديمقراطية	١٣٧٢	١٣٦٨	١٢٣٤	١٩٥٣	١٩٥٣	١٧٢٦	٩٦٠٦
المجموعة الخامسة	٣٦٨٠	٣٦٦٨	٣٤٥٧	١٩٥٧٥	١٩٥٧٢	١٧٣٦٤	٦٧٣١٦
الاجمـــالى	٢٠٥٩٠٣	٢٠٥٨٤٥	١٦١٧٥٣	٢١١٥٥٥	٢١١٥١٥	١٦٩٠٨٤	١٦٥٦٥٥

مرفق رقم (٤١) كميات منتجات الكساء المطلوبة للوفاء بالاحتياجات الأساسية
حتى عام ١٩٨٥ ، ٢٠٠٠ وفقا للتصور الثاني*

ألف طن

الدولة	١٩٨٥					٢٠٠٠		
	حضر		ريف		اجمالي	بالغون	أطفال	اجمالي
	بالغون	أطفال	بالغون	أطفال				
المجموعة الأولى	٧٨ر٩	٣٠ر٠	١٠٩ر١	٤٦ر٢	٢٦٤ر٢	٣٢٥ر٩	١١٥ر١	٤٤١ر٠
مصر	٦٩ر٦	٢٥ر٣	٦١ر٧	٢٢ر٥	١٧٩ر١	٢١٢ر٤	٦٦ر٣	٢٧٨ر٧
السودان	٩ر٣	٤ر٧	٤٧ر٤	٢٣ر٧	٨٥ر١	١١٣ر٥	٤٨ر٨	١٦٢ر٣
المجموعة الثانية	٢٤ر٧	١٣ر٤	٣٤ر٤	١٧ر١	٨٩ر٦	١١٣ر٧	٤٩ر٠	١٦٣ر٧
السعودية	١١ر٧	٥ر٨	٣٣ر١	١٦ر٤	٦٧ر٠	٨٦ر٤	٣٧ر٤	١٢٣ر٨
الكويت	٦ر٥	٣ر٨	ر٧	ر٤	١١ر٤	١٤ر٤	٦ر٧	٢١ر١
عمان	٣ر٨	٢ر٢	٠ر٤	٠ر٢	٦ر٦	٧ر٢	٣ر٥	١٠ر٧
البحرين	١ر٢	٠ر٧	٠ر١	ر٠٧	٢ر١	٢ر٤	١ر٠	٣ر٤
قطر	ر٤	ر٢	ر٠٤	ر٠٢	ر٧	ر٩	ر٤	١ر٣
الامارات	١ر١	٠ر٦	٠ر١	ر٠٦	١ر٨	٢ر٤	١ر٠	٣ر٤
المجموعة الثالثة	٦٣ر٢	٣١ر٩	٣٦ر٥	١٨ر٣	١٤٩ر٩	١٨٤ر٨	٧٧ر٣	٢٦٢ر١
سوريا	١٥ر٧	٧ر٩	١٣ر٨	٦ر٩	٤٤ر٣	٥٥ر٢	٢٣ر٧	٧٨ر٩
العراق	٣٣ر٠	١٧ر٠	١٣ر٨	٧ر١	٧٠ر٩	٨٦ر٤	٣٦ر٠	١٢٢ر٤
الأردن	٦ر٥	٣ر٣	٤ر٦	٢ر٣	١٦ر٧	٢١ر٠	٩ر٠	٣٠ر٠
لبنان	٨ر٠	٣ر٧	٤ر٣	٢ر٠	١٨ر٠	٢٢ر٢	٨ر٦	٣٠ر٨
المجموعة الرابعة	٨٢ر٤	٤١ر٣	٧٣ر٠	٣٦ر٣	٢٣٣ر٠	٢٨٩ر٧	١١٦ر٥	٤٠٦ر٢
ليبيا	٦ر٥	٣ر١	٢ر٣	١ر١	١٣ر٠	١٥ر٤	٦ر٣	٢١ر٧
الجزائر	٣٧ر٥	٢٠ر٠	٢٤ر٧	١٣ر٢	٩٥ر٤	١١٨ر٢	٤٩ر٨	١٦٨ر٠
تونس	١٠ر٨	٤ر٧	١٠ر٥	٤ر٦	٣٠ر٦	٣٦ر٨	١٣ر٥	٥٠ر٣
المغرب	٢٧ر٦	١٣ر٥	٣٥ر٥	١٧ر٤	٩٤ر٠	١١٩ر٣	٤٦ر٩	١٦٦ر٢
المجموعة الخامسة	٤ر٦	٢ر٢	٢٦ر٥	١٢ر٧	٤٦ر٠	٧٤ر١	٣٣ر٧	١٠٧ر٨
الصومال	ر٨	ر٤	٦ر٨	٣ر٣	١١ر٣	١٨ر٠	٨ر٧	٢٦ر٧
موريتانيا	ر٤	ر٢	٢ر٦	١ر١	٤ر٣	٦ر٥	٣ر١	٩ر٦
اليمن العربية	١ر٧	ر٨	١٤ر٥	٧ر٠	٢٤ر٠	٣٩ر٥	١٧ر٤	٥٦ر٩
اليمن الديمقراطية	١ر٧	ر٨	٢ر٦	١ر٣	٦ر٤	١٠ر١	٤ر٥	١٤ر٦
الاجمالي	٢٥٣ر٨	١١٨ر٨	٢٧٩ر٥	١٣٠ر٩	٧٨٢ر٧	٦٦٢ر٢	٣٩١ر٦	١٣٨٠ر٨

* الريف يصل الى مستوى الحضر والمجموعة الخامسة تصل الى مستوى المجموعة الأولى فى عام ٢٠٠٠ على أن يصل مستوى استهلاك الريف والمجموعة الخامسة الى ٨٠٪ من حجمه فى الحضر وفى المجموعة الأولى فى عام ١٩٨٥ .

مرفق رقم (٤٣)

الوضع القائم للاسكان في الدول العربية عام ١٩٧٥ والمساكن غير المناسبة

(الف مسكن)

البيان	الأردن	سوريا	العراق	مصر	الإمارات	السودان	الصومال	الكويت	موريتانيا	ليبيا	اليمن ع	اليمن د	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	عمان	قطر	لبنان	المغرب	اجمالي عام الدول العربية
عدد المساكن القائمة عام ١٩٧٥																					
جملة	٣٦٥	١٠٩٦	١٥٣٠	٦٩٩٨	٩٤	٣٢٠٥	٥٠١	١٣٣	٢٦٨	٣٨٠	١٠٠٠	٤٨٣	٣٧	١٠٠٦	٢٣٠٨	١١٧٥	١٢٤	١٦	٣٩٦	٣٠٤٧	٢٣٩٦١
حضر	٢٥٨	٤٩٣	٨٨٠	٣٢٨١	٧٧	٤٣٠	١٠٥	١١٨	٣٠	٢٣٠	١٠٠	٨٨	٢٩	٤٥٦	١٣٠٧	٤٣٣	٨	١٤	٢٢٨	١١٤٧	٩٧١٢
ريف	١٠٧	٦٠٣	٦٥٠	٣٧١٧	١٧	٢٧٧٥	٣٩٦	١٥	٢٣٨	١٥٠	٩٠٠	١٩٤	٨	٥٥٠	١٠٠١	٧٤٢	١١٦	٢	١٦٨	١٩٠٠	١٤٢٤٩
عدد المساكن المناسبة																					
جملة	٣٤٥	٩٣١	٥٠٥	٥٨٠٩	٢٨	١٠٤٥	٤٠١	١١٣	١٣٦	٢٦٣	٧١٠	٢٠٦	٣٤	٧٥٤	٢١٧٦	١٠٤٢	٩٦	١٤	٣٨٨	١٧٤١	١٦٧٤٠
حضر	٢٤٤	٤٥٦	٤٤٠	٢١٣٧	٢٣	٣٠٠	١٠٥	١٠٠	٢٢	١٥٥	/	٧٠	٢٦	٤٢٤	١٢٣٠	٣٨٤	٦	١٢	٢٢٣	٨٣١	٧٢١٨
ريف	١٠١	٥٢٥	٦٥	٣٦٧٢	٥	٧٤٥	٢٩٦	١٣	١١٤	١٠٨	٦٣٠	١٣٦	٨	٣٣٠	٩٤٦	٦٥٨	٩٣	٢	١٦٥	٩١٠	٩٥٢٢
عدد المساكن غير المناسبة																					
جملة	٢٠	١٦٥	١٠٢٥	١١٨٩	٦٦	٢١٦٠	١	٢٠	١٣٢	١١٧	٢٩٠	٧٦	٣	٢٥٢	١٣٢	١٣٣	٢٥	٢	٨	١٣٠٦	٧٢٢٩
حضر	١٤	٨٧	٤٤٠	١١٤٤	٥٤	١٣	—	١٨	٨	٧٥	٢٠	١٨	٣	٣٢	٧٧	٤٩	٢	٢	٥	٣١٦	٢٤٩٤
ريف	٦	٧٨	٥٨٥	٤٥	١٢	٢٠٣٠	١	٢	١٢٤	٤٢	٢٧٠	٥٨	—	٢٢٠	٥٥	٨٤	٢٣	—	٣	٩٩٠	٤٧٢٧
نسبة المساكن غير المناسبة ٪																					
جملة	٩	١٥	٦٧	١٧	٧٠	٦٧	٢٠	١٥	٤٩	٣١	٢٩	٣٧	٨	٢٥	٦	١١	٢٠	١٢	٢	٤٣	٣٠
حضر	٥	١٨	٥٠	٣٥	٧٠	٣٠	—	١٥	٢٧	٣٣	٢٠	٣١	١٠	٧	٦	١١	٨	١٤	٢	٢٨	٢٦
ريف	٦	١٣	٩٠	١	٧١	٧٣	٢٥	١٥	٢٢	٢٨	٣٢	٣٠	—	٤٠	٦	١١	٢٠	—	٢	٥٢	٣٣

مرفق رقم (٤٣)

جملة عدد الحجرات ومتوسط عدد الأفراد بالغرفة ومتوسط عدد الحجرات بالمسكن بالدول العربية

البيـــان	سوريا	العراق	مصر	الامارات	الكويت	البحرين	تونس	المغرب
جملة عدد الحجرات								
تاريخ البيان	١٩٧٠	١٩٧٣	١٩٧٦		١٩٧٥	١٩٧١	١٩٧٥	١٩٧١
العدد بالألف حجرة	٢٢٨٢	٣٤٥٨	٢١٢٣٧		٤٨٨	٩٣	٢٠٣١	٦١٢٣
متوسط عدد الأفراد فى الحجرة								
تاريخ البيان	١٩٧٠	١٩٧٣	١٩٧٦	١٩٦٨		١٩٧١	١٩٧٥	١٩٧١
متوسط عدد الأفراد	٧ر٢	٣	٨ر١	٩ر١		٤ر٢	٦ر٤	٥ر٢
متوسط عدد الحجرات بالمسكن								
تاريخ البيان		١٩٧٣		١٩٧٥	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٥	١٩٧١
متوسط عدد الحجرات بالمسكن		٣ر٢		٥ر٢	٥ر٣	ـر٣	ر٢	٧ر٥

مرفق رقم (٤٤)

نسبة المساكن المزودة بالمرافق والتجهيزات الأساسية بالدول العربية

البيـــان	الأردن ١٩٦١	سوريا ١٩٧٠	العراق ١٩٦٨	مصر ١٩٧٦	الامارات ١٩٦٨	السودان ٦٤/٦٦	ليبيـا ١٩٧٣	البحرين ١٩٧١	تونس ١٩٧٢	الجزائر ١٩٦٦	المغرب ١٩٧١
نسبة التزود بمياه الشرب	٣٦ر٦		٢٠ر٨		٣٠ر٩	٦٣ر٩		٩٢ر٨	٣٤ر١		
الحضر	٦٨ر٧	٨٩ر٩		٨٧ر٧			١٠٠		٥٧ر٢	٦٩ر٧	٥٣
الريف	١٣ر٥	٢٣ر٢		٦٣ر٧					٤ر٥	١٢ر٢	
نسبة التوصيل للمجارى									٢٦ر٥		
الحضر				٢٩ر٣					٤٥ر٤		
الريف									٢٠		
نسبة التزود بالكهرباء	١٧ر٠		١٧ر١		٢٤ر٢			٨١ر٩		٣٣ر٧	
الحضر	٣٩ر٢	٨٣ر٨		٧٧ر٠		٢٦ر٤				٧٤	٦٩
الريف	١ر٤	١٣ر٠		١٨ر٦						١١ر٨	
نسبة توافر دورات المياه الخاصة والمشتركة	٥٠ر٤		٣٣ر٤						٥٥ر٩	٤٩ر١	
الحضر		٩٣ر٤				٧٠ر٢	٧٥		٨٣ر٧	٩٣ر١	٨٣
الريف		١٩ر٠							٢٠ر٥	٢٥ر١	
نسبة توافر حمام خاص أو مشترك	٢ر٢									١٢ر٣	
الحضر	١٨ر٠	٥٧ر٩				٣٤ر٧				٣ر٢	
الريف	٨ر٧		١٠ر٣							٢٩	١٩

مرفق رقم (٤٥)

تطور الواردات من انابيب ومواسير الحديد الصلب

الكمية بالألف طن والقيمة بالألف دولار امريكي

	البيان	الأردن	سوريا	العراق	مصر	السودان	الكويت	موريتانيا	ليبيا	اليمن ع	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	قطر	لبنان	المغرب
١٩٦٥	كمية	–	–	٥٣٫٨	١٣٫٧	٦٫٠	٢٦٫٦	–	٨٢٫٦			–		–		–	٣٠٫٧
	قيمة	٢٠٠٤	٢٥٩٧	٤٩٥٦	٣٦٨٠	٩٢٤	٦٥٢٤	١٠٠	٢٠٦٨١			–		٣٧٠٠		٢٠٠	٢٨٢٠
١٩٦٦	كمية	–	–	٥٤٫٧	١١٫٤	–	٣٧٫٩	–	٦٤٫٧			٢٦٫٥		–		–	١٠٫٩
	قيمة	٢٠٠٢	٥٤٩٨	١١٩٠٦	٤ ٢٥	٩٣٠	٨٨٤٨	١٠٠	١٧٤٣٠			٥٩٧٢		٦٩٠٠		٣٠٠	٢٧٥٨
١٩٦٧	كمية	–	–	٣٤٫٠	٤٫٨	–	٦٧٫٥	–	١١٨٫٧			١٣٫					١٥٫٨
	قيمة	٢٩٩٠	١٧١٣٠	٦٨٧٧	١٨٨٦	١٦٧٦	١٧٤٣٤		٣٥٦٠٠			٤ ٤٦	١٢٨٠٠				٤١٧١
١٩٦٨	كمية	٥٫٦	–	١٥٫٦	٧٫٨	٦٫٥	٤٣٫١		١٧٨٫٥			٧٫٧					١٧٫٧
	قيمة	١٠٦١	٧٩١٤	٣٠١٣	٢٧٨٢	٣٣٣٢	٨٨٤٨		٥٨٦٠٤			٢٢٥٢	٣٦٠٠٠				٣٩٥٠
١٩٦٦	كمية	٧٫٨	–	٣٠٫٠	١٥٫٧	–	٦٤٫٣		١٩٠٫٣			١٩٫٨					١٨٫٣
	قيمة	١٤٣١	٦٤٧٠	٦٣٥٦	٣٩٥٦	٣٧٨٥	١٢٥٧٢		٤٥٩٨٤			٥٣٧٦	٢٩٠٠				٤١٣٣
١٩٧٠	كمية	٩٫٠	٦٫١	٢٥٫٨	٣٣٫١	١٢٫٣	٤٠٫١		٧٧٫٥			١١٫٠			٢١٫٤		٢٢٫٧
	قيمة	١٩٨٦	١٠٦٨	٧٢٩١	٧٦٤٢	٢٣٣١	٩ ٧٤	٧٠٠	٢٥٨٦١		١٠٠	٣٦٨٢	٦٠٠٠	٨٦٠٠	٥١٫٣٨		٦٣٢١
١٩٧٠	كمية	٥٫٠	٣٥٫٧	٣١٫٦	٣٫٣	١٢٫٩	٦٣٫٣	–	٧٩٫١		٢٫	٢٠٫٥		–	٢١٫١		١٧٫–
	قيمة	١١٦٦	٨٩٤٩	١٠٥٥٣	٧٧٨١	٢٧٣٦	١٣٩١٦	٥٥٠	٣٣٨٥		٦٧	٦١٨٧		١٢٢ ٠	٤٧٠٠	٢٦٠٠	٤٧٣١
١٩٧٢	كمية	٩	٤٣٫٢	٢٧٫٤	٨٫١	–	٦٢٫٥	–	٨٤٫٢	١٩٣	–	١٢٫–		–	١٩٫٩	–	١٩٫٥
	قيمة	١٩١٠	١٢٧٥٢	٩ ٦٨	٣٤١٥	٢٣٧٦	١٤٧٥٧	٢٠٠	٢٨٦٠٣	٥٨٨	٢	٤٢٦٩		١٥٧٠٠	٤٥٦٨	٣٨٠٠	٥٨٣٩
١٩٧٣	كمية	٩٫٤	٥٥٫٣	٨٫٢	١٦٫٢	٥٫٨	٢٦٫٣		١٠٠٫	٣٢٥	–	١ ٫٨			١٠٫٩	–	١٩٫١
	قيمة	٢٨٤١	١٤٤٣٤	٤٦٧٧	٥٥٨٥	١٩٩٥	٨٨٦٦		٣٩٤٥٩	٦٣٣	٥	٥٠٢٧			٤٨٢٨	٨٣٠٠	٨٧٦٨
١٩٧٤	كمية	١١٫٨	٧٨٫٥	١٣٫٠	١٨٫٤	٥٫٥	٣٦٫٩		١٦٢٫١	٦٥٨		٨٫٤			٢٨٫٨		٢١٫٤
	قيمة	٥٨١٦	٤٢٨٧٨	١٠٨٥٦	١٣٣٧١	٢٨٩٩	٣٠٠١٢		١١ ٤٨٢	١٦١٤		٦١٧٦			٨٩٥٥		١١٦١٧
١٩٧٥	كمية	١٩٫٦	٥٨٫٣	٥٤٫٨	١٠٥٫٩	٢٦٫٨	٣ ٫٤		١٦٥٫٣			٥٫٦			٣٢٫٨		٢٣٫٤
	قيمة	١٢٥١٥	٥٦٦٥٧	٤٧٥٦٢	٧٣٧٩٤	٢٢٨٩٣	٢٤١٦١		١٥٦٤٤٥	١٤٨٠		٥٠١٨			١٧٠٧٦		١٦٧٧١

المصدر : نشرات التجارة الخارجية للدول العربية الواردة في الجدول

مرفق رقم (٤٦)

تطور الواردات من ماكينات الحفر والتسوية والتخريم اللازمة لقطاع الاسكان

الكمية بالألف وحدة والقيمة بالألف دولار

البيان		الأردن	سوريا	العراق	مصر	السودان	الكويت	ليبيا	اليمن ع	تونس	الجزائر	قطر	المغرب
١٩٦٥	كمية	—	—	٢ر٩	—	—	٦ر٣	١ر٣		—			—
	قيمة	١٠٦١		٤٨٣٣	٥٣٩٤	٨٦٤	٨٧٣٦	٢٤٣٣		—			٣٩٤٦
١٩٦٦	كمية	—	—	٥ر—	—	—	٨ر—	٣ر٠		٢ر٧			١ر٤
	قيمة	١٢٨٠	٢٣١٧	٧ر٣٦	١٣٥٠١	٣٥٨٢	١٤٨٩٦	٤٠٧٤		٣١٤٠			٢٦٠٨
١٩٦٧	كمية	—	—	٦ر—	—	—	٧ر٢	٤ر٥		١ر٥			١ر٦
	قيمة	١ر٩٥	١٢	٥٧١٢	٦٠٩٥	١٣٠٠	١٢٦٨٤	٦١٠٧		١٦٤٨	٧٤٠٠		٢٨٦٧
١٩٦٨	كمية	—	—	—	—	—	٣ر٤	٧ر٤		١ر٣			٤ر٣
	قيمة	١١٣٤		٤١١٦	٤٣٤٧	١١٧٧	٨٨٢٠	١٣٣١٦		٢١٨١	٣٢٤٠٠		٧٧٨٧
١٩٦٩	كمية	—	—	١٠ر٨		—	٧ر١	٤ر٨		٤ر			٤ر٣
	قيمة	٢١١١	٦٤٨٠	١٢٥٤٤	٢١٨٥	٢٠٠٤	١١٧٣٢	٨٦٠٣		٦٤٠	٣٧٢٠٠		٧٩٦٧
١٩٧٠	كمية	٦ر٠	٣ر٩	١٨ر٧	٩ر٥	—	٦ر٧	٢ر٨		٢ر٤			—
	قيمة	١٠٩٣	٣٥٥٧	١٩٩٦٤	٦٢٨٦	٨٧٥	١١١٦١	٥٣٤٣		٦٥٤٦	٤٤٢٠٠		٤٤٥٩
١٩٧١	كمية	٣ر	٤ر٢	٢٦ر٧	٣ر٣	—	٦ر٦	٢ر٤		٢ر٣			—
	قيمة	٦٧٩	٣٨٣٣	٣٠٣١٤	٣٨٥٦	٤٦٣٩	١٢٢٤٦	٤٩٠٩		٥٣١٠			٤٢٨٧
١٩٧٢	كمية	٦ر	٥ر٦	٢٢ر١	٤ر٧	—	٤ر٨	٥ر٨		٣ر—			١ر٣
	قيمة	١٣٩٨	٦٩٧	٣٤٢٩٥	٧٦٥٧	١٢٩٤	٩٩٣٠	١٢٧٦٢	٤٢٨	٧٧٢٦			٢٨١٥
١٩٧٣	كمية	١ر—	٤ر٩	١٨ر٦	٥ر٨	—	٣ر٣	٩ر٢	—	٣ر—			٢ر١
	قيمة	٣٠٠٢	٤٧٣٣	٢٣٦٣٠	١٣٨١٣	٢٧٠٨	١٠٠٤٧	٢٢٤١٧	٤١	٩٥٩٤			٤١٦٠
١٩٧٤	كمية	١ر١	٧ر٢	٣٥ر٤	٨ر٣	—	٥ر٢	١٠ر٣	—	٤ر٤			٣ر٢
	قيمة	٥٧٠٤	٨٣٣٣	٥٩٦٠٨	١٧٣٤٨	٨٣٦٥	١٧٠٧٩	٤٦٢٢٥	١٧	٧٥٤٣		٢٧٦٨٥	٩٧١٩
١٩٧٥	كمية	٤ر٢	١٢ر٣	٦٥ر٨	١٦ر٠	—	١٤ر٠	٢٨ر٩	—	٤ر٩		—	٧ر٦
	قيمة	١٨٥٦٥	٢١٠٩٦	١٩٣٤٠٩	٣٨٤٢٣	١٤٧٨٣	٥٤٩٦٠	٦٨٣٠٦	٤٢	١٩٨٨٤		٣٣٣٠٨	٢٥٠٤١

المصدر : نشرات التجارة الخارجية للدول العربية

مرفق رقم (٤٧)

تطور واردات الخشب للمبانى والتشييد

الكمية بالألف طن والقيمة بالألف دولار أمريكى

البيان		سوريا	العراق	مصر	الصومال	الكويت	ليبيا	البحرين	تونس	قطر	المغرب
١٩٦٥	كمية	—		٤١ر١		—	٥ر٢		—		—
	قيمة	١١٦٠		٣١٠٥	٢٠٠	١٥٠	٤٦٨		٢٦ر٨		٤٩٣٨
١٩٦٦	كمية	—		٦٤ر٤		١ر٦	٧ر٧		١٣٧٥		١٠٦ر٤
	قيمة	١١٦٨		٣٧٧٣	٧٠٠	١٥١	٤٠٣		١٦ر٨		٥٥٠٧
١٩٦٧	كمية	—	—	٤١ر٧		ر٩	١٣ر٠		٩٣٧		١٠٣ر٧
	قيمة	١١٧٥	٢٠	٣٤٥٠		٧٦	٦٧٨		٢ر٢		٥٣٣٩
١٩٦٨	كمية	—	ر٤	١١ر٥		٢	٩ر٣		١٤٣		٩٥ر٨
	قيمة	٨١٤	٤٨	٨٢٨		٢٦١	٨٠١		١٤ر٦		٥٢٠٣
١٩٦٩	كمية	—	—	٢٢ر٨		٢ر٦	١٣ر٦		٨٠٢		١١٨ر٣
	قيمة	١٠٤١	—	١٧٠٢		٢٤٦	٦٦٦		٢٣		٦٤٨٨
١٩٧٠	كمية	١٨ر٢	—	٢٦ر٤		١ر٥	٧ر٥	ر٨	١٧٩٥	٧ر٦	١٤٣ر٣
	قيمة	١٢٤٨	—	٢١٨٣	١٠٠٠	١٣٣	٤٤٢	٣٦	٣٢ر١	١١٢٢	٨٤٢٦
١٩٧١	كمية	١٧ر٩	—	٢١		ر٩	٢٠ر٧	ر١	١٢٧٠	٨ر٧	١٥٥ر٨
	قيمة	١٤١٩	—	١٥٧٨	٧٠٠	٦٢	١٣٩٦	٢٩	٢٥ر٥	٣٣٢	٩٤٦٤
١٩٧٢	كمية	٢٠ر٣	—	٣٨ر١		—	٣١ر٢	١ر١	١٦٧٦	٨ر٥	١١٩
	قيمة	١٦٠١	٢٠	٢٨٥٣		١٥٠	٢٠٠٠	٩٦	١١ر٨	١٢٥١	٩٠٦١
١٩٧٣	كمية	٧ر١	—	٣٩ر٩		ر٩	٣٨ر٠	ر١	١١٤٤	—	١٦٠ر٢
	قيمة	١٩٢٢	٣٢	٣٧٩٥		١٦٤	٣٤٦٨	٥٥	٢٨ر٤	٢٤٦٢	١٥٧٢٧
١٩٧٤	كمية	١٣ر٢	—	٣٥ر٦		ر٩	٤٦	—	٣٦٤٩	١٦ر٩	١٦١ر٠
	قيمة	٢٨٦٦	٢٠٣	٥٠٨٥		٤٢٣	٦٢٦	٧	٣١ر١	٥٥٩١	٢١٥٦١
١٩٧٥	كمية	١٨ر٧	—	٦٣ر٤		ر٩	—	—	٤٣٩٠		١١٥ر٧
	قيمة	٣٣٥٥		١٩١٢٨		١٥٥	٥٧٤٢	١٢			١٧٠٨٧

المصدر : نشرات التجارة الخارجية للدول العربية

مرفق رقم (٤٨)

تطور الواردات العربية من اللوريات

القيمة بالألف دولار أمريكى

السنة	العراق	مصر	السودان	الصومال	الكويت	ليبيا	اليمن ع	تونس	الجزائر	السعودية	قطر	لبنان	
١٩٦٥	٦٤٠٠	٣١٠٠	٣٧٠٠	١٤٠٠	٦٦٠٠	١٢٠٠٠		٢٧٠٠		٢٠٣٠٠		١٠٠	٧٦٠٠(١)
١٩٦٦	١١٨٠٠	٣٩٠٠	٢٤٠٠	١٢٠٠	١٤٢٠٠	٢١٠٠٠		٢٩٠٠		١٩١٠٠		٢٠٠	١٠٠٠٠
١٩٦٧									١٠٩٠٠				
١٩٦٨									١٤٧٠٠				
١٩٦٩									١٩٥٠٠				
١٩٧٠	١١٩٠٠	٢٠١٠٠		١٩٠٠					٢٢٧٠٠	٧٩٠٠	—	—	
١٩٧١	١٤١٠٠	٢٣١٠٠	٢٤٠٠	٨٠٠	١١٣٠٠	١١٩٠٠	٥٠٠٠	٥١٠٠		٢٨٤٠٠	١٦١٠٠	٨٤٠٠	٢٦٣٠٠
١٩٧٢	١٤٥٠٠	١٠٨٠٠	٨٢٠٠	٤١٠٠	١٣٣٠٠	٤٣٠٠٠	١٠٠٠	٦٢٠٠		—	—	١٣٧٠٠	٢٤٢٠٠
١٩٧٣			٨٨٠٠		٢٧٩٠٠	٥٢٦٠٠	١٠٠٠	٧٦٠٠			٣٦٠٠	٢٨٣٠٠	٣١٠٠٠
١٩٧٤							١٩٠٠				٦٣٠٠		

المصدر : مركز التنمية الصناعية للدول العربية ٠ الاتجاهات الرئيسية للصادرات والواردات الصناعية فى البلاد العربية ــ أكتوبر ١٩٧٦ ٠

(١) تشمل اللوريات والاتوبيسات والمقطورات ٠

مرفق رقم (٤٩)

تطور الواردات العربية من المصابيح الكهربائية

الكمية بالألف والقيمة بالدولار الأمريكى

		الأردن	سوريا	العراق	مصر	الكويت	ليبيا	اليمن ع	البحرين
١٩٦٥	كمية		—	—	٥ر	—	—		
	قيمة		١٢٦	٨٨٢	٧٣٤	٥٠٠	٢٨٦		
١٩٦	كمية		—	—	١ر٠	٢ر—	—		
	قيمة	—	٤٧٩	١٢١٠	١٤ر٤٩	٥٢٤	٣٣٩		
١٩٦	كمية		—	—	٣ر	٤ر—	—		
	قيمة		٢٨٣	٢٠٢٧	٦٤٩	١٠١١	٣٨٩		
١٩٦	كمية	—	—	٨ر—	—	٤ر—	—		
	قيمة	٦٩٧	٣٧٧	٩٩٧	—	٧٣١	٤٧٠		
١٩٦	كمية	—	—	٤ر—	١ر١	٥ر—	—		
	قيمة	٢١٨	٤٢٩	٧٧٠	١٠٥٣	١٠٧٨	٨٣٤		
١٩٧	كمية	—	—	٥ر—	٥ر—	٤ر—	—		١ر—
	قيمة	٢١٦	٤٠٨	١٤٦٧	٧٠٢	٨٧١	٥١٨		٢٩٨
١٩٧	كمية		—	٨ر—	٣ر—	٤ر—	—		١ر—
	قيمة		٨١٤	١٥٢٩	٦٨٥	٨٨٥	٦٨٦		٢٨٦
١٩٧	كمية	—	—	٦ر—	٣ر—	٤ر—			١ر—
	قيمة	٣١٤	٨٧٠	١٢٦١	٤٧٤	٩٨٧	١٢٤٠		٣٠٣
١٩٧	كمية	—	—	—	١ر—	٤ر—	—	—	٢ر—
	قيمة	٥٣٥	٩٦٠	١٢٢١	٤٧٦	١٤٦٣	١٦٨٩	٥	٥٤٢
١٩٧	كمية	—	—	—	—	٦ر—	—	—	٢ر٣
	قيمة	٥٩١	٤٩٨	١١٣٠٢	٤٧٠	١٥٨٤	٣١١٣	٣٦١	٧٨٢
١٩٧	كمية		٧ر—	—	٣ر—	٨ر	—		—
	قيمة		٢١٦٣	١٤٨٠٨	٢٠٤٥	٣٣٢١	٣٢١٨		٨١٧

المصدر : نشرات التجارة الخارجية للدول العربية .

مرفق ر

الاحتياجات من الوحدات السك

	الأردن	سوريا	العراق	مصر	الامارات	السودان	الصومال	الكويت	
١ ـ الاحتياجات من الوحدات السكنية									
اولا ـ احتياجات الفجوة القائمة ١٩٧٥									
أ ـ لتخفيف حدة التزاحم ومقابلة العجز في المساكن	١٥٤	٣٢٥	١١٧	٧٧٣	٣٢	ـ	٥٥	٥	
ب ـ الاحلال بدلا من المساكن غير المناسبة	٢٠	١٦٥	١٠٢٥	١١٨٩	٦٧	٢١٦٠	١٠٠	٢٠	٢
جملة الفجوة القائمة	١٧٤	٤٩٠	١١٤٢	١٩٦٢	٩٩	٢١١٠	١٥٥	٢٥	٢
حضر	١٢٣	٢٤٠	٥٤٤	١٥٤٤	٨١	١٣٠	٥٥	٢٢	١
ريف	٥١	٢٥٠	٥٩٨	٤١٨	١٨	٢٠٣٠	١٠٠	٣	٤
ثانيا : احتياجات الفجوة المستقبلة ٧٥/٢٠٠٠									
أ ـ احتياجات الزيادة في عدد السكان	٦١٣	١٦٤٧	٢٥٤٢	٥٨٤٥	٢٤٦	٣٥٨٥	٦٥٦	٤٩١	٦
ب ـ احتياجات الاحلال المتكرر	٤٦	١٩٠	٦٣	٧٠١	٣	ـ	٦٢	٠٠	٢
جملة الفجوة المستقبلة	٦٥٩	١٨٣٧	٢٦٠٥	٦٥٤٦	٢٤٩	٣٥٨٥	٧١٨	٤٩١	١
حضر	٤٩٦	١٢٦٨	٢١٩٢	٣٧١٠	٢٠٤	١١٩٥	٤١٢	٤٨٠	١
ريف	١٦٣	٥٦٩	٤١٣	٢٨٠	٤٥	٢٣٩٠	٣٠٦	١١	٨
اجمال عام الاحتياجات السكنية									
جملة	٨٣٣	٢٣٢٧	٣٧٤٧	٨٥٠٨	٣٤٨	٥٧٤٥	٨٧٣	٥١٦	١
حضر	٦١٩	١٥٠٨	٢٧٣٦	٥٢٥٤	٢٨٥	١٣٢٥	٤٦٧	٥٠٢	٩
ريف	٢١٤	٨١٩	١٠١١	٣٢٥٤	٦٣	٤٤٢٠	٤٠٦	١٤	٢
٢ ـ الاحتياجات من المسطحات									
ـ على أساس المعيار الأدنى									
جملة	٥٨ر٨ـ	١٥٦ر٦	٢٥١ر٣	٤٦٢ر٣	٢٠ر١	٢٨٥ر٤	٥٦ر٧	٤٠ر٩	١
حضر	٥٢ر٦	١١١ر٦	٢١٨ر٩	٣٠٧	١٧ر٧	٩٨ر١	٣٢ر٧	٤٠ر١	٣
ريف	٦ر٢	٤٥	٣٢ر٤	١٥٥ر٣	٢ر٤	٢٨٧ر٣	٢٤	ر٨	٨
ـ على أساس المعيار السائد									
جملة	١١١	٢٣٣	٣١٥	٥٥٢	٥٢	١٩٠	٢٦	١٠٧	٩
حضر	١٠٠	١٧٠	٢٧٥	٣٧٢	٤٠	٥٠	١٧	١٠٤	٧
ريف	١١	٦٣	٤٠	١٨٠	١٢	١٤٠	٩	٣	٢

...طحات حتى عام ٢٠٠٠

الوحدات بالألف وحدة سكنية والمسطحات بالمليون م٢

[illegible]	اليمن ع	اليمن د	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	عمان	قطر	لبنان	المغرب	المجموع العربي
٥	٠٠	٠٠	٩	١٥٦	٠٠	٠٠	٦ر	١	١١٠	٥٥٥	٢٣٥
١١	٢٩٠	٧٦	٣	١٦٧	١٣٢	١٣٣	٢٥	٢	٨	١٣٠٦	٧١٣٧
١٦	٢٩٠	٧٦	١٢	٣٢٣	١٣٢	١٣٣	٣٣	٣	١١٨	١٨٦١	٩٤٨٧
١٠	٢٠	١٨	١٠	٣٨٠	٧٧	٧٩	٣	٣	٦٨	٥٦٤	٣٩٦٩
٦	٢٧٠	٥٨	٢	٤٣	٥٥	٥٤	٣٠	٠٠	٥٠	١٢٩٧	٥٥١٨
٦٥	٨٠٠	٣٠٩	٥٥	٩٣٢	٤٠٢٥	١٩١٦	١٦٦	٢٧	٢٢٨	٣٩٤٦	٢٨٨٧٥
١٠	٨٩	٢٤	٥	٣١٨	٧٨٦	١٤٤	١٣	٢	٥٠	١٨٥	٢٨١٤
٧٥	٨٨٩	٣٣٣	٦٠	١٢٥٠	٤٨١١	٢٠٦٠	١٧٩	٢٩	٢٧٨	٤١٣١	٣١١٨٩
٥٢	٣٠٣	٢٢٣	٥٨	١١٤٠	٣٧٨٩	١٤٢٨	٢٠	٢٩	٢٧٨	٣١٣٥	٢٠٩٦٤
٢٢	٥٨٦	١١٠	٢	١١٠	١٠٢٢	٦٣٢	١٥٩	٠٠	٠٠	٩٩٦	١٠٧٢٥
٩١	١١٧٩	٤٠٩	٧٢	١٥٧٣	٤٩٤٣	٢١٩٣	٢١٢	٣٢٠	٣٩٦	٥٩٩٢	٤١١٧٦
٦٢	٣٢٣	٢٤١	٦٨	١١٨٣	٣٨٦٦	١٥٠٧	٢٣	٣٢٠	٣٤٦	٣٦٩٩	٢٤٦٩٦
٢٩	٨٥٦	١٦٨	٤	٣٩٠	١٠٧٧	٦٨٦	١٨٩	٠٠	٥٠	٢٢٩٣	١٦٤٨٠
٦٤.	٦٢ر٢	٢٩ر٤	٤ر٩	٨٠ر٩	٣٠٩ر٨	١٥٣ر٩	١٢ر٧	١ر١	٢٥ر٥	٣٩٦ر٧	٢٥٩٤ر٦
٤٥.	٢٢	١٧ر٨	٤ر٩٠	٧٢ر٧	٢٦٦ر٧	١١٧ر٥	١ر٩	١٠ر١	٢٢ر٨	٢٣٨ر٥	١٦٩٥ر٤
١٨.	٤٠ر٢	١١ر٦	٠٠	٨ر٢	٤٣ر١	٣٦ر٤	١٠ر٨	٠٠	٢ر٧	١٥٨ر٢	٨٩٩ر٢
٨	٧٧	١٣	١٣	٥٧	٣٢٦	٤٢٨	٤٥	١	٢٨	٦٠٠	٣٢٦٣
٧	٢٨	٣	١٣	٥١	٢٧٥	٣٢٥	٧	١	٢٥	٣٦٠	٢٢٩٨
	٤٩	١٠	٠٠	٦	٥١	١٠٣	٣٨	٠٠	٣	٢٤٠	٩٦٥

محتويات الكتاب

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

رقم الايداع ١٩٨٠/٤٠٢٧
الترقيم الدولى ٧ – ٩٧ – ٧٣٠٧ – ٩٧٧

مطبعة أطلس
١١ ، ١٣ شارع سوق التوفيقية
تليفون ٧٤٧٧٩٧ – القاهرة